الدين وحقوق الأطفال:

دراسة متعددة الأديان
بشأن اتفاقية حقوق الطفل

unicef
for every child

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

© منظمة أريغاتو الدولية - نيويورك / 2019

أُجريت هذه الدراسة بمشاركة ودعم منظمة ورلد فيجن انترناشونال ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (كايسيد).

هذه الدراسة معتمدة من الجهات التالية:

الدين وحقوق الأطفال

دراسة متعددة الأديان
بشأن اتفاقية حقوق الطفل

الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل

unicef
for every child

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

شكر وتقدير

تعرب منظمة "أريغاتو" الدولية عن امتنانها العميق للعديد من الأشخاص الذين شاركوا في تطوير هذه الدراسة متعددة الأديان بشأن اتفاقية حقوق الطفل.

نتوجه بالشكر إلى **أعضاء الفريق الاستشاري لمنظمة "أريغاتو" الدولية** المذكورة أسماؤهم أدناه الذين أوصوا بعناية بإجراء هذه الدراسة لسببين؛ أولهما الاحتفاء بالذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، وثانيهما باعتبارها وسيلة لإشراك وتعزيز العمل متعدد الأديان في دعم حماية حقوق جميع الأطفال من خلال مواصلة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

- السيد كول غوتام، نائب المدير التنفيذي لمنظمة اليونيسف سابقاً، والأمين العام المساعد للأمم المتحدة سابقاً (رئيس الفريق الاستشاري)
- الدكتورة كيزيفينو آرام، مديرة مؤسسة "شانتي أشرم" (نائبة رئيس الفريق الاستشاري)
- الدكتورة أغنس أبووم، منسقة اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمي
- الدكتور فينيا أرياراتن، رئيس حركة "سارفودايا شرامادانا" (Sarvodaya Shramadana)
- الشيخ إبراهيم ليثومي، الأمين العام لمركز تسوية النزاعات المستدامة في كينيا، والمستشار القانوني للمجلس الأعلى لمسلمي كينيا
- القس الموقر فيليكس أنتوني ماتشادو، رئيس أساقفة فاساي بالهند
- الدكتورة كاثرين مارشال، زميلة أولى في مركز بيركلي للديانات والسلام والشؤون العالمية، وأستاذة ممارسة التنمية والنزاعات والأديان في جامعة جورجتاون
- نيافة الحبر الجليل الدكتور باري مورغان، رئيس الأساقفة سابقاً، الكنسية في ويلز
- القس الموقر خوليو إي. موراي، رئيس أساقفة الكنيسة الأنجليكانية في أمريكا الوسطى، وأسقف بنما
- البروفيسور أنانتاناند رامباشان، أستاذ الأديان في كلية سانت أولاف
- الدكتور محمد السماك، أمين عام اللجنة الوطنية للحوار المسيحي الإسلامي، والأمين العام للجنة التنفيذية لمجموعة الحوار العربية الإسلامية المسيحية، والأمين العام للقمة الروحية الإسلامية
- السيدة مارتا سانتوس بايس، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال
- الحاخام ديفيد روزن، المدير الدولي للشؤون الدينية في اللجنة اليهودية الأمريكية، حائز على وسام الإمبراطورية البريطانية برتبة قائد (CBE) ووسام القديس غريغوريوس الكبير للفروسية (KSG)
- السيدة بالوما إسكوديرو، مديرة الاتصالات في منظمة اليونيسف
- السيدة إستر ليمان-سو، المديرة العالمية للأديان والتنمية في مؤسسة ورلد فيجن انترناشونال (World Vision)
- الدكتور ويليام فندلي، أمين عام منظمة الأديان من أجل السلام

الشركاء الرئيسيون

نعرب عن امتناننا لشراكتنا مع منظمة اليونيسف، ونتوجّه بالشكر إلى السيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسف، على دعمها والتوجيه الذي قدمه فريق عمل اليونيسف والذي تضمن البيانات والبرامج والخبرة والمشورة الفنية. ونتوجه بالشكر إلى نيكولاس برون وبالوما إسكوديرو وأفشان خان وكورنيليوس ويليامز، وفريق عمل البيانات والتحليلات، ووحدة حقوق الإنسان، وسيغولين آدم وكارول فيجنود وتاشا غيل، كما نتوجه بشكر خاص إلى أنطونيا أنتونوبولوس؛ لجهودها في تنسيق الدعم الذي قدمه فريق عمل اليونيسف.

ونحن أيضاً ممتنون للمنظمات الشريكة في الدراسة، وهي: مركز الحوار العالمي (كايسيد) ومنظمة ورلد فيجن انترناشونال، وفرق العمل بها؛ لما قدّموه من مساهمات فنية ومالية، فضلاً عن دعمهم المستمر طوال فترة إعداد الدراسة، كما نخص بالشكر مركز الحوار العالمي (كايسيد) لعقد المشاورة الإقليمية للشرق الأوسط في بيروت، ونتوجه بشكر خاص أيضاً إلى فريق عمل منظمة ورلد فيجن انترناشونال لتعاونه ومشاركته القيّمة.

كما نتوجّه بالشكر أيضاً إلى القس جون هاملتون؛ لجهوده في تنظيم المشاورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية في مونتفيديو، وكذلك إلى رئيس الأساقفة خوليو موراي لاستضافته اللقاء التشاوري بين أتباع الأديان في بنما.

وتعرب أريغاتو الدولية عن امتنانها الخاص للسيدة مارتا سانتوس بايس، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال، على تشجيعها وتوجيهها المستمر.

ونتقدم بشكر خاص إلى الدكتورة نجاة معلا مجيد، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال، لتعاونها ودعمها. ونشكر أيضاً أندرو كلايبول من مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال.

المشاركون في المشاورات الإقليمية

نتوجه بالشكر إلى القيادات الدينية وممثلي المنظمات الدينية، البالغ عددهم 120 شخصاً، الذين شاركوا في المشاورات وقدموا خبراتهم القيّمة ووجهات نظرهم المتنوعة، وأثاروا العديد من التساؤلات والقضايا المهمة. ونحن أيضاً ممتنون للأطفال من التقاليد الدينية المتنوعة، وعددهم 103 طفلاً وطفلة، الذين شاركوا في مجموعات النقاش المركزة الخاصة بالأطفال في سبع دول والذين ناقشوا كيفية تأثير اتفاقية حقوق الطفل عليهم، وطرحوا الأسئلة بسهولة وعبروا عن وجهات نظرهم ونقلوا مخاوفهم. وقد ساعدت نتائج المشاورات مع القيادات الدينية ومجموعات النقاش المركزة مع الأطفال في تشكيل الدراسة وتقديم القيمة المضافة لتجارب الحياة الواقعية.

فريق الكتابة

نود أن نشكر فريق الكتابة من علماء الدين وعلماء القانون وخبراء حقوق الطفل؛ الذين عملوا جميعاً جاهدين على كتابة محتويات هذه الدراسة ومراجعتها وتنقيحها وتحسينها، وهم: عقيلة عقون، سافيتري غونيسكيري، جانيت نيلسون، ريبيكا ريوس-كون (الكاتب الرئيسي ومنسق الدراسة)، جوناثان تودريس.

المساهمون

نتوجه بشكر خاص إلى العديد من المساهمين الذين قاموا بمراجعة المسودات، وقدموا اقتراحات وتوصيات مهمة خلال المشاورات التي شكلت الدراسة ووجهتها، وهم: الدكتور مصطفى علي، جان داف، باني دوغال، كول غوتام، الحاخام ديانا غيرسون، كريستو غريلينغ، الدكتورة هيدي هادسيل، روبين هاغن، القس جون هاميلتون، أندريا كوفمان، الشيخ إبراهيم ليثومي، الدكتور بريندر سينغ ماهون، رئيس الأساقفة فيليكس ماتشادو، الدكتورة كاثرين مارشال، سيلفيا مازاريلي، الدكتور باري مورغان (رئيس أساقفة ويلز سابقاً)، رئيس الأساقفة خوليو موراي، القس فريد نيابيرا، الدكتورة رهام عبد الله سلامة نصر، القس الدكتور ماسازومي شوجون أوكانو، الدكتور محمد عبد الفضيل عبد الرحيم، البروفيسور أنانتاناند رامباشان، أماندا رايفز، مرسيدس رومان، الحاخام ديفيد روزن، الدكتور فابيان سالازار، فريدريك سيدل، سوداميني سيغريست، بهائي صاحب دكتور مويندر سينغ، وماريا لوسيا أوريبي، الأب هانز زولنر.

كما نتوجه بشكر خاص إلى مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونخص بالذكر إبراهيم سلامة ومايكل وينر، وكذلك إلى لجنة حقوق الطفل وأعضائها: لويس إرنستو بيديرنيرا رينا، رينات وينتر، الدكتور بنيام داويت مزمور، فيليب جافيه.

ونتوجه بالشكر إلى جامعة الأزهر، تحالف الأديان من أجل أمن المجتمعات، المجلس الاستشاري متعدد الأديان لفريق عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالدين والتنمية المستدامة، ومجلس الكنائس العالمي، وذلك لتعاونهم ومساهمتهم. ونشكر أيضاً الجامعة البهائية العالمية ومجلس حاخامات نيويورك على تعاونهما.

ونحن ممتنون أيضاً لأعضاء الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال الذين ساهموا في هذه الدراسة.

مراجعة الأقران

بالإضافة إلى المجموعات المذكورة أعلاه من الأشخاص الذين قاموا بكتابة الدراسة وساهموا وساعدوا في تنقيحها، فإننا ممتنون إلى العديد من المراجعين الأقران الذين قدموا المشورة والتوجيهات المهمة، ومن بينهم الفريق الاستشاري لمنظمة أريغاتو الدولية وأعضاء فريق منظمة أريغاتو الدولية. وتضمنت مجموعة المراجعين الأقران الإضافيين: أندرو كلايبول - مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال، الدكتور محمد أبو نمر - مركز الحوار العالمي (كايسيد)، أماندا رايفز - ورلد فيجن انترناشونال، وجان داف - مبادرة التعلّم المشترك حول الأديان والمجتمعات المحلية، والأب هانز زولنر - الجامعة الغريغورية الحبرية، الموقر ڤي سوفيتشيا - جامعة بريه سيهانوك راجا البوذية في كمبوديا.

محرر النسخة الإنجليزية

نشكر بيتر بيلينغز، المحرر في منظمة أريغاتو الدولية، على عمله المتميز.

فريق عمل منظمة أريغاتو الدولية

تُقدّر أريغاتو الدولية - طوكيو الأعمال والمساهمات التي قدمها موظفوها في جنيف ونيروبي ونيويورك وطوكيو بما في ذلك المدراء: الدكتور مصطفى علي، القس فريد نيابيرا، ريبيكا ريوس- كون، ماريا لوسيا أوريبي، وأعضاء فريق العمل: أورنيلا باروس كاراسكيلا، بيتر بيلينجز، فيرا ليل، سيلفيا مازاريلي، إليونورا مورا، إيلين أوكونور - موظفة سابقة، ماسو سوزوكي، وكذلك المتدربون: صوفي بارشال، إليز برون، ليز ناتالي مينيمانا.

تصميم الدراسة

نشكر أيضاً مايرا تشافيز على تصميم هذه الدراسة وعرض البيانات، وكذلك أريانا زامبادا على تعاونها في أعمال التصميم والتدقيق

شكر وتقدير النسخة العربية للدراسة

اعتماد الترجمة العربية للدراسة من جامعة الأزهر، القاهرة، مصر:

تعرب منظمة أريغاتو الدولية عن جزيل الشكر والامتنان لجامعة الأزهر، الأستاذة الدكتورة رهام عبد الله سلامة نصر وأعضاء وحدة اللغة الإنجليزية بمرصد الأزهر لمكافحة التطرف، القاهرة، مصر، وذلك لاعتماد الترجمة العربية للدراسة.

الجهة الداعمة للنسخة العربية للدراسة:

تتقدم منظمة أريغاتو الدولية بجزيل الشكر والامتنان لمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (كايسيد) لدعمه للنسخة العربية للدراسة.

ترجمة وتحرير النسخة العربية للدراسة:

نشكر مروة هاشم، مترجمة ومحرّرة الدراسة، القاهرة، مصر، على عملها الدَّؤوب وتفانيها الاستثنائي واهتمامها المتميز بالتفاصيل في هذه الدراسة المطوَّلة والمعقَّدة؛ لضمان ترجمة الدارسة في أفضل صورة ممكنة.

الإخراج الفني للنسخة العربية للدراسة:

نشكر حسام حنيطر، القاهرة، مصر، على الإخراج الفني للنسخة العربية للدراسة.

التنسيق والإشراف على النسخة العربية للدراسة:

إيلين أوكونور روسو، أريغاتو الدولية، نيويورك.

المحتويات

الاختصارات	**4**
تصدير	**7**
تمهيد	**9**
تقديم	**11**
الملخص التنفيذي	**14**
عن الدراسة	**30**
الغرض من الدراسة	32
الفئات المستهدفة للدراسة	33
قيود الدراسة	34
النشر	34
الفصل الأول: أديان العالم واتفاقية حقوق الطفل	**36**
1-1 أسباب حتمية للقيادات والمجتمعات الدينية لتبني اتفاقية حقوق الطفل	39
2-1 تأثير اتفاقية حقوق الطفل على القوانين والسياسات	46
3-1 القيمة المُضافة للعمل مع المجتمعات الدينية لحماية حقوق الأطفال	48
4-1 مساهمات المجموعات الدينية في صياغة اتفاقية حقوق الطفل واعتمادها	52
5-1 مناصرة القيادات والمنظمات الدينية لحقوق الأطفال	54
6-1 الإعلانات العالمية والإقليمية للقيادات الدينية بشأن حقوق الطفل	59
الفصل الثاني: لمحة عامة عن اتفاقية حقوق الطفل	**69**
1-2 المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل	71
2-2 الدين في اتفاقية حقوق الطفل	74

الفصل الثالث: القواسم المشتركة بين القيم الدينية ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل	**78**
1-3 العناصر المشتركة في الدين وحقوق الإنسان	79
2-3 كرامة الطفل	82
3-3 قيمة الأسرة في أديان العالم الرئيسية	87
4-3 الدور المهم للأسرة في اتفاقية حقوق الطفل	91
5-3 المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل والقيم الدينية	95
6-3 النماء الروحي للطفل	111
7-3 تأملات في المبادئ والقيم والمعايير الأساسية المشتركة	115
الفصل الرابع: القيادات والمجتمعات الدينية العاملة على حماية الأطفال من العنف	**120**
1-4 توفير بيئات آمنة للأطفال	124
2-4 توفير التنشئة الإيجابية والإرشاد حول تنمية الطفل	128
3-4 تعزيز تعليم شامل وآمن وخالٍ من العنف والمدارس الخالية من العنف	132
4-4 منع زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية	137
5-4 تغيير المواقف تجاه الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاتجار	140
6-4 العمل من أجل القضاء على الفقر المدقع	148
7-4 الاستجابة إلى احتياجات الأطفال المتنقلين	153
8-4 منع انضمام الأطفال إلى الجماعات التي ترتكب أعمالاً إرهابية	157
الفصل الخامس: الأسئلة المتكررة حول اتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأطفال، مع الرسائل الرئيسية	**162**
1-5 القيم الدينية واتفاقية حقوق الطفل	163
2-5 اتفاقية حقوق الطفل وعمل المجتمعات الدينية	164
3-5 النظر في لغة اتفاقية حقوق الطفل جنباً إلى جنب مع لغة الدين	166
4-5 التحفظات والتفاهمات والإعلانات الخاصة باتفاقية حقوق الطفل	167
5-5 حقوق الوالدين وحقوق الأطفال	169
6-5 حقوق الأطفال وحقوق الآخرين	171

5-7 حق الطفل في حرية الدين	172
5-8 تأثير اتفاقية حقوق الطفل على تعليم الأطفال	172
5-9 اتفاقية حقوق الطفل والتنشئة الإيجابية والتأديب	174
5-10 دور القيادات الدينية في إنهاء العنف ضد الأطفال	175
5-11 اتفاقية حقوق الطفل والقضايا المتعلقة بالإنجاب والحياة الجنسية	176
الفصل السادس: توصيات للعمل	**179**
6-1 توصيات للقيادات الدينية	181
6-2 توصيات لمناصري حقوق الطفل	184
6-3 توصيات للحكومات وصانعي السياسات	185
6-4 توصيات للأطفال والشباب	186
6-5 توصيات للوالدين ومقدمي الرعاية الآخرين	187
الملاحق	**190**
1. النتائج الرئيسية المستخلصة من مجموعات النقاش المركزة مع الأطفال	190
2. منهجية الدراسة	196
3. فريق إعداد الدراسة والعلماء الدينيون والمساهمون الآخرون	199
4. تقرير نشاط مشاورة المنطقة العربية المنعقدة في بيروت بلبنان	203
5. ملخص اتفاقية حقوق الطفل	207
6. مصادر وأدوات وإرشادات لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها	213
7. أفكار للعمل موجهة إلى القيادات والمجتمعات الدينية: قائمة بالمبادرات الدينية لحماية حقوق الطفل ورفاهه	218
8. إعلان بنما بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال الصادر عن المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال	228
نبذة عن منظمة أريغاتو الدولية	**231**
الحواشي	**234**

الاختصارات

AI
منظمة أريغاتو الدولية

AJWS
منظمة خدمة العالم اليهودي الأمريكي

ASEAN
رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)

BGR
منظمة الإغاثة العالمية البوذية

BRAVE
برنامج بناء القدرة على الصمود في وجه التطرف العنيف

BRAVO
برنامج تسجيل المواليد للجميع مقابل النسيان

CAP
مجلس السلام

CEDAW
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

CHAT
فرق عمل الأمل المجتمعية

CNNV
شبكة الكنائس من أجل اللاعنف

COH
مشروع قنوات الأمل

CRAVE
برنامج قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التطرف العنيف

CRC
اتفاقية حقوق الطفل

CSCR
مركز تسوية النزاعات المستدامة

ECD
تنمية الطفولة المبكرة

ECPAT
شبكة إيكبات الدولية: إنهاء استغلال الأطفال في البغاء والاتجار

FCA
المعونة الكنسيّة الفنلندية

FGM
تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)

GNRC
الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال

HTAC
منظمة مساعدة أطفال أفغانستان

ICCB
المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة

ICPH
معهد الأطفال والفقر والتشرد

ILO
منظمة العمل الدولية

INEB
الشبكة الدولية للبوذيين المشاركين

IRCPT
مجلس الأديان للسلام في تنزانيا

IRW
الإغاثة الإسلامية عبر العالم

ISESCO
منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)

JLI-FLC
مبادرة التعلّم المشترك حول الأديان والمجتمعات المحلية

JYSEP
برنامج التمكين الروحاني للشباب الناشئ

KAICIID
مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (كايسيد)

LTLT
برنامج تعلّم العيش معاً

LWF
الاتحاد اللوثري العالمي

MCC
التعاون بين الأديان المتعددة من أجل الصالح العام

MEAL
المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلّم

NGO
منظمة غير حكومية

NCA
المعونة الكنسيّة النرويجية

NYBR
مجلس حاخامات نيويورك

OIC
منظمة التعاون الإسلامي

OSCE
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

RfP
منظمة أديان من أجل السلام

RPP
برنامج السلام الإقليمي

SAARC
رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك)

SDGs
أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

SRSG-VAC
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال

UN
الأمم المتحدة

UNDP
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

UNESCO
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

UNICEF
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

URI
مبادرة الأديان المتحدة

WSO
منظمة السيخ العالمية في كندا

YOLRED
برنامج القيادات الشابة للإصلاح والتنمية

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

تصدير

هنرييتا هـ. فور

المديرة التنفيذية لليونيسف

عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل في نوفمبر/تشرين الثاني 1989، تواصلت اليونيسف مع القيادات الدينية التي انضمت إلينا في حث الحكومات على التصديق على هذه الاتفاقية. وكان العديد من القيادات الدينية بالفعل على دراية جيدة بمبادئ الاتفاقية؛ نظراً لمشاركتهم في صياغتها منذ البداية. وبفضل دعم المجتمع الديني والشركاء الآخرين في جميع أنحاء العالم، أصبحت الاتفاقية منذ ذلك الحين معاهدة حقوق الإنسان الأكثر تصديقاً عليها في التاريخ.

وبعد ثلاثين عاماً، تُعد دراسة منظمة أريغاتو الدولية حول أديان العالم واتفاقية حقوق الطفل من منظور ديني بمثابة تذكير في الوقت المناسب بالتزامنا المشترك والثابت بالتنفيذ الكامل لهذا الاتفاق الدولي التاريخي. وتوضح **دراسة الدين وحقوق الأطفال**، التي أعدتها منظمة أريغاتو بالتعاون مع عدة منظمات شريكة ومناصرين، كيف حقق الدين في ميدان العمل فارقاً ملموساً من أجل أطفال العالم.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، استمرت اليونيسف في العمل جنباً إلى جنب مع القيادات والمنظمات الدينية لحماية حقوق كل طفل. وقد عملنا معاً على إذكاء الوعي وصياغة سياسات وبرامج للأطفال المحتاجين والمعرضين للخطر، بما في ذلك تنسيق العمل لمنع كل أشكال العنف ضد الأطفال.

ويمكننا، في عام 2019، الاحتفال بالتحسّن في حياة ملايين الصغار؛ حيث إنه بالمقارنة مع عام 1989، يزداد عدد الأسر التي يتلقى أطفالها اللقاحات، كما حصل عدد أكبر من الأطفال على التغذية والرعاية الصحية التي يحتاجون إليها، مع بقاء المزيد من الأطفال على قيد الحياة بعد بلوغهم سن الخامسة، إضافة إلى ازدياد عدد الأطفال في المدارس، وحصول عدد أكبر من الأطفال على مياه الشرب المأمونة.

لقد كان الصوت الأخلاقي للقيادات والطوائف الدينية إحدى الركائز الرئيسية في جعل هذا التقدم ممكناً؛ حيث يُعد التأثير الواسع النطاق للمنظمات الدينية مهماً بشكل خاص لأننا نتصدى إلى أعراف اجتماعية حساسة تحرم الأطفال من حقوقهم، بداية من إنهاء زواج الأطفال إلى التعامل مع التحيز الجنسي في التعليم وصولاً إلى القضاء على الممارسات الضارة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

ويُعد مثل هذا التأثير ضرورياً للغاية؛ فلدينا الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزناه، فإن ملايين الأطفال لا يزالون محرومين من حقوقهم في الصحة والتغذية والتعليم والحماية والبيئة الآمنة، كما تستمر النزاعات في أجزاء كثيرة من العالم في حرمان الأطفال من السلامة والأمن وفرص المستقبل المشرق الذي يستحقونه.

وعلى الرغم من مرور ثلاثين عاماً على اتفاقية حقوق الطفل، فإن الأطفال واليافعين لا يزالون يواجهون عوائق التمييز والتحيز والفقر والعنف، فضلاً عن مجموعة جديدة من التحولات والتحديات العالمية التي لم تكن في حسبان آبائهم؛ حيث تقوم التكنولوجيا الرقمية والهجرة الجماعية والمناخ المتغير بإعادة كتابة ماهية ما يعنيه أن تكون طفلاً في عالم اليوم، ولذلك يتعين أن تكون احتياجات الأطفال ومواطن ضعفهم في صميم نهجنا لإدارة هذه الحقائق الواقعة الجديدة.

ومن ثم، دعونا نتعهد، في هذا العام التذكاري، بمجموعة جديدة من الالتزامات لا تقتصر فقط على الاعتراف بأن جميع الأطفال لديهم حقوق ولكن أيضاً كفالة أن يتمتع كل طفل بهذه الحقوق، وكذلك لا تقتصر فقط على مناصرة حقوق الأطفال ولكن أيضاً اتخاذ إجراءات متضافرة تسفر عن تمكين الأطفال واليافعين حقاً من الازدهار.

تُعد الذكرى الثلاثون لاتفاقية حقوق الطفل فرصة فريدة لتسريع التقدم وتعزيز الرؤية وبناء الدعم العام وتسليط الضوء على ما يمكننا جميعاً القيام به باعتبارنا جزءاً من حركة عالمية. كما توفر أيضاً فرصة للمجتمعات الدينية لتعزيز التوصيات الواردة في هذه الدراسة، والعمل مع اليونيسف وقاعدة واسعة من الشركاء في الحكومة والمجتمع المدني. ويمكننا، معاً، ضمان التزامات وطنية محدثة لصون حقوق ورفاه الجيل القادم وما بعده.

دعونا نغتنم هذه الفرصة ونضع الدين في ميدان العمل كما لم يحدث من قبل.

هنرييتا هـــ فور
المديرة التنفيذية
صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

تمهيد

القس كيشي مياموتو

رئيس منظمة أريغاتو الدولية

الأطفال هم أثمن كنز لدى البشرية؛ فهم حاملو راية المستقبل وورثة الأرض. ومع ذلك فإن أعداداً كبيرة جداً من أطفالنا يقعون ضحايا لجميع أشكال العنف ويكافحون من أجل البقاء في ظروف يرثى لها في أجزاء كثيرة من العالم. وبصفتنا رجال دين فإن مسؤوليتنا الأخلاقية تتمثل في حماية جميع الأطفال حتى يتمكنوا من تحقيق إمكاناتهم البشرية كاملة بكرامة، ويعني ذلك حماية حقهم في النمو البدني والعقلي والروحي. إنها القناعة التي دفعت القس تاكياسو مياموتو، رئيس «ميوشيكاي» آنذاك، منظمة بوذية يابانية، إلى تأسيس منظمة أريغاتو الدولية في عام 1990، وإطلاق الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في عام 2000. وتتمثل رسالة أريغاتو في خلق عالم أفضل للأطفال من خلال العمل مع رجال الدين من مختلف الأديان عبر الحوار والتعاون بين الأديان، وكذلك من خلال إقامة شراكات مع المنظمات التي تركز على الأطفال. ومن أجل تحقيق ذلك أطلقنا أربع مبادرات عالمية وهي الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، والتربية الأخلاقية من أجل الأطفال، والصلاة والعمل من أجل الأطفال، والقضاء على فقر الأطفال.

في عام 2002، ألقى القس تاكياسو مياموتو كلمة في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، واقترح ثلاث مساهمات يمكن للمجتمعات الدينية تقديمها لبناء عالم أفضل للأطفال. وتمثلت إحدى هذه المساهمات في تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وذلك من خلال حشد رجال الدين وأصحاب النوايا الحسنة في جميع أنحاء العالم. وسعياً إلى الوفاء بهذا الالتزام، أطلقت منظمة أريغاتو الدولية اليوم العالمي للصلاة والعمل من أجل الأطفال. ومنذ ذلك الحين، يجتمع المحتفلون بهذا اليوم العالمي في جميع أنحاء العالم في مجتمعاتهم المحلية للصلاة من أجل رفاه الأطفال، ويتضافرون معاً في تنفيذ إجراءات وبرامج ملموسة لتعزيز حقوق الطفل، وذلك في 20 نوفمبر/تشرين الثاني أو نحو ذلك التاريخ من كل عام، وهو اليوم العالمي للطفل وأيضاً الذكرى السنوية لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وقد تم الاحتفال باليوم العالمي للصلاة والعمل من أجل الأطفال من خلال أكثر من 600 نشاط في قرابة 100 دولة حول العالم، ويستمر تأثيره في الازدياد كل عام.

واحتفاءً بالذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل في هذا العام، أعدت منظمة أريغاتو الدولية، بالتعاون مع الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال وصندوق الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف»، هذه الدراسة العالمية تحت عنوان «الدين وحقوق الأطفال: دراسة متعددة الأديان بشأن اتفاقية حقوق الطفل»؛ لتقديم وجهات نظر من سبعة تقاليد دينية هي: البهائية والبوذية والمسيحية والهندوسية والإسلام واليهودية والسيخية.

تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور - الذي لا يتم توثيقه في كثير من الأحيان رغم أهميته - والذي اضطلعت به المجتمعات المتنوعة للتقاليد الدينية في العالم في إعداد اتفاقية حقوق الطفل واعتمادها والتصديق عليها وتنفيذها خلال العقود الثلاثة الماضية، ولا يزال مستمراً حتى يومنا هذا. كما تتضمن هذه الدراسة أيضاً أفكاراً جديدة للتعاون وتوصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات من قِبَل جميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز حقوق الطفل.

ونيابةً عن منظمة أريغاتو الدولية، أتوجه بالشكر إلى الشركاء الذين ساهموا معنا في هذه الدراسة، وأخص بالذكر مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال ومنظمة اليونيسف ومنظمة ورلد فيجن انترناشونال ومركز الحوار العالمي (كايسيد) وكل الأعضاء في الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، كما أعرب عن التقدير العميق لجميع القيادات الدينية وعلماء الدين وعلماء القانون والخبراء في مجال حقوق الطفل، والأطفال واليافعين من جميع أنحاء العالم الذين أسهموا كثيراً في تشكيل هذه الدراسة العالمية وتطويرها.

خلال الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، تحدث القس تاكياسو ميامونو قائلاً: «بصفتنا رجال دين، نحن نرى أن الوجود الإلهي قائم في كل شخص، وبالتالي نرى أنه واجب علينا أن نشجع كل شخص، بالصبر والرحمة، على تحقيق أقصى درجات القدرة في طبيعة المرء الأخلاقية. فهذا الوجود الإلهي – وهذه القدرة العظيمة - هما المنهل الأبدي لكرامة كل طفل، بل في الحقيقة، وكل فرد منا». إن عالم المعتقدات والممارسات الدينية يُعد واسعاً بقدر الحقائق السامية التي تسعى إليها الأديان، وتتنوع الآراء والتفسيرات على نحو مذهل، وتمثل هذه الدراسة محاولة صغيرة لاكتشاف وتقديم بعض الجوانب الدينية المضيئة التي تعكس الأمل الإنساني العالمي في أن ينشأ كل طفل بطريقة آمنة وسليمة ويجد حياة مليئة بالسلام والفرح. ويحدوني أمل صادق في أن تثير هذه الدراسة المتعددة الأديان أفكاراً جديدة، وتولد نقاشات رائدة، والأهم من ذلك، أن تسهم في تحفيز اتخاذ إجراءات متضافرة مبتكرة للوفاء بوعود اتفاقية حقوق الطفل.

القس كيشي ميامونو

رئيس

منظمة أريغاتو الدولية

تقديم

مارتا سانتوس بايس

الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال (مايو/آيار 2009 - يونيو/حزيران 2019)

يسعدني أن أشهدَ تتويجاً وإطلاقاً لهذه الدراسة متعددة الأديان بشأن اتفاقية حقوق الطفل، التي تستهدف القيادات والمجتمعات الدينية ومجتمع حقوق الطفل على نطاق أوسع، في مناسبة الذكرى الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وقد تشرفتُ بدعوة منظمة أريغاتو الدولية للمساعدة في توجيه تطوير هذه الدراسة التي مثلت جهداً غير مسبوق شارك فيه خبراء حقوق الطفل وعلماء القانون وعلماء الدين وقيادات دينية من أنحاء كثيرة من العالم. وقد كانت المشاورات التي عُقدت مع القيادات الدينية مهمة وحاسمة في جمع المساهمات الثاقبة والخبرات والآراء بشكل مباشر والاقتراحات القيمة التي أفادت في تشكيل الدراسة. كما كانت مجموعات النقاش المركزة مع الأطفال واليافعين ضرورية أيضاً لاستخلاص وجهات نظر الأطفال وإدراجها.

إن هذه الدراسة تُشكّل مرجعاً ثميناً لأي شخص ملتزم بالنهوض بتعزيز حقوق الطفل؛ حيث توفر مرجعية قوية لدعم جهود القيادات والمجتمعات الدينية على وجه الخصوص، لتوسيع نطاق المناصرة والعمل وحشد شركاء جدد والانخراط بشكل أعمق داخل مجتمعاتهم الدينية لحماية الأطفال من العنف وتعزيز نموهم الصحي. وفي واقع الأمر، تتمتع القيادات والمنظمات الدينية بمكانة فريدة تُمكّنها من مناصرة حقوق الأطفال، الأمر الذي يؤكد سلطتهم الأخلاقية لإحداث فرق في حياة الأطفال. كما تتمتع القيادات والمنظمات الدينية بنفوذ استثنائي، وغالباً ما تكون قدوة للرحمة والتضامن والعدالة؛ فهي تساعد على تجسير الخلافات وتعزيز الحوار والتأثير على التغيير الاجتماعي والسلوكي الإيجابي. وكما ناقشت هذه الدراسة فإنه غالباً ما يضع الأفراد والعائلات والمجتمعات الثقة والأمان في القيادات الدينية، وهو ما يجعلها في مكانة تتيح لها تعزيز احترام كرامة الطفل وكذلك توضيح أنه لا يوجد تعليم أو تقليد ديني يبرّر أي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال أو يتغاضى عنه.

وبالعودة إلى عام 1989، عندما كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد اتفاقية حقوق الطفل وعندما بدأت البلدان في التعبير عن التزامها بالتوقيع والتصديق على هذه الاتفاقية عقب ذلك، كان هناك أمل كبير في حماية عالمية لحقوق الأطفال وإيمان كبير بإمكانية تحقيق ذلك في وقت قريب. لقد كان وقتاً يملؤه التفاؤل، ومنذ ذلك الحين، جرى إحراز تقدم مهم لترجمة قيم ومُثُل الاتفاقية إلى ممارسات عملية. والواقع أنه، كما أبرزت هذه الدراسة، ثمة

الكثير للاحتفال به في الذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، حيث تحقَّقَتْ إنجازات كثيرة على مدى العقود الثلاثة الماضية في مجال حقوق الطفل.

وخلال فترة ولايتي، ممثلةً خاصة للأمين العام للأمم المتحدة معنية بالعنف ضد الأطفال، شهدتُ تعزيز حركة عالمية متنامية لصالح حقوق الطفل يضطلع فيها القادة من جميع مناحي الحياة بدور فعال، بما في ذلك القيادات والمجتمعات الدينية والمنظمات الدينية والأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطفال أنفسهم. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، قطع العالم خطوات حاسمة نحو إعمال حقوق الطفل، ولكن مجرد تحقيق عالم أفضل لا يُعد أمراً جيداً بما فيه الكفاية؛ بل إننا نحتاج إلى استهداف تحقيق أفضل عالم لكل طفل.

وكما أشارت هذه الدراسة، فإنه من خلال المشاركة مع الأطفال اليوم، يمكن للقيادات والمجتمعات الدينية المساعدة على حماية حقوق الطفل وحماية الأطفال من العنف. كما يمكنهم أيضاً دعم أعضاء طوائفهم، وكذلك الأسر وأطفالهم لتعزيز اللاعنف، والتأكد، بدورهم، من أن الأجيال القادمة من الأطفال سوف تتمتع بسعادة بطفولة خالية من الإهمال وسوء المعاملة والإيذاء والاستغلال.

إن هذه الدراسة تنطوي على إمكانات فريدة للمساعدة على تنشيط تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. دعونا نعمل على التعريف بها على نطاق واسع واستخدامها لدعم العمل الراسخ وحفز التغيير الإيجابي لصالح الأطفال في كل مكان وفي جميع الأوقات.

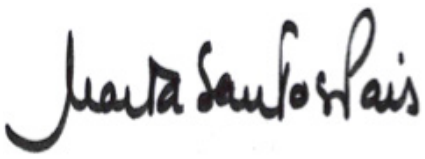

مارتا سانتوس بايس

الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة

المعنية بالعنف ضد الأطفال (مايو/آيار 2009 – يونيو/حزيران 2019)

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

الملخص التنفيذي

مقدمة

في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، سيحتفل المجتمع الدولي بالذكرى الثلاثين لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل التي صَادقَت عليها 196 دولة، مما يجعلها معاهدة حقوق الإنسان التي حظيت بأكبر قدرٍ من القبول في التاريخ. وعلى مدار الثلاثين عاماً الماضية، غيّرت الاتفاقية الطريقة التي يرى بها العالم الأطفال، وساعدت على إحداث تغيير نحو الأفضل لكيفية معاملة الأطفال في الدساتير الوطنية والقوانين الوطنية والمحلية، وكذلك في الخطط والبرامج الوطنية. كما حفّزت الاتفاقية على إحراز التقدم في الوقاية من الأمراض، وبالتالي إنقاذ حياة الأطفال في العديد من البلدان، وأسفرت عن التزامات مهمة في تعميم التعليم والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وإنهاء العقاب البدني وأكثر من ذلك بكثير.

واحتفالاً بالذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، بادرت أريغاتو الدولية[1] بإعداد هذه الدراسة العالمية متعددة الأديان حول اتفاقية حقوق الطفل، مع التركيز بشكل خاص على دور القيادات والمجتمعات الدينية في تعزيز حقوق الأطفال ورفاههم وفي منع العنف ضد الأطفال. أُجريت هذه الدراسة بالتعاون مع الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال واليونيسف والشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال وبمشاركة ودعم منظمة ورلد فيجن ومركز الحوار العالمي (كايسيد).

نطاق الدراسة والمساهمون

شُكّلت الدراسة من خلال سلسلة من الموائد المستديرة العالمية والإقليمية متعددة الأديان والمشاورات الأخرى التي عُقدت مع قيادات دينية متنوعة ومناصري حقوق الطفل وخبراء آخرين، إضافة إلى مساهمات مكتوبة من علماء الدين والقانون. وجرى أيضاً عقد مجموعات نقاش مركزة مع الأطفال في سبعة بلدان (في أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وآسيا) من أجل إدراج وجهات نظرهم وتوصياتهم في هذه الدراسة.

تطرح الدراسة، لأول مرة، وجهات نظر من مجموعة متنوعة من التقاليد الدينية والعقائدية بالاعتماد بشكلٍ أساسي على سبع ديانات وهي: البهائية والبوذية والمسيحية والهندوسية والإسلام واليهودية والسيخية. وفي المجمل يبلغ عدد أتباع هذه التقاليد أكثر من 5.5 مليار شخص حول العالم.

الجمهور المستهدف

تستهدف هذه الدراسة في الأساس القيادات والمجتمعات الدينية والمنظمات الدينية التي تُركّز على الأطفال. ومن المتوقع أيضاً أن تكون مرجعاً استرشادياً لمناصري حقوق الطفل وصانعي السياسات والأكاديميين والمنظمات التي تُركّز على الأطفال، وكذلك مجموعات الأطفال والشباب.

موجز فصول الدراسة

تتألف الدراسة من ستة فصول ومجموعة من الملاحق والتي يمكن إيجازها في السطور التالية.

الفصل الأول: أديان العالم واتفاقية حقوق الطفل

يسلط هذا الفصل الضوء على الدور الأساسي الذي اضطلعت به القيادات والمجموعات الدينية* - ولا تزال مستمرة في تأديته - في النهوض بحقوق الطفل بدايةً من الصياغة الأولية لاتفاقية حقوق الطفل وحتى اعتمادها والتصديق عليها ومواصلة تنفيذها. ويعرض الإنجازات المهمة التي أسفرت عنها اتفاقية حقوق الطفل، إلى جانب الالتزامات المهمة التي تم التعهد بها خلال التجمعات العالمية الرئيسية للقيادات الدينية على مدى العقود الثلاثة الماضية. ويناقش سبب إمكانية اعتبار القيادات الدينية، التي تتبنى بالفعل المسؤولية الأخلاقية لحماية الأطفال، نموذجاً مثالياً لمناصري حقوق الطفل. ويقترح أيضاً الكيفية التي يمكن للقيادات والمجتمعات الدينية من خلالها أن يكونوا عناصر فاعلة للتغيير إلى حد كبير – باستخدام أصواتهم وشبكاتهم الواسعة - تُعزز سبل الحوار وتؤثر في المواقف والسلوكيات وتُحفّز على العمل.

* يُستخدم مصطلح "المجموعات الدينية" في هذه الدراسة بالمعنى الأوسع ليشمل جميع القيادات الدينية والعقائدية، والمجتمعات الدينية والعقائدية، والمنظمات الدينية على المستويات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية.

الفصل الثاني: لمحة عامة عن اتفاقية حقوق الطفل

يقدم هذا الفصل لمحة موجزة عن اتفاقية حقوق الطفل، بصفتها أداة لحقوق الإنسان، وبروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة، وتمت كتابته ليكون متاحاً للمجتمعات الدينية فضلاً عن الجمهور على نطاق أوسع.

الفصل الثالث: القواسم المشتركة بين القيم الدينية ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل

يناقش هذا الفصل الطرق التي تعبر بها الكتب المقدسة ومعتقدات الأديان الرئيسية عن قيمة قدسية حياة كل طفل وكرامته. ويعرض القواسم المشتركة اللافتة للنظر الموجودة بين قيم الأديان السبعة محل الدراسة ويبين أن هذه القيم المشتركة متضمنة أيضاً في مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومعاييرها، ويقدم أسباباً حتمية لاستخدام اتفاقية حقوق الطفل بصفتها مرجعاً استرشادياً في أي إجراء تقوم به المجموعات الدينية يتعلق برعاية الأطفال وحمايتهم. ويتناول أيضاً الدور المهم الذي تنسبه كل من اتفاقية حقوق الطفل والأديان إلى الأسرة باعتبارها السياق والدعم الرئيسيين لنمو الأطفال ورفاههم، كما يناقش النمو الروحي للطفل المنصوص عليه صراحةً في اتفاقية حقوق الطفل (المادة 27 والمادة 17) بناءً على وجهات النظر المقدمة خلال المشاورات مع القيادات الدينية وعلماء الدين والقانون. وتشير النتائج إلى أنه يمكن للقيادات والمجموعات الدينية البناء على هذه الأحكام المهمة وتشجيع الأطفال على تقدير القيم الأخلاقية الموجودة في اتفاقية حقوق الطفل.

الفصل الرابع: القيادات والمجتمعات الدينية العاملة على حماية الأطفال من العنف

يقدم هذا الفصل أمثلة منتقاة من العديد من المساهمات المميزة التي قدمتها المجتمعات الدينية لتحسين نمط حياة الأطفال وبالتالي للنهوض بحقوق الطفل في جميع أنحاء العالم. ويستعرض عدداً من الممارسات من مختلف مناطق العالم والمجتمعات الدينية إلى جانب الدروس المستفادة من كل منها. إن الكثير من هذه الإنجازات المهمة، وتحديداً تلك التي تهدف إلى إنهاء العنف ضد الأطفال، ليست معروفة جيداً وتستحق اهتماماً أوسع.

الفصل الخامس: الأسئلة المتكررة حول اتفاقية حقوق الطفل

استناداً إلى الأسئلة التي أُثيرت خلال المشاورات مع القيادات الدينية وعلماء الدين ومجموعات النقاش المركزة مع الأطفال، يقدم هذا الفصل بعض الإجابات عن الأسئلة المتكررة حول اتفاقية حقوق الطفل، ويتناول بعض أوجه سوء الفهم الشائعة ويحاول الرد على القضايا التي أثارتها بعض المجموعات الدينية بشأن المعاهدة. ويتضمن هذا الفصل أيضاً «الرسائل الرئيسية» التي قد تكون مفيدة للقارئ في توصيل معنى اتفاقية حقوق الطفل مع مختلف الجماهير.

الفصل السادس: توصيات للعمل

استناداً إلى نتائج هذه الدراسة، يسرد هذا الفصل التوصيات الرئيسية للعمل لكل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة التي تناولتها الدراسة، وهي: القيادات الدينية ومناصرو حقوق الطفل والحكومات والأطفال والشباب والوالدان ومقدمو الرعاية.

الملاحق:

تتضمن الملاحق تقريراً مفصلاً عن مجموعات النقاش المركزة التي عُقدت مع الأطفال، ومعلومات عن منهجية الدراسة والمؤلفين والمساهمين والمراجعين الأقران، إضافة إلى لمحة عامة موجزة عن اتفاقية حقوق الطفل وقائمة بالمصادر والأدوات والأدلة لاستخدامها في تعزيز حقوق الطفل، وكذلك روابط للعديد من الأنشطة والفرص الحالية للقيادات والمجتمعات الدينية للنظر في الانضمام إليها أو استخدامها كأمثلة للتكيف مع عملهم.

التأثير العام لاتفاقية حقوق الطفل

أسفر التصديق على اتفاقية حقوق الطفل عن التنفيذ الوطني والتغيير الاجتماعي الإيجابي في جميع مناطق العالم، وساعدت الاتفاقية على تعزيز وتأمين حقوق الأطفال ورفاههم بطرق عديدة، بما في ذلك من خلال:

- دمج أحكام الاتفاقية في القوانين والدساتير والسياسات.
- دمج مبادئ حقوق الطفل في التشريعات.
- إنشاء هيئات مشتركة بين الإدارات متعددة التخصصات لتناول حقوق الطفل.
- تطوير جداول أعمال وطنية لصالح الأطفال.
- تعزيز أمناء مظالم الأطفال أو مفوضين حقوق الطفل.
- إعادة هيكلة مخصصات الميزانية لإعمال حقوق الطفل.
- التدخلات التي تستهدف بقاء الطفل ونماءه.
- التصدي إلى التمييز والعوائق الأخرى التي تحول دون إعمال حقوق الطفل، بما في ذلك الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأطفال.
- إتاحة فرص للأطفال للتعبير عن آرائهم والاستماع إليهم.
- توسيع الشراكات من أجل الأطفال.
- تقييم تأثير التدابير على الأطفال.

> **"على القيادات الدينية فهم مسؤوليتهم تجاهنا نحن الأطفال."**
>
> - طفل تنزاني من مجموعات النقاش المركزة لهذه الدراسة.

النتائج الرئيسية

1. أسباب حتمية للقيادات والمجتمعات الدينية لاعتبار اتفاقية حقوق الطفل مرجعاً استرشادياً مهماً وأداة للمناصرة في الجهود المبذولة لتحسين رفاه الأطفال.

تحدد هذه الدراسة عدداً من الأسباب الحتمية للقيادات والمجتمعات الدينية لزيادة مشاركتهم مع اتفاقية حقوق الطفل، وقد جرى التحقق من صحتها في المشاورات مع القيادات الدينية المتنوعة وعلماء الدين، وتتضمن ما يلي:

- باعتبارها معاهدة حقوق الإنسان الأكثر تصديقاً عليها في التاريخ مع التزام 196 دولة بدعم حقوق الأطفال، فقد أحدثت اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية نقلة نوعية حقيقية في الطريقة التي يُنظر بها إلى الأطفال. ورفعت هذه المعاهدات الدولية مكانة حقوق الطفل إلى قمة جدول أعمال صانعي السياسات وطالبت الحكومات بسن قوانين وسياسات للوفاء بهذه الحقوق.
- أدت اتفاقية حقوق الطفل إلى العديد من التغيّرات المنقذة للحياة في كيفية معاملة الأطفال في جميع أنحاء العالم. وفقاً إلى اليونيسف، عززت الاتفاقية وضع الطفل وزادت من الاهتمام بحقوقه في قطاع الصحة، مما أدى إلى إحراز تقدم أكبر في تحصين الأطفال وتوفير الإماهة الفموية وتعزيز تحسين التغذية والوقاية من الأمراض، وكلها عوامل أنقذت حياة الأطفال في العديد من البلدان.
- أسفرت اتفاقية حقوق الطفل أيضاً عن التزامات مهمة بتعميم التعليم؛ حيث انخفض عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية إلى النصف تقريباً في خلال ثلاثين عاماً منذ اعتماد الاتفاقية، فضلاً عن الجهود المبذولة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ وذلك بغية حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال بما في ذلك العقاب البدني وأكثر من ذلك بكثير.
- يمكن للقيادات والمنظمات الدينية، التي تُحدث فرقاً بالفعل في حياة الأطفال، استخدام اتفاقية حقوق الطفل لتعزيز أفعالهم ودعوتهم ومضاعفتها. وتتوافق النتائج التي تسعى اتفاقية حقوق الطفل إلى تحقيقها بشكل وثيق مع الاهتمامات الرئيسية للمجتمعات الدينية فيما يتعلق بالأطفال.
- تُعد اتفاقية حقوق الطفل إطاراً مهماً يوفر أساساً عالمياً للعمل المشترك لمعالجة نطاق وحجم التحديات التي تواجه العديد من الأطفال اليوم. وتشير الأدلة إلى أن ملايين الأطفال يتعرضون إلى انتهاك حقوقهم الإنسانية الأساسية بصورة يومية، وأنه في كل خمس دقائق يموت طفل في مكان ما من العالم جرّاء العنف، وثمة العديد من التهديدات الجديدة لحقوق الأطفال ورفاههم. ويمكن للسلطة الأخلاقية للقيادات الدينية ومجتمعاتها ورؤيتهم وتأثيرهم أن تجعلهم جزءاً لا غنى عنه من الحل.

وخلال المشاورات، أثارت أيضاً القيادات الدينية المتنوعة العديد من التساؤلات حول حقوق الأطفال والغرض من اتفاقية حقوق الطفل، ومنها:

- ما القيمة التي يمكن أن تنطوي عليها اتفاقية حقوق الطفل بالنسبة إلى المجتمعات الدينية؟
- هل تجسد اتفاقية حقوق الطفل عالماً مختلفاً عن تعاليم ديني؟
- كيف نحمي الأطفال في ظل وجود مجموعات تستخدم الدين في الترويج إلى العنف؟
- كيف نجمع الأديان معاً في الجهود الرامية إلى تعزيز اللاعنف، بما يتماشى مع قيمنا وتعاليمنا الدينية؟
- كيف يمكن لاتفاقية حقوق الطفل المساعدة على رفع مكانة الأطفال على مستوى المجتمع ككل؟
- كيف نضمن أن أماكن العبادة آمنة في الأوقات الأكثر ضعفاً؟

كما هو موضح في الفصل الأول، تهدف هذه الدراسة إلى دعم العمل الحيوي الذي تقوم به المجتمعات والمنظمات الدينية من خلال الرد على مثل هذه التساؤلات (انظر أيضاً الفصل الخامس)، وتأمل توفير جدول أعمال مشترك لشراكات بين الجهات الفاعلة الدينية ومناصري حقوق الطفل؛ لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والمساعدة على حماية حقوق جميع الأطفال ورفاههم.

2. تتشارك النصوص الدينية واتفاقية حقوق الطفل في رؤية مشتركة للأطفال، بما في ذلك القيم التي تركز على الأسرة لكل من المقاربات الدينية والحقوقية، وثمة حركة عالمية متنامية بين القيادات الدينية تستهدف دعم حقوق الطفل.

منذ بداية صياغة اتفاقية حقوق الطفل، شاركت بعض المجتمعات الدينية بفاعلية في تشكيل محتواها، وكان لبعضها دور حيوي في تعزيز التصديق عليها (انظر الفصل الثاني). تُعد قدسية الحياة البشرية وكرامتها جوهر أديان العالم الرئيسية، وهي مكرَّسة أيضاً في مجموعة القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالمثل، فإن المبادئ الرئيسية لعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وعدم التمييز والمساواة الموجودة في جميع صكوك حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، متأصلة في القيم المشتركة بين أديان العالم الرئيسية. وتتماشى العديد من القيم الدينية الراسخة بشكل وثيق مع مبادئ ومعايير اتفاقية حقوق الطفل (انظر الفصل الثالث). وتولي كل من المجموعات الدينية وغيرها من المجموعات الملتزمة بتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل أولوية للإجراءات التي تساعد على ضمان رفاه الطفل.

وتتفق اتفاقية حقوق الطفل وأديان العالم الرئيسية إلى حد كبير على هذه النقاط الأساسية:

- **اعتقاد أساسي بقدسية حياة الطفل وكرامته.**
- **التركيز على الأسرة باعتبارها البيئة الأفضل لتنشئة الأطفال.**
- **إعطاء الأطفال أولوية قصوى، وأن جميع أفراد المجتمع لديهم حقوق وعليهم واجبات تجاه الأطفال.**
- **مفهوم متكامل للأطفال وفهم شامل لاحتياجاتهم الجسدية والعاطفية والاجتماعية والروحانية.**

إن احترام قيمة حياة الإنسان وكرامته مبدأ أساسي موجود في جميع الأديان. وتتضمن جميع التقاليد الاعتقاد بأن جميع البشر، بما في ذلك الأطفال، يستحقون الاحترام والمعاملة بكرامة - دون تمييز يقوم على أساس العِرق أو الإثنية أو النسب أو الجنس أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو أي وضع آخر، ويمكن العثور على النصوص الدينية التي تدعم هذا المبدأ في جميع الديانات السبع الرئيسية محل البحث في هذه الدراسة.

البهائية: «هو الذي هو ربك، الرحمن الرحيم في قلبه الرغبة في أن ينظر إلى الجنس البشري كله كروح واحدة وجسد واحد». (بهاء الله، 107)

البوذية: تؤمن بعض المجموعات البوذية بأن «جميع الكائنات قاطبة بها قبس من طبيعة بوذا». (ماهايانا ماهابرينيرفانا سوترا أو «نيرفانا سوترا»)

المسيحية: منح يسوع الأطفال قيمة خاصة جداً؛ إذ يقول: «دعُوا الأولاد يأتون إليّ ولا تمنعوهم لأنّ لِمِثل هؤلاء ملكوتَ السماوات». (إنجيل متى 19 : 14)

الهندوسية: «الرب يكمن في قلوب كل الكائنات». (البهاغافاد غيتا 18 : 61)

الإسلام: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا». (القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية 13)

اليهودية: «فَخَلَقَ اللهُ الإِنْسَانَ عَلَى صُورَتِهِ. عَلَى صُورَةِ اللهِ خَلَقَهُ». (سِفر التكوين 1: 27)

السيخية: «النفسُ جوهرةٌ مُكْرَمة، فإن أُرْدِيَت مُهمَلة؛ استحالت قشرَةً مُعْدَمَة». (من كتاب المُعلِم العظيم غرانت صاحب جي، ص. 156)

تتضمن اتفاقية حقوق الطفل الحقوق التي يمتلكها جميع البشر، مع الاعتراف أيضاً بالحقوق الأساسية للطفولة، مثل: تسجيل المواليد والحق في الرعاية والعلاقات الأسرية والحق في الحماية من العنف المنزلي والحق في الحماية في أماكن التبني والرعاية البديلة. بإيجاز، توفر الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل إطاراً لضمان أن يتمكّن كل طفل من تنمية أقصى إمكاناته، ويُعد الإعمال الكامل للإمكانات البشرية أحد الاهتمامات الأساسية لأديان العالم.

تشير اتفاقية حقوق الطفل صراحة إلى "النمو الروحي والمعنوي والاجتماعي" للطفل. وعليه، توفر الاتفاقية أكثر من مجرد ولاية قانونية تقنية؛ فهي تُمثّل خطة أخلاقية يتعين على جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك المجتمعات الدينية، اتخاذ إجراءات بشأنها.

وإدراكاً للقواسم المشتركة العميقة بين القيم الدينية وأحكام اتفاقية حقوق الطفل، عُقد أول مؤتمر عالمي للقيادات الدينية لمناقشة اتفاقية حقوق الطفل في يوليو/تموز 1990 في برينستون، نيو جيرسي بتنظيم من اليونيسف ومنظمة أديان من أجل السلام. وإلى حد كبير، شجع زخم تعزيز حقوق الطفل على إطلاق الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في عام 2000 بفضل مجموعة تضم 294 من القيادات الدينية والناشطين في مجال حقوق الطفل على مستوى القاعدة الشعبية من جميع التقاليد الدينية الرئيسية في العالم. وفي الوقت الحالي، تُعد الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال شبكة متنامية تضم أعضاء من المنظمات والأفراد في أكثر من 55 دولة. وعقدت الشبكة خمسة منتديات عالمية في مناطق مختلفة من العالم بهدف تشجيع القيادات الدينية على الانضمام إلى قضية حقوق الطفل وإنهاء العنف ضد الأطفال.

3. إن المساهمات العديدة للمجموعات الدينية في إعمال حقوق الطفل ورفاهه ليست معروفة جيداً دائماً بين مناصري حقوق الطفل. وفي الوقت نفسه، فإن القيادات والمجتمعات الدينية، غالباً، ليسوا على دراية باتفاقية حقوق الطفل وكيفية استخدامها لمعالجة شواغلهم.

قبل وقت طويل من صياغة حقوق الطفل والاعتراف بها في اتفاقية حقوق الطفل، اتخذت المجموعات الدينية العديد من الإجراءات لصالح الأطفال على أساس مبادئ الحب والرحمة والسلام واللاعنف. إن الكثير من القيادات الدينية ليسوا على دراية باتفاقية حقوق الطفل، ولا يدركون إمكاناتها باعتبارها أداة حاسمة لتحسين حياة الأطفال وحث الحكومات على تبني سياسات وبرامج تُعزّز حقوق الطفل ورفاهه، كما هو الحال في مجالات الصحة والتعليم وحماية الطفل. ومع ذلك، وكما توضح الدراسة، فإن بعض المجموعات الدينية التي تمت استشارتها في إطار هذه الدراسة أدركت – بعد التعرف على اتفاقية حقوق الطفل – أنها كانت تعمل من أجل حقوق الطفل دون معرفتها، ومن ثمّ فإنها تشجعت على الإشارة إلى المعاهدة للدفاع عن قضاياهم.

إن بعض مناصري حقوق الطفل ومنظمات المجتمع المدني التي تركز على الأطفال لم يكونوا على دراية كاملة بالمساهمات المتنوعة المهمة التي تقدمها المجموعات الدينية لحقوق الطفل. ومن ثمّ فإن هناك أرضية مشتركة واسعة وغير مُستغلة نسبياً - وإمكانية لتعاون ملموس مثمر - لا تعترف بها المجموعات الدينية أو مناصرو حقوق الطفل على نحوٍ كافٍ. ويمكن إرجاع ذلك جزئياً إلى بعض أوجه سوء الفهم الرئيسية حول اتفاقية حقوق الطفل، وحقوق الطفل بشكل أوسع. وأعربت أيضاً بعض منظمات حقوق الطفل عن ترددها في العمل مع المجتمعات والمنظمات غير الحكومية الدينية، ويرجع ذلك جزئياً إلى إساءة استخدام الدين من قِبَل بعض المجموعات الدينية. وتسعى هذه الدراسة إلى توضيح أوجه سوء الفهم هذه ومعالجة هذا التردد وإظهار طريق للمضي قدماً يتضمن الاحترام المتبادل والتعاون من أجل الأطفال.

ويعرض الفصل الرابع المبادرات التي قامت بها القيادات والمجتمعات الدينية المتنوعة في جميع أنحاء العالم لدعم حقوق الطفل. (انظر الملحق 6 للحصول على قائمة شاملة بالمبادرات الدينية لحماية وتعزيز حقوق الطفل ورفاهه).

4. في جميع أنحاء العالم اليوم وعلى مر التاريخ، ثمة ممارسات وأفعال ضارة، كانت ولا تزال موجودة، بين المجتمعات الدينية والتي تتعارض بشدَّة مع كل من القيم الأساسية لأديان العالم الرئيسية وحقوق الطفل.

حددت القيادات الدينية وعلماء الدين، الذين تمت استشارتهم في إطار هذه الدراسة، التناقضات بين قيم تقاليدهم الدينية وتعاليمها والممارسات الفعلية، وذلك في بعض الحالات داخل مجتمعاتهم (انظر على وجه الخصوص الفصل الثالث، القسم 5 – 1). ومن الواضح أنه على مر التاريخ، وحتى يومنا هذا، يجرى تبرير الممارسات الضارة التي تتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل بشكل خاطئ على أسس دينية، في حين أنها في الواقع انعكاس للمعايير الثقافية السائدة. على سبيل المثال، تؤيد جميع

الأديان محل الدراسة في تعاليمها مبدأ عدم التمييز، ولكن الحقيقة تتمثل في أن الممارسات التمييزية - خاصةً القائمة على النوع الاجتماعي – لا تزال موجودة بين جميع التقاليد الدينية محل الدراسة، والتي غالباً ما ترتبط بالسلطة الأبوية وغيرها من هياكل السلطة في المجتمع.

وسنّت العديد من الدول قوانين لحظر الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال والعقاب البدني، وتعمل بعض القيادات الدينية بفاعلية على إقناع مجتمعاتها لإدراك أن مثل هذه الممارسات لا تقرها التعاليم الدينية أو تتعارض مع قيمها الدينية، كما هو موثق في هذه الدراسة. وخلال المشاورات، جرى أيضاً الاعتراف بضرورة قيام المجموعات الدينية بتعزيز تعاونها مع صانعي السياسات والمنظمات التي تركز على الأطفال في مجال حماية الطفل.

5. يمكن للقيادات الدينية المساعدة على تعزيز الرعاية التربوية التي يحتاج إليها الأطفال من خلال التأثير على سياسات تربية الأطفال الإيجابية وتعزيز القيم الأخلاقية والروحانية التي تُعد أساسية لنمو الأطفال ورفاههم بشكل عام.

يمكن للجمع بين التعاليم الدينية والإطار القانوني أن يصبح حجة قوية في منع الممارسات الضارة والدعوة إلى معايير اجتماعية إيجابية. تعترف اتفاقية حقوق الطفل بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي (المادة 27) والحصول على المعلومات من أجل رفاهيته الروحية والمعنوية (المادة 17). إن الإشارة الصريحة إلى النمو الروحي والمعنوي والاجتماعي ليست معروفة جيداً، خاصةً بين المجتمعات الدينية. ويمكن للقيادات الدينية والمجتمعات الدينية المحلية الاضطلاع بدور أكثر فعالية في تعزيز هذه الحقوق من خلال دعم التنمية الشاملة للأطفال ودعم التعليم الذي يساعد على تنمية قيم الأطفال الروحية والأخلاقية، فضلاً عن التأثير في الوالدين ومقدمي الرعاية من خلال تعاليمهم وإرشادهم وعملهم المجتمعي.

6. لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التفكير والحوار داخل المجموعات الدينية وفيما بينها، فضلاً عن الدراسة المستمرة للنصوص المقدسة وتفسيرها؛ من أجل فهم تطبيق حقوق الطفل في سياق التعاليم الدينية، وخاصةً الآثار المترتبة على المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل.

تتمتع القيادات والمجتمعات الدينية بمكانة فريدة تُمكّنها من التأثير في المواقف والسلوكيات لدعم المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل. وكما ورد أعلاه، فإن جميع الأديان محل الدراسة تؤيد في تعاليمها مبدأ عدم التمييز، لكن الممارسات التمييزية لا تزال موجودة داخل المجتمعات الدينية التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات وقائية.

ثمة رسالة رئيسية لهذه الدراسة تتمثل في أنه يجب تطبيق مبدأ مصالح الطفل الفضلى لاتفاقية حقوق الطفل في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال؛ حيث إنه متوافق تماماً مع تعاليم وقيم الأديان محل البحث في الدراسة.

ومع ذلك، فإن معنى نص اتفاقية حقوق الطفل على ضرورة سماع صوت الأطفال وإيلاء آرائهم الاعتبار الواجب في المسائل التي تمسهم وبما يتماشى مع قدراتهم المتطورة، يتطلب المزيد من التفكير العميق والفهم من قِبَل المجتمعات الدينية المتنوعة. وكما ناقشت هذه الدراسة، فإن اتفاقية حقوق الطفل تحقق توازناً بين الاعتراف بالأطفال بوصفهم عناصر فاعلة في حياتهم، ومن حقهم أن يُستمع إليهم ويُحترَموا ويُمنحوا استقلالية

متزايدة في ممارسة الحقوق، مع التمتع أيضاً بالحماية بما يتماشى مع عدم نضجهم النسبي وسِنّهم اليافع. إضافة إلى ذلك، فإن ممارسة الأطفال لحقوقهم لا تعتمد على وفائهم بالمسؤوليات؛ لأن ممارسة تحمل المسؤوليات يجب أن تحدث بطريقة تدريجية بما يتماشى مع سن الطفل وقدراته المتطورة.

لم تتناول الكتب المقدسة للأديان، محل البحث في هذه الدراسة، حق الطفل في الاستماع إليه بشكل صريح، ولكن يجب دراسة المفاهيم المتعلقة باحتفالات بلوغ سن الرشد والنضج لاتخاذ القرار في بعض الأديان، وذلك فيما يتعلق بمفهوم اتفاقية حقوق الطفل لقدرات الأطفال المتطورة. يتمتع الأطفال برؤى مهمة في حياتهم الخاصة، ويجب أن تحظى آراؤهم بالاحترام من قبل صانعي السياسات والقضاة والمدرسين والقيادات الدينية وغيرهم من البالغين الذين يعملون مع الأطفال أو على اتصال وثيق بهم. وتساهم أيضاً المشاركة الهادفة للأطفال في صنع القرار في إعدادهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع.

ثمة رسالة رئيسية أخرى لهذه الدراسة تتمثل في أن تكريم دور الأطفال وكرامتهم من خلال منحهم المشاركة الهادفة في حياة مجتمعهم الديني يُعد وسيلة مهمة لكي يتضح للأطفال أنهم محل تقدير واهتمام.

تتوافق القيمة المشتركة الملقاة على تعليم الطفل المهارات الحياتية وإمكانات المواطنة الصالحة والرفاه الروحي والمادي مع وجهات النظر الدينية بشأن تنشئة الأطفال، وهذا أيضاً يضع على عاتق الوالدين والقيادات الدينية واجبات الاستماع والاستجابة بحساسية تجاه الطفل ووقائع البيئة التي ينمو فيها حتى يبلغ سن الرشد.

ممارسات مبتكرة من قِبَل المجتمعات الدينية لإنهاء العنف ضد الأطفال

كما ذُكر من قبل، كانت المجتمعات والمنظمات الدينية تستجيب إلى احتياجات الأطفال منذ فترة طويلة قبل صياغة مفهوم حقوق الطفل. ومع ذلك، فإن المناقشات حول حقوق الأطفال تقتضي إعادة النظر في الخدمات التي تقدمها المجتمعات الدينية مع أخذ التساؤلات التالية في الاعتبار: ما الخدمات التي يجب تقديمها، وكيف ينبغي تصميمها، ومنْ المسؤول عن تقديمها، ومنْ الذي ينبغي أن يستفيد منها؟ إضافة إلى ذلك، أسفر التركيز المتزايد على حماية الطفل عن توليد مبادرات لإنهاء الأشكال العديدة للعنف ضد الأطفال. وتعرض هذه الدراسة عدداً من الممارسات المبتكرة والفعالة من قِبَل المجتمعات الدينية العاملة على إنهاء العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الدروس المستفادة في تلك التجارب الميدانية (انظر الفصل الرابع للممارسات المميزة، والملحق 6 للحصول على قائمة شاملة).

إن بعض البرامج المميزة هي مبادرات محلية، مثل برنامج «بالا شانتي» في جنوب الهند المعني بالتصدي للفقر وتعزيز النمو الصحي للأطفال وعدم تشجيع زواج الأطفال، أو برنامج «موسيك» في البوسنة والهرسك الذي يركز على منع العنف في المدارس والتوترات بين المجتمعات الدينية. وتسلط إحدى الممارسات المميزة من كينيا الضوء على جهود علماء الدين لتوضيح التعاليم الدينية وتقديم الحقائق القانونية والطبية لتشجيع المجتمعات على منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

أما البرامج المميزة الأخرى فقد جرى تطويرها من قِبَل منظمات دينية دولية ويتم وضعها موضع التنفيذ في عدد كبير من البلدان. وأحد الأمثلة على ذلك هو برنامج التواصل بين الثقافات والأديان لتعليم الأخلاق بعنوان «تعلّم العيش معاً» الذي وضعه مجلس التواصل بين الأديان لتعليم الأخلاق للأطفال الذي أنشأته أريغاتو الدولية بالتعاون الوثيق مع اليونسكو واليونيسف. ويُنفذ البرنامج بالتنسيق مع الجهات الدينية وغير الدينية المحلية الفاعلة وفي المدارس، ويتوافر دليل الميسرين في 13 لغة ويُستخدم في أكثر من 30 دولة. ومثال آخر يتجسد في برنامج التمكين الروحاني للشباب الناشئ الذي تنفذه الديانة البهائية في 150 مجتمعاً حول العالم، ويدعو هذا البرنامج اليافعين للمساعدة في خلق بيئات مدرسية قائمة على مبادئ المشاركة وعدم التمييز وحرية التجمع والتعبير واحترام كرامة كل طفل.

وقد بدأت الحاجة إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين تحظى باهتمام أكبر في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة؛ بسبب ازدياد عدد الأطفال المتضررين إلى جانب الفهم الأفضل لتأثير الصدمة على الضحايا. وتتضمن أنواع الوقاية التي يمكن للمجتمعات الدينية أن تُحدِث فرقاً من خلالها: إذكاء الوعي وتغيير المواقف والأعراف والسلوكيات وتقليل المخاطر وأوجه ضعف الأطفال. على سبيل المثال، يقدم مجلس حاخامات نيويورك برنامج منع العنف الأسري لتعليم القيادات الدينية كيفية التعرف على العنف الأسري والاستجابة له، وكذلك كيفية المساعدة على منع الاعتداء الجنسي على الأطفال والاتجار بهم. كما يقدم برنامج آخر

وضعه المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة في جنوب كمبوديا رؤى للتحديات المرتبطة بالتصدي إلى السياحة الجنسية. في سريلانكا، تعمل حركة سارفودايا شرامادانا على التصدي إلى الأشكال الجديدة للاستغلال الجنسي الذي أصبح ممكناً بسبب انتشار الإنترنت، وذلك من خلال إذكاء وعي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً بهذا التهديد بصفته إجراءً وقائياً.

منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل قبل ثلاثين عاماً، أصبح مفهوماً بشكل أفضل أن الفقر المدقع يُشكّل، بحد ذاته، شكلاً قاسياً من أشكال العنف؛ بسبب أشكال الحرمان المتعددة التي يعاني منها الأطفال الذين يعيشون في الفقر، مثل عدم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والدعم، مما قد يؤدي إلى المرض وفرص العمل المحدودة ووصمة العار والاستبعاد الاجتماعي. ويُعد برنامج بالا شانتي المذكور أعلاه مثالاً لمبادرة دينية تهدف إلى كسر الحلقة المفرغة للفقر المدقع. في أماكن أخرى في هولندا، يعمل برنامج *(Red een Kind)* مع الشباب المشردين ويساعدهم على إيجاد حلول مستدامة تتوافق مع تطلعاتهم مع التركيز على نقل المعرفة وتنمية المواهب واكتساب المهارات.

وكذلك أصبحت أهمية تمكين الأطفال من المشاركة بفاعلية في تحليل وضعهم واقتراح الحلول مفهومة بشكل أفضل. ويُعد الاستماع إلى اليافعين مكوناً رئيسياً في برنامج *(Red een Kind)* إضافة إلى برنامج الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في الأرجنتين المشار إليه في هذه الدراسة، الأمر الذي يقود إلى تمكين الأطفال والشباب من التحدث عن حقوقهم والمطالبة بها على المستويين المحلي والوطني.

إن الأطفال المتنقلين نتيجة النزاعات المسلحة والعنف المجتمعي وعدم الاستقرار السياسي والفقر وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية معرضون بشكل خاص لانتهاكات حقوقهم. ويعمل تحالف العمل الديني من أجل الأطفال المتنقلين، الذي أنشأته مؤخراً منظمة ورلد فيجن بعضوية أكثر من 80 منظمة دينية، على تعزيز العمل المحلي وتوفير أدوات بناء السلام بين الأديان. وتستخدم خدمات الإغاثة الكاثوليكية أفلام الرسوم المتحركة وأفلام الدمى لزيادة قدرة الأطفال على الصمود وتلبية الاحتياجات الاجتماعية والعاطفية للأطفال النازحين بسبب النزاعات المسلحة في سوريا.

ويُشكّل تجنيد الأطفال من قِبَل الجماعات تحديات معقدة. وقد قام مركز تسوية النزاعات المستدامة في كينيا بتطوير برنامج بعنوان «بناء القدرة على الصمود في وجه التطرف العنيف» (BRAVE) الذي يسعى إلى منع التلاعب بالدين واستغلال الأطفال.

الأسئلة المتكررة حول اتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأطفال

أثارت القيادات والمجتمعات الدينية عدداً من التساؤلات حول اتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأطفال، كما طرح الأطفال الذين شاركوا في مجموعات النقاش المركزة، التي جرى تنظيمها من أجل هذه الدراسة، تساؤلات حول كيفية ضمان احترام حقوقهم وحمايتها. ويقدم الفصل الخامس إجابات عن 24 سؤالاً من الأسئلة المتكررة، وهي مرتبة بحسب الموضوعات التالية:

1. القيم الدينية واتفاقية حقوق الطفل
2. اتفاقية حقوق الطفل وعمل المجتمعات الدينية
3. النظر في لغة اتفاقية حقوق الطفل جنباً إلى جنب مع لغة الدين
4. التحفظات والتفاهمات والإعلانات الخاصة باتفاقية حقوق الطفل
5. حقوق الوالدين وحقوق الأطفال
6. حقوق الأطفال وحقوق الآخرين
7. حق الطفل في حرية الدين
8. تأثير اتفاقية حقوق الطفل على تعليم الأطفال
9. اتفاقية حقوق الطفل والتربية الإيجابية والتأديب
10. دور القيادات الدينية في إنهاء العنف ضد الأطفال
11. اتفاقية حقوق الطفل والقضايا المتعلقة بالإنجاب والحياة الجنسية

توصيات للعمل

تشير هذه الدراسة إلى أن مبادئ أديان العالم الرئيسية تشترك في الكثير من القواسم المشتركة، ليس فقط مع بعضها البعض، ولكن أيضاً مع مبادئ حقوق الطفل المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل. وتوفر هذه القواسم المشتركة أساساً لتعاون واسع النطاق بين أصحاب المصلحة المتعددين للنهوض بحقوق الأطفال ورفاههم في جميع أنحاء العالم.

وقد جرى اقتراح توصيات للعمل براغماتية لكل فئة من الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة، لكنها ليست شاملة. وهذه التوصيات مستمدة من نتائج هذه الدراسة وتستند إلى تحليل شامل للمشاورات مع القيادات الدينية المتنوعة ومناصري حقوق الطفل، إلى جانب مساهمات علماء الدين والقانون والآراء التي قدمها الأطفال في مجموعات النقاش المركزة. وتهدف التوصيات إلى أن تكون ملموسة وقابلة للتنفيذ وأن تحقق أقصى تأثير إيجابي لصالح الأطفال، وكذلك أن تكون بمثابة ركيزة لمزيد من النقاش والتفكير والتعاون. وفيما يلي موجز لتوصيات كل فئة من أصحاب المصلحة. في الفصل السادس، تتبع كل توصية عدة خيارات واقتراحات وأفكار ملموسة حول كيفية وضع التوصية حيز التنفيذ.

توصيات للقيادات الدينية

- التعرف على اتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأطفال.
- دمج اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من قوانين حقوق الطفل ذات الصلة في جهودكم الرامية إلى النهوض برفاهية الطفل في مجتمعاتكم.
- عقد حوارات (بما في ذلك حوارات بين الأديان) والمبادرة بحملات توعية في مجتمعكم الديني حول حقوق الطفل.

- دعم الأطفال وحقهم في الاستماع إليهم والمشاركة الهادفة في جميع المسائل التي تمسهم.
- الدعوة إلى إنهاء العنف ضد الأطفال وانتهاكات حقوق الأطفال الأخرى.
- الدعوة إلى استراتيجيات ملموسة في مجتمعاتكم لمعالجة القضايا المنهجية التي تترك الأطفال عرضة إلى انتهاكات الحقوق.
- التنديد بانتهاكات حقوق الطفل في مجتمعاتكم.
- مناصرة الحماية الخاصة وتعزيز المساواة في الحقوق للفتيات والنساء.
- إذكاء الوعي حول اتفاقية حقوق الطفل بين الوالدين ومقدمي الرعاية في خطبكم وإسداء المشورة والتوعية المجتمعية.

توصيات لمناصري حقوق الطفل:

- تحديد فرص الشراكة مع القيادات والمجتمعات الدينية ودعمها من أجل النهوض بحقوق الأطفال ورفاههم.
- إشراك المجتمعات الدينية في حملاتكم للمناصرة والدعوة إلى العمل.
- العمل مع المجموعات الدينية من أجل حق الطفل في الاستماع إليه والمشاركة.

توصيات للحكومات وصانعي السياسات:

- زيادة الدعم لحق الطفل في حرية الدين والتعبير، وحق الطفل في تنمية أقصى إمكاناته، بما في ذلك النمو البدني والعقلي والاجتماعي والروحي والمعنوي.
- عقد مؤتمرات إقليمية ووطنية حول فرص التعاون بين المجموعات الدينية ومجموعات حقوق الإنسان من أجل تحسين حياة الأطفال.
- دعم الأطفال وحقهم في الاستماع إليهم والمشاركة الهادفة.
- مراجعة أية تحفظات وتفاهمات وإعلانات لاتفاقية حقوق الطفل أعلنتها دولتكم، بهدف سحب هذه التحفظات وإزالة أي عوائق أمام الوفاء بحقوق الطفل.

توصيات للأطفال والشباب:

- توسيع نطاق معرفتكم وفهمكم لاتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأطفال.
- تحديد المؤيدين والحلفاء البالغين، بما في ذلك القيادات الدينية، الذين يمكن الشراكة معهم للنهوض بحقوق الأطفال ورفاههم في مجتمعاتكم.
- المبادرة بأنشطة لرفع الوعي حول حقوق الطفل في مدارسكم ومجتمعاتكم.

توصيات للوالدين ومقدمي الرعاية الآخرين:

- التعرف على اتفاقية حقوق الطفل وكيفية تأثيرها الإيجابي في أسرتكم ومجتمعاتكم.
- دعم الأطفال وحقهم في الاستماع إليهم والمشاركة الهادفة في القرارات التي تخصهم.

الخلاصة والخطوات القادمة:

إن الدين وحقوق الطفل قوَّتان فاعلتان للغاية. وجنباً إلى جنب، لديهما إمكانات هائلة لتحسين حياة جميع الأطفال ورفاههم، وتعزيز الأسر والمجتمعات. ولكن لم تتحقق بعد هذه الإمكانات بالكامل؛ ويرجع سبب ذلك جزئياً إلى أنه منذ دخول اتفاقية حقوق الطفل إلى حيز التنفيذ، فإن المبادرات الدينية ومبادرات حقوق الطفل تعمل غالباً بشكل منفصل، بدلاً من دعم بعضها البعض. وتوفر الذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل فرصة لتغيير ذلك من خلال إقامة شراكات جديدة قائمة على الدين وحقوق الطفل. وعلى الرغم من أن هناك الكثير الذي يجب القيام به في السنوات القادمة قبل إمكانية تعزيز أوجه التآزر بين المبادرات الدينية ومبادرات حقوق الطفل، فإن ثمة أساساً واعداً قائم بالفعل يمكن البناء عليه.

بالنظر إلى المناقشات والمساهمات العديدة الواردة لهذه الدراسة، فإنه من الواضح أن ثمة حاجة إلى مزيد من الحوار والتعاون بين الأديان، كما أن هناك حاجة أيضاً إلى بذل المزيد من الجهود لتقديم اتفاقية حقوق الطفل إلى المجتمعات الدينية على جميع المستويات بطريقة إيجابية مع أفكار جديدة تركز على بناء الشراكات لتجسير الفجوات الحالية في خطاب حقوق الطفل.

إن أطفال اليوم يناشدون صنّاع القرار - بما في ذلك القيادات الدينية – برسائل عاجلة جديدة تطالب دعمهم، مما يدل على قلقهم العميق إزاء العالم الذي يعيشون فيه. وتتمثل إحدى الرسائل المهمة في أن «حالة الطوارئ المناخية» تحدد حقوق الإنسان الخاصة بهم، كما أنها سوف تشكل حياتهم بكل الطرق. وثمة تحدي عالمي آخر يتمثل في منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت.

يمكن للقيادات الدينية المساعدة على ضمان الاستماع إلى آراء الأطفال، وبالتالي يتم احترام مشاركة الأطفال بشكل كامل، بما في ذلك داخل مجتمعهم الديني. وإذا تم الاستماع إلى رسائلهم واحترامها بشكل حقيقي، فإن هذا من شأنه أن يساعد على تعزيز عقل منفتح تجاه قبول الأطفال بصفتهم أصحاب حقوق، وسوف تتراجع احتمالية أن يصبح الأطفال تابعين يمكن استغلالهم بصفتهم أدوات في منازلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم، وسوف تنخفض أيضاً احتمالية أن يصبحوا ضحايا للعنف.

من المأمول أن تساعد هذه الدراسة على وضع الأطفال في محور اهتمام الخطاب الديني وأن تشجع المجتمعات الدينية على التفكير في التساؤلات التالية:

- هل يتم حقاً الاستماع إلى جميع الأطفال؟
- هل يُعامَل جميع الأطفال باعتبارهم أفراداً بصفتهم الشخصية؟
- هل تتولى قياداتنا ومجتمعاتنا الدينية حماية جميع الأطفال؟
- هل يُمنَح جميع الأطفال مساحات وفرصاً للمشاركة الحقيقية في حياة مجتمعاتنا ودور عبادتنا؟
- هل هناك ممارسات ضارة بالأطفال داخل مجتمعنا تتعارض مع قيمنا الدينية أو تستند إلى أعراف ثقافية؟

يُعد هذا العام علامة فارقة مهمة تدعو إلى التفكير في التقدم الكبير المُحرَز في النهوض بحقوق الطفل ورفاهه على مدار العقود الثلاثة الماضية منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل. كما يوفر فرصة لتقييم طرق تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتطوير شراكات جديدة للعمل الجماعي في المستقبل. ومن المأمول أن تساعد هذه الدراسة على رسم مسار للمجتمعات الدينية ومجموعات حقوق الطفل للعمل معاً من أجل بناء عالم يتم فيه احترام جميع حقوق الأطفال وحمايتها والوفاء بها، وألا يتخلّف أي طفل عن الرّكب.

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

عن الدراسة

في جميع أنحاء العالم، ثمة رؤية مشتركة لدى معظم العائلات والمجتمعات الدينية؛ فهم ينشدون عالماً يتمتع فيه أطفالهم بالحماية من العنف والإساءة والاستغلال والإهمال، ويريدون معرفة أن أطفالهم سيحصلون على الرعاية الخاصة اللازمة لضمان رفاههم. ويتطلعون أيضاً إلى كفالة حصول أطفالهم على التعليم والخدمات الصحية وغيرها من الفرص التي يحتاجون إليها من أجل إعمال إمكاناتهم الكاملة. وفي الوقت نفسه، يحق للأطفال الاعتراف بهم بصفتهم أعضاء كاملي العضوية في المجتمع، ولديهم الحق في المشاركة في جميع المسائل التي تمس حياتهم وأخذ آرائهم في الاعتبار وفقاً لمستوى نضجهم المتطور. إنَّ هذه التطلعات العالمية مكرَّسة أيضاً في اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، التي تُعد المعاهدة الدولية الأكثر شمولاً بشأن حقوق الأطفال.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1989 اتفاقية حقوق الطفل بالإجماع، ودخلت حيز التنفيذ سريعاً في 30 سبتمبر/أيلول 1990. ومنذ ذلك الحين، صَادقَت عليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستثناء دولة واحدة، مما يجعلها معاهدة حقوق الإنسان التي حظيت بأكبر قدرٍ من القبول في التاريخ، وبمثابة دليل على الالتزام العالمي المتزايد بحقوق الطفل. وقد بدأ هذا الالتزام، من نواحٍ عديدة، بإعلان جنيف لحقوق الطفل الذي اعتمدته عصبة الأمم في عام 1924، واستمر بشكلٍ مُوسَّع مع إعلان حقوق الطفل الذي اعتمدته الأمم المتحدة في عام 1959. ولم تكن هذه الوثائق مُلزمة قانونياً مثل اتفاقية حقوق الطفل. ومنذ عام 1989، اعتُمِدت ثلاثة بروتوكولات اختيارية للاتفاقية من أجل تعزيزها، وسيتم التطرق إليها أيضاً في هذه الدراسة.

على غرار المعاهدات الدولية الأخرى، تُلزم اتفاقية حقوق الطفل جميع الدول الأطراف باتخاذ خطوات لتنفيذ المعاهدة على المستوى الوطني، وتقديم تقارير دورية عن التقدم المُحرز إلى لجنة حقوق الطفل، وهي هيئة دولية تتألف من 18 خبيراً مستقلاً. وتُكلّف هيئة المعاهدة هذه برصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتقديم ملاحظات ختامية محددة تتضمن توصيات إلى الدول حول طُرق تعزيز تنفيذ المعاهدة على المستوى الوطني، إلى جانب لفت الانتباه إلى التحديات التي لا تزال أمام بناء عالم يتمتع فيه كل طفل باحترام حقوقه وحمايتها والوفاء بها.

سيحتفل المجتمع الدولي في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 بالذكرى الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل. وإدراكاً لأهمية هذه المناسبة، بادرت منظمة أريغاتو الدولية بإجراء الدراسة العالمية التي بين أيدينا تحت عنوان: «الدين وحقوق الأطفال: دراسة متعددة الأديان بشأن اتفاقية حقوق الطفل». وتُعد أريغاتو الدولية منظمة دولية غير حكومية ذات جذور بوذية ومقرها اليابان، وتعمل على تطوير ودعم مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين التي تستهدف ضمان معاملة جميع الأطفال بكرامة واحترام حقوقهم وإتاحة الفرصة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة بحرية. ومن أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، تعمل أريغاتو الدولية - منذ إنشائها في عام 1990 - مع مجتمعات دينية متنوعة في جميع أنحاء العالم، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات التي تُركّز على الطفل؛ من أجل السعي نحو بناء عالم ينشأ فيه كل طفل بطريقةٍ آمنة وسليمة. وقد ساهمت مكاتب أريغاتو الدولية في جنيف ونيروبي ونيويورك وطوكيو في دعم تطوير هذه الدراسة.

أعد هذه الدراسة فريق من الخبراء (انظر الملحق 3) بالتعاون الوثيق مع الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال[2] واليونيسف والشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، وبمشاركة الشركاء: منظمة ورلد فيجن انترناشونال ومركز الحوار العالمي (كايسيد).

عُقدت مشاورات مع قيادات دينية وعلماء دين وخبراء وممارسين في مجال حقوق الطفل في مناطق مختلفة من العالم؛ لمراجعة النتائج المُستخلصة والتحقق منها وتقديم مدخلات لمُسودَّات العمل، كما عُقد العديد من مناقشات الموائد المستديرة مع ممثلين بارزين لمجموعات دينية متنوعة للحصول على وجهات نظرهم وآرائهم. وجرى تَلقّي العديد من المساهمات المكتوبة من مصادر دينية وعلماء متميزين وخبراء في مجال حقوق الطفل من جميع أنحاء العالم (انظر الملحق 3 للاطلاع على قائمة المساهمين). إضافة إلى ذلك، عُقدت مجموعات نقاش مركزة مع الأطفال في سبعة بلدان باعتبارها جزءاً من عملية التشاور؛ وذلك لضمان الاستماع إلى أصوات الأطفال وإدراجها في الدراسة (انظر الملحق 1 للاطلاع على النتائج الرئيسية من مجموعات النقاش المركزة وتوصيات الأطفال).

يتمثّل الهدف من هذه الدراسة في نشرها على نطاق واسع في جميع أنحاء المجتمع الدولي؛ خاصةً خلال الاحتفالات بالذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل التي ستقام على مستويات عديدة في أجزاء مختلفة من العالم. وتحتفل الدراسة بالإنجازات الاستثنائية التي تحققت على مدار الثلاثين عاماً الماضية بموجب معاهدة دولية لحقوق الإنسان أعدها العديد من مجموعات مناصرة حقوق الطفل والمنظمات التي تُركّز على الطفل. ومع ذلك، تطرح هذه الدراسة، لأول مرة،

تحليلاً لهذه المعاهدة التاريخية من منظور عالمي متعدد الأديان، ومن ثم تقدم وجهات نظر من تقاليد دينية متنوعة بالاعتماد بشكلٍ أساسي على خبرة الأديان السبعة وتقاليدها: البهائية والبوذية والمسيحية والهندوسية والإسلام واليهودية والسيخية.

وقد جرى تحديد هذه الأديان لتكون محل البحث في الدراسة، لأنها تُعد الديانات الرئيسية على نطاق واسع في العالم؛ بناءً على عدد أتباعها، وقِدَم بعض الأديان ودورها القيادي على المستويات المحلية والوطنية والدولية. علاوة على ذلك، لا يُقصد من هذا الاختيار الإيحاء بأن المعتقدات الفلسفية أو الدينية الأخرى لا تمارس أيضاً القيم الإنسانية المُتجسّدة في اتفاقية حقوق الطفل، ولا يعني ذلك في الوقت نفسه أن جميع الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الديانات السبع يلتزمون بالقيم المُتجسّدة في هذه المعاهدة. ومن الجدير بالذكر أنَّ اتفاقية حقوق الطفل تُمثّل القيم التي تشترك فيها المعتقدات الدينية والأنظمة العقائدية حول العالم وتعكسها. ومع ذلك، بحسب ما توصلّت إليه هذه الدراسة؛ فإنه غالباً ما توجد فجوة بين القيم المُعلنة والممارسات الفعلية.

الغرض من الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم أسباب حتمية للقيادات والمجتمعات والمنظمات الدينية لاعتبار اتفاقية حقوق الطفل مرجعاً استرشادياً مهماً، وأداة مناصرة تمكينية في عملها من أجل حماية الأطفال. وتسعى الدراسة إلى توضيح كيف يمكن لمبادئ حقوق الإنسان والإطار القانوني المتشابه ومبادئ وقيم الأديان السبعة أن تكون متكاملة ومتسقة مع بعضها البعض، وهو ما يقود إلى توفير دعم قوي من أجل إعمال حقوق الطفل وخلق الأساس لمزيد من التعاون من أجل رفاه الأطفال. وعندما تصادق الدول على صكوك حقوق الإنسان مثل اتفاقية حقوق الطفل، يترتب على الحكومات التزامات ويجب أن تتخذ خطوات للامتثال لمعايير حقوق الإنسان هذه، وغالباً ما تكون متسقة مع المعتقدات والممارسات الدينية.

علاوة على ذلك، تهدف الدراسة إلى زيادة التفاهم المتبادل بين المجموعات الدينية ومناصري حقوق الإنسان من أجل تعزيز التحالف والتعاون فيما بينهم وتجسير الفجوة بين خطاباتهم المختلفة. وستشجع الدراسة، بصورة مثالية، على المزيد من التفكير والتأمل وستقود إلى حوار بنَّاء بين القيادات الدينية من مختلف التقاليد ومناصري حقوق الإنسان وحقوق الطفل والممارسين لحماية الطفل وغيرهم من الممارسين الآخرين المسؤولين عن توفير الرعاية الخاصة والمساعدة للأطفال. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تعاون أقوى، وبناء تضامن أكبر في الحركة العالمية لتحقيق الازدهار لكل طفل.

الأهداف الرئيسية للدراسة

- استعراض الطُّرق التي تؤكد بها الأديان السبع الرئيسية على قدسية حياة الطفل وكرامته، واستقصاء كيفية اتساق مبادئها وقيمها مع اتفاقية حقوق الطفل، الأمر الذي يمكن أن يوفر إطاراً داعماً من أجل إعمال حقوق الطفل.
- تسليط الضوء على الأدوار المهمة التي اضطلعت بها القيادات والمجتمعات الدينية بدايةً منذ صياغة اتفاقية حقوق الطفل والتصديق عليها، وصولاً إلى تنفيذها المستمر اليوم.
- توثيق العمل المهم الذي تقوم به القيادات والمجموعات والمنظمات الدينية التي تقدم الرعاية والحماية للأطفال تماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل.
- معالجة بعض القضايا التي أثارتها بعض المجموعات الدينية بشأن اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك مجالات عدم الامتثال.
- تشجيع المجتمعات الدينية على تقديم المزيد من المساعدة على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك المساعدة على إنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال.
- تسليط الضوء على الطُّرق التي يمكن أن تُعزّز بها اتفاقية حقوق الطفل، باعتبارها أداة مناصرة رئيسية، الجهود المستمرة التي تبذلها المجتمعات الدينية للتصدي للتهديدات الهائلة الجديدة التي يواجهها الأطفال اليوم مثل تأثير تغيُّر المناخ والاستغلال والإساءة عبر الإنترنت.

الفئات المستهدفة للدراسة

تستهدف هذه الدراسة في الأساس القيادات والمجتمعات والمنظمات الدينية في جميع أنحاء العالم، وكذلك سيجد مناصرو حقوق الإنسان وحقوق الطفل - وأي شخص معني بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل – أن هذه الدراسة بالغة الأهمية؛ حيث تهدف إلى أن تكون مفيدة لجميع الذين يعملون من أجل تعزيز حقوق الأطفال ورفاههم، وخاصةً إنهاء العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الكيانات الحكومية والمنظمات الدولية التي تعالج قضايا الأطفال في مجالات مثل الصحة والتعليم وحماية الطفل. ومن المأمول أيضاً أن تكون هذه الدراسة مرجعاً مفيداً بالنسبة إلى صانعي السياسات والأكاديميين والمنظمات والمؤسسات التي تُركّز على الأطفال، وكذلك مجموعات الأطفال والشباب. وقد تستفيد أيضاً المنظمات التي تُركّز على الأطفال، والتي تسعى إلى دعم المجموعات الدينية في مجتمعاتها، من خلال استخدام الدراسة في خططها وبرامجها، تماماً مثلما قد تستفيد الجامعات إضافة إلى المعلمين المهتمين بالدين وحقوق الطفل.

قيود الدراسة

أُعدت هذه الدراسة في إطار عملية بحث ومشاورات متعددة أُجريت على مدى عشرة أشهر خلال عام 2019؛ حيث جرى تَلقّي العديد من مساهمات مجموعة واسعة من المصادر تتضمن علماء الدين والأكاديميين والممارسين والمتخصصين في مجال حقوق الطفل، إضافة إلى الأطفال والشباب. وقد طُلب من كل شخص شارك في المشاورات التَّمعُّن في اتفاقية حقوق الطفل من منظوره أو خبرته الدينية؛ خاصةً مبادئ المعاهدة وقيمها.

إضافة إلى ذلك، عَمَدَ عدد من العلماء والمساهمين، الذين يُمثلون تقاليد دينية متنوعة، إلى التحقق بشكل إضافي من صحة مختلف المصادر والاقتباسات من الأديان المتعددة الواردة في هذه الدراسة. ونظراً لوجود تفسيرات عديدة للكتب المقدسة في كل الأديان الرئيسية؛ فإن هذه الدراسة لم تحاول تحديد ما يمكن اعتباره السلطة العليا على أيّ من المصادر والاقتباسات الدينية المختارة لإدراجها في الدراسة. وعلى هذا النحو، تهدف الدراسة في الأساس إلى تقديم مجموعة متنوعة من التفسيرات المأخوذة من مصادر متعددة؛ من أجل استعراض وجهات نظر شاملة متعددة الأديان بشأن اتفاقية حقوق الطفل. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة مستقبلاً لمزيد من التحليل النقدي للتفسيرات والممارسات التي تؤثر سلباً في حقوق الطفل.

النشر

هذه الدراسة مُتاحة في نسخة مطبوعة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية ومنشورة على الموقع الإلكتروني لمنظمة أريغاتو الدولية (www.arigatouinternational.org). ومن أجل الحصول على المزيد من مساهمات المجتمعات الدينية، سيتم توفير منصة على الإنترنت لاستقطاب شريحة أكبر من الجمهور ليتسنّى مشاركة الموارد والممارسات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. ومن المقرر أيضاً بذل جهود خاصة لمشاركة هذه الدراسة مع قيادات ومجتمعات دينية متنوعة في جميع أنحاء العالم من خلال الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال ومنظمة ورلد فيجن ومركز الحوار العالمي (كايسيد) والعديد من القنوات الأخرى؛ بهدف تعزيز إذكاء الوعي والفهم لاتفاقية حقوق الطفل.

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

الفصل الأول:
أديان العالم واتفاقية حقوق الطفل

مقدمة

كما يبين هذا الفصل، باتت أديان العالم الرئيسية - بما في ذلك القيادات والمجتمعات والمنظمات الدينية - أكثر انخراطاً في مناصرة حقوق الأطفال ورفاههم على مدار الثلاثين عاماً الماضية. والواقع أن بعض المجموعات الدينية[3] شاركت بفعالية منذ البداية؛ في صياغة اتفاقية حقوق الطفل أولاً، ثم في تعزيز اعتمادها وتنفيذها لاحقاً. وثمة أدلة أيضاً على أن العديد من الإجراءات الداعمة للأطفال قد اتخذتها المجتمعات الدينية استناداً على التعاليم الدينية التي تُعزّز الحب والرحمة والسلام واللاعنف، بيد أن هذه الإجراءات ليست مدفوعة مباشرة بحقوق الأطفال المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. وقد دأب العديد من المجتمعات الدينية على تعزيز القيم التي تتوافق مع حقوق الطفل، ولكن دون الإشارة إلى الاتفاقية بوصفها مصدراً محدَّداً.

ولذلك، في كثير من الأحيان، كانت الأسئلة التالية تُثَار خلال المشاورات مع القيادات الدينية المتنوعة أثناء تطوير هذه الدراسة:

- لماذا يجب على القيادات أو المنظمات الدينية تبني اتفاقية حقوق الطفل؟
- ما القيمة المضافة التي تقدمها اتفاقية حقوق الطفل للمجتمعات الدينية؟
- بالنظر إلى اللغة الفنية والقانونية لاتفاقية حقوق الطفل، لماذا يُعد استخدام المجتمع الديني للاتفاقية في المناصرة وكسب التأييد أمراً منطقياً، باعتبارها مرجعية استرشادية للإجراءات التي تتعلق بالأطفال؟
- كيف ينبغي على المجتمعات الدينية المشاركة في تعزيز اتفاقية حقوق الطفل؟

وفي الوقت نفسه، طرح بعض مناصري حقوق الطفل هذه التساؤلات:

- ما الذي تقدمه المجتمعات الدينية بشكلٍ فريد لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؟
- لماذا ينبغي على خبراء حقوق الطفل الانخراط مع المجتمعات الدينية، وكيف يحدث ذلك؟
- لماذا من الضروري فهم لغة الأديان من أجل إشراك المجتمعات الدينية في قضية حقوق الطفل؟

في الوقت نفسه، لاحظت بعض منظمات حقوق الطفل، التي يمكن تعريفها بأنها «علمانية»، تردداً في التعامل مع المجتمعات الدينية، مشيرةً إلى إساءة استخدام الدين من قِبَلِ بعض المجموعات، والقلق من إمكانية استخدام ذلك التعامل لأغراض «التبشير» الذي يُعرَّف عموماً بأنه محاولات لتجنيد أو تحويل الأشخاص إلى دين أو مؤسسة أو قضية جديدة. وفي ضوء ذلك، أشار بعض المشاركين في المشاورات إلى أن عدداً من العلمانيين المدافعين عن حقوق الإنسان يعتبر الأديان عائقاً أمام تحقيق حقوق الإنسان. وبالتالي أصبحت المجموعات الدينية محل انتقادات بدلاً من إيجاد طريقةٍ للعمل معاً من أجل حماية حقوق الإنسان وإعمالها. وعلاوة على ذلك، جرت الإشارة إلى أن بعض المنظمات الدينية قد يكون لديها تحيز ضد حركة حقوق الإنسان؛ بسبب الاعتقاد بأن مناصري حقوق الإنسان يُركِّزون على الاختلافات الضئيلة بدلاً من غالبية القضايا المتقاربة. ولذلك، لا تدرك العديد من المجتمعات الدينية آليات حقوق الإنسان أو لغتها، وتشعر بعض منظمات حقوق الطفل العلمانية بالتردد إزاء الانخراط مع المجتمعات الدينية.

أما الأطفال الذين شاركوا في مجموعات النقاش المركزة، فقد أثاروا مخاوف بشأن الفجوة بين النظرية والممارسة لحقوقهم، وتساءلوا حول كيفية مساعدة القيادات الدينية ومجتمعاتهم في الوفاء بهذه الحقوق. وفي معظم الحالات، كان من الأسهل على الأطفال تسمية الحقوق التي لا يتمتعون بها في الممارسة الفعلية، مقارنة مع مناقشة أحكام الاتفاقية ذاتها. على سبيل المثال، عبَّر أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً في المشاورة المنعقدة في البرازيل- قائلين: «الوثيقة رائعة... لكن الواقع مختلف».

وبحسب مركز «بيو» Pew للأبحاث، جرى تحديد 5.8 مليار شخص في عام 2012 ينتمون إلى المجموعات الدينية، ويُمثّلون 84% من سكان العالم البالغ عددهم 6.9 مليار نسمة في عام 2010 [4] (في عام 2017، بلغ عدد سكان العالم 7.3 مليار نسمة)[5]. وقد خلصت دراسة حديثة أخرى للأديان في العالم الحديث إلى ما يلي:

> منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، عاد ظهور الدين باعتباره قوةً عامة، وعلامة للهويات الإثنية، وعاملاً لتشكيل الموضوعات الحديثة وأنماط حياتها، و[...] إن الدور السياسي والاجتماعي المهم للدين يُعد ظاهرة عالمية.[6]

ويتسم المشهد الديني أيضاً بالديناميكية؛ حيث إنَّ التحديات المفروضة جراء التغييرات الجارية في العديد من مناطق العالم تجعل تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل للتنوع الديني والتعاون بين الأديان أكثر أهمية من أي وقت مضى.

وتُمثّل الأديان السبعة المختارة لهذه الدراسة – وهي: البهائية والبوذية والمسيحية والهندوسية والإسلام واليهودية والسيخية – أكثر من 5.5 مليار شخص. ولا يعكس هذا الاختيار أي تسلسل هرمي من حيث الأهمية. وجرى تحديد هذه الأديان لتكون محل البحث في الدراسة؛ لأنها تُعد الديانات الرئيسية على نطاق واسع في العالم؛ بناءً على عدد أتباعها وقِدَم بعضها ودورها القيادي على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

وخلال المشاورات التي أُجريت من أجل الدراسة مع القيادات الدينية، تم الاعتراف بأن جميع هذه الأديان مُلتزمة بحماية الأطفال، بناءً على تعاليمها وقيمها التي تُركّز على الحب والرحمة والسلام واللاعنف وقدسية الحياة.

وعلى سبيل المثال:

- تُعلّم الديانة البهائية النبل المتأصل في الروح الإنسانية، وتدعو أتباعها إلى السعي نحو نمط حياة يتميز باحترام كرامة جميع الأشخاص وحقوقهم، والمبادئ الأخلاقية السامية، ويخلو من القمع وجميع أشكال الإساءة.
- تهتم البوذية برفاه جميع الكائنات، وتُعلّم أنه إذا نشأ كل إنسان على التراحم والاحترام المتبادل واللطف والمحبة؛ فإنَّ الأطفال لن يتعرضوا إلى الإهمال أو الإساءة.
- ترى المسيحية أنَّ البشر، بما في ذلك الأطفال، قد خلقهم الله على صُورَتِه كشبهه، وتؤكد على أن المسيح كان دائماً يتعامل مع الفئات الأكثر ضعفاً – خاصةً الأطفال والنساء والغرباء – بالحب والرحمة.
- تُعلّم الهندوسية مبدأ «أهيمسا» ahimsa («عدم التسبب بأي ضرر»)، ويعني عدم إلحاق الضرر بالآخرين مطلقاً، وبموجب هذا المبدأ، تنبع الكرامة الجوهرية للطفل من الناحية الدينية من الوجود المتساوي للإله.
- يرى الإسلام أنَّ حياة كل فرد تستحق الاحترام، بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الجنسية أو الدين.
- تحافظ اليهودية على كرامة جميع البشر؛ لأنهم خُلقوا على صورة الله، كما هو مذكور في رواية سفر التكوين عن خلق البشرية.
- تُعلّم الديانة السيخية أنَّ جميع البشر يُولدون بكرامة إلهية، وأن تنشئة الأطفال تُعد مسؤولية مقدسة يجب أن تخدم ازدهارهم.

تقدم الدراسة عدداً من الأسباب الحتمية للقيادات والمجتمعات الدينية لتبني اتفاقية حقوق الطفل باعتبارها جدول أعمال مشترك لتعزيز حماية الأطفال ورفاههم. ويناقش هذا الفصل الدور والأثر المهمين اللذين يمكن أن تضطلع بهما القيادات والمجتمعات الدينية باعتبارها من المناصرين للأطفال على المستويين الإقليمي والعالمي؛ بسبب تأثيرها الأخلاقي ونفوذها وشبكات علاقاتها الواسعة، والأصول الاجتماعية التي تتمتع بها عموماً.[7] كما يسلط هذا الفصل الضوء أيضاً على الفوائد المحتملة التي يمكن أن تحصل عليها المنظمات غير الدينية من خلال العمل مع القيادات والمجتمعات الدينية للتأثير على تغيير السلوك والمساهمة في تعزيز حقوق الطفل.

ومن المهم التأكيد على أنَّ المجموعات الدينية غالباً يتم استبعادها من الأنشطة التي ينظمها مناصرو حقوق الطفل؛ نظراً إلى عدم دراية الكثير منها باتفاقية حقوق الطفل، كما تبدو المصطلحات القانونية غير مألوفة لها. وكما توضح هذه الدراسة فإن القيادات والمجتمعات الدينية هي في الواقع بمثابة حليف قوي في حماية الأطفال، ويجب العمل معها بوصفها أطرافاً شريكة. وتتمثل الرسالة الرئيسية في أن حقوق الطفل قضية حاسمة، وبإمكان المجتمعات الدينية أن تكون حليفاً أساسياً وتضطلع بأدوار مهمة، كما يمكنها أيضاً المساعدة على تعزيز إعمال حقوق الطفل إذا تعلّمت المزيد عنها وأجرت تدقيقاً ذاتياً لممارساتها في مقابل حقوق الطفل، وأصبحت متمكّنة بموجب الاتفاقية في نهاية المطاف.

إن القيادات والمجتمعات الدينية يمكن أن تكون حليفاً قوياً في حماية الأطفال ويجب العمل معها بوصفها أطرافاً شريكة. بل يمكنها أيضاً فِعل المزيد من أجل الأطفال إذا تبنّت اتفاقية حقوق الطفل وأصبحت متمكّنة بموجب الاتفاقية.

تحاول الدراسة الإجابة عن العديد من الأسئلة التي أُثيرت خلال المشاورات، مع الاعتراف بالحاجة إلى مزيد من الحوار والتفكير – خاصةً بين القيادات الدينية المتنوعة ومناصري حقوق الطفل – في ضوء تعقيد بعض القضايا المطروحة. وسوف تتضمن مرحلة نشر نتائج الدراسة جهوداً لتشجيع هذا الحوار.

1-1 أسباب حتمية للقيادات والمجتمعات الدينية لتبني اتفاقية حقوق الطفل

ثمة العديد من الأسباب الحتمية للقيادات والمجتمعات الدينية لتبني اتفاقية حقوق الطفل. أولاً: تبرز اتفاقية حقوق الطفل اليوم بوصفها جدول أعمال مشترك لحماية حقوق الأطفال على نطاق واسع، وهي معاهدة حقوق الإنسان الأكثر تصديقاً عليها في التاريخ، مع التزام 196 دولة من الدول الأطراف بالوفاء بحقوق الأطفال داخل بلدانهم.[8] ويعكس القبول الواسع وغير المسبوق لاتفاقية حقوق الطفل رؤية مشتركة متنامية لعالم يُعترف فيه بجميع الأطفال بصفتهم أصحاب حقوق؛ حتى يتسنّى لجميع الأطفال التمتع بطفولةٍ صحية، وتطوير إمكاناتهم الكاملة، والعيش دون عنف ودون تمييز، في سلامٍ وكرامة. وتعترف هذه الرؤية أيضاً بالأطفال بصفتهم أعضاء كاملي العضوية في المجتمع، ولديهم الحق في المشاركة في جميع المسائل التي تمس حياتهم وأخذ آرائهم في الاعتبار.

تُعد اتفاقية حقوق الطفل المعاهدة الأكثر شمولاً بشأن حقوق الأطفال، ومنذ اعتمادها في عام 1989 اعتُمدت أيضاً ثلاثة بروتوكولات اختيارية؛ لتعزيز حماية حقوق الطفل في مجالات محددة. وثمة رسالة رئيسية أخرى تتمثل في أن هذا النص القانوني القوي يُشكّل نقلة نوعية هائلة تُعزّز أي عمل يستهدف تحسين وضع الأطفال، مما يجعل اتفاقية حقوق الطفل نقطة انطلاق طبيعية لأي حوار أو إجراء لدعم حقوق الأطفال ورفاههم.

تقدم البروتوكولات الاختيارية مثالاً جيداً على الخصوصية التي تعالج بها اتفاقية حقوق الطفل، بوصفها قانوناً دولياً، قضايا الأطفال التي تثير قلق المجتمعات الدينية بشكلٍ كبير.

يتطلب البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة من الحكومات ضمان عدم إشراك الأطفال القصر الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر بشكلٍ مباشر في النزاعات المسلحة، وعدم تجنيدهم إجبارياً في قواتهم المسلحة. ويتطرق هذا البروتوكول الاختياري أيضاً إلى المجموعات المسلحة ويحظر عليها تجنيد أو استخدام أي طفل دون سن الثامنة عشرة في الأعمال العدائية.[9] يحدد البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية التدابير اللازمة لحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وضمان عدم تعرضهم إلى الاختطاف أو البيع أو الاتجار بهم، بما في ذلك لأغراض غير جنسية مثل العمل القسري والتبنّي غير القانوني والتبرع بالأعضاء.[10]

اعتُمد البروتوكولان الأولان في 25 مايو/آيار عام 2000، وصادقت عليهما أكثر من 160 دولة من الدول الأطراف. أما البروتوكول الاختياري الثالث المتعلق بتقديم الشكاوى فقد اعتُمد في ديسمبر/كانون الأول عام 2011 ودخل حيز

التنفيذ في أبريل/أيلول عام 2014. ويحدد هذا البروتوكول إجراء رفع ادعاءات انتهاك حقوق الأطفال أمام لجنة حقوق الطفل، وهي هيئة رصد المعاهدة.[11]

ثانياً: عزّزت اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، على مدار ثلاثين عاماً منذ اعتمادها، وضع الطفل ورفعت مكانة القضايا المتعلقة بالأطفال في جميع أنحاء العالم. وعلى هذا النحو، أحدثت الاتفاقية تغييراً جوهرياً في الطريقة التي يُنظر بها إلى الأطفال؛ حيث وضعت حقوق الأطفال على قمة جدول أعمال صانعي السياسات وطالبت الحكومات بسن القوانين والسياسات، وإعداد الخطط والبرامج الوطنية، وتخصيص التمويل لحماية حقوق الأطفال. مما أدى إلى الاعتراف بالأطفال في جميع أنحاء العالم بصفتهم أصحاب حقوق فردية؛ حيث يمتلكون تلك الحقوق المتأصلة في الكرامة الإنسانية لكل إنسان أو فرد. وعلى نحو متساوٍ، اعتُرف بحق الأطفال في الحماية والضمانات الخاصة التي يوفرها جميع المسؤولين في حياتهم ومجتمعاتهم، بدءاً من الدولة ومؤسساتها ذات الصلة. لقد حسَّنت الاتفاقية وضع الأطفال ومشاركتهم؛ وتبين دراسة حديثة أنَّ هذه العوامل في المجتمعات الدينية تساعد على الحد من العنف ضد الأطفال.[12]

والأهم من ذلك، أن تعزيز وضع الطفل قد أسفر عن تحسين حياة ملايين الأطفال، وذلك وفقاً لليونيسف. فعلى سبيل المثال، أدى الاهتمام المتزايد بحقوق الأطفال في قطاع الصحة إلى إحراز تقدم أكبر في تحصين الأطفال، وتوفير الإماهة الفموية وتعزيز تحسين التغذية والوقاية من الأمراض؛ وكلها عوامل أنقذت حياة الأطفال في العديد من البلدان. وأسفرت اتفاقية حقوق الطفل أيضاً عن التزامات مهمة بتعميم التعليم؛ حيث انخفض عدد الأطفال الذين لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية إلى النصف تقريباً في خلال ثلاثين عاماً منذ اعتماد الاتفاقية، فضلاً عن الجهود المبذولة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ وذلك بغية حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال بما في ذلك العقاب البدني، وأكثر من ذلك بكثير.

توفر اتفاقية حقوق الطفل، التي يُشكّل مبدأ عدم التمييز جوهرها، ركيزة قوية لتعزيز المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال: يتراجع انتشار زواج الأطفال - الذي يؤثر في الفتيات بنسب متفاوتة - على الصعيد العالمي؛ حيث أبلغت بلدان عِدَّة عن انخفاضات جديدة كبيرة في السنوات الأخيرة. ووفقاً لليونيسف، انخفضت بشكلٍ عام نسبة النساء اللاتي تزوجن وهن أطفال بمقدار 15% في العقد الماضي؛ من واحدة من كل أربع فتيات إلى واحدة من كل خمس فتيات.[13] وتُشكّل هذه الحقائق مجتمعة إنجازات غير مسبوقة في مجال حقوق الطفل.

ثالثاً: هناك سبب ثالث حتمي يدفع القيادات والمجتمعات الدينية إلى دعم اتفاقية حقوق الطفل، وهو أن بإمكانها فِعل الكثير لتوطيد وتعزيز كل ما قامت به لتحسين رفاه الأطفال على مدار الثلاثين عاماً. ويُعد الواجب الأخلاقي لإحداث تغييرات في المواقف والسلوكيات؛ من أجل حماية الأطفال من الضرر وتطوير إمكاناتهم الكاملة، واحداً من أكثر الحجج المُقنعة لتأييد اتفاقية حقوق الطفل. وهنا تستطيع القيادات والمنظمات الدينية إحداث فارق بشكلٍ أكبر في حياة الأطفال، وهو ما تقوم به بالفعل من خلال أعمالها وخاصةً على المستوى المجتمعي، ولكن لن يتضاعف تأثيرها إلا باستخدام الإطار القانوني لاتفاقية حقوق الطفل.

رابعاً: توفر اتفاقية حقوق الطفل مرجعاً أو أداة مهمة تتجاوز مجموعة معينة من المعتقدات الدينية، وهي بالتالي توفر أساساً عالمياً للعمل المشترك لمعالجة نطاق وحجم التحديات التي تواجه الأطفال اليوم.

ومنذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل قبل ثلاثين عاماً، أصبح الأطفال يواجهون مجموعة جديدة تماماً من التهديدات الناجمة عن النزاعات المسلحة والجماعات المسلحة التي ترتكب أعمالاً إرهابية، والعنف المسلح في المدارس، فضلاً عن الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغيُّر المناخ. وتشير التقارير إلى أنَّ قرابة 250 مليون طفل يعيشون في بلدان ومناطق متأثرة بالنزاعات المسلحة، كما أن ملايين آخرين عانوا من عواقب الكوارث المرتبطة بالمناخ وغيرها من الأزمات البيئية المزمنة.[14] ويتفاقم العنف ضد الأطفال بشكلٍ أكبر بسبب حالة الطوارئ المناخية، التي تُعد سبباً جذرياً متزايداً للعديد من انتهاكات حقوق الطفل، بما في ذلك العنف النفسي، على النحو الموثق في تزايد عدد الأطفال الذين يعانون القلق البيئي.[15] إضافة إلى أعمال العنف المروعة التي تُرتكب ضد رجال الدين داخل دور عبادتهم المقدسة في أجزاء مختلفة من العالم، ودائماً ما يكون الأطفال من بين الضحايا في معظم الحالات.

وعلاوة على ذلك، يضطر عشرات الملايين من الأطفال للتنقل في جميع أنحاء العالم؛ إذ تم تشريد 28 مليوناً منهم بسبب النزاع والعنف وانعدام الأمن، بينما يهاجر ملايين آخرون آملين العثور على حياة أفضل.[16] إنَّ الصور الصادمة عن محنة الأطفال اللاجئين وعائلاتهم، الذين أُجبروا على الفرار من ديارهم وبلادهم بسبب النزاع المسلح وعنف العصابات والجرائم المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات فضلاً عن الفقر المدقع وعوامل أخرى، تؤكد على حجم التحديات التي يواجهها الأطفال وقوتها الأخلاقية.

تعترف اتفاقية حقوق الطفل بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي (المادة 27). ويُشكّل الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع حوالي نصف الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولاراً أمريكياً في اليوم البالغ عددهم 736 مليون شخص،[17] إذ تكافح أُسَرهم من أجل توفير الرعاية الصحية الأساسية والتغذية اللازمة لعيش حياة كريمة. وتزيد المجتمعات الدينية من فعالية جهود القضاء على الفقر؛ إذ توفر الحافز الأخلاقي للعمل، وإمكانية الوصول إلى جمهور كبير، إضافة إلى ما تتمتع به من خبرة عملية ثرية في مساعدة الفقراء. وإلى جانب أصالتها وشرعيتها وسلطتها الأخلاقية في معظم أنحاء العالم، فإن الجهات الفاعلة الدينية لديها نقطة دخول طبيعية فيما يتعلق بالقضاء على فقر الأطفال، ويمكنها استخدام اتفاقية حقوق الطفل في المناصرة وكسب التأييد وغيرها من الجهود لمساعدة الأطفال الذين يعانون الفقر.

في كل خمس دقائق يُقتل طفل جرّاء أحد أعمال العنف.[18] وهو أمر مؤسف للغاية، ولكن حجم أشكال العنف الأخرى ضد الأطفال يُثير قلقاً بالغاً في جميع البلدان اليوم. فعلى سبيل المثال، تُشكّل التكنولوجيا الرقمية تهديدات جديدة تؤثر على الأطفال في جميع أنحاء العالم، حتى في سن مبكرة جداً؛ إذ يعيش الأطفال اليوم في عالم أصبح فيه العنف عبر الإنترنت - بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين - أمراً شائعاً. تتيح التكنولوجيا الرقمية فرصاً هائلة، ولكنها تُشكّل أيضاً مخاطر تتطلب وضع سياسات وممارسات جديدة تحمي الأطفال من مثل هذا الضرر. ويعترف البروتوكول الاختياري الثاني لاتفاقية حقوق الطفل بـ «توافر المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال بشكلٍ متزايد على الإنترنت وغيرها من التكنولوجيات الناشئة». ولقد شكّل هذا، وغيره من أشكال العنف المنتشرة ضد الأطفال، موضوعاً رئيسياً لمؤتمرات عالمية للقيادات الدينية عُقدت في السنوات الأخيرة في بنما وروما وأبو ظبي، كما هو موضح لاحقاً في هذا الفصل.

تواصل شبكة إيكبات الدولية (ECPAT) مع المجتمعات الدينية

أوضحت شبكة إيكبات الدولية (ECPAT) الحاجة المُلحة إلى مساعدة القيادات والمجتمعات الدينية في حماية الأطفال عبر الإنترنت، في دليل العمل الذي أعدته خصيصاً لهذا القطاع، بالتعاون مع منظمة أديان من أجل السلام؛ وذلك من أجل مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال.[19] وتُعد إيكبات الدولية شبكة تتألف من عضوية 90 منظمة في 82 دولة، لديها مهمة واحدة مشتركة، وهي إنهاء الاستغلال الجنسي للأطفال. في عام 2015 اتخذت إيكبات الدولية خياراً استراتيجياً يتمثل في التواصل مع القيادات الدينية؛ للمساعدة في وضع حد لمثل هذه الجرائم نظراً إلى دورها المهم في مجتمعاتها، خاصةً فيما يتعلق بالتأثير في المواقف والسلوكيات. وتمثّلت الخطوة الأولى التي اتخذتها إيكبات، بالتعاون مع أريغاتو الدولية والشبكة الدولية للبوذيين المشاركين، في تقديم دليل العمل إلى الرهبان والمعلمين البوذيين في منطقة ميكونغ خلال ورشة عمل إقليمية في بانكوك، تايلاند. وقرر المشاركون في الورشة، بتشجيع من المناقشات، إنشاء شبكة إقليمية للقادة البوذيين من أجل حماية الطفل. وعلى الرغم من أن هذه الشبكة لا تزال قيد التنفيذ، فإنها توضح القيمة المضافة المحتملة للشراكات بين المنظمات العلمانية والمجتمعات الدينية.

تقدم البيانات الحديثة سبباً خامساً حتمياً من أجل إشراك القيادات والمجتمعات الدينية في دعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛ فقد دعت منظمات حقوق الطفل الرائدة[20] مؤخراً إلى «ثورة ثانية في حقوق الطفل»، وذلك في تقرير جديد بعنوان: *A Second Revolution: 30 years of child rights and the unfinished agenda.*[21] ويذكر التقرير أن الوقت قد حان لكي يفي المجتمع الدولي بوعود اتفاقية حقوق الطفل، ويحدد التحديات العديدة التي لا تزال قائمة، مثل:

- يموت أكثر من 5 ملايين طفل كل عام لأسباب يمكن الوقاية منها، وتُعزى قرابة نصف هذه الوفيات إلى نقص التغذية.

- يُقتل 95,000 طفل كل عام، 70% منهم ذكور،[22] وأبلغت 15 مليون فتاة مراهقة عن تعرُّضهن إلى ممارسة الجنس القسري.[23]
- يفتقر 64 مليون طفل إلى إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي.[24]

كما يدعو ذلك التقرير الحكومات إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل جعل تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل حقيقة واقعية لجميع الأطفال.

وفي تقرير مواضيعي عام 2019 بعنوان: *Keeping the Promise: Ending Violence Against Children by 2030*، حددت السيدة مارتا سانتوس بايس، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال آنذاك، حصيلة العنف ضد الأطفال قائلة إنه «في كل عام يتعرض مليار طفل على الأقل - أي نصف أطفال العالم – إلى العنف».[25] كما وصفت مختلف أشكال العنف التي يواجهها ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم:

يُستهدف الأطفال عمداً في عمليات مدفوعة سياسياً، وتتلاعب بهم الجريمة المنظمة، ويُجبرون على الفرار من العنف المسلح وعنف العصابات، ويُباعون ويُستغلون لتحقيق مكاسب اقتصادية، ويتم التغرير بهم واستغلالهم من أجل الجنس عبر الإنترنت، ويتعرضون إلى التأديب بوسائل عنيفة غير مناسبة وكذلك الاعتداء الجنسي في منازلهم الخاصة، كما يتعرضون إلى الإهمال داخل المؤسسات وإساءة المعاملة في مراكز الاحتجاز، فضلاً عن أنهم يتعرضون إلى التنمر في المدارس والمنشآت الرياضية، إضافة إلى وصمهم وتعذيبهم بسبب المعتقدات الخرافية للممارسات الضارة، بما في ذلك نتيجة اتهامات بممارسة السحر.[26]

وثمة تقرير آخر حديث، يتألف من ثلاثة أجزاء، أعدته مبادرة التعلّم المشترك حول الأديان والمجتمعات المحلية (JLI) حول دور الجهات الفاعلة الدينية في منع ارتكاب العنف ضد الأطفال والقضاء عليه، يقدم ملخصاً شاملاً لقضية المشاركة الدينية إلى جانب أمثلة عن أفضل الممارسات وتوصيات للعمل.[27]

ونظراً إلى التحديات العديدة المتبقية، فإنَّ ثمة حاجة ماسة إلى جهود القيادات والمجتمعات الدينية، التي يُنظر إليها في سياقات عديدة بوصفها مصدراً للسلطة الأخلاقية، وذلك في الحركة العالمية لتعزيز حقوق ورفاه جميع الأطفال والدفاع عنها.

سمات الأديان المختارة لهذه الدراسة

تعود بعض الديانات الرئيسية في العالم - التي تناولتها هذه الدراسة - إلى العصور القديمة. وعلى الرغم من وجود تراث مشترك من الفلسفة والقيم والمعتقدات بين بعض الأديان، فإنَّ كل تقليد له سماته الفريدة. وتعكس المعلومات التالية حول سمات الأديان - التي تناولتها الدراسة - البحث الذي تم إجراؤه، وتحاول تقديم مجموعة من وجهات النظر، ولكن لا يُقصد منها أن تكون قطعية.

الديانة البهائية: تأسست البهائية في منتصف القرن التاسع عشر على يد بهاء الله، فيما يُعرف اليوم باسم إيران. ويؤمن أتباعها بأنَّ بهاء الله هو آخر من جاء في سلسلة الرسل الإلهية بما في ذلك إبراهيم، وبوذا، والمسيح، ومحمد، وآخرون، ومن خلالها يستطيع البشر أن يفهموا إرادة الله وصفاته. ويعتقد البهائيون أنَّ البشرية في حاجة ماسة اليوم إلى إيجاد رؤية موحدة لمستقبل المجتمع وطبيعة الحياة وهدفها. ولتحقيق هذه الغاية، يسعون إلى تطبيق المبادئ والتعاليم الموجودة في الكتابات البهائية المقدسة من أجل التنمية الشخصية والنهوض بالمجتمع. ولا يوجد في الديانة البهائية طوائف أو مذاهب ولا حتى رجال دين، حيث يجري تنظيم شؤونها الإدارية من قِبَلِ هيئات جماعية مُنتخبة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.[28]

البوذية: تستند البوذية إلى تعاليم سيدهارثا غوتاما SIDDHARTHA GAUTAMA، أو بوذا BUDDHA، الموصوف بـ "المستنير"، الذي عاش ودرَّس في جنوب آسيا عام 500 قبل الميلاد تقريباً. وقد اتخذت البوذية أشكالاً متنوعة، إذ يُشدّد البعض على الطقوس وعبادة الآلهة، في حين يقلل آخرون من أهمية تلك الممارسات لصالح الممارسات التأملية. وقد تأسست جميع أشكال البوذية على تعاليم بوذا الواردة في نصوص سوترا SUTRAS (أو سوتا SUTTAS)، وجميعهم يتشاركون هدف إنهاء المعاناة الإنسانية ودورة إعادة البعث.[29] تتناول هذه الدراسة التعاليم من الفرعين الرئيسيين للبوذية: "الثيرافادا" THERAVADA، التي تُمارس بشكلٍ أساسي في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك كمبوديا ولاوس وميانمار وسريلانكا وتايلاند، و"الماهايانا" MAHAYANA، التي تُمارس بشكلٍ أساسي في الصين وكوريا واليابان ومنغوليا والتبت وفيتنام.[30]

المسيحية: تقوم المسيحية على حياة يسوع المسيح وتعاليمه وشخصه. ويعود تاريخها إلى القرن الأول الميلادي، وأصبحت لها طوائف مختلفة.[31] وتتمثل الفروع التاريخية الرئيسية الثلاثة للمسيحية في الرومانية الكاثوليكية والأرثوذكسية الشرقية والبروتستانتية. ويضم الفرع البروتستانتي العديد من الطوائف والكنائس المستقلة. والإنجيل هو الكتاب المقدس عند المسيحيين، ويتألف من العهد القديم والعهد الجديد. ويتمثل الجوهر الرئيسي للديانة المسيحية في أن يسوع المسيح هو ابن الله كما هو موثق في قيامته من بين الأموات، ويعتبر معظم المسيحيين أن الكتاب المقدس مُوحَى به من عند الله وموثوقاً به، بينما يتبنون وجهات نظر مختلفة حول طبيعته ومدى سلطته. وتشمل الإشارات إلى المسيحية في هذه الدراسة مجموعة متنوعة من الطوائف ذات وجهات نظر ثقافية وسياسية ودينية متنوعة.[32]

الهندوسية: لم تتأسس الديانة الهندوسية حول حياة مؤسِّس بعينه من البشر ولا تعاليمه. ويدرك الهندوس أن دينهم أو تقليدهم يستند إلى مجموعة من المعارف أو الكتب المقدسة التي تشمل الفيدا VEDAS والأوبنشاد UPANISHADS، والبهاغافاد غيتا BHAGAVAD GITA، وراماينا RAMAYANA والدارماشاسترا DHARMA SHASTRAS، وكذلك تعاليم وأمثلة النماذج المُحتذَى بها من البشر (ساداكارا SADACHARA) والضمير البشري الفردي (أتماسانتوشا ATMASANTOSHA). وفي الواقع، تعني كلمة "فيدا" حرفياً "المعرفة"، ويعتبر معظم الهندوس أن الكتب الأربعة للفيدا (الريجفيدا، السامافيدا، الياجورفيدا والآتارفافيدا) هي أعلى الكتب المقدسة الموثوقة للهندوسية. ويرى العلماء المعاصرون أن عُمْر الفيدا لا يقل عن 2500 عام. كما

يعكس التقليد الهندوسي التباين الواسع في الجغرافيا واللغة والثقافة عبر شبه القارة الهندية. ويؤكد الهندوس على وجود كائن إلهي واحد، يُطلق عليه براهمان BRAHMAN في الفيدا، ومعروف عندهم أنه أصل الجميع والداعم لهم ومحدد مصائرهم. ويُطلق على هذا الإله العديد من الأسماء، بالصيغة المذكرة والمؤنثة، ويُمثّله العديد من الأشكال والآلهة. وله حالتان: مادية (أي أنه موجود في جميع الكائنات) ومتسامية (قدرة غير محدودة).[33]

الإسلام: في الإسلام، محمد رسول الله وخاتم الأنبياء، وآخر وحي من عند الله هو القرآن، الذي يُعتبر كلام الله الحرفي.[34] والقرآن هو النص المقدس في الإسلام الذي تم جمعه في غضون عام واحد من وفاة النبي محمد. وبعد ثلاثين عاماً، تمت كتابته في مصحف واحد (نسخة من القرآن) في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان. أما الحديث فهو مجموعة أخرى من النصوص الموثوقة المرويّة عن النبي محمد من قول أو فعل كما رواها أصحابه.[35] والسنة النبوية (ويُطلق عليها أيضاً الحديث الشريف) عبارة عن مجموعة العادات والممارسات التقليدية في المجتمع الإسلامي، وتُعد نصوصاً اجتماعية وتشريعية وتعتمد على السجل المنقول شفهياً لتعاليم النبي محمد وأفعاله وأقواله. يُشكّل القرآن والسنة المصدران الأساسيان للفقه والشريعة الإسلامية. ويُستشهد دوماً بالقرآن والحديث، في هذه الدراسة. وللإسلام خمسة أركان لا غنى عنها لعقيدة المسلمين. وهي كالتالي: (1) الشهادة: إعلان المرء إيمانه بالله وبنبيه محمد؛ (2) الصلاة: أداء خمس صلوات في اليوم (الفجر، والظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء)؛ (3) الزكاة: إعطاؤها للمحتاجين؛ (4) الصوم: صيام شهر رمضان؛ و(5) الحج: أداء فريضة الحج مرة واحدة على الأقل في حياة المسلم لَمَن استطاع إلى ذلك سبيلاً. وإضافة إلى أركان الإسلام، هناك ستة أركان للإيمان (عقائد): الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر والإيمان بالقدر خيره وشره (القدر الإلهي). ويعني هذا أن إيمان المسلم لا يكتمل إلا إذا كان يؤمن بجميع الأنبياء والكتب التي أنزلها الله وليس فقط القرآن.[36]

اليهودية: تُعد اليهودية، وهي أقدم الديانات التوحيدية الثلاث، ديانة الشعب اليهودي وأسلوب حياته. وتُستمد التشريعات والعقائد الأساسية لليهودية من التوراة، التي تضم الكتب الخمسة الأولى من التناخ، أو الكتاب المقدس اليهودي. تروي التوراة قصة خلق العالم، وعهد الله مع إبراهيم ونسله، وخروجهم من مصر، والتّجَلّي على جبل سيناء حيث أعطى الله الوصايا العشر لموسى وبني إسرائيل، وتيه بني إسرائيل في الصحراء وتكرار تلك التجربة قبل فترة وجيزة من دخول أرض الميعاد. وتُعلّم اليهودية أن هناك إلهاً واحداً، أبدياً وغير مُجسّد، وأن كل الناس خُلقوا على صورة الله ويجب معاملتهم بكرامة واحترام. وعقب تدمير الرومان للهيكل في القدس عام 70 ميلادياً، جمَّع علماء الدين اليهود في أرض إسرائيل مجلدات المشناه الستة؛ من أجل تسجيل التعاليم والتشريعات والتقاليد الدينية اليهودية والحفاظ عليها. وفي وقت لاحق استُكملت هذه الجهود بـــ الغمارا التي سجَّلت تعليقات ونقاشات ومناظرات دوَّنها حاخامات في إسرائيل وفي بابل سابقاً. وتُشكّل المشناه والغمارا معاً التلمود الذي يظل مصدراً حياً للدراسة والفكر والتفسير الديني اليهودي حتى يومنا هذا.[37]

الديانة السيخية: أسَّس العقيدة السيخية وطوَّرها عشرة مُعلِمين (غورو GURU التي تعني بالهندية المُعلِم) خلال الفترة ما بين عامي 1469 و 1708. يُعد غورو ناناك ديف جي، الذي عاش في الفترة من 20 أكتوبر/تشرين الأول 1469 حتى 7 مايو/أيار 1539، مؤسس السيخية وأول مُعلِمي السيخية العشرة. وتعتبر الديانة السيخية أن المُعلِمين العشرة تجسيد للإله. والكتاب المقدس في السيخية هو كتاب المُعلِم العظيم غرانت صاحب جي *(SRI GURU GRANTH SAHIB JI)*، وهو المصدر الأساسي للسلطة والعقيدة في الديانة السيخية.[38] "ألا تظن أن الإله والمُعلِم متحدان؛ بلى، فالمعلمُ الحقُ هو الرب المنّان. ألا فلتؤمن أنه فوق ناسوت الإنسان؛ ذلك بأنه يُسبغ الطُهرَ بعد الطُغيان".[39]

2-1 تأثير اتفاقية حقوق الطفل على القوانين والسياسات

يُسلط هذا القسم الضوء على بعض التطورات الإيجابية العديدة في القوانين والسياسات التي تأثرت باتفاقية حقوق الطفل. بحلول عام 2015، دُمجت الاتفاقية بالكامل في القوانين الوطنية لـ 48% من جميع البلدان (94 دولة من أصل 197 دولة)، إما تلقائياً أو عن طريق تشريع منفصل. كما دُمجت أحكام الاتفاقية في الدساتير الوطنية لعدد من البلدان، بما في ذلك الأرجنتين وبنين والبرازيل وكولومبيا وإكوادور وإثيوبيا وغانا والمكسيك ورواندا وجنوب أفريقيا.[40] وجدير بالذكر في هذا السياق أنه كان للقيادات الدينية والعلماء تأثير في عملية تعديل الدستور الكيني التي بدأت في عام 1999؛ حيث تغطي المادة 53 من هذا الدستور حقوق الأطفال وتأثرت بالاتفاقية.[41] واعتمدت أيضاً العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية قوانين شاملة أو مدونات خاصة بالأطفال؛ لحماية حقوقهم على نحو أفضل.

وتتضمن الأمثلة الأخرى ما يلي:

- حظرت أربع وخمسون دولة العقاب البدني في جميع الأماكن، بما في ذلك المنزل. كما التزمت ست وخمسون دولة أخرى بإصلاح قوانينها؛ لتطبيق حظر قانوني كامل للعقاب البدني.
- بحلول عام 2015، كانت جميع الدول تقريباً قد سنَّت قوانين وطنية توجب الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية، مع ضمان أكثر من 100 دولة التعليم الإلزامي المجاني لمدة تسع سنوات على الأقل.

لقد عملت الاتفاقية بفاعلية على إذكاء الوعي في جميع أنحاء العالم بضرورة احترام حقوق الأطفال وحمايتها. ويُمثّل حق كل طفل في التحرر من العنف بُعداً أساسياً من أبعاد الاتفاقية. وينص التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال للعام 2018 المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، على ما يلي:

> اعتمد ما يقرب من *100* بلد خططاً لوضع سياسات وطنية شاملة بشأن العنف ضد الأطفال، وسَنَّ العديد منها تشريعات لحظر العنف البدني والنفسي والجنسي، ولدعم الأطفال الضحايا.[42]

وتشمل الإنجازات البارزة الأخرى تعيين مفوضين وأمناء مظالم معنيين بالأطفال، وزيادة تخصيص الموارد في الميزانيات الوطنية للبرامج الاجتماعية التي يستفيد منها الأطفال.[43]

كما ظهرت أيضاً صكوك حقوق الإنسان الإقليمية لحماية الأطفال بعد اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، مثل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي (لانزاروت) التي اعتُمدت في عام 2007 ودخلت حيز التنفيذ في 44 دولة من أصل 47 دولة عضواً في مجلس أوروبا؛ والميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل الذي اعتمدته منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) في عام 1999؛ وإعلان القاهرة بشأن اتفاقية حقوق الطفل والشريعة الإسلامية، الذي اعتُمد في مؤتمر عام 2009 برعاية منظمة التعاون الإسلامي.[44]

في عام 2002، أكدت الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التزامها باتفاقية حقوق الطفل؛ حيث

اعتمدت اتفاقية بشأن الترتيبات الإقليمية لتعزيز رفاه الطفل في جنوب آسيا، مُعلِنةً ما يلي:

> يعيش رُبع أطفال العالم في جنوب آسيا ويحتاج الكثير منهم إلى المساعدة والحماية؛ لتأمين حقوقهم والتمتع بها بشكلٍ كامل وتطوير إمكاناتهم الكاملة وعيش حياة مسؤولة في الأسرة والمجتمع.[45]

قبل ذلك، اعتمدت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي اتفاقية مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال في عام 2000. وفي الآونة الأخيرة، اعتمد رؤساء حكومات رابطة دول جنوب شرق آسيا إعلان الرابطة بشأن تعزيز تعليم الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس، وذلك في عام 2016.

وتؤكد دراسة صادرة عن منظمة اليونيسف، حول تأثير اتفاقية حقوق الطفل في إصلاح القوانين في مختلف النظم القانونية، على الأثر الإيجابي للاتفاقية، وتذكر ما يلي:

> هناك قرائن بارزة في أجزاء كثيرة من العالم على أن الحكومات تولي اهتماماً بمعالجة الحواجز الهيكلية والقانونية التي تهدد رفاه الأطفال. وجاري مراجعة القوانين والأنظمة وتعديلها، ويتم تغيير الدساتير [...] وتُشير الدلائل إلى أن الإصلاح التشريعي يُعد أمراً حاسماً في التصدي للتمييز والتخفيف من حدة الفقر، كما أن الأطر القانونية والسياسية المُحسنة تعمل على تحسين معدلات التعليم وصحة الأم، إلى جانب تقليل وفيات الأطفال ومكافحة الأمراض وتحقيق نتائج أخرى للأطفال.[46]

3-1 القيمة المُضافة للعمل مع المجتمعات الدينية لحماية حقوق الأطفال

طرحت القيادات الدينية المتنوعة، التي جرت استشارتها في إطار إعداد هذه الدراسة، التساؤلات التالية:

- كيف نحمي الأطفال في ظل وجود مجموعات تستخدم الدين في الترويج إلى العنف؟
- كيف نجمع الأديان معاً في الجهود الرامية إلى تعزيز اللاعنف، بما يتماشى مع قيمنا وتعاليمنا الدينية؟
- كيف نضمن أن أماكن العبادة آمنة في الأوقات الأكثر ضعفاً؟

سأل أحد القادة البوذيين: «ماذا لو اجتمع رجال الدين من مختلف الديانات للصلاة والعمل من أجل الأطفال؟ ألن يُحدِث هذا فارقاً في حياة الأطفال»؟

وفقاً للأطفال المشاركين في هذه الدراسة، غالباً ما ينظر الأطفال إلى المجتمعات الدينية بوصفها مصدراً للحماية الجسدية والروحية والعاطفية. كما اعتبر بعض الأطفال أن الأديان تُشكّل أحد أقوى العوامل المؤثرة في تغيير مواقف وسلوك الإنسان (سريلانكا، أطفال تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عاماً). وأضاف آخرون أن مجتمعاتهم الدينية تشجعهم على مشاركة مواهبهم وخدمة المجتمع (أوروغواي، أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً)، كما تغرس فيهم القيم من أجل تعلّم العيش معاً في تناغم (بنما، أطفال تتراوح أعمارهم بين 11 و17 عاماً).

وقبل وقت طويل من وجود اتفاقية حقوق الطفل، كانت العديد من المجموعات والمنظمات الدينية المحلية تعمل بعدة طُرق؛ لتحسين حماية الأطفال ورفاههم في كل من السياقات التنموية والإنسانية؛ خاصةً في مجالات الصحة والتعليم وحماية الطفل. ومع ذلك، لم تُوثّق المساهمات المهمة التي قدموها بشكلٍ جيد، خاصةً في مجال حماية الطفل. وقد ذكرت دراسة عالمية حديثة أجرتها مبادرة التعلّم المشترك حول الأديان والمجتمعات المحلية، بعنوان: *Faith Actors' Involvement in the Prevention, Elimination and Perpetuation of Violence against Children*، ما يلي:[47]

ربما لم تؤسس المجتمعات الدينية، خاصةً على المستويات الطائفية أو القواعد الشعبية، منظمات يمكن تسجيلها والاعتراف بها، ولا حتى قامت بتسمية البرامج التي تُديرها مع الأطفال ومن أجلهم. ولذا، فإن مساهمات الجهات الفاعلة الدينية على مستوى القاعدة الشعبية، التي تعمل لحماية الأطفال من العنف ودعم أولئك الذين تعرضوا للإساءة، غالباً ما تكون غير موثقة.

بدأت منظمة اليونيسف، على وجه الخصوص، في تأسيس شراكات قوية مع المنظمات الدينية في الثمانينيات، وذلك في ضوء القضايا المُلحة المتعلقة ببقاء الطفل ونمائه، وتعزيز التطعيمات، والرضاعة الطبيعية، والرعاية الصحية الأولية والتغذية.[48] وقدمت الكنيسة الكاثوليكية دوراً قيادياً من خلال دعم حملات التحصين الوطنية في كولومبيا والسلفادور التي مزقتها الحرب، ومكّنت هذه الشراكة «أيام الهدنة» التي أتاحت تطعيم الأطفال. وأشارت اليونيسف إلى نجاح مماثل في البرازيل وفي بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية عن دور المجتمعات الدينية في تعزيز الرضاعة الطبيعية، وعلاج الإماهة الفموية، والخدمات الأساسية للصحة والتغذية.[49]

وتعمل أيضاً منظمة ورلد فيجن انترناشونال مع القيادات الدينية في موضوعات حماية الطفل منذ إنشائها في عام 1950؛ حيث إنها شهدت أهمية هذه الشراكة من أجل إحداث تأثير طويل الأمد في تعزيز حماية الطفل على الصعيد المجتمعي. وبحسب ورلد فيجن في لبنان، فإن دور

القيادات الدينية يكتسب أهمية خاصة في الشرق الأوسط؛ المنطقة التي شهدت ولادة الديانات اليهودية والمسيحية والإسلام. وتتمتع القيادات الدينية في المنطقة بنفوذ قوي ووصول فعَّال إلى مجتمعاتها، لا سيما أن الأطر الدستورية لمعظم دول الشرق الأوسط تستند إلى الدين، مع إعطاء الشريعة سلطة عامة في العديد من الدول العربية. وفي دول مثل لبنان، تلعب المحاكم الشرعية دوراً مهماً في معالجة الخلافات الشخصية منذ الولادة وحتى الموت، خاصةً ما يتعلق بشؤون الأسرة. وعلى هذا النحو، تبدو المشاركة مع القيادات الدينية - في مثل هذا السياق - ضرورية لضمان حماية حقوق الأطفال وتعزيزها.[50]

وبشكلٍ عام، لا يزال إلى الآن الوعي ضعيفاً بالدور الإيجابي الذي تلعبه العديد من المجتمعات الدينية في مجال حماية الطفل، بل إن بعض المنظمات العلمانية أعربت عن إحجامها عن الشراكة مع المجتمعات الدينية.[51] وعلقّت إحدى الدراسات الإقليمية من جنوب آسيا، التي تُركّز على إشراك القيادات والمجتمعات الدينية في مكافحة العنف ضد الأطفال، قائلة:

> برغم الفرص المحتملة التي توفرها الشراكة مع القيادات الدينية، فإن ثمة عدداً من المخاوف التي كثيراً ما تؤثر سلباً على علاقاتها مع المنظمات العلمانية الفاعلة، مثل الخوف من أنها قد تفضل أولئك الذين ينتمون إلى معتقدات دينية مماثلة لها.[52]

وعلى صعيد آخر، يوجد اليوم قدر كبير من النقاش وعدد هائل من وجهات النظر بشأن دور الدين في ضوء الانتهاكات التي ارتكبها بعض رجال الدين الذين ينتمون إلى الديانات الرئيسية، فضلاً عن إساءة استخدام الدين من قِبَل الجماعات المتطرفة التي تدعو إلى العنف باسم الدين في أجزاء كثيرة من العالم. وباتت التقارير المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال في المؤسسات الدينية معروفة جيداً. وثمة واقع معقد أوضحته دراسة حديثة صادرة عن مبادرة التعلّم المشترك حول الأديان والمجتمعات المحلية، يتمثل في أن المجتمعات الدينية يجب أن يكون لها دور في إنهاء العنف، ولكن في الوقت نفسه، يساهم بعضها في الواقع في استمرار العنف ضد الأطفال.[53] وقد أُشير خلال مشاورات الدراسة إلى أن إحجام بعض المنظمات عن العمل مع الجماعات الدينية يبدو مبرراً بسبب: (1) ارتكاب بعض رجال الدين انتهاكات ضد الأطفال؛ (2) لا يزال بعض القادة الدينيين يعتبرون أن أشكال التأديب العنيفة ضد الأطفال ضرورية.

وخلال المشاورات المتعلقة بهذه الدراسة، كثيراً ما أُعرب عن القلق إزاء المظالم العديدة المُرتكبة في العالم، التي تسيء استخدام الدين في كثير من الأحيان، ضد الفتيات والنساء طوال حياتهن، وتتضمن قتل الأجِنَّة الإناث، وأد الإناث، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، إلى جانب زواج الأطفال، وجرائم الشرف، والوفيات بسبب المهور، وإبعاد الفتيات في فترة الحيض، وحرمان المرأة من الحقوق المتساوية بما في ذلك حقوق الصحة الجنسية والإنجابية. وقد أكد بعض المشاركين على أن قادة دينيين في العديد من المجتمعات يستشهدون على نحوٍ انتقائي بأحكام تقدمية من كتبهم المقدسة ويرفضون مثل هذه المظالم باعتبار أن دينهم لا يقرها، بل هي مجرد خرافات أو ممارسات ضارة ذات مرجعية ثقافية/تقليدية فحسب. ولمعالجة ذلك، تتمثّل إحدى التوصيات المحددة لهذه الدراسة (انظر الفصل السادس) في تشجيع المجتمعات الدينية على مناصرة الحماية الخاصة وتعزيز المساواة في الحقوق للفتيات والنساء طوال حياتهن، بشكلٍ استباقي، إلى جانب شن حملات ضد الممارسات الضارة والجهل والخرافات التي تُديم معاملتهن غير المتكافئة وغير العادلة.

تتمثل إحدى التوصيات المحدَّدة لهذه الدراسة في تشجيع المجتمعات الدينية على مناصرة الحماية الخاصة وتعزيز المساواة في الحقوق للفتيات والنساء طوال حياتهن، بشكلٍ استباقي، إلى جانب شن حملات ضد الممارسات الضارة والجهل والخرافات التي تُديم معاملتهن غير المتكافئة وغير العادلة.

وعلى الرغم من تلك المخاوف المعقدة، فإنَّ منظمات، مثل الإنتربول، أعلنت أنها غير قادرة على وقف الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال من خلال أساليبهم الشرطية فحسب، ودعت الجماعات الدينية للمساعدة في منع هذه الجرائم.[54]

كما يثير الاعتداء على أماكن العبادة ورجال الدين واضطهادهم - القلق الشديد. وفي بيان صدر مؤخراً، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن بالغ القلق إزاء «الموجة العارمة المزعجة» من التعصب والعنف القائم على الكراهية التي تستهدف أتباع العديد من الأديان، ودعا قادة العالم إلى اتخاذ إجراءات لإنهائها. وأضاف أن دُور العبادة أصبحت مستهدفة بدلاً من أن تكون ملاذاً آمناً كما ينبغي لها، مُستشهداً بعدد من الهجمات المتتالية التي تعرضت لها الكنائس والمساجد والمعابد اليهودية في مختلف البلدان. وأضاف قائلاً: «ينبغي على العالم تكثيف الجهود بغية القضاء على معاداة السامية، وكراهية المسلمين، واضطهاد المسيحيين وسائر أشكال العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز والحوادث».[55]

وكانت جميع التحديات الصعبة التي يواجهها الأطفال اليوم واضحة للغاية أثناء المشاورات التي أُجريت في مناطق مختلفة من العالم في سياق إعداد هذه الدراسة؛ ففي تلك الأثناء، كانت تُرتكب أعمال إجرامية مروعة في جميع أنحاء العالم، وغالباً ما كانت تتم باسم الدين وفي كثير من الحالات كانت تستهدف المدنيين بما في ذلك النساء والأطفال. ولقد أودت مثل هذه الهجمات بحياة العديد من الأشخاص، في كنائس ومساجد ومعابد يهودية، في فرنسا وميانمار ونيوزيلندا ونيجيريا وسريلانكا والولايات المتحدة وأماكن أخرى.

وقد كتب الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة:

> أرى أن هناك إمكانات هائلة يُمكن الاستفادة منها في تسخير قوة الدين لصالح البشرية؛ فالتعاليم الأساسية لجميع أديان العالم، في جوهرها، تُنادي بتعليم الحب والسلام والتضامن والرحمة. ولكن في الواقع، هناك قدر هائل من التعصب والتطرف الديني، إلى جانب ارتكاب الكثير من الإساءات، وتبرير الظلم، وقبول القسوة واللامبالاة إزاء محنة النساء والأطفال وكبار السن، فضلاً عن استمرار الممارسات التقليدية الضارة والشك والكراهية التي غُرِست في عقول أتباع الأديان وقلوبهم، وكل ذلك باسم الدين.[56]

جرى اقتراح أنَّ هذه الدراسة قد توفر فرصاً لحوار سيقود إلى تعزيز حماية الأطفال من خلال بناء جسر بين «الدين» و«حقوق الإنسان»، وذلك باستخدام القيم المشتركة لاتفاقية حقوق الطفل على نطاق واسع باعتبارها أداة موحدة. وبرغم ما يُصاحب ذلك من بعض التحديات، فإنه هدف جدير بالتحقيق، ويمكن أن يُحدِث فارقاً كبيراً في حماية الأطفال من العنف.

ويتمثّل أحد أهداف هذه الدراسة في توضيح سوء الفهم والالتباس والمعلومات المضللة التي تُشكّل عقبات أمام ضمان حصول اتفاقية حقوق الطفل على دعم جميع المجموعات الدينية. وفي ضوء السلطة الأخلاقية والتأثير القوي للقيادات الدينية في مجتمعاتها، من الضروري أن تصبح أكثر انخراطاً في مناصرة حقوق الأطفال، ومن المأمول أن تضطلع بدور أكثر فعالية في تعزيز أحكام اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ الأساسية داخل مجتمعاتها، خاصةً أن قيم ديانات العالم الرئيسية وتعاليمها تتوافق إلى حد كبير مع الاتفاقية، وهو الأمر الذي تحاول هذه الدراسة إثباته. كما أنه من المُشجع معرفة أنَّ غالبية القيادات الدينية المتنوعة - التي جرت استشارتها في هذه الدراسة - قد وافقت على أنه في وسعها بذل المزيد من أجل حقوق الأطفال إذا دُعمت بالأدوات سهلة الاستخدام والمعلومات القائمة على الأدلة التي تحتاج إليها من أجل تعزيز اتفاقية حقوق الطفل.

وجرى تقديم التعليقات التالية من قِبَل ممثل مجلس الكنائس العالمي، والتي سلطت الضوء على وجهة نظر بعض القيادات المسيحية إزاء اتفاقية حقوق الطفل، وكيفية استجابة الكنائس لبرنامج «التزامات الكنائس تجاه الأطفال».[57]

لقد ساهمت الأفكار المسيحية عن الكرامة الإنسانية والمساواة بقوة في تشكيل مفهوم حقوق الإنسان في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من وثائق حقوق الإنسان. ورغم ذلك، ومع تطور اللغة التي تؤكد على حقوق الأطفال، رأى بعض المسيحيين انفصالاً بين التعبيرات اللاهوتية عن الحب والتعاطف تجاه الأطفال والفهم الحقوقي للطفولة. في بعض الحالات، لا تدرك الكنائس كيف تتوافق لغة الحقوق في اتفاقية حقوق الطفل مع المعتقدات والقيم المسيحية، بينما يعتبر البعض أن لغة الحقوق غير كافية، أو أنها إطار غير قادر على استيعاب النطاق الكامل للمسؤولية المسيحية تجاه الأطفال. ولا يزال هناك آخرون لم يسمعوا عن اتفاقية حقوق الطفل إلى الآن، ولم تُتح لهم الفرصة للتفكير سواء في حقوق الأطفال أو مسؤوليات الكنائس تجاه الأطفال. وعند التعرّف على محتويات اتفاقية حقوق الطفل من خلال التزامات الكنائس تجاه الأطفال، تستطيع الكنائس التحدث إلى جمهور أوسع، وإعطاء الأولوية للأطفال وتعزيز الجهود مع الأطفال وبالنيابة عنهم في مجموعة متنوعة من السياقات، كالأحياء أو المدارس أو المناقشات الدولية. وتتضمن وثيقة التزامات الكنائس تجاه الأطفال مراجع تساعد على فهم حقوق الأطفال والمراهقين، وتوضح تأثير اللاهوت المسيحي.

كما ذكرنا سابقاً، لا يمكن الاستهانة بالقيمة الكبيرة التي يمكن أن تُضيفها القيادات والمجتمعات الدينية إلى جهود حماية الطفل؛ فهي تُدير البرامج، بما في ذلك تقديم الخدمات، ويمكن اعتبارها عناصر فاعلة للتغيير؛ حيث تتوافر لديها القدرة على التأثير في المواقف والسلوكيات وحفز العمل وتعزيز الحوار والتماسك الاجتماعي، ويمكنها الدفاع عن الأطفال من خلال صوتها الأخلاقي، وما إلى ذلك. وعلى سبيل المثال، يعتبر 74% من الأشخاص في إفريقيا أن القيادات الدينية هي الفئة الأكثر موثوقية.[58] وعلاوة على ذلك، فإن دور العبادة، التي عادة ما كانت تُستخدم بوصفها ملاذاً لأفراد المجتمع الأكثر ضعفاً واستبعاداً، كثيراً ما تستقبل الأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية.

منتدى القيم الدينية لمجموعة العشرين، طوكيو من 7-9 يونيو/حزيران 2019

تناول منتدى عام 2019، الذي سبق قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في أوساكا باليابان، موضوع «السلام والناس وكوكب الأرض: مسارات المضي قُدماً»، بمشاركة قرابة 2000 شخص في هذا التجمع الديني. وقدم منتدى القيم الدينية توصيات إلى قادة مجموعة العشرين.

ويوفر هذا المنتدى منصة سنوية تشارك من خلالها شبكة من المؤسسات والمبادرات المرتبطة بالدين في جداول الأعمال العالمية؛ مثل جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة 2030 التي تضم 17 هدفاً. ويستند أيضاً هذا المنتدى إلى الأدوار الحيوية التي تلعبها المؤسسات والمعتقدات الدينية في الشؤون العالمية، مما يعكس ثراء تنوعها في المؤسسات والأفكار والقيم.

وقد تناول المنتدى على مر السنين جداول أعمال واسعة النطاق حول موضوعات عِدَّة منها: النماذج والنظم الاقتصادية، والبيئة، والمرأة، والأسر، والأطفال، والعمل، والمساعدات الإنسانية، والصحة، والتعليم، وحرية الدين أو المعتقد، والأمن العالمي، والحوكمة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون.

وفي منتدى 2019، شجّع الدكتور مصطفى علي، الأمين العام للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، المشاركين على تقديم «صوت يتنبأ بما سيحدث» للتحذير من الكوارث الوشيكة التي، إذا جرى تجاهلها اليوم، ستكون باهظة التكلفة في المستقبل. وأشار إلى اثنين من الأمثلة العاجلة لهذه الكوارث وهما: العنف ضد الأطفال والتغيرات المناخية. وفي ختام المنتدى، برزت خمسة مجالات لوضع التوصيات الأساسية لمنتدى 2019 [59] وهي:

- العمل من أجل تحقيق السلام مع وضع إطار جديد للأدوار الدينية.
- التركيز بشدة على احتياجات الأطفال.
- حماية الغابات المطيرة.
- التأكيد على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.
- مكافحة الاتجار بالبشر والعبودية الحديثة.

4-1 مساهمات المجموعات الدينية في صياغة اتفاقية حقوق الطفل واعتمادها

شاركت بعض المجتمعات الدينية بفاعلية في عملية صياغة اتفاقية حقوق الطفل التي استغرقت عشرة أعوام، لكن هذا التاريخ ليس معروفاً جيداً. وعزّزت مجموعة أساسية من المنظمات غير الحكومية اعتماد اتفاقية حقوق الطفل وساهمت في عملية الصياغة. وكان المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة (ICCB) عضواً في هذه المجموعة الأساسية التي ضمت ست منظمات غير حكومية، إلى جانب منظمة العفو الدولية، والمنظمة الدولية المناهضة للعبودية، والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، ولجنة الحقوقيين الدولية، ومنظمة إنقاذ الطفولة السويدية «رادا بارنن» (عضو في المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة). كما قدمت الديانة البهائية ومجتمع الأصدقاء (كويكر) مساهمات مهمة في صياغة اتفاقية حقوق الطفل ودعوا إلى اعتمادها، كما فعل المجلس الدولي للمرأة اليهودية والمؤتمر اليهودي العالمي والاتحاد العالمي لنساء الكنائس الميثودية والموحدة.[60] وعقب ذلك، استمر عدد من القيادات والمنظمات الدينية في الاضطلاع بدور فاعل في تعزيز اعتماد اتفاقية حقوق الطفل والتصديق عليها وتنفيذها.

على مدى السنوات التي تلت اعتماد الاتفاقية، أدرك الكثيرون أنَّ الحقوق المتأصلة للطفل منعكسة إلى حد كبير في تعاليم ديانات العالم الرئيسية وتقاليدها. وفي ضوء التقدير المتزايد لرؤية اتفاقية حقوق الطفل الرامية إلى عالم أفضل للأطفال، أيدت مجموعات دينية متنوعة من ثقافات مختلفة حول العالم الاتفاقية ودعمت تنفيذها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ينعكس هذا الفهم في دراسة، حول مشاركة الجهات الفاعلة الدينية في مناهضة العنف ضد الأطفال في جنوب آسيا، والتي استرشدت في عملها بمبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومعاييرها:

يعتمد الدور الرئيسي للجهات الفاعلة الدينية في حماية الأطفال على نهج شامل متأصل في التعاليم الروحية لأديانها، كما يرتكز على الاعتراف المشترك بالكرامة المتأصلة لجميع الأطفال في كل أنحاء العالم وقيمتهم وحقوقهم.[61]

كما تتناول الدراسة ذاتها الدور المهم للقيادات الدينية في اتخاذ إجراءات علنية للوقاية من العنف ضد الأطفال، ولوحظ أن «بعض القادة الدينيين يدعمون احترام حقوق الأطفال من خلال تعاليم الأديان التي ينتمون إليها» وأن بإمكانهم «الاضطلاع بدور محوري في تحدي التبرير القائم على المعتقدات الدينية للممارسات الضارة بالأطفال، وذلك من خلال نشر المعتقدات والنصوص المقدسة والتعاليم الدينية بما يتماشى مع حقوق الأطفال في قانون حقوق الإنسان».[62] (يُسلط الفصل الرابع من هذه الدراسة الضوء على المساهمات المتنوعة التي قدمتها المجموعات الدينية على مر السنين في مجال حقوق الطفل، مع التركيز بشكلٍ خاص على إنهاء العنف ضد الأطفال).

مساهمات المجموعات الدينية في صياغة اتفاقية حقوق الطفل

يشتمل تاريخ صياغة اتفاقية حقوق الطفل على خمسة أمثلة لمنظمات دينية تقدمت بمقترحاتٍ مستقلة بشأن صياغة مواد محددة في الاتفاقية، وهي على النحو التالي: المجلس الدولي للمرأة اليهودية (المادة 2، عدم التمييز)، والجماعة البهائية الدولية (المادة 17، الحصول على المعلومات المناسبة، والمادة 29، أهداف التعليم)، والاتحاد العالمي لنساء الكنائس الميثودية والموحدة (المادة 37، الأطفال المحرومون من حريتهم)، ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (المادة 38، الأطفال في النزاعات المسلحة).[63]

5-1 مناصرة القيادات والمنظمات الدينية لحقوق الأطفال

عُقد أول مؤتمر عالمي للقيادات الدينية يُركّز على اتفاقية حقوق الطفل، في الولايات المتحدة في يوليو/تموز 1990، في برينستون، نيوجيرسي، وذلك بعد اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للاتفاقية بالإجماع في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1989. وقد جمع هذا المؤتمر غير المسبوق، الذي نظمته اليونيسف ومنظمة أديان من أجل السلام، 150 من القيادات الدينية من 40 بلداً ويمثّلون 15 تقليداً دينياً في العالم. وتمثّل الهدف الرئيسي من هذا التجمع متعدد الأديان في معالجة دور الأديان في حماية أطفال العالم، ودعوة المجموعات الدينية في جميع أنحاء العالم إلى اتخاذ دور فاعل في تعزيز التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها. واعترف المشاركون بأن المجتمعات الدينية تحتل مكانة تسمح لها بتعزيز الاتفاقية، كما كانت من بين أول من اعترف بأن مبادئ اتفاقية حقوق الطفل تستند إلى القيم الروحية والأخلاقية.[64]

أصدر القادة الدينيون في المؤتمر بياناً رائداً (إعلان برينستون) تعهدوا فيه بمراجعة مجتمعاتهم الدينية لممارساتها الخاصة، والتعاون مع الوكالات الاجتماعية والهيئات الدينية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأطفال ودعم رفاههم. كما تعهدوا بالدعوة إلى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها، وهو التزام رحبت به اليونيسف والعديد من المنظمات غير الحكومية العاملة مع الأطفال. ولقد كان من المتوقع أن يكون لقيمة الأصوات الدينية وتأثيرها مردود إيجابي، مما يساعد على ضمان سرعة التصديق على اتفاقية حقوق الطفل.[65] وبالفعل تحقق سريعاً لاتفاقية حقوق الطفل الحصول على العشرين تصديقاً من قِبَلِ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اللازمة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ بحلول 2 سبتمبر/أيلول 1990. ولم يقتصر التصديق على الدول الأعضاء، ولهذا السبب أصبحت دول مثل الكرسي البابوي وسويسرا من الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل.

وهكذا بدأت الشراكة بين منظمة أديان من أجل السلام واليونيسف، والتي استمرت حتى يومنا هذا، بهدف تشجيع أصوات المجتمعات الدينية لدعم الأطفال. وتُعد منظمة أديان من أجل السلام أكبر تحالف لممثلي المجتمعات الدينية في العالم يُكرِّس جهوده لتحقيق السلام وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية. وتعمل المنظمة في قرابة 90 دولة، وتضم شبكات متعددة الأديان للنساء والشباب.

أحدثت اتفاقية حقوق الطفل، عقب اعتمادها بالإجماع من قِبَلِ الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989 ودخولها حيز التنفيذ في العام التالي، زخماً هائلاً لتعزيز حقوق الأطفال. كما تَعزّز هذا الزخم بشكلٍ أعمق من خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وهو المؤتمر الاستثنائي الذي نظمته اليونيسف في سبتمبر/أيلول 1990 وحقق نجاحاً هائلاً في جمع عدد غير مسبوق من زعماء العالم لمعالجة قضايا تتعلق بالأطفال على وجه الحصر.[66] وفي هذه القمة، تعهد 72 من رؤساء الدول والحكومات بدعم بقاء الأطفال ونمائهم. كما قام 46 من هؤلاء الرؤساء بالتوقيع على اتفاقية حقوق الطفل بشكلٍ شخصي، وذلك في مناسبة خاصة نُظِّمت على هامش القمة، في إشارة إلى عزمهم ضمان تصديق بلدانهم عليها. ويُعتقد أنَّ هذا كان أكبر عدد من قادة العالم على الإطلاق يقوم بالتوقيع على اتفاقية للأمم المتحدة في مناسبة واحدة.[67]

وعقب مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، تناولت سلسلة من الاجتماعات عُقدت في عامي 1995 و1996 بين خبراء دينيين - دراسة رئيسية للأمم المتحدة أعدتها غراسا ماشيل، تحت عنوان «تأثير الصراع المسلح على الأطفال». قدمت هذه الدراسة جدول أعمال شاملاً للتحرك العاجل من أجل ضمان حماية حقوق الأطفال في أوقات الحرب. وكان من بين التوصيات الرئيسية لهذه الدراسة الإسراع بالانتهاء من مسودة البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل

واعتماده، والذي يرفع سن التجنيد والمشاركة في القوات المسلحة إلى 18 سنة. وعلى الأرجح، أنَّ هذا الأمر كان له تأثير على اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي عام 1996 اجتمع ممثلو الأديان مرة أخرى، وساهموا في المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، الذي عُقد في ستوكهولم، الأمر الذي ساعد على توسيع نطاق الدعم لحماية الأطفال من البيع والاستغلال الجنسي، ومن المحتمل أنه كان له تأثير على اعتماد البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.[68]

وخرجت عن هذه الفعاليات إعلانات مشتركة متعددة الأديان قدمت وجهات نظر أخلاقية ومعنوية حول القضايا التي تم تناولها، وأكدت التزام المجتمعات الدينية بالعمل معاً لمواجهة التحديات العديدة المتعلقة بحقوق الأطفال. ودعت البيانات الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز جهودها لصالح الأطفال الذين يواجهون مثل هذه الظروف الصعبة. وتمثّل التطور المهم خلال هذه الفترة في التزايد السريع لعدد التصديقات على اتفاقية حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم. وبحلول عام 1995، أي بعد خمسة أعوام فقط من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، كانت الغالبية العظمى من البلدان قد صادقت على الاتفاقية.

وإلى حد كبير شجّع التصديق على اتفاقية حقوق الطفل والزخم العالمي لتعزيز حقوق الطفل، على تأسيس الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال (GNRC) في عام 2000 بفضل مجموعة تضم 294 من القيادات الدينية والناشطين في مجال حقوق الطفل على مستوى القاعدة الشعبية يُمثّلون 33 دولة وجميع التقاليد الدينية الرئيسية في العالم. وقد اجتمعوا في طوكيو لإطلاق الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال بمبادرة من مؤسسة أريغاتو (أريغاتو الدولية حالياً) التي كانت تعمل بفاعلية مع اليونيسف طوال فترة التسعينيات؛ لدعم بقاء الأطفال على قيد الحياة في حالات الطوارئ إلى جانب حماية حقوق الطفل في أماكن مثل بنغلاديش وبوتان وموزمبيق والضفة الغربية وغزة.

واليوم، يستمر نمو الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال مع انضمام أعضاء من المنظمات والأفراد الذين ينتمون إلى ديانات متنوعة في قرابة 55 دولة. ويُعد التعاون بين الأديان من أجل حقوق الأطفال بمثابة الأولوية الرئيسية للبرامج والأنشطة المتنوعة لأعضاء الشبكة.

احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عُقد عام 1990، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول دورة استثنائية معنية بالطفل عام 2002 في مدينة نيويورك. ونظمت الأمم المتحدة هذه الدورة الاستثنائية تحت رعاية الجمعية العامة بدعم من اليونيسف وبالتعاون مع منظمة أديان من أجل السلام. وقد سلطت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل الضوء على التقدم المُحرز في النهوض بحقوق الطفل، لا سيما الانخفاض الكبير في معدل وفيات الأطفال، وتحسين أوضاع تحصين الأطفال، وزيادة عدد الأطفال في المدارس، وإذكاء الوعي بحقوق الطفل، فضلاً عن إعطاء الأولوية القصوى للأطفال في جداول الأعمال السياسية الوطنية. واعتمدت الدورة الاستثنائية إعلاناً استراتيجياً وخطة عمل اعترفا بالتوعية الهائلة للقيادات الدينية ودورها الرئيسي بصفتها جهات فاعلة في الخطوط الأمامية من أجل الأطفال للمساعدة في ترجمة أهداف وغايات خطة العمل إلى أولويات بالنسبة إلى مجتمعاتها، إلى جانب تعبئة الناس وتشجيعهم على اتخاذ إجراءات لصالح الأطفال.[69]

وفي إشارة إلى التزامات القيادات الدينية في مؤتمر برينستون 1990، صرَّح الدكتور ويليام فيندلي، الأمين العام لمنظمة الأديان من أجل السلام، بمناسبة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل قائلاً:

> تدعونا تقاليدنا الدينية إلى اعتبار الطفل أكثر من مجرد كيان اعتباري. إن قدسية الحياة، المُكرَّمة في جميع تقاليدنا الدينية، تؤسس إيماننا بالمعنى المطلق وقيمة الطفل... وتجبرنا على أن نكون صوت الضمير.[70]

وخلال الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، تحدث القس تاكياسو مياموتو، مؤسس أريغاتو الدولية، نيابةً عن القيادات الدينية والناشطين على مستوى القاعدة الشعبية في الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال بجميع أنحاء العالم، قائلاً:

> بصفتنا رجال دين، نحن نرى أن الوجود الإلهي قائم في كل شخص، وبالتالي نرى أنه واجب علينا أن نشجع كل شخص، بالصبر والرحمة، على تحقيق أقصى درجات القدرة في طبيعة المرء الأخلاقية. فهذا الوجود الإلهي - وهذه القدرة العظيمة - هما المنهل الأبدي لكرامة كل طفل، بل في الحقيقة، وكل فرد منا.[71]

قدَّم القس مياموتو ثلاثة تعهدات إلى الجمعية العامة: وضع برنامج عالمي لتعليم الأخلاق للأطفال، ودعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل من خلال الصلاة والعمل، وحشد المجتمعات الدينية لمحاربة فقر الأطفال. وقد سعت أريغاتو الدولية إلى الوفاء بهذه التعهدات من خلال مبادراتها العالمية الأربع: الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، والتربية الأخلاقية من أجل الأطفال، واليوم العالمي للصلاة والعمل من أجل الأطفال، ومبادرة الأديان للقضاء على فقر الأطفال.

عقدت أريغاتو الدولية تجمعاً متعدد الأديان في ماريكنول، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، فور اختتام الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، حيث جمعت 95 من القيادات الدينية والناشطين في مجال حقوق الطفل من 33 دولة؛ من أجل إمعان النظر في الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية واستكشاف كيفية العمل معاً لتنفيذ خطة العمل. ومجدداً أكدت القيادات الدينية من البوذية والمسيحية والهندوسية والإسلام واليهودية وغيرها من التقاليد على دعم الأديان لكرامة الأطفال وحقوقهم الإنسانية، ودعوا أعضاء مجتمعاتهم إلى بناء شراكة متعددة الأديان مع منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة؛ لضمان أن يتمتع الأطفال بالحب والحماية والاحترام. كما اتفقوا أيضاً على أن القيادات الدينية تضطلع بالعديد من الأدوار المهمة، بما في ذلك المناصرة مع صانعي السياسات ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والمؤسسات الأخرى.

صلاة مشتركة مهداة إلى أطفال العالم من قِبَل القيادات الدينية في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل للأمم المتحدة عام 2002

الطفل لديه نسيم وروح الحياة، فالطفل الحاضر هنا الآن هو تجسيد للماضي وما سيصبح عليه المستقبل.

يتطلع الطفل إلى البقاء والحماية والنماء.

يحتاج الطفل إلى السلام مع العدالة والحرية.

الطفل هو الحياة والمعجزة والجمال والغموض والشعور بالرضا والوعد.

دعونا ننقذ الطفل ونوفر له الحماية والرعاية.

منتديات الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال

عقدت الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال خمسة منتديات عالمية في مناطق مختلفة من العالم، وجمعت أكثر من 1000 شخصية من القيادات الدينية ومناصري حقوق الطفل على مستوى القاعدة الشعبية من مختلف التقاليد الدينية، إلى جانب ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف؛ وذلك بغية تعزيز التعاون بين الأديان من أجل الأطفال. وشكّلت مبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومعاييرها محور تركيز جميع هذه المنتديات الخمسة. وتمتد عضوية الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال إلى 55 دولة تقريباً، وتتمثل إحدى الأولويات العامة للشبكة في تعزيز حقوق الأطفال، وتحديداً من خلال فعاليات وبرامج حول اليوم العالمي السنوي للصلاة والعمل من أجل الأطفال في 20 نوفمبر/تشرين الثاني، وهو تاريخ الاحتفال بذكرى اعتماد اتفاقية حقوق الطفل في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1989.

2000

2000

شارك في المنتدى الأول للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، الذي عُقد في طوكيو باليابان تحت عنوان «الصلاة والعمل من أجل مستقبل الأطفال»، 294 من القيادات الدينية والناشطين في مجال حقوق الطفل على مستوى القاعدة الشعبية من 33 دولة مختلفة ومن جميع التقاليد الدينية الرئيسية في العالم لتدشين الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال. وأصدر المشاركون في هذا المنتدى البيان التاريخي للشبكة الذي أعلنوا فيه «إننا نتفق معاً، بصفتنا رجال الدين، على أن كل طفل هو وعد، وهدية مقدسة، وتعهد بالمستقبل. وتُشكّل رؤانا الدينية المتنوعة، التي تدعونا إلى التوبة والأمل والالتزام، نهجنا تجاه الطفل»، كما دعوا رجال الدين إلى «تفعيل تعاليمهم الدينية والأخلاقية العميقة من أجل مناصرة الأطفال والدفاع عن حقوقهم بين أتباعهم والجمهور عموماً».

2004

2004

عُقد المنتدى الثاني للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال بجنيف في سويسرا، تحت عنوان «تعلّم المشاركة: القيم، والعمل، والأمل»، بمشاركة 359 من القيادات الدينية وممثلي المنظمات المجتمعية الشعبية غير الحكومية من 7 ديانات رئيسية و68 دولة في 7 مناطق في العالم، من بينهم 38 من الأطفال واليافعين. وخلال المنتدى الثاني، جرى إنشاء مجلس التواصل بين الأديان لتعليم الأخلاق للأطفال، وتكليفه بالتعاون مع اليونيسف واليونسكو لوضع برنامج تواصل بين الأديان لتعليم الأخلاق للأطفال.

2008

2008

جمع المنتدى الثالث للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، الذي عُقد في هيروشيما باليابان، 353 من القيادات الدينية وأطفال، من 63 دولة في 8 مناطق في العالم، يُمثّلون البهائية والبوذية والمسيحية والهندوسية والإسلام واليهودية والسيخية والتقاليد الدينية والروحية الأخرى، إلى جانب حضور نائب الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير التنفيذي لليونيسف ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى. وقد احتفل المشاركون بإطلاق «تعلّم العيش معاً: برنامج التواصل بين الثقافات والأديان لتعليم الأخلاق» من أجل دعم المعلمين في التعليم الرسمي وغير الرسمي في تعزيز القيم والروحانيات لدى الأطفال في جميع أنحاء العالم. كما اقترح المشاركون في هذا المنتدى أيضاً إطلاق يوم عالمي للصلاة والعمل من أجل الأطفال، يُحتفل به في 20 نوفمبر من كل عام، من خلال تجمعات للصلاة واتخاذ إجراءات ملموسة لدعم حقوق الأطفال. ويُحتفى باليوم العالمي للصلاة والعمل من أجل الأطفال، منذ إطلاقه، في قرابة 100 دولة.

2012

2012

عُقد المنتدى الرابع للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في دار السلام بتنزانيا بحضور 470 مشاركاً، من بينهم القيادات الدينية و49 طفلاً من جميع أنحاء العالم، إلى جانب مسؤولي الأمم المتحدة وقادة الحكومات، كرئيس جمهورية تنزانيا المتحدة جاكايا كيكويتي. تناول المنتدى الرابع موضوع «القضاء على الفقر.. إثراء الأطفال: الإلهام، والعمل، والتغيير»، وأطلق المشاركون في هذا المنتدى مبادرة جديدة متعددة الأديان للقضاء على فقر الأطفال.

2017

2017

تحت عنوان «إنهاء العنف ضد الأطفال: المجتمعات الدينية في ميدان العمل»، عُقد المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل السلام في بنما العاصمة، بحضور 526 مشاركاً، منهم قيادات وأعضاء التقاليد الدينية والروحية الرئيسية في العالم، والفتيات والفتيان، وكذلك ممثلو الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات المجتمعية الشعبية. وأصدر المشاركون في هذا المنتدى إعلان بنما بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال الذي تضمن 10 التزامات محددة[72]، ويُعد الإعلان الأول من نوعه الذي اعتمدته القيادات الدينية من جميع الأديان الرئيسية في العالم. وخلال منتدى بنما، جرى أيضاً إطلاق مركز تعليمي جديد حول الأديان وإنهاء العنف ضد الأطفال في إطار مبادرة التعلّم المشترك حول الأديان والمجتمعات المحلية، الذي تشارك في رئاسته كل من: أريغاتو الدولية والإغاثة الإسلامية وجامعة كوين مارغريت وورلد فيجن انترناشونال.[73] وحتى تاريخ إصدار هذه الدراسة، قامت 49 منظمة مختلفة بتنفيذ 87 برنامجاً وفعاليات وأنشطة في 34 دولة؛ للوفاء بالتزامات بنما لإنهاء العنف ضد الأطفال.

بيت العدل الأعظم*

«الأطفال هم أثمن كنز يمكن أن يمتلكه المجتمع، لأن فيهم أمل المستقبل وضمانه. وهم الذين يحملون بذور شخصية التي سيكون عليها المجتمع في المستقبل إما بما فعله الكبار أو بما قصّروا فيه تجاه الأطفال. والأطفال أمانة ليس لأي مجتمع أن يتجاهلها ويأمَن من العقاب. إنَّ الحب الشامل للأطفال وأسلوب معاملتهم ونوعية الاهتمام المقدم إليهم وطبيعة سلوك الكبار تجاههم، كلها من بين الجوانب الحيوية للسلوك المطلوب».[74]

*(الهيئة الحاكمة العليا للدين البهائي)

6-1 الإعلانات العالمية والإقليمية للقيادات الدينية بشأن حقوق الطفل

كما ناقشنا في القسم السابق، فإنه على مدار الثلاثين عاماً الماضية، شجَّعت اتفاقية حقوق الطفل وقضية حقوق الأطفال العديد من المجموعات الدينية على تبني الرؤية المنصوص عليها في هذه المعاهدة. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المناصرة الفعَّالة لمنظمات مثل اليونيسف والمنظمات الدينية الرائدة في جميع أنحاء العالم مثل ورلد فيجن انترناشونال التي سعت إلى العمل مع المجموعات الدينية، ووجدت أن مثل هذه الشراكات لها تأثير كبير في حقوق الأطفال ورفاههم. ولقد أسفرت البيانات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية في أجزاء مختلفة من العالم، والتي نستعرض العديد منها أدناه، عن تحرك الكثير من القيادات الدينية لاتخاذ الإجراءات والعمل.

2005: إعلان الرباط حول قضايا الطفولة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

عُقد المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة في الرباط بالمغرب بالتعاون بين منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) واليونيسف ومنظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً)، وجمع الوزراء المكلفين بشؤون الطفل في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، إلى جانب رؤساء المنظمات الحكومية وغير الحكومية العربية والإسلامية والدولية. واعتمد المشاركون إعلان الرباط الذي ينص على أن المشاركين يسترشدون بتعاليم الإسلام التي تدعو إلى توفير الرعاية الواجبة للأطفال ومنحهم ما لهم من حقوق. علاوة على ذلك، أكد المشاركون في هذا الإعلان على أن «اتفاقية حقوق الطفل تُشكّل مرجعية أساسية في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها» وأعلنوا التزامهم «باحترام حقوق كل الأطفال وضمانها في مجتمعاتنا، دون أي تمييز أو اعتبار للعِرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الوضع الاجتماعي». كما اتفقوا على «الالتزام بالمبادئ العامة لحقوق الطفل، ومن جملتها مراعاة مصالحه وحاجاته الأساسية، والعمل على تفعيل حقه في المساواة والحياة والنماء والمشاركة المدنية، التي تشكل

إطاراً لجميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال والمراهقين على حد سواء».[75]

2006: إعلان كيوتو، التزام الأديان المتعددة بمجابهة العنف ضد الأطفال

عقب إصدار دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال عام 2006، انضمت اليونيسف إلى منظمة الأديان من أجل السلام لبدء عملية تفكير وحوار بين الأديان المتعددة، والتي أسفرت عن إعلان كيوتو الذي جرى اعتماده في التجمع العالمي الثامن للأديان من أجل السلام باليابان. ويُمثّل إعلان كيوتو شهادة على الاعتراف المشترك بالكرامة المتأصلة للأطفال وقيمتهم، ويدعو جميع المجتمعات الدينية إلى الانضمام في تحالف لحماية وتعزيز حقوق الأطفال ورفاههم. كما يتضمن الإعلان التزامات أساسية لحشد أصوات القيادات والمجتمعات الدينية ودعوتها للعمل من أجل وقاية الأطفال وحمايتهم من العنف. وقد أكدت القيادات الدينية المجتمعة في كيوتو على التالي:

إننا نرى توافقاً كبيراً في تقاليدنا الدينية بشأن الكرامة المتأصلة لكل إنسان، بما في ذلك الأطفال. وتتعامل تقاليدنا الدينية بنظرة شاملة مع حياة الطفل، وبالتالي تسعى إلى دعم جميع حقوق الطفل في سياقات أسرته ومجتمعه وبيئته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأوسع.

ويتمتع جميع الأطفال بهذه الحقوق على قدم المساواة، وعلينا ضمان حصول الأولاد والبنات على فرص متساوية للتمتع بهذه الحقوق، وتحديداً التعليم والحماية والصحة والتنمية الاجتماعية والمشاركة.[76]

2017: إعلان بيروت والتزاماته الثمانية عشر بشأن «الإيمان من أجل الحقوق»

في مارس 2017، اعتمدت مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني الدينية إطار «الإيمان من أجل الحقوق».[77] يوفر هذا الإطار مساحة للتفكير والعمل متعدد التخصصات بشأن الروابط العميقة بين الأديان وحقوق الإنسان. وتشمل الالتزامات الثمانية عشر بشأن «الإيمان من أجل الحقوق» التعهد باستخلاص الخبرات والدروس المستفادة في كيفية التعامل مع الأطفال والشباب، سواء كانوا ضحايا أو عرضة للتحريض على العنف باسم الدين. كما يدعو أيضاً الالتزام الثالث عشر إلى صياغة منهجيات وتبنّي أدوات إبداعية لتمكين المجتمعات الدينية من معالجة هذه الظاهرة بفعالية، مع إيلاء اهتمام خاص بدور الوالدين والأسر الحاسم في الكشف والتعامل مع المظاهر المبكرة لقابلية الأطفال والشباب للتعرض للعنف باسم الدين. ويشير الالتزام الثاني عشر إلى تنقية المناهج والمواد التعليمية والكتب المدرسية التي تتضمن تفسيرات دينية أو التي تُقدّم بأسلوب قد يشجع على تبنّي أفكار عنيفة أو تمييزية. إضافة إلى ذلك، يؤكد الالتزام الخامس على حق جميع النساء والفتيات والفتيان في عدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز والعنف، بما في ذلك الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال و/أو الزواج القسري والجرائم المُرتكبة تحت ذريعة ما يُسمى الشرف.

مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت[78]

بيان مُسجَّل بالفيديو لمؤتمر القمة العالمي المعني بالدين والسلم والأمن (29 أبريل/نيسان 2019)

«ترتبط حقوق الإنسان بشكلٍ وثيق بالدين والأمن والسلم. وتضطلع القيادات الدينية بدور حاسم إما في الدفاع عن حقوق الإنسان والسلم والأمن، وإما في تقويض تلك الحقوق، مع الأسف. ويُعد دعم المساهمات الإيجابية للجهات الفاعلة الدينية أمراً بالغ الأهمية، كما هو الحال بالنسبة إلى منع استغلال العقيدة الدينية كأداة في النزاعات، أو تفسيرها لإنكار حقوق الأشخاص.

إنَّ حقوق الإنسان والدين يمكن أن يدعما بعضهما البعض، والواقع أن الكثير من رجال الدين قد ساهموا بالعمل في صميم حركة حقوق الإنسان، وتحديداً بسبب ارتباطهم العميق باحترام كرامة الإنسان، والمساواة الإنسانية والعدالة. وإنني على قناعة بأن الجهات الفاعلة الدينية يمكنها تعزيز الثقة والاحترام بين المجتمعات، كما أنني ملتزمة بمساعدة الحكومات والسلطات الدينية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة للعمل معاً لدعم كرامة الإنسان والمساواة للجميع.

في السنوات الأخيرة، كان مكتبي يعمل مع الجهات الفاعلة الدينية لوضع تصور إطار «الإيمان من أجل الحقوق»، وتسعى التزاماته الثمانية عشر إلى الوصول إلى الأشخاص الذين ينتمون إلى مختلف الأديان والمعتقدات في جميع أنحاء العالم، من أجل تعزيز منصة مشتركة موجهة إلى العمل.

ويتضمن إطار «الإيمان من أجل الحقوق» التزاماً بعدم التسامح مع التفسيرات الإقصائية، التي تستخدم الأديان أو المعتقدات أو أتباعها لأغراض انتخابية أو مكاسب سياسية. وفي هذا السياق، من الضروري حماية الأقليات الدينية واللاجئين والمهاجرين، وخاصةً عندما يتم استهدافهم بالتحريض على الكراهية والعنف.

نتطلع إلى رؤية إطار «الإيمان من أجل الحقوق» مُترجماً إلى أدوات توعية عملية وبرامج لبناء القدرات، وقد جرى اختياره بالفعل من قِبَلِ عددٍ من المجتمعات. فعلى سبيل المثال: تُرجمت الالتزامات الثمانية عشر إلى اللغتين اليونانية والتركية في سياق المسار الديني لعملية السلام في قبرص، لاستخدامها في مشروعات التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء الجزيرة.

يُشكّل احترام حقوق الإنسان مجتمعات أكثر سلماً ومرونة واستدامة، أي أكثر نجاحاً عبر مجموعة كاملة من المقاييس. ويمكن لقصص النجاح المحلية من مدرسة إلى مدرسة ومن مدينة إلى مدينة أن تُشجّع على التغييرات الإيجابية في أماكن أخرى من العالم.

نأمل أن يلهم إطار «الإيمان من أجل الحقوق» أيضاً بحوثاً متعددة التخصصات تتناول المسائل المرتبطة بالإيمان والحقوق. ومن شأن البحث المعمَّق للأُسس الأخلاقية والروحية النابعة من الأديان والمعتقدات أن يُبطل الأسطورة القائلة بأن حقوق الإنسان مجرد قيم غربية، بل هي على العكس تماماً إذ إن أجندة حقوق الإنسان متأصلة في مختلف الثقافات حول العالم. فاحترام حياة الإنسان، وكرامته، ورفاهه، والعدالة تُعتبر من القيم المشتركة بيننا جميعاً.

ويمكن «للإيمان» أن يدافع فعلاً عن «الحقوق»، فيُعزّزا بعضهما البعض. وكما يعلن إطار «الإيمان من أجل الحقوق»، «فإننا نعتزم مكافحة التلاعب بالأديان في كل من السياسة والنزاعات. ونعتزم أن نكون صوتاً أميناً مشتركاً للوحدة والمنطق والتعاطف والاعتدال والتنوير والحرص على العمل الجماعي المتناغم».

2017: إعلان بنما بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال

عزّز المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، الذي عُقد في بنما عام 2017، مشاركة القيادات والمجتمعات الدينية وعملها لمكافحة أشكال العنف العديدة ضد الأطفال. ويتضمن إعلان بنما عشرة التزامات محددة بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال (راجع النص الكامل في الملحق 8).[79] لقد كان هذا المنتدى أول تجمع عالمي ناقشت فيه قيادات دينية من طيفٍ عريض من التقاليد تحديداً ما المزيد الذي يمكنها فعله من أجل حماية الأطفال من التطرف العنيف وعنف العصابات والجريمة المنظمة، فضلاً عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما ناقشت هذه القيادات الدينية دورها في تعزيز الروحانيات وإنهاء العنف في تنشئة الأطفال. ومن خلال جمع المجتمعات الدينية معاً، استهدف المنتدى الخامس أيضاً تشجيع المساهمات في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وخاصةً الغاية 16.2، «إنهاء

إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم». وتشمل أهداف التنمية المستدامة الأخرى وغاياتها التي سعى المنتدى إلى معالجتها إنهاء العنف ضد النساء والفتيات (الغايتان: 5.2، 5.3)، و«حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025» (الغاية 8.7)، والحفاظ على سلامة الأطفال في المدارس والمجتمعات وتعزيز السلام واللاعنف (الغايات: 4.أ، 4.7، 11.2، 11.7).

يقدم إعلان بنما بياناً قوياً بشأن الدور المهم للمجتمعات الدينية في تعزيز اتفاقية حقوق الطفل:

> بناءً على الخدمات التي قدمتها الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال إلى أطفال العالم على مدار سبع عشرة عاماً، فإننا نؤكد على الكرامة المتأصلة لكل فتى وفتاة. ونُعيد التأكيد على الواجب الأخلاقي لحماية الأطفال من الضرر على النحو المكرَّس والمكفول في تعاليم جميع مجتمعات العالم الدينية والروحية، وفي اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة وبروتوكولاتها الاختيارية، وإننا نعتقد بقدرة التعاون بين الأديان على تحويل العالم.

2017: إعلان روما – كرامة الطفل في العالم الرقمي

عُقد مؤتمر عالمي في روما خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 2017 تحت شعار «كرامة الطفل في العالم الرقمي». وقد أقر المشاركون في المؤتمر الفوائد والفرص العديدة التي توفرها الإنترنت، لكنهم ركَّزوا على إيجاد حلول للأثر الضار للمواد الإباحية والجرائم الأخرى التي تُرتكب عبر الإنترنت والتي تضر بالأطفال. وتشمل هذه الجرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال، إلى جانب التنمر الإلكتروني، والتحرش والابتزاز الجنسيين، والتي باتت جميعها شائعة على الإنترنت. وقد قال البابا فرنسيس بابا الفاتيكان، في خطابه للمشاركين في المؤتمر، «يُمكن الحكم على أي مجتمع من خلال الطريقة التي يتعامل بها مع أطفاله». ويناشد إعلان روما «قيادات الأديان الكبرى في العالم من أجل تقديم المعلومات إلى أعضاء كل ديانة وتعبئتهم للانضمام إلى حركة عالمية لحماية أطفال العالم».[80]

2017: التزامات الكنائس تجاه الأطفال[81]

في الجمعية العاشرة لمجلس الكنائس العالمي (WCC) عام 2013، أعدت مجموعة عمل مكونة من 38 كنيسة إعلاناً مشتركاً بعنوان «وضع الأطفال في الصدارة»، والذي دعا الكنائس الأعضاء إلى التركيز على الأطفال بشكلٍ أكبر، كما شجَّع مجلس الكنائس العالمي على مساعدة الكنائس في فعل ذلك. واستجابة لهذا الإعلان، وقَّع مجلس الكنائس العالمي واليونيسف شراكة عالمية تستهدف بناء قدرات الكنائس وشركاء المجمع المسكوني لتعزيز حقوق الطفل. في عام 2017، بعد عملية تشاورية استمرت 18 شهراً شارك فيها 235 خبيراً، اتفقت الكنائس الأعضاء في مجلس الكنائس العالمي بالإجماع على إجابة هذا التساؤل: «كيف للكنائس أن تستخدم نفوذها على أفضل وجه لتحسين حياة الأطفال؟»؛ حيث توصلت إلى اتفاق بشأن ثلاثة التزامات أساسية وهي: حماية الطفل، ومشاركة الطفل، والعدل المناخي بين الأجيال.

وعقب إقرار خطة العمل من قِبَل أعلى هيئة حاكمة في مجلس الكنائس العالمي في عام 2017، أطلق الأمين العام للمجلس التزامات الكنائس تجاه الأطفال بوصفها دعوة إلى تحسين النتائج من أجل الأطفال في المجتمعات الكنسية

حول العالم، مطالبا جميع الكنائس الأعضاء في المجلس بأن تتضافر جهودهم من أجل حقوق الأطفال. وكان العدد الكبير لاستجابات الكنائس والشركاء لتنفيذ الالتزامات تجاه الأطفال غير مسبوق، ولقد صمم مجلس الكنائس العالمي واليونيسف منصة لخريطة العالم تستطيع من خلالها الكنائس طلب الدعم لتنفيذ التزامات محددة وتقديم خبراتها أو مواردها الخاصة لدعم الكنائس الأخرى في تنفيذ حقوق الطفل.[82]

2018: منتدى الشركاء العالميين لعمل الأديان من أجل الأطفال المتنقلين [83]

بادرت منظمة ورلد فيجن بإعداد خطة عمل مشتركة مع 14 منظمة دينية وجرى تطويرها بناء على مناقشات ورش العمل التي عُقدت في جنيف (مايو/آيار 2018) ونيويورك (يوليو/تموز 2018) في إطار منتدى الشركاء العالميين لعمل الأديان من أجل الأطفال المتنقلين الذي عُقد في روما (أكتوبر/تشرين الأول 2018).[84] وتُمثّل هذه الخطة خارطة الطريق لشركاء عمل الأديان حيث تستهدف الاستجابة وتوسيع نطاق العمل الجماعي من أجل الأطفال المتنقلين. تتضمن هذه الخطة إجراءات محددة، كثير منها مرتبط بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، بخصوص ثلاثة موضوعات:

1. تقديم الدعم الروحي للأطفال والأسر ومقدمي الرعاية؛ باعتباره مصدراً للتعافي والقدرة على الصمود؛
2. تعزيز استمرارية الرعاية لحماية الأطفال؛
3. بناء مجتمعات سلمية ومناهضة لكراهية الأجانب والعنصرية والتمييز.

تعليقات البابا فرنسيس بشأن اتفاقية حقوق الطفل

عَلّقَ البابا فرنسيس بابا الفاتيكان على اتفاقية حقوق الطفل قائلاً: «إن الاعتراف بكرامة الإنسان والدفاع عنها هو أصل وأساس كل نظام اجتماعي وسياسي سليم، وقد اعترفت الكنيسة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) باعتباره «علامة فارقة في طريق التقدم الأخلاقي للإنسانية» (راجع خطابات بابا الفاتيكان الأسبق يوحنا بولس الثاني، إلى منظمة الأمم المتحدة في عامي 1979 و1995). وكذلك أيضاً، من منطلق أن الأطفال من بين الفئات الأكثر احتياجاً إلى الرعاية والحماية، تلقى الكرسي البابوي إعلان حقوق الطفل (1959) والتزم بالاتفاقية ذات الصلة (1990) وبروتوكوليها الاختياريين (2001). ويجب كفالة كرامة الأطفال وحقوقهم بموجب الأنظمة القانونية وذلك باعتبارها ممتلكات لا تُقدر بثمن لجميع أفراد الأسرة البشرية» (راجع ملخص العقيدة الاجتماعية للكنيسة، العددان 244 - 245). كما أعلن البابا فرنسيس أيضاً أن الكنيسة تلتزم بهدف «إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم» الذي حددته الأمم المتحدة في خطة التنمية المستدامة 2030 (الغاية 16.2).

2018: إعلان أبو ظبي لتحالف الأديان من أجل أمن المجتمعات: كرامة الطفل في العالم الرقمي[85]

بتشجيع من البابا فرنسيس واستناداً على المؤتمر العالمي، الذي عُقد في روما قبل عام، أصدر منتدى تحالف الأديان من أجل أمن المجتمعات: كرامة الطفل في العالم الرقمي إعلان أبو ظبي، والذي أقره القادة الدينيون والروحانيون المشاركون في هذا المنتدى الذي عُقد على مدى يومي 19 و20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 في إمارة أبو ظبي بدولة

الإمارات العربية المتحدة. وقد تعهد المشاركون بتفعيل بنود الإعلان وتحقيق الأهداف والالتزامات التي حددها قادة الديانات السبع الرئيسية في العالم الذين شاركوا في هذا المنتدى؛ حيث وافقوا على ما يلي:

1. توحيد القيادات الدينية والتضافر مع جميع أتباع الأديان من أجل وقاية الأطفال من التعرض للإساءة، والعمل على تعزيز نموهم البدني والاجتماعي والنفسي والروحي؛
2. الدعوة إلى مفهوم عالمي مفاده أنَّ التطور أو التقدم في أي مجال، لا يُبرّر أي شكل أو نوع من الإساءة للأطفال.
3. تعزيز قيمة الحوار من خلال دور العبادة في جميع أنحاء العالم؛ للتأكيد على دور القيادات الدينية المجتمعية في دعم كرامة الأطفال وحمايتهم، خاصةً في العالم الرقمي؛
4. بناء الشراكات الفاعلة بين قيادات جميع الأديان بهدف معالجة التأثيرات الدينية للإساءة للأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت؛
5. العمل على إلهام القيادات الدينية بجميع مستوياتها ولجميع الأديان لتوحيد جهودهم الروحانية والعملية والتعليمية للتعامل بشكلٍ متكامل مع كيفية الاستجابة إلى حالات الإساءة للأطفال وكيفية تقديم يد العون للضحايا وعائلاتهم.

كان حضور منتدى أبو ظبي بمثابة نقطة تحول للعديد من القادة الدينيين؛ حيث تعهدوا، وكذلك المندوبون المشاركون في المنتدى، بتوحيد الجهود لوقاية الأطفال من التعرض للإساءة والاستغلال، إلى جانب الإسهام بشكلٍ بنَّاء في العمل على تطوير قدرات وإمكانات الأطفال بدنياً واجتماعياً ونفسياً وروحانياً. كما أكد إعلان أبو ظبي على أن الحفاظ على كرامة الأطفال يمكن أن يلعب دوراً محورياً في تعزيز التقدم والاستقرار لأي مجتمع، وهو أمر أقرته وكفلته الاتفاقيات والقوانين والأنظمة والأعراف السائدة. وقد أسفرت هذه الفاعليات عن تشكيل تحالف الأديان من أجل أمن المجتمعات، الذي يستهدف إيجاد طُرق لحماية كرامة الأطفال عبر الإنترنت، وكذلك العمل مع المجتمعات الدينية لمعالجة القضايا الصعبة الأخرى التي تهدد الأطفال والمجتمع مثل جرائم الكراهية.

كلمة فضيلة الإمام الأكبر، شيخ الأزهر الشريف في منتدى «تحالف الأديان من أجل أمن المجتمعات: كرامة الطفل في العالم الرقمي» في أبو ظبي، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

«مما لا شك فيه أن تعاليم الأديان وما تعارفت عليه البشرية قديماً وحديثاً أن الأطفال هم شباب الغد وقادة المستقبل وحَمَلة المسؤولية في كل أمة وكل شعب يتطلع إلى القوة والتقدم. ويُجمِع علماء المسلمين على أن شريعة الإسلام تقوم على رعاية خمسة مقاصد، من أجلها بعثَ اللهُ الرُّسُل وشرع الشرائع، وهي: حفظ الدين، وحفظ النسل، وحفظ العقل، وحفظ النفس، وحفظ المال. وأن هذه المقاصد الخمسة تُشكّل أسس أيّ مجتمع إنساني يتطلع إلى الاستقرار والهدوء النفسي. وأن الشريعة الإلهية أحاطت هذه الأركان الخمسة بأحكام صارمة، أولاً من أجل تحقيقها، وثانياً من أجل حمايتها من كل ما يعبث بها. وفيما يتعلق بالمقصد الخامس، وهو حفظ النسل، فإنَّ الإسلام حرَّم «الزنا» وهَتْكَ الأعراض والتحرش بالنساء وقتل الأولاد ووأد البنات. من الصعب الحديث عن مدونات الطفل: حقوقاً وحماية ورعاية دون التذكير بسبق الإسلام في هذا المجال بتشريعات، جاءت في أكثر مناحيها أشمل وأوفى بمصلحة الطفل من كثير من القوانين والإعلانات التي نشاهدها اليوم – لا أقول ذلك من باب التغني بدين أعتنقه يهتم بحقوق الأطفال، ولكن أعلم أن هذا الدين اهتم بحقوق الأطفال من قبل أن يكونوا أجنة في بطون أمهاتهم، وحتى بلوغهم مبلغ الرجال والنساء».

الخلاصة

توصلت القيادات الدينية المتنوعة التي شاركت في المشاورات العديدة لتطوير هذه الدراسة إلى استنتاج مفاده أن ثمة رؤية مشتركة بين أديان العالم الرئيسية واتفاقية حقوق الطفل؛ إذ يستهدفون جميعاً خلق عالم أفضل يتلقى فيه الأطفال الرعاية ويتمكنون من الازدهار. ويوفر هذا الهدف المشترك، الذي يعني ضمان حصول جميع الأطفال على فرصة لتحقيق أقصى إمكاناتهم، فرصة مهمة. وهناك حاجة ماسة إلى تضافر الجهود إذا أراد المجتمع الدولي حماية حقوق الطفل المُعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وهذا ما جاء بوضوح في تقرير حديث بعنوان: *A Second Revolution: 30 years of child rights and the unfinished agenda*

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع هدفيها المتلازمين لإنهاء الفقر بحلول عام *2030* وحماية الكوكب، سيكون صعباً، إن لم يكن مستحيلاً، من دون نهج أقوى قائم على الحقوق إزاء نماء الأطفال ورفاههم. وثمة صلة قوية بين اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة؛ حيث يرتبط العديد من غاياتها بالاتفاقية بشكلٍ مباشر، كما يعالج الكثير من تلك الغايات أيضاً قضايا - بدايةً من تغير المناخ وعدم المساواة وحتى الحكم الرشيد - تُمثّل عوامل تمكين حاسمة للوعود المُقدمة للأطفال في اتفاقية حقوق الطفل. يُظهر التقييم الأخير الذي أجرته الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة عدم الوفاء بالعديد من هذه الوعود؛ نتيجة لتنفيذ الأهداف خارج المسار الصحيح في معظم المجالات، أو التوقف كلياً في مجالات أخرى مثل الجوع على سبيل المثال.[86]

تستطيع المؤسسات والمجتمعات الدينية، جنباً إلى جنب مع الجهات الفاعلة الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين، أن تلعب دوراً حيوياً في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسعى هذه الدراسة إلى دعم العمل الهادف الجاري تنفيذه من قِبَلِ كل من المجتمعات الدينية ومناصري حقوق الطفل؛ وذلك بهدف المساهمة في توفير خارطة طريق للشراكات فيما بينهم، من أجل تأمين حقوق جميع الأطفال. ورغم ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات أمام فهم حقوق الأطفال وفقاً لمبادئ اتفاقية حقوق الطفل ومعاييرها، وثمة حاجة إلى مزيد من الحوار البنّاء بين المجموعات الدينية ومناصري حقوق الطفل. وفي هذا السياق، ينبغي الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من مشروع «قنوات الأمل» التابع لمنظمة ورلد فيجن (الواردة في الفصل الرابع):

يُصبح إشراك القيادات والمجتمعات الدينية أكثر فاعلية عندما يتم من خلال منظور نصوصها الدينية والمقدسة مدعوماً بالحقائق والأطر القانونية والإحصاءات ذات الصلة.

قال إيلي فيزيل، الحائز على جائزة نوبل والناجي من الهولوكوست، عند حصوله على هذه الجائزة:

هناك كثير مما يتعين فعله، وهناك كثير مما يُمكن فعله ... ويمكن لشخص واحد يتمتع بالنزاهة أن يُحدث فارقاً، فارقاً في الحياة والموت... ما دام هناك طفل واحد جائع، ستلاحقنا دوماً المعاناة ويلازمنا العار. ما يحتاج إليه كل هؤلاء الضحايا قبل كل شيء هو أن يعرفوا أنهم ليسوا وحدهم؛ أننا لا ننساهم، وأنه عندما تُخنق أصواتهم سيجدون أصواتنا تدافع عنهم، وإن كانت حريتهم مرهونة بنا، فإن نوعية حريتنا مرهونة بهم.[87]

> **"تنص كل الأديان على أن الخلقَ عيال الله وأن البشر عائلة كبيرة واحدة."**
>
> - أطفال مسلمون وهندوس ومسيحيون وبوذيون تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عاماً (إحدى مجموعات النقاش المركزة التي عُقدت في سياق هذه الدراسة في سريلانكا).

توصيات واردة من أحد القيادات الدينية[88]

- التعرّف على اتفاقية حقوق الطفل؛ للتركيز على أهداف الوثيقة، وواقع الإطار القانوني والقيم والتقاليد الدينية.
- الاعتراف بوجود مساحة للدراسة، ثم فرصة لتصحيح أفعالنا، في داخلنا أولاً، ثم تجاه المجتمع.
- أن نجعل أصوات الأطفال تصبح أفعالاً تحول حقائق الموت إلى حقائق حياة.
- الاعتراف بأن القضايا الناشئة (مثل الهجرة، وتغير المناخ، والعصابات، واللاجئين وغيرها) لها تأثير كبير على الأطفال.
- تحديد الوسائل لتحقيق التناغم بين القيم والتعاليم الدينية؛ حتى يتم رصدها ووضعها موضع التنفيذ في السياقات التي يُطلب منا فيها أن نُمثّل الكنيسة أو المجتمع الديني.
- خلق شعور بالإلحاح في مواجهة الحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للاستجابة إلى واقع العنف الذي يعيش فيه الأطفال.

الدين مهم جداً بالنسبة إلى الأشخاص في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية

نسبة الأشخاص الذين يعتبرون الدين عنصراً مهماً جداً في حياتهم.

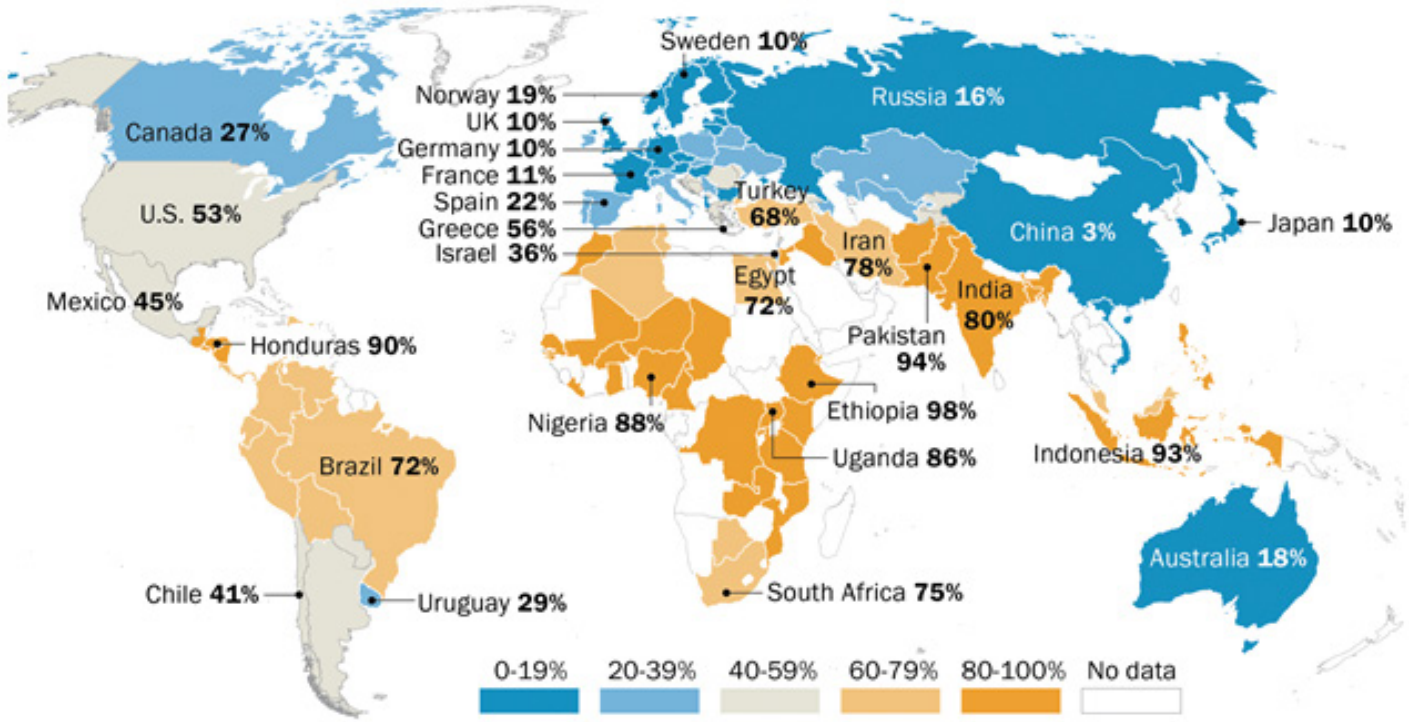

المصدر: استطلاعات مركز أبحاث "بيو" PEW 2008 - 2017

تقرير: *The Age Gap in Religion Around the World*

مركز أبحاث "بيو" PEW

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

الفصل الثاني:
لمحة عامة عن اتفاقية حقوق الطفل

مقدمة

أشار العديد من القيادات الدينية المتنوعة الذين شاركوا في المشاورات الخاصة بهذه الدراسة إلى أنهم لم يكونوا على دراية كافية باتفاقية حقوق الطفل، وطلبوا لمحة عامة موجزة عن المعاهدة[89]. كما شددوا أيضاً على حاجتهم إلى معرفة المبادئ الرئيسية للاتفاقية؛ حتى يتمكنوا من فهم قيمتها وأهميتها في عملهم، وذلك دون الاضطرار إلى فهم جميع المصطلحات القانونية؛ حيث قالوا: «أعطونا شرحاً بسيطاً يمكننا استخدامه باعتباره مرجعاً».

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن الجوانب الرئيسية لاتفاقية حقوق الطفل. ويُعد الفصل الخامس أيضاً من الفصول الموصى بقراءتها؛ إذ يُجيب عن الأسئلة الأكثر شيوعاً حول الاتفاقية التي طرحها أولئك الذين تمت استشارتهم لهذه الدراسة. وجرى إدراج الجدول الزمني التالي لتزويد القراء ببعض أبرز محطات التقدم في حقوق الطفل، وتسهيل الرجوع إليها.

الجدول الزمني - حقوق الطفل[90]

1924

عصبة الأمم تتبنَّى إعلان جنيف لحقوق الطفل

1959

إعلان حقوق الطفل

1973

أقرت منظمة العمل الدولية اتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (رقم 138)

1979

السنة الدولية للطفل

1989

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل

1990

مؤتمر برينستون للقيادات الدينية يدعو إلى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل

1990

مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل يتبنَّى الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذه

1990

اتفاقية حقوق الطفل تدخل حيز التنفيذ

1990

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة المبادئ التوجيهية لمنع جنوح الأحداث

1990

اعتماد قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم بموجب قرار الجمعية العامة رقم 113/45

1999

منظمة العمل الدولية تتبنَّى الاتفاقية بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم 182)

2000

تبنَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بروتوكولين اختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية

2002

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية معنية بالطفل، تعهد خلالها زعماء العالم بأن تلتزم دولهم بأهداف محددة لتحسين الآفاق للأطفال خلال العقد التالي تحت شعار «عالم صالح للأطفال»

2011

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات

2015

أقرت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة

2019

الذكرى الثلاثون لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل

1-2 المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل

ثمة ثلاثة أسباب رئيسية وراء اعتبار اتفاقية حقوق الطفل معاهدة تاريخية.

أولاً: تعترف الاتفاقية بالأطفال بصفتهم أصحاب حقوق وليسوا موضوعاً للعمل الخيري أو ملكية للبالغين. ومن خلال الاعتراف بالأطفال بصفتهم أفراداً يتمتعون بحقوق الإنسان، أحدثت الاتفاقية نقلة نوعية في الطريقة التي تنظر بها الدول وسلطاتها ذات الصلة إلى الأطفال وتتعامل معهم، وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى التي لديها واجبات ومسؤوليات تجاه الأطفال (يُشار إليها بـ «جهات مُكلفة بالمسؤولية»)، بما في ذلك المعلمون والوالدان. وتلتزم الدول باتخاذ خطوات لحماية حقوق جميع الأطفال، وإنشاء آليات لرصد وضمان الامتثال (قضائية وغير قضائية، بما في ذلك محاكم الأحداث وأمين مظالم معني بالأطفال) ومحاسبة الجهات المكلفة بالمسؤولية.

ثانياً: تعترف الاتفاقية، بطريقةٍ شاملة، بحقوق الأطفال المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإلى جانب هذا، أحدثت الاتفاقية تحولاً جوهرياً آخر يتمثَّل في أنه نظراً إلى الاعتراف بالأطفال بوصفهم أفراداً لديهم حقوق؛ فإنَّ لهم الحق في التعبير عن آرائهم التي يجب الاستماع إليها واحترامها.

ثالثاً: تُعد اتفاقية حقوق الطفل معاهدة حقوق الإنسان الأكثر تصديقاً عليها في التاريخ.[91]

تُعرّف الاتفاقية «الطفل» بالعبارة التالية: «كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه» (المادة 1). وتُشكّل أربعة أحكام لاتفاقية حقوق الطفل (المواد: 2، 3، 6، 12) المبادئ التوجيهية الأساسية للمعاهدة، ويعني ذلك أنه ينبغي تطبيقها عند تفسير جميع الحقوق الأخرى الواردة في الاتفاقية وتنفيذها:

1. **المادة 2:** تُطَبَّق الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل على كل طفل دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن وضع الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه.
2. **المادة 3:** في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، يُولَى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.
3. **المادة 6:** لكل طفل حق أصيل في الحياة، والبقاء والنماء.
4. **المادة 12:** للأطفال الحق في التعبير عن آرائهم في جميع المسائل التي تمس حياتهم، ويجب الاستماع إليهم، مع الأخذ في الاعتبار سنهم ومستوى نضجهم.

أبدت القيادات الدينية المتنوعة، التي جرت استشارتها في هذه الدراسة، اهتماماً خاصاً باثنين من الآثار المترتبة على المبادئ التوجيهية. أولاً أن الحق في عدم التمييز (المادة 2) يعني أن جميع الأطفال أصحاب حقوق ضمن الولاية القضائية للدولة، ومن ثم يجب ألاّ يتم استبعاد أيّ منهم من ممارسة حقوقهم بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو ثروتهم أو عجزهم أو مولدهم أو أي وضع آخر. ثانياً، أنه في جميع الإجراءات التي تتعلق بالطفل يجب أن يُولَى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى

(المادة 3). ويجب على المجموعات والمؤسسات الدينية أيضاً تطبيق هذه المبادئ في عملها أو كلما تتعامل مع الأطفال في المدارس الدينية ودور العبادة على سبيل المثال. ويُوصّى كذلك بأن تتبنّى المجموعات الدينية التي تعمل مع الأطفال سياسات حماية الطفل وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل.

يقتضي حق الطفل في الحياة والبقاء والنماء (المادة 6) أنه يجب على السلطات حماية الحق الأصيل لكل طفل في الحياة، وأن تتخذ جميع التدابير لتكفل النماء الكامل للطفل بدنياً وروحياً وأخلاقياً واجتماعياً. ويعني أيضاً هذا الحق على وجه التحديد أن عقوبة الإعدام محظورة صراحةً بالنسبة إلى أي شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة بموجب اتفاقية حقوق الطفل، وأنه يجب على الدول كفالة بقاء الطفل ونموه إلى أقصى حد ممكن. ويرتبط هذا الحق ارتباطاً وثيقاً بحقوق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وبحقه في الخدمات الصحية ومستوى معيشي ملائم. وفي هذا السياق، تتضمن تدابير كفالة البقاء رصد النمو، ومكافحة الأمراض والإماهة الفموية، والرضاعة الطبيعية، والتحصين والتغذية، والمباعدة بين الولادات ومحو أمية النساء. وعلاوة على ذلك، تُحثُّ الدول على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتحسين الرعاية المحيطة بالولادة لكل من الأمهات والرضع، والحد من وفيات الرضع والأطفال، وتهيئة الظروف التي تُعزّز رفاه جميع الأطفال الصغار.

وعلى هذا النحو، توفر اتفاقية حقوق الطفل ولاية واسعة النطاق لكفالة حقوق جميع الأطفال ورفاههم، وتعترف بالأطفال بصفتهم فاعلين وتأخذ ذلك في الحسبان في جميع الإجراءات التي تتعلق بهم.[92] وتُذكّر لجنة حقوق الطفل - التي ترصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل - الدول في ملاحظاتها الختامية باتخاذ التدابير المناسبة لضمان حق كل طفل في التعبير عن آرائه بحرية واحترام تلك الآراء وأخذها في الاعتبار على النحو الواجب (المادة 12) دون تمييز. وفي هذا السياق، يجب على الدول أن تتصدى للتمييز، بما في ذلك التمييز ضد الفئات الضعيفة أو المهمشة من الأطفال؛ لكفالة ضمان حق الأطفال في الاستماع إليهم وتمكينهم من المشاركة في جميع المسائل التي تمسهم، وذلك على قدم المساواة مع جميع الأطفال الآخرين.

وكذلك تَحثُّ اللجنة الدول على «إيلاء اهتمام خاص لحق الطفلة في الاستماع إليها، وتلقي الدعم، عند اللزوم، من أجل التعبير عن آرائها وإيلاء الاعتبار الواجب لهذا الرأي؛ ذلك أن القوالب النمطية الجنسانية والقيم الأبوية تنال من البنات وتضع قيوداً شديدة عليها في مجال التمتع بحقها المنصوص عليه في المادة 12».[93]

تؤسس هذه المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل رؤية مفادها أن كل الأطفال متساوون في الأهمية، وأنَّ مصالح الطفل الفضلى ينبغي أن تُوجّه القرارات التي تؤثر على حياة الأطفال، كما يجب على الحكومات كفالة إتاحة الفرصة لجميع الأطفال لتطوير إمكاناتهم الكاملة، ويجب أيضاً إتاحة الفرصة للأطفال للمشاركة في القرارات التي تُشكّل حياتهم. ويقتضي مفهوم الكرامة، المتأصل في اتفاقية حقوق الطفل، الاعتراف بكل طفل واحترامه وحمايته باعتباره صاحب حقوق وكائناً بشرياً فريداً وثميناً له شخصيته واحتياجاته المتميزة ومصالحه وله الحق أيضاً في احترام خصوصيته.[94]

إضافة إلى هذه المبادئ التوجيهية، توفر اتفاقية حقوق الطفل إطاراً شاملاً للحقوق المتأصلة لكل طفل، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية التي تشمل جميع الأشخاص، مثل الحق في الاسم والجنسية والتحرّر من أي شكل من أشكال العنف، وعدم التعرض إلى التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المُهينة، والتحرّر من مختلف أشكال الاستغلال (التي هي أيضاً شكل من أشكال العنف)، والحق في حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات. علاوة على ذلك، تتضمن الاتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الحقوق الصحية والتعليمية وكذلك الحقوق الثقافية.

كما تعترف الاتفاقية أيضاً بالحقوق الفريدة للأطفال التي تُعد أساسية للطفولة، بما في ذلك الحق في تسجيل المواليد، والحق في النمو في بيئة أسرية ويتضمن ذلك حق الطفل في «معرفة والديه وتلقي رعايتهما»، والاستفادة من الحماية الخاصة عند النظر في حلول الرعاية البديلة مثل الحضانة والتبنّي (بما في ذلك الكفالة بموجب الشريعة الإسلامية). وكما يتضح في الفصل الأول، فإنَّ اتساع نطاق اتفاقية حقوق الطفل قد وضع الأساس لتطوير القوانين والسياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بحقوق جميع الأطفال.

البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ثلاثة بروتوكولات اختيارية لاتفاقية حقوق الطفل تكمّل وتُعزّز المعاهدة الأصلية. وتُعد هذه الأحكام الإضافية اختيارية؛ لأنه يمكن للدول اختيار الالتزام بها من عدمه. في عام 2000، اعتُمِد البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وكذلك البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، مما عزّز بشكلٍ كبير الإطار القانوني الدولي فيما يتعلق بحقوق الأطفال في هذه المجالات الرئيسية. ويؤسس البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية إطاراً للتصدي إلى الإتجار بالأطفال وأشكال الاستغلال ذات الصلة، من خلال مطالبة الدول بتجريم هذا الاستغلال ومساعدة الأطفال الضحايا وتنفيذ تدابير لمنع مثل هذه الانتهاكات لحقوق الأطفال. أما البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة فيرفع الحد الأدنى لسن المشاركة في النزاعات المسلحة من 15 إلى 18 عاماً، ويعزز أيضاً الحماية المرتبطة بالتجنيد الإجباري والطوعي للأطفال من قِبَلِ القوات المسلحة، ويوسع نطاق الحماية لتشمل تجنيد الأطفال من قِبَلِ الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

في الآونة الأخيرة، جرى اعتماد بروتوكول اختياري ثالث في عام 2011، بشأن إجراء تقديم البلاغات، يسمح للأطفال الأفراد أو ممثليهم بتقديم شكاوى إلى لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة. ويتيح البروتوكول الاختياري الثالث فرصة حاسمة للمساعدة في تأمين سبل إنصاف فعَّالة للأطفال الذين انتُهكَت حقوقهم؛ إذ إنه يسمح للطفل بتقديم شكوى ضد أي دولة من الدول الأطراف في هذا البروتوكول الاختياري، وعند استنفاد سبل الإنصاف القانونية على المستوى الوطني، يمكن إبلاغ لجنة حقوق الطفل بالشكوى مباشرة. وتتألف هيئة لجنة حقوق الطفل من 18 خبيراً دولياً في مجال حقوق الطفل معنيين برصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، وتقديم تقارير إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2-2 الدين في اتفاقية حقوق الطفل

من المهم التأكيد على اعتراف اتفاقية حقوق الطفل بحق الطفل في حرية الدين (مادة 14) وحق الطفل في مستوى معيشي ملائم، من بين أمور أخرى، لنموه الروحي (المادة 27 الفقرة "1"). وثمة عدد من أحكام اتفاقية حقوق الطفل ينص على حق الطفل في الحرية الدينية. وتُمثّل المادة 14 من الاتفاقية أساس هذا الإطار؛ فهي تنص على ما يلي:

1. تحترم الدول الأطراف حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين.
2. تحترم الدول الأطراف حقوق الوالدين وواجباتهما وكذلك، تبعاً للحالة، الأوصياء القانونيين عليه في توجيه الطفل في ممارسة حقه بطريقةٍ تنسجم مع قدرات الطفل المتطورة.
3. لا يجوز أن يخضع الإجهار بالدين أو المعتقدات إلا للقيود التي ينص عليها القانون واللازمة لحماية السلامة العامة أو النظام أو الصحة أو الآداب العامة أو الحقوق والحريات الأساسية للآخرين.

وتوضح اتفاقية حقوق الطفل أنه يتعين على الحكومات، في المقام الأول، ألا تتدخل في الحرية الدينية للأطفال وأنه ينبغي عليها أن تُحيل إلى الوالدين (أو الأوصياء القانونيين) تقديم التوجيه للأطفال فيما يتعلق بتطوير معتقداتهم وهويتهم الدينية. ولا تقيد الفقرة (3) من المادة (14) للاتفاقية حق الطفل في الاعتقاد، ولكنها تقيد فقط حقه في التصرف بناءً على تلك المعتقدات إذا كانت هذه الأفعال يمكن أن تلحق الضرر بالآخرين. بمعنى آخر، تحافظ المادة (14) على الحرية الدينية، مع القيد الوحيد الذي يتمثل في أنه لا يمكن للمرء أن يتصرف بطريقة تنتهك حقوق الآخرين أو سلامتهم العامة أو نظامهم أو صحتهم أو أخلاقهم. علاوة على ذلك، للوالدين الحقوق والواجبات في توفير التوجيه للطفل في ممارسته حريته في الدين أو المعتقد بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة.[95] وفي هذا الصدد، ينبغي على الدول الأطراف الاعتراف بحق كل طفل في النمو الروحي والمعنوي.[96]

والواقع أنه لا غنى عن كل من حق الوالدين في توجيه النمو الروحي لأطفالهما، وحق الأطفال في ممارسة معتقداتهم الدينية. وتتعامل اتفاقية حقوق الطفل مع هذا التداخل بحذر بالغ، كما سعت أيضاً بعض الجماعات الدينية للتعامل مع هذه القضية. فعلى سبيل المثال، تشدد الديانة البهائية على التحقيق المستقل في الواقع، وهو مبدأ يحظر تقليد معتقدات أسرة الفرد أو أسلافه أو مجتمعه دون تفكير. وبدلاً من ذلك، يُوجَّه كل فرد، بغض النظر عن عمره، إلى أن «يرى بعينيه ويسمع بأذنيه ويحقق في الحقيقة بنفسه». لذلك، لا يُفترض أن ينتمي أطفال العائلات البهائية إلى الديانة البهائية لمجرد اعتقادات والديهم، بل إنهم يختارون دينهم في سن الخامسة عشرة.[97]

وفقاً لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، فإن للوالدين أو الأوصياء القانونيين الحق والواجب في توجيه الطفل لممارسة حريته في الدين أو المعتقد، وينبغي إعطاء هذا التوجيه بطريقةٍ تتفق مع قدرات الطفل المتطورة؛ وذلك من أجل تيسير اضطلاع الطفل بدور فعّال بشكلٍ أكبر في ممارسته لحريته في الدين أو المعتقد، وبالتالي احترام الطفل باعتباره صاحب حقوق منذ وقت مبكر.[98] وقد أشار المقرر الخاص إلى أن:

حقوق الوالدين في حرية الدين أو المعتقد تشتمل على حقوقهم في تعليم أطفالهم وفقاً لقناعاتهم الخاصة، وفي تعريف أطفالهم بطقوس الشعائر الدينية.[99]

إضافة إلى المادة 14، ثمة العديد من أحكام اتفاقية حقوق الطفل الأخرى ذات الصلة في هذا السياق:

- تحظر المادة 2 التمييز على أساس دين الطفل ووالديه.
- تضمن المادة 30 للأقليات الإثنية والدينية واللغوية الحق في التمتع بثقافتهم وممارسة شعائرهم الدينية واستعمال لغتهم الخاصة.
- تحمي المادة 15 حق الأطفال في حرية تكوين الجمعيات والاجتماع السلمي.
- تعترف المادة 17 بحق الطفل في الحصول على المعلومات، وبخاصة من المصادر التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية.
- تعترف المادة 27 بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي.
- تحثُّ المادة 29 على أن يكون التعليم مُوجَّهاً نحو تنمية أقصى إمكانات كل طفل، وضمان احترام والدَي الطفل والقيم الثقافية و«إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين».

يتماشى الاعتراف بحق الأطفال في حرية الفكر والوجدان والدين المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل مع القيم الأساسية لحقوق الإنسان ومع مبادئ الديانات السبع التي تتناولها هذه الدراسة. ولقد كانت الحرية الدينية قضية أساسية منذ بداية حركة حقوق الإنسان الحديثة. وفي أعقاب الهولوكوست - أحد أكبر الاضطهادات الدينية في التاريخ الحديث - كفل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الاعتراف بالحرية الدينية (المادة 18). وعزَّز العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هذا الاعتراف بالحق في حرية الفكر والوجدان والدين في عهد ملزم قانوناً (المادة 18). إن إدراج الحرية الدينية في اتفاقية حقوق الطفل – كنتيجة مباشرة للاعتراف بالطفل بوصفه صاحب حقوقه الخاصة - كان امتداداً طبيعياً لحقوق الإنسان التي يتمتع بها جميع الأشخاص.

وإلى جانب أي دين أو معتقد أو عقيدة محددة، تُلزم اتفاقية حقوق الطفل الحكومات بالاعتراف بالكرامة الإنسانية المتأصلة في كل طفل، وتطالب بحماية الأطفال من التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة وانتهاكات الحقوق المدنية الأخرى. كما تُصر على حصول الأطفال على التعليم والرعاية الصحية مع ضمان تمتعهم بمستوى معيشي ملائم. وباختصار، توفر الحقوق المكرَّسة في اتفاقية حقوق الطفل إطاراً لكفالة أن يتمكن كل طفل من تنمية أقصى إمكاناته.

الخلاصة

توفر اتفاقية حقوق الطفل أكثر من مجرد ولاية قانونية؛ فهي تُمثّل خطة أخلاقية يتعين على جميع قطاعات المجتمع اتخاذ إجراءات بشأنها. تعترف ديباجة الاتفاقية بأهمية تقاليد كل شعب وقيمه الثقافية؛ من أجل النمو المتناسق للطفل. وتحدد الاتفاقية المعايير القانونية والأخلاقية فيما يتعلق بمعاملة الأطفال، ولذلك فإنَّ إشراك القيادات والمجتمعات الدينية يُعد أمراً أساسياً؛ بسبب نفوذهم الهائل وسلطتهم الأخلاقية داخل مجتمعاتهم وشبكاتهم الواسعة. وفي جميع أنحاء العالم، يلجأ معظم الناس إلى التوجيه والدعم الدينيين في أوقات الحاجة الشديدة والأزمات الحادة. ومع ذلك، يظل هذا التساؤل قائماً، وهو: كيف يمكن زيادة إشراك المجتمعات الدينية؛ حتى يتسنَّى فهم وتبنّي مبادئ اتفاقية حقوق الطفل وقيمها بشكل أفضل، وخاصةً أولئك الذين يعملون مع الأطفال على مستوى المجتمع المحلي؟

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

الفصل الثالث: القواسم المشتركة بين القيم الدينية ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل

مقدمة

بينما يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، فإنه من المناسب دعوة القيادات والمجتمعات الدينية لإمعان النظر في قيمة اتفاقية حقوق الطفل وأهميتها بوصفها مرجعاً مهماً لعملهم. وفي ضوء الدور الإيجابي الذي تضطلع به العديد من المجموعات الدينية في مجتمعاتهم وداخل الأسرة، وبالنظر إلى سلطتهم الأخلاقية وشبكاتهم الواسعة – فإن ثمة إمكانات كبرى تكمن في تعزيز الحوار بين المجموعات الدينية من ناحية، ومناصري حقوق الطفل، والعاملين في مجال التنمية، والممارسين في مجال العمل الإنساني من جهة أخرى؛ حيث يمكنهم استكشاف القيم المشتركة والمجالات المحتملة للتعاون والعمل نيابة عن الأطفال. وقد أثبتت هذه الشراكات بالفعل أنها أداة استراتيجية قوية لتحقيق نتائج في الصحة والتعليم، وخاصة في حماية الأطفال من العنف والاستغلال والإساءة. فما المزيد الذي يمكن تحقيقه أيضاً؟

سيقود توسيع هذه الشراكات إلى تعزيز عمل كل من المجموعات الدينية ومنظمات الطفولة المكرَّسة لإعمال حقوق الأطفال.

يُعد كل من إعلان كيوتو لعام 2006 وإعلان بنما لعام 2017 (انظر الفصل الأول) دليلاً على الالتزامات المهمة التي تضطلع بها القيادات الدينية المتعددة للشراكة مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات الطفولة والمجتمع المدني لدعم

تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتوصيات دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال الصادرة عام 2006.

يتناول هذا الفصل القيم المشتركة لدى جميع الأديان محل البحث في هذه الدراسة، إضافة إلى المبادئ المكرَّسة في اتفاقية حقوق الطفل. وكما ذكرنا سابقاً، عُقدت سلسلة من المشاورات العالمية والإقليمية للاسترشاد بها في تطوير هذه الدراسة. وقد شملت قيادات دينية وممثلي منظمات دينية تمت دعوتهم للإدلاء ببيانات شفهية وتقديم مساهمات مكتوبة تمثل وجهات نظرهم، إلى جانب مراجعة مسودات العمل الخاصة بهذه الدراسة. وخلال المشاورات، أشارت القيادات الدينية مراراً إلى أوجه التشابه بين المبادئ والقيم الدينية والمبادئ المكرَّسة في اتفاقية حقوق الطفل والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان.

1-3 العناصر المشتركة في الدين وحقوق الإنسان

تُعد قدسية الحياة البشرية جوهر جميع الأديان، وهي مكرَّسة أيضاً في مجموعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وكانت بداية وضع هذه المجموعة من قوانين حقوق الإنسان استجابةً للمعاناة الإنسانية والفظائع التي ارتُكبت خلال الحرب العالمية الثانية، وتجسدت اللحظة الحاسمة في اعتماد الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، الذي ينص على أن «جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق». ومنذ عام 1948، دُمِج هذا المبدأ، الذي يُستشهَد به كثيراً، في العديد من الدساتير والتشريعات الوطنية في جميع أنحاء العالم؛ لمد جسور التواصل بين مختلف الثقافات والتقاليد الدينية.

تشير هذه الدراسة إلى أن المبادئ الرئيسية لعالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها، وعدم التمييز والمساواة – الموجودة في جميع صكوك حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل – تحظى أيضاً بتأييد أديان العالم الرئيسية. وقد حدد بعض علماء الدين، الذين تمت استشارتهم في إطار هذه الدراسة في مناطق مختلفة من العالم، الدين بوصفه المصدر الأساسي لهذه القيم.[100] وفي تحليل هذه الدراسة للأساس الديني لاتفاقية حقوق الطفل، برزَ بقوة التكامل بين حقوق الأطفال والتعاليم الدينية، رغم الاختلافات الملحوظة بين أساليب ومصطلحات الكتابة القانونية والدينية. وقد تم الاعتراف بهذه النقطة خلال المشاورات التي أُجريت مع رجال الدين في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك المشاورة التي عُقدت في بيروت بلبنان مع مشاركين من جميع أنحاء الشرق الأوسط[101]، (انظر تقرير مشاورة بيروت في الملحق 4). أما المشاركون فقد رحبوا بالفرصة التي أتاحتها المشاورات للنقاش بين القيادات الدينية ومناصري حقوق الطفل، مشيرين إلى أن هذه المشاورات غير شائعة وأنه يمكن كسب الكثير من خلال المزيد من التفكير والتحليل الأعمق والمشاركة. وأعرب العديد من القيادات الدينية، الذين تمت استشارتهم في هذه الدراسة، عن تقديرهم لتعريفهم باتفاقية حقوق الطفل لأول مرة، مشيرين إلى أنهم لم يشعروا من قبل بالالتزام بقراءة المعاهدة، كما اعترف كثيرون بأنهم لم يكونوا على دراية بقيمتها وأهميتها.

تتفق هذه الدراسة مع العديد من الاستنتاجات السابقة، المشار إليها أدناه، بأن ثمة قواسم مشتركة بين عناصر اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ الموجودة في الديانات السبع الرئيسية محل البحث في الدراسة، لا سيما الاعتقاد المشترك بتساوي قيمة الإنسان وبكرامة جميع الأشخاص. وتشير دراسة نشرتها منظمة اليونيسف وجامعة الأزهر في عام 2005 بعنوان الأطفال في الإسلام: رعايتهم ونموهم وحمايتهم،

إلى أن اتفاقية حقوق الطفل متوافقة مع تعاليم الإسلام الموثقة، وتستشهد بنصوص ذات صلة من القرآن والحديث والسنة. كما حدد إصدار آخر لليونيسف في عام 2010 تحت عنوان *Partnering with Religious Communities for Children* عناصر اتفاقية حقوق الطفل التي تعكس قيم ديانات العالم الرئيسية وتعاليمها. لذا جرت الإشارة إلى العناصر التالية باعتبارها مبادئ مشتركة تربط اتفاقية حقوق الطفل بالتعاليم الدينية.[102]

المبادئ المشتركة التي تربط اتفاقية حقوق الطفل بالتعاليم الدينية

- اعتقاد أساسي بكرامة الطفل.
- التركيز على الأسرة باعتبارها البيئة الأفضل لتنشئة الأطفال.
- إعطاء الأطفال أولوية قصوى، وأن جميع أفراد المجتمع لديهم حقوق وعليهم واجبات تجاه الأطفال.
- مفهوم متكامل للأطفال وفهم شامل لاحتياجاتهم الجسدية والعاطفية والاجتماعية والروحانية.

استهدفت هذه الدراسة تقديم قيمة مضافة لدعم الاستنتاجات السابقة؛ وذلك من خلال عقد مشاورات متعمقة بين ممثلي التقاليد الدينية المتعددة ودعوتهم، في حوار مع بعضهم البعض؛ من أجل تفسير هذه العناصر، لا سيما أن ممارسة تفسير الأعراف والتعاليم الدينية تُعد تجربة تاريخية مهمة في جميع الأديان، ويمكن أن يساعد هذا التفسير على تعزيز تكامل الإطار القانوني مع التعاليم الدينية الموجودة في مختلف الكتب والنصوص المقدسة.

نفهم من خلال دراستنا لكتب الله، من التوراة والإنجيل والقرآن الكريم؛ أن الأنبياء خريجو مدرسة واحدة، أهدافهم أن يسعى هذا الإنسان إلى الكمال، لأن الله الذي في السماوات كامل، هدفهم أن يتكامل بنو البشر بالمبادئ والأخلاق والقيم، أن يصبحوا كتلة واحدة، لا أن تكون بينهم الحواجز والسدود ...[103]

السيد علي بن محمد الأمين، ميلاد السيد المسيح والتعاليم المشتركة بين المسيحية والإسلام، 1991.

كما أشرنا سابقاً، كشفت المشاورات مع مختلف القيادات الدينية وممثلي المجتمعات الدينية أن العديد من أعضاء هذا القطاع الأكثر تأثيراً في المجتمع ليسوا على دراية باتفاقية حقوق الطفل أو السبب الذي يجعلها أداة مفيدة لعملهم أو لرسالة منظماتهم. ويتضح ذلك في عدد من المجالات التي يضطلعون فيها فعلاً بدور رئيسي، مثل الصحة والتعليم، أو باعتبارهم مناصرين لحماية الطفل، أو في سياق بناء السلام والعمل الإنساني.

وعقب مناقشة القيم المشتركة بين التقاليد الدينية واتفاقية حقوق الطفل في المشاورة الإقليمية التي عُقدت في مونتفيديو، عاصمة أوروغواي (مارس/آذار 2019)، أقرّ عدد من المجموعات الدينية بأنهم كانوا في واقع الأمر «يدعمون حقوق الأطفال دون معرفتها».[104] كما أقروا كذلك بأن تعزيز عملهم في إطار حقوق الطفل سيساعد على تقوية جهودهم وبناء تحالفات لحماية الأطفال.

وخلال التشاور مع اللجنة المشتركة بين الأديان التابعة للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في بنما، جرى التأكيد أيضاً على مفهوم «تعزيز حقوق الأطفال دون معرفتها»، وقد تحدث أحد المشاركين، على سبيل المثال، عن العملية العالمية التي نفذتْها قبل بضع سنوات طائفة السالزيان الكاثوليكية لوضع حقوق الأطفال في محور اهتمام حركة دون بوسكو، إلى جانب النظر في النظام الوقائي (النظام التربوي الذي يتّبعه السالزيان) من منظور حقوق الطفل. ولوحظ أن هذه كانت عملية لإذكاء الإدراك والوعي وليست إجراءً جديداً تماماً؛ لأن معظم مجتمعات السالزيان كانت تعمل فعلاً على تعزيز حقوق الأطفال، ولكن دون إدراك أنهم يفعلون ذلك. وفي عام 2008 عُقد مؤتمر عالمي حول «النظام الوقائي وحقوق الإنسان» في روما بمشاركة أكثر من 300 شخص من عائلة السالزيان، وكان هذا المؤتمر فرصة لإجراء مواءمة، عن قصد، بين ممارسات السالزيان والإطار التربوي واتفاقية حقوق الطفل.

في الواقع، غالباً ما تمرّ المساهمات العديدة التي تقدمها المجموعات الدينية لدعم حقوق الأطفال دون توثيق. ومن الأمثلة القليلة ذائعة الصيت عمل القيادات الإسلامية في تعزيز الصرف الصحي في إندونيسيا، الذي كان له دور فعال في إنقاذ حياة الأطفال، وكذلك مشاركة القيادات الإسلامية والبوذية في تعزيز الصحة العامة في بنغلاديش لدعم الوقاية المجتمعية من مرض الحصبة. وفي عام 2010 في هايتي، خلال فترة انتشار وباء الكوليرا، خضعت مجموعات دينية تمثل المجتمعات الكاثوليكية والبروتستانتية والإسلامية للتدريب على الوقاية من الكوليرا وتوفير الرعاية في حالات الطوارئ، حيث وصل عددهم إلى ما يقرب من مليوني شخص. كما تحققت نتائج ملحوظة للأطفال من خلال

مشاركة المجموعات الدينية في مجالات التعليم والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة، وعلاوة على ذلك في كل من الأوضاع الإنمائية والإنسانية.[105]،[106] ولا يزال هناك متسع كبير لتوثيق ودراسة المساهمات المتنوعة التي تقدمها المجموعات الدينية، بناءً على قيمها ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل، من أجل تعزيز حقوق الأطفال.

2-3 كرامة الطفل

إن احترام قيمة حياة الإنسان وكرامته مبدأ أساسي موجود في جميع الأديان.[107] وتتضمن جميع التقاليد الاعتقاد بأن جميع البشر، بما في ذلك الأطفال، يستحقون الاحترام والمعاملة بكرامة، دون تمييز يقوم على أساس العِرق أو الإثنية أو النسب أو الجنس أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو أي وضع آخر، ويمكن العثور على النصوص الدينية التي تدعم هذا المبدأ في جميع الديانات السبع الرئيسية محل البحث في هذه الدراسة:

البهائية: «هو الذي هو ربك، الرحمن الرحيم في قلبه الرغبة في أن ينظر إلى الجنس البشري كله كروح واحدة وجسد واحد». (بهاء الله، 107)

البوذية: تؤمن بعض المجموعات البوذية بأن «جميع الكائنات قاطبة بها قبس من طبيعة بوذا».
(ماهايانا ماهابرينيرفانا سوترا أو «نيرفانا سوترا»)

المسيحية: منح يسوع الأطفال قيمة خاصة جداً؛ إذ يقول: «دعُوا الأولاد يأتون إليّ ولا تمنعوهم لأنّ لِمثل هؤلاء ملكوتَ السماوات». (إنجيل متى 19: 14)

الهندوسية: «الرب يكمن في قلوب كل الكائنات»
(البهاغافاد غيتا 18 : 61)

الإسلام: "«يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا». (القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية 13)

اليهودية: «فَخَلَقَ اللهُ الإِنْسَانَ عَلَى صُورَتِهِ. عَلَى صُورَةِ اللهِ خَلَقَهُ». (سِفر التكوين 1: 27)

السيخية: "«النفسُ جوهرةٌ مُكْرَمة، فإن أُرْدِيَت مُهمَلة؛ استحالت قشرَةً مُعْدَمَة». (من كتاب المُعلِم العظيم غرانت صاحب جي، ص. 156)

وقد أعرب التجمع العالمي الثامن للأديان من أجل السلام (2006)، في كيوتو باليابان، بوضوح عن حقيقة أن جميع الأديان الرئيسية تقدِّر كرامة الطفل في كتبهم المقدسة ومعتقداتهم، حيث ذكرت الوفود المشاركة ما يلي:

إننا نرى توافقاً كبيراً في تقاليدنا الدينية بشأن الكرامة المتأصلة لكل إنسان، بما في ذلك الأطفال. وهذا يتطلب أن نرفض جميع أشكال العنف ضد الأطفال وأن نعمل على حماية وتعزيز قدسية الحياة في كل مرحلة من مراحل نمو الطفل. ونؤمن بأن المجتمعات الدينية يجب أن تكون جزءاً من الحل للقضاء على العنف ضد الأطفال، وإننا نلزم أنفسنا بتولي القيادة في مجتمعاتنا الدينية وفي المجتمع الأرحب.[108]

في أثناء المشاورات مع مجموعات دينية متنوعة من أجل هذه الدراسة، أقرّ المشاركون بشكل متكرر بأنه على الرغم من القيم الدينية التي تدعم الاحترام العالمي والكرامة لكل الحياة البشرية، فإن هذه المبادئ في الممارسة العملية قد لا يتبعها جميع القيادات الدينية أو أتباع دياناتهم بشكل متسق، ويُساء تفسير التعاليم لتبرير الممارسات الضارة التي تتعارض مع الكتب والنصوص المقدسة. وأبرز بعض القيادات الدينية الحاجة إلى ضرورة الاضطلاع بدور أكثر فعالية في مجتمعاتهم من أجل تعزيز تلك المبادئ الدينية التي تدعم القيمة والكرامة المتساوية لجميع البشر.

حدّدَ البابا فرنسيس، في خطابه الختامي في اجتماع عُقد في فبراير/شباط 2019 حول حماية القاصرين في الكنيسة، تدابير مهمة يجب أن تنفذها الكنيسة قائلًا: «لقد حان الوقت، إذن، كي نتعاون معاً من أجل استئصال هذه الآفة البشعة من جسد إنسانيتنا، ونتخذ جميع التدابير اللازمة والمعمول بها على المستوى الدولي وعلى المستوى الكنسي. لقد حان الوقت لإيجاد التوازن الصحيح بين مختلف القيم، وإعطاء مبادئ توجيهية موحدة للكنيسة». وأضاف أيضاً «سيكون هدف الكنيسة، بالتالي، هو الإصغاء إلى القاصرين الذين يتعرضون للاعتداء والاستغلال والنسيان أينما كانوا، وحمايتهم والاعتناء بهم. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يتحتم على الكنيسة أن ترتفع فوق كل الجدالات الأيديولوجية...»[109]

> **"بمقدورنا أن نعيش في وئام إذا نقلت القيادات الدينية المعرفة الصحيحة في تعاليمها للأطفال؛ حتى يدركوا عقيدتهم تماماً وكيفية شرحها للآخرين بوضوح. وأنه لا يوجد دين يتجاهل المعتقدات/ الأديان الأخرى، بل يحترمها."**
>
> - فتاة تبلغ من العمر 13 سنة، تنزانيا

خلال المشاورات مع القيادات الدينية لإثراء هذه الدراسة، أسفرت المناقشات حول كرامة الطفل عن التفكير في القيم الدينية بشكل أكبر. على سبيل المثال، أعرب مشاركون مسيحيون في المشاورة الإقليمية التي عُقدت في أوروغواي عن فهمهم لكيفية تعزيز القيم الدينية بمبادئ حقوق الإنسان على النحو الوارد في صكوك حقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية حقوق الطفل:

تستند قيمنا على تعاليم الكتاب المقدس. والقانون والعدل والبر هي مفاهيم يكثر ورودها في الكتاب المقدس. ويسوع هو المثال المُحتذَى به للاحترام والقيم والحقوق. ونحن ننطلق من القاعدة الأساسية بأن الأطفال هم بداية المَلَكوت. إن سلوكنا القائم على القيم الدينية يعطي شكلاً لحقوق الطفل المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.[110]

وقد عُرضت وجهات نظر مماثلة في المشاورة التي عُقدت في بنما مع أعضاء اللجنة المحلية المشتركة بين الأديان التابعة للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال (يونيو/حزيران 2019)، وتفاصيلها مذكورة أدناه. وجمعت المشاورة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، التي عُقدت في بيروت بلبنان (أغسطس/آب 2019)، إجمالي 41 مشاركاً من مختلف بلدان العالم العربي: العراق وسوريا ولبنان والأردن والجزائر والسعودية ومصر- وكانوا في الأساس من القيادات المسيحية

والإسلامية والنشطاء والأكاديميين، وبالمثل أقروا بأن القيم المتشابهة واردة في كل من تعاليم الدين الإسلامي والمسيحي وكذلك في اتفاقية حقوق الطفل. وقد جرى الإقرار بما يلي:

يقدم الدين قيماً مقدسة تُعد مهمة في الحفاظ على حقوق الأطفال، ويجب أن نشدد على تنشئة الأطفال بالقيم الصحيحة للأديان، بدلاً من القيم الأيديولوجية التي تؤدي إلى تشكيل أجيال أكبر من العنف والمتطرفين.[111]

إن الكرامة المتأصلة للطفل جزء لا يتجزأ من اتفاقية حقوق الطفل، التي تعترف بالأطفال بوصفهم «أصحاب حقوق» يتمتعون بهوية فردية يجب احترامها. ولِكَوْن الأطفال أصحاب حقوق فإنه يجب سماع أصواتهم وإيلاء آرائهم الاعتبار الواجب في المسائل التي تمسهم، بما يتماشى مع قدراتهم المتطورة. وكما ورد في الإصدار الصادر عن اليونيسف تحت عنوان *Evolving Capacities of the Child*:[112]

يُعَد مفهوم القدرات المتطورة أمراً محورياً للتوازن الذي تجسده الاتفاقية بين الاعتراف بالأطفال بوصفهم عناصر فاعلة في حياتهم، ومن حقهم أن يُستمع إليهم ويُحترَموا ويُمنحوا استقلالية متزايدة في ممارسة الحقوق، مع التمتع أيضاً بالحماية بما يتماشى مع عدم نضجهم النسبي وسِنّهم اليافع. ويوفر هذا المفهوم أساساً للاحترام المناسب لدور الأطفال، أو قدرتهم على التصرف واتخاذ القرارات دون تعريضهم قبل الأوان للمسؤوليات الكاملة المرتبطة عادة ببلوغ سن الرشد. وبينما ينمو الأطفال، تصير لديهم قدرات متطورة وفهم متزايد ونضج؛ ويساعد تعزيز تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته، في بيئة توفر الرعاية والحماية، على تهيئة الطفل لحياة مسؤولة في المجتمع.

يتعزز مفهوم الأطفال بوصفهم «أصحاب حقوق» بشكل أكبر من خلال النظر في أنه يجب تنشئة الأطفال «في بيئة عائلية في جو من السعادة والمحبة والتفاهم»، وينعموا «بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء»، وهذه القيم متجسدة في ديباجة اتفاقية حقوق الطفل (الفقرتان 6 و7) وتدعمها الأديان محل البحث في هذه الدراسة. وبالتالي، فإن الأهمية والقيمة المحورية الملقاة على الطفل بصفته إنساناً في جميع التقاليد الدينية تدعم أيضاً مفهوم الأطفال بصفتهم أصحاب حقوق.

وقد تساءلت بعض المجتمعات الدينية التي جرى التشاور معها عما إذا كانت اتفاقية حقوق الطفل تتناول مسؤوليات الأطفال. وفي المشاورات التي عُقدت في بنما مع القيادات الدينية المتنوعة، علّق بعضهم بأنهم يميلون إلى جعل ممارسة الأطفال لحقوقهم مشروطة بالوفاء بواجباتهم. وقال أحد القيادات الدينية إن تغيير العقلية و«التحول» والنقلة النوعية من الأمور الضرورية بالنسبة إلى الكثيرين؛ من أجل التغلب على هذه النظرة لحقوق الأطفال. واعتُرف كذلك بوجود علاقة مباشرة ومعقدة بين الحقوق والمسؤوليات، تعود جذورها إلى الطبيعة المتبادلة والمشتركة لحقوق الإنسان، ورغم ذلك، لوحظ أيضاً أن ممارسة تحمل المسؤوليات يمكن أن تحدث بطريقة تدريجية، وفقاً لسن الطفل ونضجه. وتتمثل إحدى الرسائل الرئيسية لهذه الدراسة في أن تكريم دور الأطفال وكرامتهم من خلال منحهم المشاركة الهادفة في حياة مجتمعهم الديني يُعد وسيلة مهمة لكي يتضح للأطفال أنهم محل تقدير واهتمام.

> **"أريد توصيل صوتي وموقفي، والعمل جنباً إلى جنب مع القيادات الدينية في مجال حقوق الطفل."**
>
> - فتى كاثوليكي، يبلغ من العمر 16 عاماً من البوسنة والهرسك

تكريم دور الأطفال وكرامتهم من خلال منحهم المشاركة الهادفة في حياة مجتمعهم الديني يُعد وسيلة مهمة لكي يتضح للأطفال أنهم محل تقدير واهتمام.

تشير مراجعة المذاهب العامة للتقاليد الدينية محل البحث في الدراسة والحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، إلى أن الواجبات والالتزامات الأخلاقية التي تمارسها الأديان وتشرّعها للآباء والآخرين في الأسرة والمجتمع يمكن أن تتوافق مع حقوق الأطفال المنبثقة عن الإطار القانوني لاتفاقية حقوق الطفل. كما أشار أحد القيادات الدينية في مشاورات بنما (يونيو/حزيران 2019) قائلاً:

> عندما نقرأ نصوص اتفاقية حقوق الطفل، رُغم اختلاف اللغة، نجد أننا نتفق بالفعل مع جميع الأحكام التي تؤكد على واجبات الأسرة والمجتمع ومسؤولياتهما تجاه حماية الطفل.

وقد أُثيرت النقطة ذاتها من قبل بعض المشاركين في المشاورات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط التي عُقدت في بيروت (أغسطس/آب 2019)، وكانت المرة الأولى التي يقرأ فيها الكثير منهم نص اتفاقية حقوق الطفل (انظر التقرير الكامل عن مشاورات بيروت في الملحق 4).

تمثلت وجهة النظر العامة في العديد من المشاورات التي عُقدت مع القيادات الدينية لإثراء هذه الدراسة، في أنه طالما أن هذه القيادات مؤثرة في مجتمعاتهم ويضطلعون بدور أقرب المستشارين للأسرة في الكثير من الأحيان، فإنهم سيستفيدون من إدراكهم الكامل للتطورات المهمة في القوانين والسياسات والبرامج التي تنطوي على تداعيات بعيدة المدى بالنسبة إلى الأطفال وأسرهم ومجتمعاتهم.

وترتبط وجهة النظر هذه بصفة خاصة بمجال حقوق الطفل؛ إذ يتزايد إشراك القيادات والمجتمعات الدينية أو مناشدتها لاتخاذ إجراءات على مستوى المجتمع لمنع جميع أشكال العنف ضد الأطفال ومناهضة الممارسات الثقافية الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) والعقاب البدني. إضافة إلى الاعتراف بضرورة تعاون المجموعات الدينية بشكل أعمق مع صانعي السياسات والمنظمات العلمانية التي تعمل من أجل الأطفال، وذلك في ضوء ميل بعض الجهات الفاعلة الدينية للعمل بمعزل عن الآخرين. ورُغم ذلك، كان هناك بعض القلق في هذا الصدد من محاولات استخدام الأطفال أو «استغلالهم» عند مشاركة الجهات الفاعلة الدينية مع شركاء التنمية الآخرين، وهذا ما يجب منعه تماماً.

وثمة قضية أخرى مثيرة للقلق تتعارض مع مبدأ الكرامة المتأصلة للطفل وهي ممارسة زواج الأطفال الموجودة في كثير من البلدان والثقافات والأديان والأعراق. ووفقاً للمنظمة غير الحكومية «فتيات لا عرائس» Girls Not Brides ومنظمة اليونيسف، ينتشر زواج الأطفال في كل منطقة في العالم، من الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية، ومن جنوب آسيا إلى أوروبا، وفي كل عام تُزَوج 12 مليون فتاة قبل بلوغ سن الثامنة عشرة.[113] ورُغم أن زواج الأطفال يؤثر في كل من الفتيات والفتيان، فإن هذه الممارسة قائمة في الأساس على عدم المساواة بين الجنسين وتؤثر سلباً في الفتيات، اللائي يتزوجن في الأرجح وهن طفلات بنسب أعلى من الفتيان الصغار. وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن

تعرض الأطفال لخطر الزواج المبكر، مثل الفقر أو الأعراف الاجتماعية التي تتغاضى عن ممارسته أو غياب الإطار التشريعي الملائم. ولقد ركزت الجهود المبذولة لإنهاء زواج الأطفال ومنعه على تمكين الفتيات وأسرهن بالمعلومات والمهارات وشبكات الدعم، وتثقيف أولياء الأمور وأفراد المجتمع وحشدهم وتحسين الالتحاق بالمدارس، وكذلك الإصلاح القانوني لتجريم زواج الأطفال (انظر أيضاً الفصل الرابع).

يجري الإصلاح القانوني على قدم وساق في بلدان مختلفة لإنهاء هذه الممارسة. على سبيل المثال، في زيمبابوي وبعد شهور من المداولات، استمعت المحكمة الدستورية في البلاد إلى طعون فتاتين تزوجتا وهما قاصرتان وحكمت بأن الزواج دون سن 18 عاماً غير قانوني. كما اتخذت الهند أيضاً إجراءً قانونياً مهماً، وبات زواج الأطفال محظوراً بالقانون الآن، وكذلك في إندونيسيا حيث تلتزم الحكومة بالقضاء على زواج الأطفال، والزواج المبكر والقسري بحلول 2030 بما يتماشى مع الغاية 5.3 من أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2015.[114] ووجدت هذه الدراسة أن بعض القيادات الدينية تساهم بالفعل في منع زواج الأطفال من خلال اتخاذ إجراءات داخل مجتمعاتهم وتسليط الضوء على الطرق التي يتعارض فيها زواج الأطفال مع كرامة الطفل والتعاليم الدينية الأخرى. ويمكن للجمع بين التعاليم الدينية والإطار القانوني أن يصبح حجة قوية في منع الممارسات الضارة.

وأقر المشاركون في المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، وهو مؤتمر عالمي متعدد الأديان عُقد في بنما عام 2017، بأنه يمكن للقيادات الدينية أن تضطلع بدور حاسم في منع العنف ضد الأطفال داخل الأسرة، حيث يتكرر ذلك كثيراً، بما في ذلك العنف ضد الأطفال الأصغر سناً. ويوفر تبني أعضاء الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال لكل من حقوق الأطفال واتفاقية حقوق الطفل، بوصفهم جزءًا لا يتجزأ من التعاليم والقيم الدينية، أساساً قوياً للتعاون لمنع العنف ضد الأطفال وللعمل من أجل مصالح الطفل الفضلى

وخلال المنتدى الخامس في بنما، رحّبت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال، آنذاك، بتلك الالتزامات، وأكدت على تأثيرات العنف في تنمية الطفولة المبكرة، قائلة: «يُظهر البحث العلمي أن ضغوط الطفولة المبكرة – بما في ذلك التعرض إلى العنف– تضر نماء الأطفال وصحتهم وتعليمهم إلى جانب عواقب عقلية وفسيولوجية سلبية طويلة الأمد».[115]

3-3 قيمة الأسرة في أديان العالم الرئيسية

هناك صلة وثيقة بين رجاء شعب والتناغم بين الأجيال. فسعادة الأبناء تجعل قلب الوالدين يخفق وتفتح مجدداً طريق المستقبل. الأبناء هم فرحة الأسرة والمجتمع. إنهم ليسوا مسألة تناسلية بيولوجية أو وسيلة من وسائل تحقيق الذات. وليسوا أبداً ملكية للوالدين، الأبناء هم عطية، هم هبة، كل واحد منهم هو فريد وغير قابل للتكرار؛ وفي الوقت عينه، هو مرتبط بطريقة كاملة بجذوره. فبحسب تدبير الله، أن أكون ابناً أو ابنة يعني أن أحمل في ذاتي ذاكرة ورجاء محبة قد تحققت من خلال إضرام حياة إنسان آخر، أصيل وجديد. فبالنسبة للوالدين كل ابن هو فريد بذاته، هو مختلف ولا مثيل له. (البابا فرنسيس أمام جمهور عام في ساحة القديس بطرس بتاريخ *12* فبراير/شباط *2015*).

في المشاورات مع ممثلي الديانات السبع محل هذه الدراسة، جرى التأكيد على أهمية الأسرة بوصفها العنصر الأساسي لتوفير الرعاية والحماية للأطفال وكذلك باعتبارها وحدة المجتمع الأكثر أهمية. كما أكدت المشاورات أيضاً على أن العلاقات الأسرية تحدد واجبات والتزامات للوالدين وأفراد الأسرة الآخرين لحماية حقوق الطفل، وتشمل الحق في البقاء والنماء والصحة والتعليم والحماية والحياة الأسرية. ويتوافق هذا مع المادتين 5 و18 من اتفاقية حقوق الطفل.[116]

قدَّمت القيادات الدينية مزيداً من الأفكار عن دور الأسرة. على سبيل المثال، في المشاورات الإقليمية في مونتيفيديو، أوروغواي، أثارت بعض القيادات المسيحية تساؤلات مهمة، منها: «هل الكنائس بحاجة إلى التدريب من أجل توجيه الأعضاء بشأن مفهوم الأسرة؟» وأضافوا «قد يتعين علينا قبول نقلة نوعية ما؛ فهناك الكثير من التنوع لدرجة أنه قد يتعين علينا الاعتراف بانهيار النموذج التقليدي للأسرة. وثمة نماذج جديدة تُحتم علينا إعادة النظر في مفهوم الأسرة».[117]

تختلف وجهات النظر بشأن مفهوم الأسرة عبر التقاليد الدينية وأيضاً داخل كل دين، ولكن أهمية الأسرة مُعترف بها عالمياً. وتساعد المساهمات الواردة أدناه على تلخيص وجهات النظر الدينية بشأن تنوع الحياة الأسرية وعالميتها بوصفها العنصر الأساسي لنمو الطفل وتطوره:

وجهات نظر دينية بشأن الأسرة

الديانة البهائية: تؤكد البهائية على أهمية اكتساب الأطفال حس الانتماء في المجتمع وحقهم في الحصول على الحب والرعاية في الأسرة والمجتمع.[118] وتنص الكتابات البهائية على أنه «سلامة الرابطة الأسرية حق واجب الأداء على الدوام».[119] كما أن واجبات الوالدين لتوفير التعليم وتلبية الاحتياجات الصحية والتغذية، مثل الرضاعة الطبيعية، تُعد من العناصر المهمة في رعاية البالغين للأطفال. وتشمل أيضاً الواجبات التي تتعلق بالتعليم توفير التوجيه الروحي للأطفال. وتُشير الكتابات حول القيم الدينية البهائية إلى أنه يمكن تقوية الروابط الأسرية عندما يتحدث أفراد الأسرة معاً عن مخاوفهم، وذلك مع إدراك الحاجة إلى الاعتدال والاحترام المتبادل. وعلاوة على ذلك، فإن ارتكاب العنف ضد الأطفال على أساس سلطة الكبار يُعد أمراً غير مقبول.

البوذية: إن المسؤوليات والواجبات المتعلقة بالأسرة والمجتمع الأوسع مذكورة في نص بوذي رئيسي وهو موعظة سيغالوفادا سوتا Sigâlovâda Sutta. وثمة تركيز واضح في هذا النص على التزامات الكرم والمساعدة والدعم المتبادلين والاحترام المتبادل والتفاهم في العلاقات الشخصية بين أفراد الأسرة، بما في ذلك مع الأطفال. ويشير هذا النص إلى أهمية التفاهم واللطف في التواصل مع الأطفال، ويُقدِّر الذوق ودماثة الخلق في الكلام (بيا فاجا) (peya vajja)، وكذلك مشاركة الخبرات من قبل الكبار لتقديم المشورة للأطفال

وإرشادهم. ويُعد الشعور المتبادل بالمساواة وسيلة لكسب الحب والاحترام، كما أن الالتزام المتبادل بالرعاية بين الوالدين والأطفال في الأسرة يُعد أحد التعاليم الأساسية. ويُعرّف نص المهامانغالا سوتا Mahāmangala Sutta «رعاية الأم والأب والاهتمام بالزوجة والأطفال» بأنها التزام يقود إلى الرفاهية والحياة السعيدة والمنتجة. في الكارانيامیتا سوتا Karaṇīyamettā Sutta ، حب الأم لطفلها الوحيد هو المصطلح المستخدم لوصف جوهر مذهب «تأمل ميتا» metta البوذي، أو الحب والمودة لجميع البشر.[120]

المسيحية: يستند المنظور المسيحي للأسرة إلى قصة الخلق، التي تنص على: «وقَالَ الرَّبُّ الإِلهُ: «لَيْسَ جَيِّدًا أَنْ يَكُونَ آدَمُ وَحْدَهُ، فَأَصْنَعَ لَهُ مُعِينًا نَظِيرَهُ» (سفر التكوين 18:2، 24-23). شرع الله الزواج في جنة عدن، وانضمت حواء إلى آدم ليعيشا معاً زوجين، ثم أمرهما فيما بعد «بالنمو والتكاثر». إن الأطفال هبات إلهية: «هُوَذَا الْبَنُونَ مِيرَاثٌ مِنْ عِنْدِ الرَّبِّ، ثَمَرَةُ الْبَطْنِ أُجْرَةٌ.». (سفر المزامير 3:127). الطفل الأول مذكور في سفر التكوين، أول سفر من الكتاب المقدس، «وَعَرَفَ آدَمُ حَوَّاءَ امْرَأَتَهُ فَحَبِلَتْ وَوَلَدَتْ قَايِينَ. وَقَالَتِ: «اقْتَنَيْتُ رَجُلًا مِنْ عِنْدِ الرَّبِّ»..» (سفر التكوين 4: 1)، وحسب مفاهيم الأسرة المستندة إلى العهد الجديد، فإن أول شخصين من الثالوث المقدس يتم وصفهما من حيث العلاقة الأسرية، الإله الأب، ويسوع المسيح، ابنه الوحيد. وبالطريقة ذاتها، يوصف المسيحيون بأنهم أبناء الله وإخوة يسوع المسيح وأخواته. وعلى غرار يسوع المسيح، تجسد الحياة الأسرية حب التضحية في الرعاية وتقديم التضحيات بين أفرادها لبعضهم البعض وللآخرين بما في ذلك الأيتام والأرامل (تيموثاوس الأولى 8:5). إن الأسرة هي المكان الأول الذي يتعلم فيه الأطفال الحب والرفقة والتسامح (متى 22: 37-40) وكيفية رعاية الآخرين ودعمهم. وهناك تأكيد على علاقة العهد بين الله وعائلته (الكنيسة). وتعكس هذه التعاليم أهمية الأسرة وطبيعتها الأساسية، وتشير أيضاً إلى مدى اتساع معنى الأسرة وكيفية تكوين الأسر.

الهندوسية: تقدِّر الهندوسية الأسرة بصفتها المؤسسة الأساسية لتربية الأطفال جسدياً وعاطفياً، كما أنها أيضاً المكان الذي تنتقل خلاله القيم الثقافية والدينية إلى الأطفال. ويُعد الوالدان هما أول معلم للطفل (غورو guru)، وتربية الطفل هي واجب مقدس على الوالدين، ويتضمن واجبهما المقدس (دارما dharma) أيضاً توفير احتياجات الأطفال الذين يُتوقع منهم احترام الوالدين وتقديرهما ورعايتهما عند الكبر. تُعد رعاية الأسرة من الأسباب الرئيسية للزواج، ويرى الهندوس أن إنشاء الأسرة ورعاية الأطفال يمثل إحدى الطرق المهمة للتعبير عن الامتنان والوفاء بالتزاماتهم تجاه أسلافهم ومجتمعهم نظير كل ما تلقوه منهم. ويمتد الفهم الهندوسي للأسرة ليشمل الأجداد والعمات والأعمام وأبناء العم وأبناء وبنات الأخ والأخت. وتبرز قيمة الطفل في الأسرة الهندوسية من خلال التزام الأسرة بأداء سلسلة من الطقوس من أجل رفاه الطفل. وتستهدف هذه الطقوس الدينية، المعروفة باسم «سامسكاراس»، الحماية، ودحض التأثيرات السلبية، وتعزيز الخير والبركات الإلهية، مما يشير إلى قيمة الأطفال المقدسة وسعادتهم ورفاههم في الأسرة والمجتمع. وتتضمن الأساطير الهندوسية تجسيداً للعديد من الشخصيات الإلهية بأنها تعيش زواجاً سعيداً مع أسرها.

الإسلام: تتضح رؤية الإسلام لدور الأسرة في البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام لعام 1981 الذي ينص على أنه «يجب الحفاظ على مؤسسة الأسرة وحمايتها وتكريمها باعتبارها نواة الحياة الاجتماعية بأكملها».[121] ويستند هذا البيان إلى القرآن والسنة وصاغه علماء وفقهاء مسلمون بارزون وممثلون للحركات والفكر الإسلامي. ويعترف الإسلام أيضاً بالطابع المتبادل للعلاقات الأسرية؛ من حيث واجب الوالدين نحو رعاية أطفالهم وتلبية احتياجاتهم، وواجب الأطفال نحو احترام والديهم وكبار السن ورعايتهم ودعمهم. وفي الإسلام، يُلزم ركن الزكاة،[122] أو الصدقة، المؤمنين بتأمين الموارد للأطفال المحتاجين، بما في ذلك الأطفال اليتامى أو المحرومين من الرعاية الوالدية. كما يعتبر الشعور بالانتماء إلى المجتمع أمراً مهماً فيما يتعلق برعاية الطفل وتنشئته.

اليهودية: الأسرة في اليهودية منذ العصور التوراتية هي الوحدة الأساسية للمجتمع و«الوحدة الأساسية للحياة اليهودية».[123] ويعني أيضاً التركيز على الأسرة أنه على الوالدين واجبات لتوفير الرعاية وتلبية الاحتياجات الصحية والغذائية وضمان تعليم أطفالهم. وتشمل واجبات الوالدين وحقوق الأطفال في مجال التعليم توفير التوجيه الروحي والأخلاقي وتعليم التوراة والإرشاد في ممارسة التقاليد اليهودية، إضافة إلى تعليم مهنة ومهارات حياتية بغرض الاعتماد على الذات. ويتوجب على المجتمع أيضاً رعاية الأطفال الذين ليس لديهم أسر، وتحديداً الأطفال الأيتام أو المحرومون من الرعاية الوالدية، وهي قيمة دينية معترف بها أيضاً باعتبارها حقاً في المادة 20 من اتفاقية حقوق الطفل. تحظر اليهودية العنف والاعتداء على الأطفال في الأسرة وكذلك للأطفال الأيتام، مع التأكيد على أهمية تعليم التراحم. وفي التقليد اليهودي تتمتع واجبات الوالدين تجاه رعاية أطفالهما بجذور تاريخية طويلة مع التركيز على دور الأب.[124] وواجبات الوالدين والتزاماتهما منصوص عليها في التشريع اليهودي، مثل توفير احتياجات الأطفال الجسدية والتعليمية والروحية، مع وجوب معاملة الأطفال برعاية ولطف وحنان، ويصف التلمود الطفولة بأنها «إكليل من الورود» (التلمود البابلي، السبت 152).

السيخية: تحظى الأسرة بأولوية كبيرة في عقيدة السيخ، ويعيش العديد من أتباع السيخية في أسر ذات جذور ممتدة حيث يلعب كل فرد من أفراد الأسرة دوراً مهماً. وتشجع السيخية أتباعها على العيش كوحدة أسرية من أجل تربية الأطفال ورعايتهم لصالح الخلق. ويتمثل دور الأم في تنشئة أفراد الأسرة، وتوفير الدعم المادي والروحي، وهي المعلمة الأولى ونموذج للحياة الصالحة. ومن المتوقع أيضاً أن يضطلع الأب بدور فاعل في الحياة الأسرية وتنشئة الأطفال. ويتضمن الكتاب المقدس للسيخ المُعلِم العظيم غرانت صاحب جي، مقارنة بين علاقة الخالق بالخلق وعلاقة الأب والطفل. وتستند السيخية على مبادئ الاحترام والمساواة، وفي تعاليم كتاب المُعلِم العظيم غرانت صاحب جي، يُطلب من الأطفال احترام والديهم: «إكرامكُ والديك دينٌ في رقاب أبنائك إليك».[125] ومن منظور السيخية، يضطلع الآباء بواجب مقدس لرعاية أطفالهم وتعليمهم، كما يجب أن تتوافر لديهم آمال مثالية تجاه نمو أطفالهم الروحي، وكذلك نجاحهم المادي. وعلى الرغم من أنه في سياقات الحياة اليومية، قد يعاني الوالدان من أوجه قصور أو عدم القدرة على تحمل مسؤولياتهما أو الوفاء بها أو تجسيد المثل العليا للوالدين الصالحين، فإن الرابطة بين الوالدين والطفل تعتبر مقدسة ويجب احترامها على أنها هبة من الله.[126] ويدرك السيخ أن العلاقة الفريدة بين الوالدين والطفل يقررها الله، وإذا فشل الآباء في أداء واجباتهم الأبوية، فإنهم مسؤولون أمام الله ويخضعون لمحاسبته.[127]

كثيراً ما سلطت القيادات الدينية الضوء على التحديات التي تواجهها في إحياء المبادئ والقيم الدينية واتخاذ إجراءات فعالة داخل مجتمعاتها. وخلال المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في مدينة بنما، أشار البروفيسور هارولد سيجورا، المدير الإقليمي للعلاقات الكنسية والهوية المسيحية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمنظمة ورلد فيجن انترناشونال إلى ما يلي:

لا تحقق العقيدة الدينية هدفها إلا إذا تُرجمت إلى مصدر للحياة والتناغم والرفاه والمصالحة والسلام. وإذا كانت العقائد التي نعلّمها تولد العنف، أو تساهم في خلق مجتمعات متباينة وغير عادلة، فقد حان الوقت لمراجعة هذه العقائد، لأنها لن تكون صالحة إلا إذا كانت تساهم في حياتنا الشخصية والاجتماعية.

ويتمثل التحدي العام الذي يجب أخذه في الاعتبار في التساؤل التالي: كيف يمكن للمعابد والكنائس أن تدعم الأسرة والوكالات الاجتماعية التي توجه نمو الأطفال وتطورهم؟ ويقترح أحد الباحثين البوذيين في اليابان قائلاً: «في مجتمع ما بعد الحداثة المعقد والمتغير مثل اليابان، ينبغي ألا تحاول القيادات الدينية في المعابد حل كل شيء بأنفسهم، إذ يمكنهم تقديم الدعم الروحي، ولكن بالنسبة إلى المشكلات العملية، فإنه يجب إرشاد الناس للتوجه إلى الخبراء، وعلى هذا النحو يمكن أن تصبح المعابد مركزاً لهذه الشبكة من الدعم».[128]

وشدد إعلان بنما الصادر عن المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال على أهمية دور الأسرة، قائلاً:

ينمو الأطفال ويزدهرون في علاقات تملؤها الثقة مع الأشخاص الذين يحبونهم ويهتمون بهم. ويحدث ذلك في

معظم الأحيان بطريقة مثالية داخل الأسر، ولكن مع الأسف، لا يمكن أيضاً إنكار أن المنزل هو المكان الذي تحدث فيه معظم الانتهاكات.[129]

وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية في أن الأسر تحتاج إلى الدعم لكي تنمو وتصبح ملاذاً آمناً للأطفال، وهذا يتطلب عناصر تتضمن ما هو أبعد مما يمكن أن توفره الدولة، من خلال مؤسساتها وخدماتها، لضمان مثل هذه الحماية والرعاية اللازمة لرفاه الأطفال. وعلاوة على ذلك، يمكن للمجتمعات الدينية والروحية تقديم تعاليم أخلاقية وممارسات نموذجية لمنع العنف ضد الأطفال ومعالجته والحد منه، مثل التربية الأسرية في التنشئة الإيجابية وتعزيز القيم الأخلاقية القائمة على تعاليمهم وتقاليدهم الدينية.

4-3 الدور المهم للأسرة في اتفاقية حقوق الطفل

يعكس المثل الإفريقي المعروف «تحتاج إلى قرية بأكملها لتربية طفل» القيم العالمية إلى جانب التركيز الذي تضعه العديد من الثقافات الإفريقية على الأسرة والمجتمع. وعند تناول الأسرة في عالمنا اليوم، من الضروري إدراك وجود العديد من الأشكال المختلفة للأسرة. على سبيل المثال، من الشائع في الكثير من المجتمعات الإفريقية أن ينشأ الأطفال في أسرة موسعة، إذ ربما يقضي الأطفال فترات من الوقت في العيش مع الأجداد والعمات والأعمام، وقد يشارك المجتمع الأوسع أيضاً في تنشئة الأطفال الذين يُنظر إليهم باعتبارهم «نعمة من الله على المجتمع بأكمله».[130] وقد تسمح الأسرة الموسعة بدمج عدد كبير من الأشخاص في دائرة الأسرة. ومن ثم، قد يكون للطفل عدد من «الآباء» و«الأمهات» الذين يعززون دور مقدم الرعاية ويتيحون للطفل الاستفادة من الاهتمام المتزايد طوال فترة نموه.[131] ويُعد دور الأسرة الموسعة في تربية الأطفال شائعاً في الثقافات الأخرى أيضاً، كما يمكن رؤيته على سبيل المثال في سمات الديانة السيخية المذكورة في القسم السابق من هذا الفصل.

وعلى نحو مماثل للتقاليد الدينية محل البحث في هذه الدارسة، تُولي اتفاقية حقوق الطفل أهمية قصوى للأسرة باعتبارها «الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال».[132] ووفقاً لذلك، تظل الأسرة في صميم الجهود المبذولة من الأمم المتحدة والمجتمع المدني لدعم إعمال حقوق الطفل ومساعدة الأطفال على تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

لا تحدد اتفاقية حقوق الطفل شكل الأسرة، ولكنها تؤكد على الدور الرئيسي والأساسي للأسرة في تربية الطفل. وتقر الاتفاقية بأن الطفل يجب أن ينشأ في «بيئة عائلية في جو من السعادة والمحبة والتفاهم». وتنص ديباجة الاتفاقية

والعديد من أحكامها على أن الأسرة «ينبغي أن تولي الحماية والمساعدة اللازمتين لتتمكن من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع». وهذا يعني أن الدول ملزمة بتمكين الأسر من رعاية أطفالها. تشير اتفاقية حقوق الطفل، المكونة من ديباجة و54 مادة، إلى الأسرة في 19 مادة تقريباً، كما تشير أيضاً إلى واجبات الأوصياء القانونيين والأسرة الموسعة والأشخاص الآخرين المسؤولين عن رعاية الطفل.[133]

كما تنص اتفاقية حقوق الطفل على ما يلي:

> يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل، المسؤولية الأساسية عن القيام، في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل.[134]

تُلزم اتفاقية حقوق الطفل الدول بتوفير الحماية والرعاية اللازمتين لرفاه الطفل، وبذلك تحترم مسؤوليات الوالدين وحقوقهم وواجباتهم، سواء من خلال الامتناع عن التدخل في حقوق الوالدين وعن طريق اتخاذ خطوات إيجابية لمساعدة الوالدين من خلال التدابير التشريعية والإدارية، مثل الخدمات الاجتماعية، وإجازة الأبوة والأمومة ومخصصات رعاية الطفل.

إن التزام الدول بمساعدة الأسرة على أداء واجباتها في حماية أطفالها ورعايتهم معترف به في عدد من أحكام اتفاقية حقوق الطفل التي تؤكد على دور الدولة، من خلال قوانينها وسياساتها وبرامجها، في دعم الأسر للبقاء معاً قدر الإمكان، كما تنص أيضاً على أنه لا ينبغي فصل الأطفال عن والديهم رغماً عنهم. وتطالب الاتفاقية بالتعامل مع جمع شمل الأسرة «بطريقة إيجابية وإنسانية وسريعة».[135] ويحدث الاستثناء عندما يكون في مصالح الطفل الفضلى ومن أجل رفاهيته أن يتم حرمانه من بيئته العائلية، مثل حالات الإهمال والإساءة.[136]

تنص اتفاقية حقوق الطفل أيضاً على أنه يقع على عاتق الدول واجب تقديم «المساعدة الملائمة للوالدين وللأوصياء القانونيين في الاضطلاع بمسؤوليات تربية الطفل». ومن أجل تقديم المساعدة، تقر اتفاقية حقوق الطفل بأنه ينبغي على الدول توفير «مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الأطفال». وفي هذا السياق، تبرز قضية مهمة أخرى ذات صلة وتتمثل في أنه بينما تدعو بعض الجماعات الدينية إلى إنشاء دور للأيتام، فإن اتفاقية حقوق الطفل تعزز الحلول القائمة على الأسرة، والتي تتماشى بشكل أكبر مع المبادئ والقيم الدينية، وكذلك مع ما هو معروف اليوم عن نمو الطفل.

وتتضمن المتطلبات الأخرى لاتفاقية حقوق الطفل تسجيل كل طفل «بعد ولادته فوراً».[137] ويعني هذا أن الدول ملزمة بضمان تسجيل ولادة جميع الأطفال، وهي خطوة أساسية في حماية حقوقهم وفي الحصول على خدمات الصحة والتعليم والحماية وغيرها من الخدمات. وتنص المادة 7 من الاتفاقية على أن الطفل له الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما، كما تنص المادة 8 من الاتفاقية على حق الطفل في الحفاظ على أسرته، مما يعكس مرة أخرى الأهمية التي توليها اتفاقية حقوق الطفل لحماية وحدة الأسرة. وتُعد هذه الحقوق بالغة الأهمية في السياق الحالي للحجم الهائل للهجرة، حيث يوجد ملايين من الأطفال وعائلاتهم النازحين قسراً، وقد ينفصل الأطفال عن عائلاتهم ومقدمي الرعاية، وقد لا يحملون وثائق لدعم حقهم في الهوية.

تنص اتفاقية حقوق الطفل أيضاً على أن للطفل الحق في أن يكون له اسم وجنسية إلى جانب الحق في الحفاظ على هويته وصلاته العائلية.[138] ولكي يمارس هذا الحق، يتطلب الأمر إجراءات من جانب الدولة ومن الوالدين أو الأوصياء. ويعد ضمان أن يكون للطفل اسم وجنسية أمراً ضرورياً للعلاقات الأسرية، وكذلك لإعمال الحق في الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الحماية مثل تتبع الأسرة وجمع شملها. وضمان هذا الحق أمر بالغ الأهمية على نحوٍ خاص بالنسبة إلى الأطفال المهاجرين واللاجئين أو كليهما الذين قد يكونون منفصلين عن أسرهم.

كما تلتزم الدول أيضاً بحماية الأطفال من العنف وإساءة المعاملة والإهمال، بما في ذلك العقاب البدني والاعتداء الجنسي أثناء رعاية أحد الوالدين أو أي شخص آخر يعتني بالطفل.[139] وتحقيقاً لهذا الغرض، يجب على الدولة أن تتخذ التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية لحماية الطفل، بما في ذلك، البرامج الاجتماعية التي توفر «الدعم اللازم للطفل ولأولئك الذين يتعهدون الطفل برعايتهم».

تتضمن أحكام (المادة 20) من اتفاقية حقوق الطفل توفير الرعاية البديلة، مثل الحضانة أو التبني أو الكفالة الواردة في القانون الإسلامي، وذلك في حالات الطفل المحروم من بيئته العائلية. وفيما يتعلق بالتبني أو الرعاية البديلة الأخرى، تنص اتفاقية حقوق الطفل على ضرورة إيلاء الاعتبار إلى «خلفية الطفل الإثنية والدينية والثقافية واللغوية».

وقد تعززت واجبات الدولة في مساعدة الأسرة على الاضطلاع بمسؤولياتها من خلال الاعتراف الدولي المتزايد بالأسر باعتبارها «جهات فاعلة ذات صلة في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر».[140] ويظهر هذا في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي توفر إطاراً للسياسة الدولية فيما يتعلق بدور الأسرة في سياق التنمية.

كما ذكرنا قبل ذلك، تطالب الاتفاقية الدول بكفالة حق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية «في جميع المسائل التي تمس الطفل»، وتولي آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل ونضجه.[141] وفي هذا الشأن، أشارت لجنة حقوق الطفل إلى أن اتفاقية حقوق الطفل «تؤكد على الحاجة إلى أنماط من التنشئة والرعاية والتعليم تحترم حقوق الأطفال في المشاركة».[142]

تقدم اتفاقية حقوق الطفل رؤية للطفل باعتباره فرداً وجزءاً من أسرة ومجتمع يشمل الوالدين وكبار السن والمدرسين ومقدمي الرعاية. وتحدد الاتفاقية التزامات للبالغين بالامتناع عن أعمال العنف والإساءة، وذلك تماشياً مع رؤية خلق بيئة صديقة للأطفال محبة وداعمة وسلمية.[143] وتعزز أديان العالم الرئيسية هذه القيم وهذه الرؤية التي تعترف بالأسرة بوصفها أهم وحدة في المجتمع، وتخلق المكانة المقدسة والأساسية للأسرة واجبات والدية ومجتمعية لضمان حقوق الطفل في حماية حياته وحقه في الصحة والتعليم والحماية من العنف والاستغلال والإساءة.

تقاليد دينية مختارة: الأطفال واللاعنف [144]

ترتبط القيم الأساسية المذكورة في العديد من ديانات العالم ارتباطاً وثيقاً بمبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.

البوذية: تنبثق المدارس العديدة للبوذية الحديثة من تعاليم سيدهارثا غوتاما الأصلية، أو بوذا، التي تدعو إلى اللاعنف ومنع إيذاء الآخرين. ومن ثم، فإن اللاعنف سمة أساسية للسلوك البوذي في الدارما أو تعاليم بوذا، وتهتم البوذية برفاه جميع الكائنات. يشير نص سيغالوفادا سوتا إلى أنه إذا تطور التعاطف والاحترام المتبادل واللطف والمحبة لدى الجميع، فإن الأطفال لن يتعرضوا إلى سوء المعاملة. وتتمثل نصيحة بوذا للآباء في دعم الأطفال حتى يتسموا بالكرم والرحمة والفضيلة والمسؤولية. ووفقاً للتعاليم البوذية، تمتلك الحكمة والرحمة الحقيقية القدرة على اقتلاع أسباب البؤس والمعاناة من حياة الناس وتوجيههم نحو أسباب السعادة. «تعتقد بعض مدارس البوذية أنه يمكن تحقيق الحكمة من خلال الممارسة التأملية لمراقبة الذات. وعادةً ما يرون أن التعاطف يتم ممارسته مع الآخرين، ولكن يجب أيضاً ممارسة التعاطف مع الذات، ومن المهم بالنسبة إلى الأطفال أن يطوروا اتجاهات متعاطفة إزاء أنفسهم والآخرين».[145]

المسيحية: يرى المسيحيون أن البشر، بما في ذلك الأطفال، قد خلقهم الله على صورته كشبهه، ويقتدون بيسوع ليعيشوا حياتهم كنموذج للحب والرحمة. وتُظهر التفاعلات المدونة بين يسوع والأطفال جوانب المحبة واللطف والاحترام، وقوله عن عواقب التسبب في تعثر الأطفال (متى 18: 6) من بين التحذيرات الأكثر صرامة في العهد الجديد. والأطفال محور النظام الاجتماعي الجديد الذي بدأه يسوع؛ إذ يستطيع الأطفال أن يعبروا عن الإيمان ويُظهروا محبة الله للعالم بطرق فريدة يدعو يسوع البالغين إلى الاقتداء بها (مرقس 10: 14 ومتى 18: 3). وعندما وبَّخ يسوع التلاميذ لأنهم رفضوا طفلاً، قائلاً: «دَعُوا الأَوْلاَدَ يَأْتُونَ إِلَيَّ وَلاَ تَمْنَعُوهُمْ، لأَنَّ لِمِثْلِ هؤُلاَءِ مَلَكُوتَ اللهِ » (مرقس 10: 14)، فقد منح الأطفال الأولوية والأهمية. وتظهر أيضاً الكرامة والقيمة والاهتمام الذي أولاه يسوع للأطفال في إنجيل مرقس 9: 33-37.

الهندوسية: تنادي التعاليم الهندوسية بمبدأ «أهيمسا» (اللاعنف) لجميع الكائنات. ويُعد مبدأ Ahimsa paramo dharma (اللاعنف هو أعلى فضيلة) تعليم هندوسي معروف. في التقليد الهندوسي، يؤمن الآباء بأن أطفالهم هدايا من الإله، ويعتبرون أن العلاقة بينهم علاقة متطورة على مدى حيوات عديدة. يُتوقع من الآباء الهندوس أن يكونوا قدوة لأطفالهم في منح الحب والرحمة والتسامح وأداء الواجب وتوفير الأمن، وذلك من خلال القدوة الشخصية والتعليم. ويحتفى التقليد الهندوسي بالقيمة المقدسة للأطفال، وغالباً ما يُشار إلى ذلك باختيار اسم إلهي مثل الطفل كريشنا (بالاكريشنا) أو الطفل راما (بالاراما)، أو تسمية الفتاة بأحد الأسماء الأنثوية للإله مثل لاليتا وميناكشي وسيتا وبارفاتي. وعادة ما تُقدّم العبادة للأم الإلهية للكون بتكريم الطفلة في المهرجان الهندوسي دورغا بوجا (Durga Puja) أو نافاراتري (Navaratri).

الإسلام: ينظر الإسلام إلى حياة كل إنسان باعتبارها هبة مقدسة من الله. إذ يؤكد القرآن الكريم في مناسبات عديدة على قدسية الحياة (حرمة الحياة)، وأن حياة كل فرد، بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الجنسية أو الدين، جديرة بالاحترام، ولا تمييز بين صغير وكبير أو ذكر وأنثى. ويتعارض العقاب البدني وغيره من أشكال المعاملة المهينة للأطفال بشكل مباشر مع تعاليم النبي محمد، حيث توصي تعاليمه بمعاملة من هم دون سن السابعة باعتبارهم أطفال (التعامل بالحنان والرحمة)، ومعاملة الأطفال من سن السابعة إلى الرابعة عشرة بعناية ومتابعة، ومن الرابعة عشرة فصاعداً باعتبارهم أصدقاء مقربين (علاقة تملؤها الثقة والتعاون). ويشدد النبي محمد قائلاً: «أَكْرِمُوا أولادَكم وأَحْسِنُوا أدَبَهُم».[146]

اليهودية: يُستمد الالتزام بحماية شخص آخر من الأذى من الآية: «لاَ تَقِفْ عَلَى دَمِ قَرِيبِكَ» (سفر اللاويين 19: 16). وتَحظر اليهودية الإساءة إلى الأطفال على وجه الخصوص، وتنص على أنه لا ينبغي إيذاؤهم بأي شكل من الأشكال «لأن أنفاس الأطفال خالية من الخطيئة» (التلمود البابلي، السبت 119). تقضي الشريعة اليهودية (إيفين هاعوزير 82: 7A) بضرورة إبعاد الطفل عن منزله إذا كان معرضاً لخطر وشيك بإساءة المعاملة؛ حيث إن رفاه الطفل يحل محل أي حق قد يطالب به الوالدان؛ وهذا مبدأ استرشادي في الفكر القانوني اليهودي في مجال حضانة الطفل. ويضيف الحاخام موسى إيسرليس (القرن السادس عشر) في تعليقه على هذا النص أن حكم وضع البنات في حضانة أمهاتهن يستند إلى افتراض أن هذا الأمر يخدم مصلحة الطفلة الفضلى. ورغم ذلك، إذا قضت المحكمة بأفضلية حضانة الوالد للابنة، فيجب وضعها في حضانته. ومن المؤكد أن السلامة الجسدية للطفل تحل محل جميع الاعتبارات الأخرى (انظر Responsa Kiryat Channah, R. Gershon Koblentz of Metz، طُبع عام 1685). ويتم التعامل مع الاعتداء الجنسي بشكل أكثر صرامة؛ حيث يصبح الوالد أو المعلم الذي يمارس الاتصال الجنسي مع طفل مطارداً «روديف» (تهديداً مميتاً)، وينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان حماية الطفل من المعتدي. إضافة إلى ذلك، حذر الحكماء القدامى الآباء من إثارة الخوف عند الأطفال، مستشهدين بقصص الأطفال الذين ماتوا نتيجة لذلك (سيماخوت 2:5-6).[147]

5-3 المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل والقيم الدينية

كما أشار الفصل الثاني، تتمثل المبادئ التوجيهية الأربعة الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل في: عدم التمييز؛ إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى؛ الحق في الحياة والبقاء والنماء؛ حق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية في جميع المسائل التي تمسه، مع إيلاء آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل ونضجه. ويُعرف المبدأ الرابع أيضاً باسم «حق الطفل في الاستماع إليه» ويشكل أحد حقوق مشاركة الطفل. وتكشف المراجعة الدقيقة لقيم الأديان الرئيسية وتعاليمها أن لديها الكثير من القواسم المشتركة مع المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل.

1-5-3 مبدأ عدم التمييز

يُلزم مبدأ عدم التمييز الدول بضمان حق جميع الأطفال في المطالبة بالحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل دون تمييز من أي نوع. وتنص المادة 2 على أن اتفاقية حقوق الطفل تُطبق على كل طفل دون تمييز من أي نوع، «بغض النظر عن عنصر الطفل أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر». وبينما تعترف الاتفاقية بأهمية معاملة الطفل بصفته أحد أفراد الأسرة أو المجتمع، فإنها تحدد أن هذه الهوية يجب ألا تؤدي إلى تمييز يعيق قدرة الطفل على التمتع بجميع الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل. ويرتبط هذا المعيار بمبدأ العالمية الذي يكفل كل الحقوق لجميع الأطفال في كل مكان وفي جميع الأوقات. كما أنه يمثل معياراً صعباً عندما يتعلق

الأمر بدعم المساواة بين الجنسين داخل بعض المجتمعات التي تتغاضى عن الممارسات التمييزية القائمة على النوع الاجتماعي. ورغم أن جميع الأديان تؤيد في تعاليمها مبدأ عدم التمييز، فإن ثمة حالات واضحة قام فيها بعض القيادات الدينية، بممارسة التمييز وعدم المساواة بين الجنسين، ولا تزال هذه الممارسات مستمرة ويتغاضون عنها، فضلاً عن أشكال التمييز الأخرى. في هذه الدراسة، طُلب من القيادات الدينية التفكير في الفجوات بين القيم الدينية والممارسات الفعلية في مجتمعاتهم فيما يتعلق بعدم التمييز. ونسلط الضوء فيما يلي على مجموعة مختارة من هذه الأفكار.

أظهر يسوع المسيح، كما أشارت القيادات المسيحية، ممارسة مشتركة تتجاوز الخطوط العرقية والطبقية والدينية، أذهلت النماذج التمييزية الموجودة في عصره. وخلال المشاورات الإقليمية مع مختلف القيادات والعلماء المسيحيين في مونتيفيديو، أوروغواي، تم الاعتراف أيضاً بممارسة أشكال مختلفة من التمييز بين الجنسين داخل المسيحية لعدة قرون، ولاتزال هذه الممارسات مستمرة رغم تعارضها مع التعاليم والقيم المسيحية. وبحسب التعاليم الكاثوليكية، وهي أكبر طائفة مسيحية، فإنه «لا يمكن حماية كرامة الإنسان، ولا يمكن تحقيق مجتمع سليم إلا إذا تمت حماية حقوق الإنسان والوفاء بالمسؤوليات».[148] ومع ذلك، أشار بعض المشاركين إلى أن بعض التعاليم الدينية تتضمن لغة قائمة على التمييز بين الجنسين ودعوا إلى مزيد من المراجعات والنقاشات.

فيما يخص التمييز، شدد أحد القيادات الدينية المسيحية في مشاورات بنما على أهمية ما يلي:

> توعية مجتمعاتنا الدينية بتاريخنا؛ من أجل عدم تكرار أخطاء الماضي؛ فعندما ننسى الماضي، فإننا نميل إلى تكرار الأخطاء ذاتها. ولهذا السبب، نحن بحاجة إلى تعزيز التكامل وعدم التمييز بناء على معرفة ماهيتنا وتاريخنا وأهمية الإيمان.

وأكدت قيادة دينية أخرى على:

> ضرورة البحث عن التوازن الصحيح بين تقوية هويتنا الدينية وتعزيز عدم التمييز والشمول؛ حيث يكمن الخطر في أن الشعور بالانتماء يولد شعوراً بالتفرد، فنرى «الآخر» مختلفاً عنا، وقد يتسبب هذا في الإقصاء والتمييز.

وقدم الأطفال الذين تمت استشارتهم في هذه الدراسة أمثلة ملموسة لهذا الخطر من حياتهم اليومية. قالت فتاة مسيحية هندية تبلغ من العمر 16 عاماً:

> يصرون في مدرستي على أن نصلي [جميعاً] تراتيل هندوسية، ولكوني مسيحية، فإنني أتلو صلاتي في تلك الأوقات. وعندما يشاهد زملائي في الفصل ذلك، يضايقني

عدد قليل منهم متسائلين «لماذا لا تتلين صلاتنا؟ هل يستجيب إلهكِ لصلاتكِ فقط؟» لذلك، دائماً ما تحدث فوضى عندما يتعلق الأمر بالدين.

عادة ما يتطلب التغلب على التمييز تحدي الأعراف الثقافية التي أدت تاريخياً إلى تدهور حقوق الإنسان، كما تضطلع المجتمعات الدينية بدور على هذا المستوى أيضاً. قالت مجموعة من الأطفال الهنود الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و16 عاماً:

> لا يزال هناك أشخاص يضعون الطبقة الاجتماعية والعقيدة الدينية في الاعتبار؛ إذ لا يلمس أفراد الطبقة العليا الأشخاص من الطبقة الدنيا، ولا يُسمح لأفراد الطبقة الدنيا بالدخول إلى [بعض] المعابد أو المنازل. لا يزال هناك تمييز.

في الإسلام، يتوافق مفهوم الإباحة، أو الحرية الشخصية التي تشمل جميع الأشخاص، مع مبدأ عدم التمييز.[149] ويشير العلماء إلى إنه لا يوجد في القرآن والسنة ما يبرر عدم احتفاظ الأقليات غير المسلمة في الدول المسلمة بهويتها اللغوية أو الثقافية أو الدينية؛ حيث يشيرون تحديداً إلى المبدأ القرآني «لا إكراه في الدين».[150] وقال النبي محمد في خطبة الوداع على جبل عرفات:

> لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ، ولا لعجميٍّ على عربيٍّ، ولا لأبيضَ على أسودَ، ولا لأسودَ على أبيضَ إلَّا بالتَّقوَى، النَّاسُ من آدمُ، وآدمُ من ترابٍ، إنَّ أكْرَمَكم عندَ اللهِ أتْقاكم.[151]

ومن ثم فإن مفهوم الحرية الشخصية في الإسلام يتوافق مع مبدأ عدم التمييز في اتفاقية حقوق الطفل.

كما تنعكس هذه القيم في مصادر إسلامية أخرى تشير إلى إلزام الوالدين بتعليم جميع الأطفال بنينَ وبناتٍ.[152] وهناك حديث يقول «اتَّقُوا اللَّهَ، وَاعْدِلُوا في أَوْلَادِكُمْ». وقد وصف العلماء وصية النبي محمد في خطبة الوداع فيما يتعلق بالرجل والمرأة، بأنها أساس المساواة لوضع المرأة في المجتمعات الإسلامية، والمبادئ المتنوعة التي تدعم المساواة بين الجنسين.[153] ورغم ذلك، هناك العديد من الأمثلة على التمييز بين الجنسين الموجودة في الممارسة الفعلية في السياقات الإسلامية، مثل القاصرات اللاتي يُجبَرن على الزواج ضد رغبتهن، وحرمان الفتيات من التعليم في بعض البلدان، وجرائم الشرف، وانتشار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

في الهندوسية، تنبثق مبادئ عدم التمييز والمساواة مباشرة من جوهر التعليم اللاهوتي عن المساواة الإلهية. يقول نص البهاغافاد غيتا (29:9) «نظرة الرب إلى جميع البشر متساوية».[154] ومن الناحية اللاهوتية، لا يوجد أي مبرر للتمييز بين الجنسين وعدم المساواة أو المعاملة التفضيلية للأطفال الذكور. ولكن في الوقت ذاته، تعكس الثقافة الهندوسية السيطرة الذكورية، في بعض الحالات، التي تمارس التمييز ضد الطفلة. وتتجسد ثقافة السيطرة الذكورية والتمييز هذه في عدد من الممارسات، على سبيل المثال، في إعطاء المهور وتلقيها. وهذا يؤدي إلى معاملة تفضيلية للأطفال الذكور والتمييز ضد الفتيات اللائي يُنظر إليهن على أنهن عبء مالي في العديد من الأسر. وعلى الرغم من أن المهر غير قانوني في الهند، فإن مشكلة المهر لا تزال قائمة إلى جانب قتل الأجنة الأنثوية بدافع تفضيل الأبناء الذكور. وكما هو الحال في التقاليد الأخرى، ثمة فجوة بين جوهر تعاليم اللاهوت والممارسات التقليدية الضارة الناتجة عن معايير اجتماعية قديمة تعززها أنظمة السيطرة الذكورية والتمييز. ومن الضروري التغلب على مثل هذه التناقضات والتأكيد على التعاليم الهندوسية حول المساواة وعدم الأذى بوصفها أساساً للتخلي عن الممارسات الضارة. ويمكن أن تُلهم التعاليم الهندوسية حول الجوهر الإلهي والمساواة جهوداً لتحديد الممارسات الاجتماعية الظالمة المرتبطة بالتمييز بين الجنسين أو الطبقية والتغلب عليها. وتستهدف الصلاة الهندوسية اليومية سعادة الجميع سارفي بهافانتو سوخينا (sarve bhavantu sukhinah) وأن يتحرر الجميع من القهر سارفي سانتو نيرامايا (sarve santu niramayah).

كما أشارت القيادات اليهودية، التي تمت استشارتها لهذه الدراسة، فإنه بالنسبة إلى اليهودية يؤكد التناخ، أو الكتاب المقدس العبري، على المساواة بين الذكر والأنثى الذين خلقهم الله على شبهه كصورته (سفر التكوين 5: 2)، ويُعمم هذا التعليم «تَكُونُ شَرِيعَةٌ وَاحِدَةٌ لِمَوْلُودِ الأَرْضِ وَلِلنَّزِيلِ النَّازِلِ بَيْنَكُمْ» (سفر الخروج 12: 49) على مستوى العالم. وتؤكد اليهودية أن البشرية جمعاء قد عاهدت الله في عهد نوح (سنهدرين 56أ، في سفر التكوين 9:1-7)، وأن رعاية المستضعفين والمحتاجين تعزز مبدأ المساواة.[155] وتسلط الأدبيات النبوية في التناخ الضوء على عالمية اليهودية (على سبيل المثال، سفر عاموس 9: 7 وسفر ملاخي 2: 10)، ويُنظر إلى العصر المسياني على أنه حكم عالمي للسلام والعدالة (على سبيل المثال، سفر إشعياء 2:2-4). ومع ذلك، فإنه غالباً ما قوضت العوامل الاجتماعية والثقافية من تطبيق هذا التعليم الأساسي، كما لايزال يتجلى اليوم في بعض التيارات اليهودية. ويبدو أن بعض الممارسات الثقافية تتعارض مع تعاليم النصوص المقدسة لليهودية.

وأكد علماء السيخ، الذين تمت استشارتهم في هذه الدراسة، على أن الديانة السيخية تعتبر جميع البشر جزءاً من عائلة واحدة. ويتضح ذلك من تعاليم معلمي السيخ (غورو) الذين دعوا الناس إلى الترفع عن الممارسات التمييزية في المجتمع، سواء على أساس النوع الاجتماعي أو المكانة في التسلسل الهرمي الاجتماعي الراسخ. وتعزز الجوانب الرئيسية للهوية السيخية (على سبيل المثال، العمامة وأسماء سينغ وكور) التعاليمَ القائلة بأن كل شخص عادي، بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية، له كرامة وذو قيمة. كما يُوجه معلمو السيخ (الغورو) أتباع الديانة السيخية للحفاظ على هويتهم الفريدة التي تشجع على التعاطف والالتزام والاحترام الكامل للهوية الدينية للآخرين. ويعني ذلك في الممارسة العملية، كما أشار العلماء، أن أتباع الديانة السيخية ينبغي عليهم الممارسة الفاعلة لهوياتهم الثقافية والدينية والحفاظ عليها، وبالقدر نفسه ومن دون تمييز احترام التراث المتنوع أو الآخرين.[156] ويمثل كتاب المُعلِم العظيم غرانت صاحب جي نوعاً من الحوار بين الأديان والبشر الذي يمزج التعاليم الكتابية لمعلمي السيخ والتعاليم الخاصة بالقديسين من الخلفيات الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى.[157] وتُعد الدعوة إلى الترفع عن الممارسات التمييزية رسالة رئيسية للأتباع. وتلخيصاً لذلك، أعلن معلم السيخ العاشر (1666-1708):

> «... اختلاف الناس حَتْمٌ، في الدينِ والحالِ والاسمْ؛ فاترك شتاتَ المَظْهَر، واستمسك بإنسانية الجوهر».[158]

ووفقاً إلى معلمي السيخ، يجب النظر إلى حياة الإنسان، بغض النظر عن المكانة الاجتماعية أو النوع الاجتماعي، باعتبارها ذات قيمة استثنائية. انتقد المعلم الأول، غورو ناناك ديف جي، المكانة الاجتماعية المتدنية للمرأة.[159] وعلى الرغم من هذه التعاليم، فقد أشار العلماء إلى أن التمييز ضد الفتيات والتقليل من شأنهن، بما في ذلك الممارسة الثقافية الضارة لقتل الأجنة الإناث، لا يزال مستمراً في منطقة البنجاب حيث ظهرت الديانة السيخية، وكذلك على نطاق أوسع في الهند وأماكن أخرى من العالم.[160]

تُدين البهائية جميع أشكال التحيز، وتدعم إلغاء جميع أشكال العبودية، وتعزز المساواة بين الجنسين.[161] كما تدعو تعاليم البهائية إلى المساواة في حصول الفتيات على التعليم، مع التأكيد على أهمية تنشئة الأولاد على فهم فكرة المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع وأهمية احترام النساء والرجال باعتبارهم شركاء متساوين.[162]

والواقع أن الممارسات التمييزية ضد الأطفال، وخاصة ضد الفتيات، موجودة بين ممارسي جميع التقاليد الدينية، وذلك على الرغم من القيم الدينية المناقضة لتلك الممارسات. وأوضح العلماء الذين تمت استشارتهم أن هذه الممارسات غالباً ما تكون لها جذور في ثقافة السيطرة الذكورية وهياكل السلطة في المجتمع، الأمر الذي يمثل أحد التحديات العديدة في تعزيز ثقافة حقوق الطفل على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل.

التعاليم البوذية المرتبطة بمفهوم عدم التمييز والمساواة

يقترح نهج البوذية تجاه الكارما Karma وإعادة البعث أنه يُمكن للجهد البشري والسلوك الجيد التغلب على الكارما.[163] ويرفض نظام القيم هذا فكرة الطبقات والتسلسلات الهرمية الأخرى، وتُعد الإمكانات البشرية حقاً مكتسباً لجميع الأشخاص منذ الولادة. ويُنظر إلى الرجال والنساء والفتيان والفتيات باعتبارهم جميعاً قادرين على تحقيق إمكاناتهم الكاملة بصفتهم أشخاصاً يتمتعون بالقدرة على التنمية البشرية والتقدم من خلال الجهود الفردية. وينبغي على قادة الحكومات دعم التقدم الفردي لتحقيق هدف الرفاه والسعادة للجميع. وتعبر عبارتا (باهو جانا سكايا) (bahu jana sukaya) و(فيتو بافاتو لوكوتشا) (phito bavatu lokocha) عن فكرة تحقيق الرفاه للجميع في هذا العالم.[164]

لقد قوّض بوذا التسلسلات الهرمية الطبقية والتمييز الذي كان منتشراً في عصره في نص فاسالا سوتا (Vasala Sutta)، الذي يشير إلى أن الناس ينتمون إلى طبقة عليا أو دنيا «ليس بالولادة ولكن بأفعالهم».[165] وتسجل النقوش الصخرية للإمبراطور الهندي أشوكا من القرن الثالث قبل الميلاد المساواة في المعاملة مع العدالة للجميع باعتبارها المبدأ الأساسي في المجتمع البوذي. وتكون الإدارة الشاملة والمساواة في المعاملة لجميع الأفراد هي المبدأ المتوقع في الحكم الرشيد للحاكم المثالي، وهو ما تصفه العبارة التالية: «عجلة [الصلاح] تحافظ على الملك».[166]

لا تدعم القيم البوذية في العلاقات الأسرية تفضيل الأبناء الذكور أو التمييز ضد الأطفال المولودين خارج إطار الزواج أو الأطفال المتبنين. ومن المتوقع أن يؤدي أفراد الأسرة واجباتهم في رعاية جميع أفراد الأسرة، بغض النظر عما إذا كانوا أطفالاً أو كبار السن، وبغض النظر عن الميلاد أو المكانة أو النوع الاجتماعي.

وفي حياته، اعترف بوذا بإمكانات المرأة الروحانية من خلال اتخاذه لقرار إنشاء نظام الراهبات البوذيات أو «البهيكوني» (Bhikkuni). كما انعكست هذه القيم في نص بوذي يسجل نصيحة بوذا إلى أحد الملوك الذي كان حزيناً على ولادة ابنته، مشيراً إلى أن ولادة أي فتاة يجب أن تكون مناسبة للاحتفال حيث إن «المرأة الشابة بمقدورها أن تبرهن (خلال رحلة حياتها) على أنها أكثر نبلاً من الرجل».[167] وقد أسفر هذا الموقف القائم على المساواة تجاه النساء في البوذية عن تمكين المرأة من البروز باعتبارهن قيادات روحية في المجتمع البوذي ومواطنات بارزات.[168] ورغم ذلك، لاحظ باحث بوذي تمت استشارته في هذه الدراسة أن هذا لا يُمارَس دائماً في الواقع، مشيراً إلى أن الآراء والممارسات التمييزية بين الجنسين منتشرة في العديد من الأديرة والمعابد.[169]

2-5-3 مبدأ مصالح الطفل الفضلى

ينص مبدأ مصالح الطفل الفضلى في المادة 3 من اتفاقية حقوق الطفل على ما يلي:

> في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يُولَى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.

تنبع أهمية «مبدأ المصالح الفضلى» من أهمية نمو الطفل في تحقيق إمكاناته الكاملة. ويتطلب تحديد ماهية مصالح الطفل الفضلى تقييم جميع العوامل المتعلقة واللازمة لاتخاذ قرار في موقف معين لطفل بعينه أو مجموعة من الأطفال. والأهم من ذلك أنه ينبغي أيضاً استشارة الأطفال في تحديد ما يصب في مصالحهم الفضلى. وثمة جهود متزايدة اليوم من أجل إشراك الأطفال في عملية اتخاذ هذا القرار عندما يتعلق الأمر بالسياسات والبرامج وإجراءات المحاكم، وبما يتماشى مع قدراتهم المتطورة.

تُعد المصالح الفضلى للطفل أحد المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل، ويتم استخدام هذا المبدأ بشكل شائع في تحديد الإجراءات القانونية، لا سيما في قانون الأسرة وفي حالات حضانة الأطفال، وحق الزيارة والرؤية للوالدين، والحضانة والتبني، حيث يُولَى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى. وفي بعض الحالات، جرى إدراج هذا المبدأ في التشريعات أو دمجه في النظام القضائي للبلدان بصفته قانوناً عاماً، وفي هذه الحالة الأخيرة تم استخدام هذا المبدأ باعتباره معياراً لتعديل مبادئ القانون المطبقة على الجماعات العرقية أو الدينية في بلد ما. وعندما يحدث هذا، يصبح مبدأ المصالح الفضلى جزءاً من أي قانون ديني، كما هو مذكور في قانون الأحوال الشخصية الهندوسي أو الإسلامي. وبالتالي، يمكن تفسير حقوق الوالدين في الحضانة والوصاية بطريقة تركز بشكل أكبر على حقوق الطفل ومصالحه الفضلى.[170]

وهناك اعتبار آخر مهم في هذا السياق وهو الدور الذي تلعبه الثقافة في تحديد ماهية مصالح الطفل الفضلى. ويشير فيليب ألستون، في دراسته البارزة تحت عنوان: *The Best Interests Principle: Towards a Reconciliation of Culture and Human Rights*، إلى أن الاعتبارات الثقافية تشكل عاملاً مهماً في معادلة حقوق الإنسان، وذلك رغم صعوبة المواءمة بين بعض الممارسات الثقافية وحقوق الطفل. ويقترح ألستون قائلاً: «في هذا الصدد، يجب قبول أن الاعتبارات الثقافية سوف تضطر إلى الاستسلام كلما ظهر تعارض واضح مع معايير حقوق الإنسان».[171]

مبادئ وقيم الإسلام واتفاقية حقوق الطفل من منظور أحد القيادات الإسلامية

تكشف دراسة أحكام اتفاقية حقوق الطفل عن العديد من أوجه التشابه مع الشريعة الإسلامية؛ إذ تسعى كل منهما إلى مناصرة مصالح الطفل الفضلى من خلال حماية حقوقه واحترامها، وليس بوصفه إنساناً فحسب، ولكن بوصفه إنساناً له احتياجات محددة. يرى الإسلام أن الأطفال هبةً من الله: «لِّلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ» (القرآن الكريم، سورة الشورى، الآيتين: 49، 50).

ومن تعاليم الإسلام قول عبد الله بن عمر: «إنما سمّاهم اللهُ أبراراً لأنهم برُّوا الآباء والأبناء. كما أنّ لوالدك عليك حقاً، كذلك لولدك عليك حقاً». (الأدب المفرد: الحديث رقم 94). وقال النبي محمد في حديث شريف رواه ابن عمر: «...وإنّ لولَدك عليك حقاً.» (صحيح مسلم: الحديث رقم 1159).

قبل الولادة: يركز الإسلام على حقوق الطفل التي تبدأ قبل ولادته، بما في ذلك أهمية اختيار شريك الحياة المناسب (الزوج أو الزوجة)؛ لأنهما سيصبحان أبوَين للأطفال الذين لم يولدوا بعد. ويتمتع الطفل بالحماية وهو جنين في بطن أمه، ولذلك فإن الإجهاض محرم شرعاً بشكل عام.

التنشئة السليمة: إن الحق في التنشئة والتربية والتعليم على نحو سليم يُعد أول حقوق الطفل وأكثرها أهمية، ويعني ذلك أنه ينبغي تزويد الأطفال بالتوجيه الديني والأخلاقي والمعنوي المناسب والكافي والسليم والملائم؛ لكي يستمر طوال حياتهم. يجب أن يتم غرس معرفة القيم الحقيقية في الأطفال، ومعنى الصواب والخطأ والأفعال المناسبة وغير المناسبة، وما إلى ذلك.
قال النبي محمد: «كلكم راعٍ . وكلكم مسؤول عن رعيته. والرجُل راعٍ على أهل بيته، وهو مسؤول عنهم». (رواه البخاري ومسلم)[172]

وعلى مر السنين، قامت بعض المحاكم بتفسير مبدأ المصالح الفضلى بطريقة نسبية، مما أدى إلى تنوع الآراء حول مضمون المبدأ ومعناه اعتماداً على الثقافة المحلية. وقد رأى علماء القانون أن التقاليد الثقافية ينبغي أن تخضع لمعايير حقوق الإنسان حينما يحدث تعارض بينهما. وعلى هذا الأساس، طالبوا بالقضاء على الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وعصْب القدمين، كما أنه يجب حظر أي ممارسة ثقافية تشكل خطراً على بقاء الطفل ونمائه.[173]

تشير هذه الدراسة إلى أنه نظراً لوجود روابط بين الثقافة والدين، فإن ثمة حاجة إلى تحديد تلك الممارسات الثقافية التي تضر بالأطفال، بشكل أوضح، وتتعارض أيضاً مع كل من المبادئ الدينية المتنوعة ومصالح الطفل الفضلى. ومن ثم فإنه يجب تطبيق مبدأ مصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال وهو مبدأ متوافق تماماً مع تعاليم وقيم الأديان محل البحث في الدراسة؛ ويترتب على ذلك أنه يجب على القيادات والمجتمعات الدينية تطبيق هذا المبدأ أيضاً في جميع الإجراءات المرتبطة بالأطفال أو المتعلقة بهم.

إن مبدأ مصالح الطفل الفضلى يتوافق تماماً مع تعاليم وقيم الأديان محل البحث في الدراسة. ويترتب على ذلك أنه يجب على القيادات والمجتمعات الدينية تطبيق هذا المبدأ في جميع الإجراءات المرتبطة بالأطفال أو المتعلقة بهم.

وتقترح هذه الدراسة أيضاً أن تطبيق مبدأ المصالح الفضلى سيؤثر بشكل إيجابي على صحة الأطفال وتعليمهم ونموهم ورفاههم عموماً. وتتمتع القيادات الدينية بمكانة جيدة تُمكّنهم من المساهمة في المعايير الاجتماعية الإيجابية والتخلي عن الممارسات الضارة وتعزيز الممارسات التي تتناغم مع مبادئهم الدينية وتدعم حقوق الأطفال وتصب في مصالح الأطفال الفضلى. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر على مساهمة القيادات الدينية في التخلي عن الممارسات الضارة المؤتمر الدولي الذي عقدته جامعة الأزهر في عام 2006 لإجراء نقاش متعمق بين علماء القانون والأطباء حول تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ونتيجة لذلك، أصدر خبراء دوليون في الشريعة الإسلامية فتوى (وهي حكم شرعي إسلامي يصدر عن فقيه في الشريعة الإسلامية)[174] تدعو المسلمين إلى إنهاء هذه العادة أو الممارسة، اتباعاً لتعاليم الإسلام التي تحرم إلحاق الأذى بأي شكل على أي إنسان.[175] لقد توصل علماء الإسلام إلى قرار غير مسبوق في تاريخ الدين؛ حيث إن هذا القرار يشمل أخلاق الإسلام والخبرة العلمية وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وأثارت الفتوى اهتماماً في العديد من البلدان، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات للمتابعة ودعوة للتخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وحماية الطفلة والمرأة.

وبالتالي يمكن أن يُشكل مبدأ المصالح الفضلى مرجعاً توجيهياً مهماً للقيادات والمجموعات الدينية لاستخدامه عند تقييم الطرق التي يتم من خلالها تطبيق القيم الدينية، كما يمكن تطبيقه أيضاً عند الدعوة إلى أن تتخذ السلطات والخدمات الحكومية خطوات لتهيئة ظروف أفضل للأطفال في مجتمعاتهم.

منظور الديانة السيخية بشأن مصالح الطفل الفضلى

تشجع تعاليم وتاريخ الديانة السيخية أتباعها على التفكير بشعور أعمق وأكثر روحانية في ماهية ما يُشكل «مصالح الطفل الفضلى» وفقاً لتفسيرات مختلفة. كما يتم تشجيع أتباع السيخية أيضاً على التفكير بشكل أوسع في الطرق التي تعزز بها الظروف السائدة في المجتمع المعاصر مصالح الطفل الفضلى أو تتعارض معها.

تكفل المادة 3 من اتفاقية حقوق الطفل إيلاء الاعتبار دائماً لكيفية تأثير مجموعة معينة من الظروف أو عمليات اتخاذ القرار على الطفل. وفي الوقت نفسه فإن المصطلح المستخدم «مصالح الطفل الفضلى»، هو مصطلح فضفاض وعُرضة للتأويل. وفي الممارسة العملية، غالباً ما يرتبط مبدأ المصالح الفضلى بعمليات اتخاذ القرارات القانونية في قضايا رعاية الأطفال وحضانتهم، ويتم إهمال البعد الروحي في معظم الحالات.

تعمل التعاليم السيخية والأمثلة المستوحاة من تاريخ السيخ على ما يلي:

- تسليط الضوء على الافتراضات التي يضعها الكبار حول مصالح الطفل الفضلى.
- التشجيع على التفكير في ماهية ما يُشكل مصالح الطفل الفضلى، من خلال الأخذ في الاعتبار لما يُشكل المصالح الفضلى عموماً للإنسان والمجتمع البشري.

تلفت روايات من طفولة غورو ناناك ديف جي الانتباه إلى الآراء الذاتية للبالغين من حوله فيما يتعلق بما يخدم مصالحه الفضلى. وفي المقابل، سلطت استجابات غورو ناناك الضوء على الآفاق الضيقة لافتراضات البالغين. ونلمح هذا في روايات عن محاولات عائلته التقليدية لتعليمه، وتقديمه لسوق العمل والتجارة، وتلقينه وفقاً للطقوس الدينية. وفي كل مناسبة يسلط غورو ناناك الضوء على قصور محاولاتهم ويؤكد على أن تحقيق مصالحه الفضلى يتمثل في توفير نوع من التعليم والعمل والخبرة الدينية ويحقق أيضاً الإشباع الروحي. تذكّرنا الروايات من حياة غورو ناناك بأن نظل نتأمل ونفكر فيما يعزز وسائل «مصالح الطفل الفضلى» بمعنى أعمق وأوسع وأكثر روحانية.

وبناء عليه، فإنه من منظور السيخية من المهم إيلاء نظرة شاملة للمادة 3 في اتفاقية حقوق الطفل، وتحديد احتياجات الطفل لتشمل الاحتياجات الجسدية والعقلية والعاطفية والروحية. ومن الناحية العملية، يساعد ذلك على التعريف بالمصطلح الذي يحدد «المسؤوليات» الوالدية والمؤسسية والمجتمعية لتلبية تلك الاحتياجات.

علاوة على ذلك، فقد شجعت الرؤية الاجتماعية الواسعة لمعلمي الديانة السيخية (الغورو) أتباعها على النظر في تطبيق المادة 3 خارج سياق النزاعات الأسرية وقضايا المحاكم. ويمكن أن يساعد ذلك في إثارة التساؤلات حول الثقافة الاجتماعية الأوسع التي يتعرض لها الأطفال، والتي تشكلت كما هي اليوم من خلال النزعة الاستهلاكية والتكنولوجيا الرقمية الجامحة نسبياً. كما يمكن أن يساعد هذا التفكير الروحي على تحدي الاتجاهات التجارية التي يمكن استخدامها لاستغلال الآخرين أو تأجيج الإدمان أو تمجيد العنف.[176]

3-5-3 حق الطفل في الحياة والبقاء والنماء

إن الحق في الحياة والبقاء والنماء ركيزة أساسية بالنسبة إلى مُـثُـل حقوق الإنسان. وينعكس هذا في المادة 6 من اتفاقية حقوق الطفل، التي ترتبط بمجموعة من حقوق الأطفال فيما يتعلق بالحصول على الصحة والتعليم والتغذية والحماية والمأوى، وهي الشروط الأساسية التي ينمو فيها الطفل.

وبموجب اتفاقية حقوق الطفل، يجب على الدول أن تتخذ تدابير إيجابية لحماية حياة الطفل من خلال تقليل وفيات الرُّضّع والأطفال، ومكافحة الأمراض، وإعادة تأهيل الصحة، وتوفير الأطعمة الغذائية الكافية ومياه الشرب النظيفة. ولا تحدد اتفاقية حقوق الطفل اللحظة القانونية التي تبدأ فيها الحياة، حيث يُترك هذا التحديد للسلطة التقديرية لكل دولة على حِدة ومواطنيها لتبني سياستهم الخاصة في هذا الشأن.[177]

على الرغم من أن واضعي اتفاقية حقوق الطفل كانوا واضحين في أن الاتفاقية لا تبت في مسائل حول بداية الحياة، فإنهم اعترفوا أيضاً بالطبيعة الإنمائية للطفولة. لذا تحدد ديباجة الاتفاقية أن الطفل، بسبب عدم نضجه البدني والعقلي، يحتاج إلى إجراءات وقاية ورعاية خاصة، بما في ذلك الحماية المناسبة، قبل الولادة وبعدها. ويتطلب مفهوم البقاء والنماء أيضاً مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الطفل. ويُعد مفهوم البقاء والنمو البدني والعقلي والروحي والأخلاقي والاجتماعي للطفل أمراً بالغ الأهمية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل ككُل.

وجهة نظر مسيحية: الأطفال يحظون بتقدير الله ويستحقون الإنفاق عليهم والحماية

يقدم الكتاب المقدس قصصاً عن حالات عديدة تتدخل فيها عناية الله لتأمين بقاء الطفل. ويسجل العهد الجديد أيضاً العديد من الحالات التي أعاد فيها يسوع الحياة إلى طفل: «فَصَرَخَ وَصَرَعَهُ شَدِيدًا وَخَرَجَ. فَصَارَ كَمَيْتٍ، حَتَّى قَالَ كَثِيرُونَ: «إِنَّهُ مَاتَ!». فَأَمْسَكَهُ يَسُوعُ بِيَدِهِ وَأَقَامَهُ، فَقَامَ (إنجيل مرقس 9: 27-26). والواقع أنه تم إنقاذ حياة يسوع عندما أُخذ إلى مصر من أجل الأمان وهو رضيع (إنجيل متى 13:2).

في العهد القديم، يحتوي سفر مراثي إرميا على عدد من الأوصاف الحزينة التي تعبر عن الألم والظلم في المواقف التي يموت فيها الأطفال بسبب عدم تلبية احتياجاتهم الأساسية.

«كَلَّتْ مِنَ الدُّمُوعِ عَيْنَايَ. غَلَتْ أَحْشَائِي. انْسَكَبَتْ عَلَى الأَرْضِ كَبِدِي عَلَى سَحْقِ بِنْتِ شَعْبِي، لأَجْلِ غَشَيَانِ الأَطْفَالِ وَالرُّضَّعِ فِي سَاحَاتِ الْقَرْيَةِ. يَقُولُونَ لأُمَّهَاتِهِمْ: «أَيْنَ الْحِنْطَةُ وَالْخَمْرُ؟» إِذْ يُغْشَى عَلَيْهِمْ كَجَرِيحٍ فِي سَاحَاتِ الْمَدِينَةِ، إِذْ تُسْكَبُ نَفْسُهُمْ فِي أَحْضَانِ أُمَّهَاتِهِمْ. (سفر مراثي إرميا 2:11-12، وانظر أيضاً 19:2 و 4:4).

إن حماية المستضعفين وضمان وفرة الحياة أمران بالغا الأهمية: «بِمَا أَنَّكُمْ فَعَلْتُمُوهُ بِأَحَدِ إِخْوَتِي هؤُلَاءِ الأَصَاغِرِ، فَبِي فَعَلْتُمْ» (إنجيل متى 40:25). وقد شهد أنبياء العهد القديم أيضاً في كثير من الأحيان أن أحد الجوانب الأساسية لاتباع أوامر الله كان يتمثل في الاهتمام بالاحتياجات البدنية والعاطفية والروحية للمستضعفين، بما في ذلك، الأطفال.

خلال المشاورة الإقليمية التي عُقدت في مونتيفيديو، أوروغواي، قام أحد المشاركين بتلخيص المنظور المسيحي حول قيمة الحياة البشرية.

> خلق الله الإنسان على صورته كشبهه، وهو أساس مبدأ كرامة الفرد. وهذا صُلب العقيدة الاجتماعية للكنيسة المستوحاة من الكتب المقدسة اليهودية والمسيحية لتحقيق العدالة والدفاع عن الضعفاء.[178]

وبالمثل، يقر الإسلام بحق الطفل في الحياة، ويعتني بالطفولة وهي في مرحلة ما قبل الولادة، ويحث الأم على بذل كل ما في وسعها للحفاظ على جنينها والتحرز من إسقاطه، وذلك بالتغذية الجيدة، وأعطى الإسلام رخصة الإفطار في رمضان للمرأة الحامل.[179] ويُعد التعليم أيضاً أمراً بالغ الأهمية لنمو الطفل وهو شرط أساسي للواجبات الوالدية للرعاية والتربية. ويمكن اعتبار القيم الإسلامية المتعلقة بحماية الطفل من الأذى والعنف وضمان الأمن الشخصي جزءاً من واجب حماية حق الطفل في الحياة والبقاء والنماء المعترف به في اتفاقية حقوق الطفل.

تُعلّم اليهودية أن حياة البشر جميعاً مقدسة وأن الأطفال يحظون بالتقدير بوصفهم أمانة إلهية ويعتبرون ضامنين لمستقبل المجتمع والأسرة. إن التزامات الوالدين وواجباتهما المذكورة سابقاً تشير إلى أن الحق في الحياة يشمل الحق في البقاء والنماء، فضلاً عن النطاق الكامل لحقوق الصحة والتغذية والتعليم.

منظور هندوسي حول قيمة حياة الطفل

تعترف الهندوسية بكرامة الطفل وفقاً للتعاليم اللاهوتية القائلة بأن الإله موجود أيضاً في الطفل. وفي الهندوسية معلوم أن الحياة تبدأ في فترة الحمل، ويتجلى الاهتمام برفاه الطفل بقوة في أسرار دورة الحياة الهندوسية التقليدية التي تبدأ قبل الولادة الجسدية للطفل. تأتي في البداية مراسم ما قبل الولادة، تليها مراسم ما بعد الولادة، وتشمل تسمية المولود والرضعة الأولى وبدء التعليم. ويؤكد الهندوس على أهمية هوية الطفل وصحته وتعلمه وقيمته المتأصلة. ولا يوجد أي مبرر ديني في الهندوسية يسمح بمعاملة غير متكافئة للطفلة واعتبارها أقل قيمة بالمقارنة مع الطفل الذكر.

ويُعد اللعِب أحد الاحتياجات المهمة للأطفال التي تؤكد عليها الهندوسية. وبالنسبة إلى الطفل، ترتبط فرصة اللعِب مع الأقران والأشقاء بالبهجة في أفراح الطفولة البريئة. ويتم الاحتفال بطفولة كريشنا (تجسيد الإله في الهندوسية) بشكل شائع في العائلات الهندوسية. وتتضمن أسماء كريشنا ماخان تشور («سارق الزبدة»)، الذي يصف حبه الطاغي للزبدة وإخفاق والدته في إخفاء حاويات الزبدة عنه. وهناك مناسبات تكون فيها الألعاب جزءاً من القرابين المقدسة المقدَّمة إلى كريشنا. وتؤكد البهجة في احتفال كريشنا باللعب على أنه يجب ألا يُسلب الأطفال متعة الطفولة.

ويتماشى هذا التركيز على أهمية اللعِب عند الأطفال مع اتفاقية حقوق الطفل، التي تنص في المادة 31 على حق الطفل في وقت الفراغ ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام، وكذلك المشاركة في الحياة الثقافية والفنون. ولا يكون الواقع الحقيقي على هذا النحو للكثير من الأطفال في أجزاء عديدة من العالم. ولهذا السبب، أطلقت منظمة العمل الدولية (ILO) في عام 2002 اليوم العالمي لمناهضة عمل الأطفال لإنهاء عمل الأطفال ومنعه وحماية الأطفال في جميع أنحاء العالم الذين لا يقتصر الأمر على عملهم في بيئات خطرة فحسب، ولكنهم مجبرون على القيام بذلك أيضاً.

إن حق الطفل في الحياة في البوذية، كما في حالة الديانات الأخرى المذكورة في هذا الفصل، يُعد جزءاً لا يتجزأ من حقوق الطفل في الأسرة والمجتمع. وتمنح الالتزامات التي تقع على عاتق الأسرة والمجتمع الأولوية لحق الطفل في الحياة. إن إدماج الحق في البقاء والنماء مع الحصول على الحقوق الأساسية في الصحة والتعليم والتغذية والمأوى، إلى جانب الحق في الحماية من العنف وسوء المعاملة، يعطي معنى أوسع لحق الطفل في الحياة. وأيدت أيضاً الأديان الأخرى التي تتناولها هذه الدراسة مفاهيم أهيمسا (اللاعنف) ومبدأ ميتا (الحب العالمي). وتعترف هذه المفاهيم بقدسية الحياة البشرية، بما في ذلك الحق في الأمن الشخصي والسلامة البدنية، وثمة اعتراف أيضاً بأنه يجب عدم تدمير الحياة لأن الحياة حق لكل كائن واعٍ: وطالما أن «الحياة عزيزة على جميع البشر، وجبَ أن يضع المرءُ نفسَه في موضع الآخرين؛ لا تقتل ولا تساعد على قتل نفس أخرى».[180]

وبالنسبة إلى السيخ، فإن الحياة البشرية تحظى بتقدير كبير لأنها تقع في قمة جميع أشكال الحياة، في سياق تناسخ الروح. وفقاً لتعاليم السيخية، تقوم الروح برحلة تطورية عبر 8.4 مليار شكل من أشكال الحياة، من خلال عمليات إعادة البعث المتتالية، بدءاً من الجماد إلى الحياة النباتية والحيوانية، وفي النهاية إلى حياة الإنسان «ماناس جانام» (manas janam). ويُنظر إلى الولادة في صورة إنسان على أنها المرحلة التطورية الأخيرة قبل أن تتمكن الروح من الاندماج مرة أخرى في الإله، وهي فرصة ذهبية للحماية والاستفادة القصوى.[181] وعلاوة على ذلك، تُعد الحياة البشرية أغلى الأشياء، إلى جانب الدوافع الأساسية للبقاء على قيد الحياة، لأن البشر ينعمون بصفات روحية تمكنهم من العيش «على صورة الإله». ووفقًا لتعاليم السيخية، يكون الارتباط البشري بالإله أكثر وضوحاً في وقت الولادة والطفولة المبكرة. وتقع المسؤولية على عاتق الكبار للتعرف على الصفات الروحية الفطرية التي يُظهِرها الأطفال ولتغذيتها من أجل تقوية هذا الاتصال بدلاً من إضعافه. وفي الروايات التاريخية قدّمَ معلمو السيخ (غورو) حكمة بارزة خلال طفولتهم وشبابهم. وبينما لا يزال الأطفال يتعلمون وينمون باعتبارهم بشراً، فإن هذه الجوانب من تعاليم السيخية تدعونا إلى عدم التقليل من قدرات الأطفال ومساهماتهم.[182]

تعكس قيم الديانة البهائية الأهمية المرتبطة بحق الطفل في الحياة والبقاء والنماء والحماية من العنف وسوء المعاملة، كما تمنح البهائية أهمية لحماية الأطفال من مثل هذه الممارسات الضارة وغيرها.[183] وكما سبق الإشارة، فإن هذه القيم التي تدعم حق الطفل في الصحة والتعليم ومسؤوليات الوالدين داخل الأسرة ترتبط بالحق في البقاء والنماء.[184]

وعلى النحو المبين، ثمة اختلافات في هذا السياق بين الأديان، ومع ذلك، تعتقد جميع الأديان أن الحياة تصبح مقدسة وتستحق الحماية منذ اللحظة التي تبدأ فيها، وذلك بغض النظر عن الوقت الذي تبدأ فيه الحياة وفقاً إلى دين أو عقيدة معينة.

4-5-3 حق الطفل في الاستماع إليه

إن احترام آراء الطفل فيما يتعلق بالمسائل التي تمس حياته مكرس في المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل، ويشار إليه أيضاً باعتباره حق الطفل في الاستماع إليه. وتنص المادة 12 على حق الطفل في التعبير عن آرائه الخاصة بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، ويجب أن تولى آراء الطفل «الاعتبار الواجب وفقاً لسن الطفل ونضجه». ويرتبط حق الطفل بالاستماع إليه ارتباطاً وثيقاً بالحق في حرية التعبير (المادة 13)، وحرية الفكر والوجدان والدين (المادة 14)، وحرية تكوين الجمعيات (المادة 15)، وحصول الطفل على المعلومات (المادة 17). وغالباً ما يُشار إلى المادة 12 بمفردها، أو بالاقتران مع هذه الحقوق الأخرى، باعتبارها تعترف بحقوق الطفل في المشاركة.

في بعض الأحيان، يتم تحديد حقوق المشاركة في الدراسات القانونية وخطاب حقوق الإنسان بوصفها جوهر حقوق الإنسان للأطفال في الاستقلالية والقدرة على التصرف. يتمتع الأطفال برؤى مهمة في حياتهم الخاصة، ويجب أن تحظى آراؤهم بالاحترام من قبل صانعي السياسات والقضاة والمدرسين ورجال الدين وغيرهم من البالغين الذين يعملون مع الأطفال أو على اتصال وثيق بهم.

> **"أريد من قياداتنا أن ينصتوا إلى آرائنا ويحترموها."**
>
> - أطفال تتراوح أعمارهم بين 12-16 عاماً، البوسنة والهرسك

في المشاورات التي عُقدت مع مختلف القيادات الدينية من أجل هذه الدراسة، تم الاعتراف بأن التقاليد الدينية، بشكل عام، ليس لديها أحكام محددة بشأن حق الطفل في الاستماع إليه، على غرار ما تنص عليه اتفاقية حقوق الطفل. وحدد بعض القيادات الدينية عدداً من المعتقدات والممارسات التي فسروها على أنها مماثلة لحق الطفل في الاستماع إليه. على سبيل المثال: لوحظ أن الكتاب المقدس يشجع على فهم الأطفال بوصفهم مشاركين نشطين أو عناصر فاعلة في حياتهم الخاصة وفي حياة الكنيسة؛ لأن الله خلقهم على صورته ووهبهم القدرات للمساهمة في كنائسهم وعائلاتهم ومجتمعاتهم. وهناك قصص في الكتاب المقدس لأطفال أحدثوا تأثيرات كبيرة، مثل داود راعي الغنم الصغير الذي اشتهر بقتله جالوت العملاق بضربة من مقلاعه فقط. هناك قصة من يهود الحاسيديم حول الحاخام ميتيلير، حاخام متعلم، الذي كان يدرس لوقت متأخر من الليل. وذات ليلة وقع أحد أطفال الحاخام ميتيلير من الفراش، لكنه لم يسمع بكاء الطفل لتركيزه الشديد على مذاكرته. إلا أن والده، الحاخام ألتر، سمع بكاء الطفل وأغلق كتبه حتى يهدهد الطفل، وقال ألتر لاحقاً لابنه: «مهما يكن ما تفعله، يجب ألا تصم أذنك أبداً عن صرخات طفل». ذُكرت قصة هؤلاء الحاخامات لتوضيح أهمية استماع الكبار للأطفال – الاستماع إلى أسئلتهم وأحلامهم ومخاوفهم وآلامهم.

وعلاوة على ذلك، جرت الإشارة إلى أن الأهمية التي توليها اليهودية للعلاقة بين الأجيال يمكن أن تكون أساساً لتعزيز حق الطفل في الاستماع إليه؛ حيث إن الاستماع إلى الأطفال والتفاعل معهم يؤهلهم للاستمرار في ممارسة التقاليد الدينية اليهودية. وثمة قصة أخرى مألوفة في التلمود تسجل رد فعل رجل زرع شجرة معروف أنها تؤتي ثمارها بعد عدة عقود. وعندما سُئل عن سبب فعله ذلك، قال: «مثلما غرس أسلافي هذه الشجرة لأولادهم، فإنني أزرع لأولادي».[185]

يرتبط حق الطفل في الاستماع إليه بمفهوم تطور نضج الأطفال. وخلال المناقشات، أشار العديد من القيادات الدينية إلى تطور نضج الأطفال، بما في ذلك شرط الموافقة على الزواج في الإسلام والقيود المفروضة على سن الدخول في نظام الرهبان البوذيين. ومفهوم السن العام للنضج مُعترف به، فعلى سبيل المثال في الإسلام لا يمكن للأطفال الانخراط في سلوك معين مثل إبرام العقود.[186]

وجرت الإشارة إلى أن اليهودية لديها مبادئ تدعم فكرة سن النضج اللازم لاتخاذ القرار، من خلال الاعتراف بسن الخدمة في الجيش والمسؤولية الجنائية على سبيل المثال، وكذلك السن التي يكون للشاب فيها دور مهم في المجتمع (مثل حق منيان، وهو حق النصاب المكون من عشرة رجال يهود بالغين المطلوب لإقامة الواجبات الدينية).[187] وهناك أيضاً طقوس العبور مثل «بار متسفا»، وهي حفل يهودي ديني يقام عند بلوغ الشاب اليهودي سن البلوغ، وحفل «بات متسفا» عند بلوغ الفتيات. لذا، عندما يبلغ فتى يهودي أو فتاة يهودية سن الثانية عشرة، فإن طقوس البلوغ هذه تشير إلى أن لهما جميع حقوق والتزامات اليهود البالغين، بما في ذلك واجب طاعة الوصايا العشر للتوراة، التي تشكل أساس الأخلاق والسلوك والمسؤولية اليهودية.[188]

في المشاورات الإقليمية مع ممثلي الطوائف المسيحية المتنوعة من أمريكا اللاتينية، بما في ذلك الأنجليكانيين والكاثوليك والإنجيليين واللوثريين والميثوديين، برزت وجهات نظر متنوعة فيما يتعلق بحق الطفل في الاستماع إليه في المسائل التي تمسه. وذكر بعض المشاركين أن الأطفال في مجتمعهم الديني صوتهم مسموع بالفعل، وقالوا: «يتم الاستماع فعلاً إلى الطفل عندما يكون على استعداد للتحدث، وليس عندما يُجبره شخص بالغ مثلاً على الكلام. ويتلقى الأطفال التشجيع على التواصل والتحدث دائماً. وصوتهم مسموع حقاً عند غيرهم بإنصات شديد واهتمام بالغ». ورأى آخرون أن المفهوم لم يُدرَك إدراكاً كاملاً في سياق الدين ودور العبادة. وقد طرح المشاركون العديد من الأسئلة حول التوقيت الذي يكون فيه الاستماع إلى الأطفال ضرورياً. وكان الإجماع العام هو أن كنائسهم المسيحية لم توفر مساحات كاملة للأطفال للمشاركة والتعبير عن آرائهم في مسألة لها أهميتها في صنع القرار، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل.

وبحسب أحد القيادات الدينية الذي شارك في المشاورات بين أتباع الأديان التي عُقدت في بنما: «تتمثل الخطوة الأولى نحو الاعتراف بالأطفال بوصفهم أصحاب حقوق في الاعتراف بالأطفال في إحصاءات كنائسنا». وأشار قائلاً: «لم يتم اعتبار الأطفال أعضاء في الكنسية إلا في السنوات الأخيرة فقط»، وكان هذا التغيير إنجازاً كبيراً وبمثابة تحول رئيسي في عقلية القيادات الدينية وأعضاء الكنيسة البالغين.

خلال المشاورات التي أُجريت مع الأطفال في مناطق مختلفة من العالم، اعتبر بعضهم أن مجتمعاتهم الدينية مكان آمن لتبادل وجهات نظرهم، لكنهم أشاروا إلى أنه في بعض الأحيان:

> لسنا أحراراً في التعبير عن رأي ينتهك مبادئ ديننا أو قياداتنا الدينية. ولا يمكننا الإفصاح عن مواقفنا، بسبب عدم اليقين بشأن التحيزات والصور النمطية لمجتمعنا (البوسنة والهرسك، أطفال تتراوح أعمارهم بين *12-16* عاماً).

قال الأطفال إنهم يقدِّرون المنصات التي توفرها بعض المجتمعات الدينية لتشجيعهم على المشاركة. وعلى سبيل المثال، أعرب الأطفال اليهود المشاركون في حركة (Tenu'ot Noar) في البرازيل (حركة شبابية يهودية) عن شعورهم بالأمان عند المشاركة في هذه الحركة معلِّلين ذلك بقولهم:

> لأننا نشعر بحرية أكبر في التعبير عن آرائنا ومشاعرنا؛ بينما في الكنيس (المعبد اليهودي) فنشعر بمزيد من القيود؛ لأنك لا تعرف الناس الموجودين هناك حق المعرفة، ولا تريد أن تترك انطباعاً سيئاً (البرازيل، أطفال تتراوح أعمارهم بين *12* و*16* عاماً).

تؤكد الدراسات العلمية على أن إيلاء الاعتبار لآراء الأطفال وخبراتهم يساعد على تنمية احترامهم لذاتهم وقدراتهم المعرفية ومهاراتهم الاجتماعية واحترامهم للآخرين. وهناك مجموعة متزايدة من الأدلة على أن مشاركة الأطفال تساعد البالغين على اتخاذ القرارات التي تصب في مصالح الطفل الفضلى من ناحية، ومن ناحية أخرى تساهم في نمو الأطفال. كما تساعد مشاركة الأطفال أيضاً على تهيئتهم للقيام بدور فعال في المجتمع، وهم أطفال في مرحلة النمو وكذلك وهم بالغون فيما بعد.

تُشيد الهندوسية بالاستماع الجيد (sravana) باعتباره ضرورياً للتعلّم. ولكي يساعد الوالدان أطفالهما على تحقيق إمكاناتهم ليتصفوا بصفات الحكمة والفضيلة، فإنه من الأهمية بمكان أن يتعرف الآباء على أطفالهم ويفهموهم، ويُعد إجراء المحاورات مع الأطفال أمراً ضرورياً لهذا التفاهم. واليوم هناك العديد من القوى التي تعيق مثل هذا التواصل بين الآباء والأطفال، بما في ذلك جداول العمل الشاقة وإدمان وسائل التواصل الاجتماعي. يحتاج الآباء إلى الاستماع إلى أطفالهم، ومعرفة مخاوفهم وصراعاتهم وأفراحهم وإحباطاتهم. وتُعلّم الهندوسية أن الأطفال لن يزدهروا إذا لم يُعامَلوا باحترام ولم يتلقوا التشجيع على التعبير عن أنفسهم. في البهاغافاد غيتا، يحقق الخطاب الجيد أربعة معايير: (1) لا يسبب الألم للآخر؛ (2) أن يكون صحيحاً؛ (3) أن يكون محترماً؛ (4) أن يكون مفيداً. من المهم، في التقاليد الهندوسية، تشجيع الأطفال على التعبير عن أنفسهم، ولكن بالقدر نفسه من الأهمية يتعين على البالغين تعليم الأطفال القيام بذلك من دون عنف وبطريقة صادقة ومحترمة وبناءة. هناك العديد من القصص في التقاليد الهندوسية عن أطفال حكماء وفصحاء، ومن بين هؤلاء براهالاد، ودروفا، وشنكارا، معلم «فيدانتا» الشهير.[189]

ووفقاً لإسهامات علماء السيخ الذين تمت استشارتهم، فإن السيخية تعلِّم أتباعها أن يحبوا بعضهم البعض وأن يبنوا هيكلاً اجتماعياً قائماً على المساواة والإخاء ونشر ما يُعرف بـ (Sarbat-Da-Bhala)، ويعني «البشرى للجميع»، أو حرفياً «الدعاء للجميع بالازدهار». ويتلو جميع أتباع السيخية هذه العبارة مرتين يومياً على الأقل باعتبارها جزءاً من صلواتهم اليومية، وتشكل عنصراً مهماً للغاية في الفلسفة الدينية السيخية. تعلِّم الديانة السيخية الحب والاحترام للآباء والأجداد والمجتمع ككل. وتُعد الأسرة بمثابة مدرسة للتدرب على التفاهم الاجتماعي والثقافي والسياسي

والروحي؛ فالأسرة تغرس في الطفل منذ مولده الأفكار الدينية والأخلاقية. وتعترف الديانة السيخية، من خلال النماذج الحية في تاريخها وكذلك في تعاليمها، بحق الأطفال في الاستماع إليهم وأن الحكمة والبصيرة لا تعتمدان دائماً على العمر.

في البوذية يمكن اعتبار حق الطفل في الاستماع إليه ضمن نطاق القيم المحددة الأخرى. وقد دُمِج التسامح مع الاختلافات في وجهات النظر والتشاور والوساطة في حل المشكلات في الخطابات البوذية سوترا/سوتا وفي المراسيم المنقوشة على الصخور للإمبراطور الياباني أشوكا. وتؤكد وصية محددة في نصوص (الداماباداا) Dhammapada و(سيغالوفادا سوتا) Sigâlovâda Sutta على أهمية التحضر، وفهم خبرات البالغين والأطفال وتبادلها باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز الحب والاحترام.[190] يؤكد نهج التعليم القائم على المساواة في البوذية على استخدام مقاربة رقيقة ورحيمة في التدريس والتعلّم، كما يشجع على التفكير المستقل. ويؤكد النهج العقائدي البوذي على أهمية عبارة «تعال وأنصت وانظر بنفسك» (إهيباساكا) (ehipassaka). في (كالاما سوتا) (Kalama Sutta)، كان بوذا ينصح الناس بعدم قبول الآراء والأفكار لمجرد أنها صدرت عن حكماء وأشخاص متعلمين ورهبان وقيادات دينية، وإنما يجب عليهم التفكير في الأفكار بأنفسهم وإصدار أحكام مستقلة. وتوفر القيم المتعلقة بتربية الأطفال، جنباً إلى جنب مع القيم المتعلقة بالتعليم، سياقاً يدعم تنفيذ المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل بشأن حق الطفل في الاستماع إليه وحقوق المشاركة ذات الصلة.

كشفت المشاورات الخاصة بهذه الدراسة أن هناك حاجة إلى مزيد من التفكير المتعمق والمناقشة قبل أن تفهم معظم المجموعات الدينية حق الطفل في الاستماع إليه وتَقبَله قبولاً كاملاً. ويتماشى الحق في الاستماع مع بعض أحدث الأبحاث، ويمكن مواجهة التحديات المعاصرة المتعلقة بالاستماع إلى الأطفال في السياقات الدينية وغيرها من السياقات وحلها من خلال فهم أحدث النتائج التي تمخضت عنها الأبحاث حول النمو الصحي للطفل والتعليم. تتوافق القيمة المشتركة الملقاة على تعليم الطفل المهارات الحياتية وإمكانات المواطنة الصالحة والرفاه الروحي والمادي مع وجهات النظر الدينية بشأن تربية الأطفال، كما تشير ضمناً إلى أن على الوالدين واجبَ الاستجابة بحساسية تجاه الطفل ووقائع البيئة التي ينمو فيها وصولاً إلى مرحلة البلوغ.

6-3 النماء الروحي للطفل

ثمة تفسيرات عديدة لمصطلح «النماء الروحي». يذكر طومسون وراندال أن النماء الروحي «يتعلق بالبحث الواسع عن المعنى السامي الذي قد يكون بسيطاً، مثل استفسارات طفل صغير عن كيفية نشأة العالم، أو معقداً، مثل التحليل الميتافيزيقي لعلماء الدين.»[191] كما يشيرون إلى أن «النماء الروحي يدعو إلى التفكير في المعنى السامي والميتافيزيقي، والقيم التي تنشأ من الافتراضات الأساسية المتعلقة بشخصية الإنسان ووجوده، وكذلك حول ممارسات ورموز دينية محددة.»[192]

تعترف المادة 27 من اتفاقية حقوق الطفل صراحة بأهمية النماء الروحي للطفل، التي أكدتها القيادات الدينية وعلماء الدين خلال المشاورات الخاصة بهذه الدراسة. وتنص هذه المادة على أن الدول الأطراف تعترف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والاجتماعي. ومع ذلك، فإن اتفاقية حقوق الطفل لا تحدد الأمور التي تشكل النماء الروحي. ويتحمل الوالدان أو الأشخاص الآخرون المسؤولون عن الطفل المسؤولية الأساسية عن القيام بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل، وذلك في حدود إمكانياتهم المالية وقدراتهم، بينما تتحمل الدولة مسؤولية دعم الوالدين من خلال تقديم المساعدة المادية وبرامج الدعم.

وكذلك تُعد المادة 17 من اتفاقية حقوق الطفل مهمة؛ حيث تقر بوجوب حصول الطفل على المعلومات والمواد «لا سيما المصادر التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية». وإضافة إلى ذلك، تنص المادة 30 على أن للطفل الحق في الاجهار بدينه وممارسه شعائره وثقافته.

وفقاً إلى أحد العلماء البوذيين، يتمثل الهدف الأسمى للممارسة البوذية في بلوغ التنوير، ولذلك فإن الأنا المستقرة تُعد ضرورية للغاية للنماء الروحي من أجل بلوغ التنوير في نهاية المطاف. وقد تؤدي التجارب المؤلمة في الطفولة، مثل العنف والفقر والاستغلال الجنسي والتمييز ونقص الرعاية ونقص الحب والمرض أو الحوادث الخطيرة والتغيير الجذري في بيئة الفرد، إلى الإضرار بتنمية الذات. ويُشكل الافتقار إلى احترام الذات والنقد الذاتي وإنكار الذات أيضاً علامات على الأنا غير المتوازنة. ولا تُعزَى أسباب هذه السمات إلى التجارب المؤلمة الواضحة فحسب، ولكن تُعزَى أيضاً إلى العوامل التي يُعتقد أنها طبيعية في المجتمعات مثل المنافسة الحادة في المدرسة والعمل، وانتشار ثقافة الاستهلاك التي تستهدف إشعار الناس بالنقص. لذلك من الضروري من وجهة نظر النماء الروحي أن ينشأ الأطفال في بيئات مستقرة عطوفة ومسالمة وملائمة مادياً. ومن الضروري أيضاً تدريب الأطفال على إدراك التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر عليهم من دون وعي. ومن المهم أيضاً تعليم الأطفال كيفية التعامل مع أفكارهم وعواطفهم بطرق صحية.[193]

بالنسبة إلى المسيحيين، ينص سفر أعمال الرسل 28:17، أحد الكتب المقدسة الأساسية في سياق النماء الروحي، على ما يلي: «لأَنَّنَا بِهِ [أي الإله] نَحْيَا وَنَتَحَرَّكُ وَنُوجَدُ». يصور الكتاب المقدس النماء الروحي باعتباره رحلة، كما يتضح من قول يسوع: «لكِنِ اطْلُبُوا أَوَّلًا مَلَكُوتَ اللهِ وَبِرَّهُ، وَهذِهِ كُلُّهَا تُزَادُ لَكُمْ (متّى 33:6).»[194] ويؤمن المسيحيون بأن النمو الروحي أساسي وضروري، وتقدم معظم الكنائس مجموعة متنوعة من دراسات الكتاب المقدس، ودروس مدارس الأحد، ودراسات القساوسة التي تعتبر ضرورية لتطوير علاقة الطفل بالله وتنميتها. ووفقاً للقيادات المسيحية التي تمت استشارتها في هذه الدراسة، يتم التعبير عن التنشئة الروحية للأطفال بطرق تشجع على حب الله وحب الآخرين، وتمكين الأطفال، وغرس الصمود والأمل. ونتطلع إلى إتاحة الفرص إلى جميع الأطفال لاكتشاف محبة الله وتجربتها.

يأتي النماء الروحي في اليهودية في المقام الأول لمعرفة عالم الله وطريقه، ومن ثم يُعد تدريب الأطفال أمراً بالغ الأهمية لتحقيق هذه الغاية، وضمان النماء الروحي والنمو الديني المستمر للفرد. قبل ألفي عام، كان لدى اليهودية بالفعل نظام تعليمي ديني وطني (بافا باترا 21 أ، انظر أيضاً فصول الآباء Avot 5:21). وبناء على ذلك، يحتل التعليم مكانة عليا ومقدسة في تكوين الأطفال روحانياً وضمان ذريتهم واستمرارية المجتمع الديني. ويتلو اليهودي الملتزم واجب هذا التعليم في صلواته اليومية صباحاً ومساءً: «وَلْتَكُنْ هذِهِ الْكَلِمَاتُ الَّتِي أَنَا أُوصِيكَ بِهَا الْيَوْمَ عَلَى قَلْبِكَ، وَقُصَّهَا عَلَى أَوْلاَدِكَ» (سفر التثنية 6:6-7).

تعطي اليهودية الأولوية للنماء الروحي، كما وصفه الحاخام مينشر:

> إن النزعة الروحانية نزعة كونية تتجاوز الثقافات. ويبدو أن البشر لديهم القدرة على التعبير عن الدهشة والسعي إلى علاقة مع كائن متسامٍ قبل فترة طويلة من معرفة أي دين منظّم. يهمس الأطفال بالأسرار لإله يفهمهم دوماً؛ ويسألونه المساعدة على حل المشكلات؛ ويدعونه أن يحفظ أحباءهم من الأسرة والأصدقاء والحيوانات.[195]

في الإسلام، تتضمن آيات القرآن قواعد وأنظمة لحماية حياة الطفل وكذلك لتوجيه رحلته وتنظيمها عبر الحياة داخل الأسرة والمجتمع. وتشير العلاقة المتبادلة بين الطفل والأسرة والمجتمع إلى أن التغييرات أو الأضرار التي تلحق بطرف ما قد تؤثر على أي طرف من الأطراف الأخرى أو كلها. لذلك يقوم أسلوب حياة المسلم على التعاون والرحمة والإيمان.[196] وتتضمن واجبات الوالدين مساعدة الطفل على الإيمان بالله وتعلّم أصول الإسلام في أولى مراحل حياته. لذلك، عندما يولَد الطفل يؤذن الآباء المسلمون في أذنه اليمنى ويقيمون الصلاة في أذنه اليسرى. وقد أوصى أحد العلماء المسلمين بأن تبدأ البرامج المدرسية بحفظ القرآن حتى يُنمّي الطفل إيمانه ويتعلم لغة القرآن، وبذلك يكون للطفل إيمان راسخ وسلوك مستقيم.[197]

في الهندوسية، عادة ما يكون المنزل هو مركز الحياة الدينية والممارسة والمكان الذي يتم فيه تعزيز النمو الروحي للطفل، فعلى سبيل المثال، يجرى إقامة جميع الطقوس الرئيسية لدورة الحياة في المنزل؛ حيث تحتوي المنازل الهندوسية عادة على ضريح منزلي يُحتفَظ فيه بتماثيل (مورتيس murtis) (أيقونات رمزية) تجسد الإله، وتُقام عنده العبادة العائلية اليومية. يتعلم الأطفال الهندوس إجراءات الطقوس والشعائر الدينية والصلاة التقليدية من المشاركة في مثل هذه العبادة العائلية اليومية، ويشعر الآباء الهندوس بالتزام عميق بنقل مثل هذه الممارسات الروحية من جيل إلى جيل. يُعد «أوبانايانام» upanayanam (ويعني حرفياً: «الاقتراب») أحد الطقوس الدينية للطفولة في الهندوسية، ويتمثل في تقديم الطفل إلى معلم روحي (غورو) وقبوله له، الأمر الذي يؤكد على القيمة التي تضعها التقاليد على النمو الروحي للطفل.

في السيخية تُعد رعاية روحانية الأطفال والذات الروحية لجميع البشر هدفاً رئيسياً. وفي تاريخ المجتمعات السيخية في جميع أنحاء العالم تعمل دور العبادة السيخية (معابد السيخ gurudwaras) باعتبارها مؤسسات للتعرف على تراث السيخ وترسيخ القيم الدينية الأساسية. وتتمثل إحدى القيم السيخية الرئيسية في المساهمة في الصالح العام، ويُعد الترفع عن الرغبة (نشكام nishkam) أحد الأمثلة على تعزيز الاعتراف الأوسع بأن التنشئة الروحية للأطفال تجلب النفع للمجتمع ككل، ولا تقتصر على الفرد.[198]

كما أشرنا سابقاً، شاركت بعض المجموعات الدينية أثناء صياغة اتفاقية حقوق الطفل. ويمثل اقتراح الجامعة البهائية العالمية للمادة 28 (أهداف التعليم) منظوراً يمكن اعتباره دينياً أو قائماً على الدين أو روحياً في جوهره. وعلى الرغم من عدم اعتماد الاقتراح، فإنه دعا إلى ضرورة التعليم الروحي للطفل.[199] وتؤكد البهائية على أهمية التربية الروحية والأخلاقية في تشكيل شخصية الأبناء، ويُعد التعليم أيضاً أفضل وسيلة لتأمين سعادة الأطفال في المستقبل، لأن «سعادة البشر تقوم على السلوك الروحي» والوصول إلى «مستوى رفيع» من الفضائل. يصف بهاء الله كل شخص بأنه «مَنْجَم عامر بالجواهر التي لا تَحُدُّها قيمة» ولا يمكن اكتشاف «الكنوز» الداخلية للإنسان وصقلها إلا من خلال التعليم. لذا علينا أن نثمّن قيمة الأطفال؛ ففي داخلهم كنوز مكنونة، وعلينا تشجيعهم على تطوير هذه القدرات. إن تعليم الأطفال جزء لا يتجزأ من تقدم الإنسانية، وتحث التعاليم البهائية الآباء على الصلاة من أجل أبنائهم حتى قبل ولادتهم، وحبهم ورعايتهم، وتعليمهم من أجل تحقيق إمكاناتهم الفطرية والمساهمة في تقدم الحضارة.

في المشاورات الخاصة بهذه الدراسة، تم الاعتراف أيضاً بأن المجتمعات الدينية تتجاهل أحياناً النماء الروحي للطفل. وقد التزمت القيادات الدينية التي اجتمعت في مدينة بنما خلال عام 2017 للمشاركة في المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال (انظر الفصل الأول، القسم 5) في إعلان بنما بما يلي:

> تعزيز المجتمعات المحلية من خلال توفير التثقيف بشأن التربية الإيجابية والقيم الأخلاقية؛ لمساعدة الأسر والأطفال على تنمية التعاطف، وأن يصبحوا أكثر قدرة على الصمود والنماء الروحي.[200]

الاتحاد المعني بتعزيز القيم الأخلاقية والروحانية في مرحلة الطفولة المبكرة للوقاية من العنف

في يوليو/تموز 2018، أطلقت مؤسسة أريغاتو الدولية الاتحاد الدولي المعني بتعزيز القيم الأخلاقية والروحانية في مرحلة الطفولة المبكرة للوقاية من العنف،[201] الذي جمع خبراء يعملون في مجال الطفولة المبكرة، والوقاية من العنف ضد الأطفال، والتعليم وبناء السلام، ويمثلون 15 منظمة من المنظمات الدينية والدولية والمجتمع المدني، إضافة إلى الجمعيات الدينية والأوساط الأكاديمية، وذلك لتطوير مقاربات مبتكرة قائمة على الأدلة لإدماج التعليم القائم على القيم والروحانية في مرحلة الطفولة المبكرة؛ من أجل الوقاية من العنف وتحقيق التنمية الشاملة للأطفال. يعمل الاتحاد مع القيادات والمجتمعات الدينية على التصدي للأعراف الاجتماعية والثقافية التي تتغاضى عن العنف في مرحلة الطفولة المبكرة، ودعم الآباء ومقدمي الرعاية في خلق بيئات آمنة وصحية تملؤها المحبة تؤكد على الكرامة الإنسانية للأطفال. ومن خلال الاعتماد على أعمق تعاليم التقاليد الروحية وأحدث الأبحاث حول تنمية الطفل، يوفر الاتحاد مساحة للحوار وبناء التقارب؛ من أجل تعبئة المجتمعات الدينية للاضطلاع بدور فعال بشكل أكبر في تعزيز الروحانية لتحقيق التنمية الإيجابية في مرحلة الطفولة المبكرة.

7-3 تأملات في المبادئ والقيم والمعايير الأساسية المشتركة

ثمة روابط تاريخية لأديان العالم الرئيسية التي تتناولها هذه الدراسة، وعلى الرغم من تنوعها، فإنها تتبنى العديد من القيم ذاتها. إن قدسية حياة الطفل وقيمته بوصفه فرداً متأصلة في جميع الأديان. وقد اتفق معظم الأطفال المشاركين في مجموعات النقاش المركزة، التي أُجريت في إطار هذه الدراسة، على أن الأديان التي كانوا على دراية بها تشترك في قيم مشتركة بما في ذلك حب بعضهم البعض واحترام الآخرين وإظهار الرحمة للمحتاجين والإخلاص في العبادة والتسامح والغفران. وهناك روابط واضحة بين تعاليم وقيم جميع الأديان، التي تناقشها هذه الدراسة، والمبادئ التوجيهية الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل، التي تدعم الحق المتساوي لجميع الأطفال في الحصول على جميع حقوقهم من دون تمييز، فضلاً عن حقوق الأطفال غير القابلة للتجزئة والمترابطة في الحياة والبقاء والنماء والحماية من العنف وسوء المعاملة والاستغلال والإهمال. وبالمثل، تؤمن جميع الديانات السبع، محل البحث في هذه الدراسة، بالدور الأساسي للأسرة وأهميتها في تنشئة الطفل، وهو ما تعترف به اتفاقية حقوق الطفل في نصوصها، بدءاً من الديباجة التي تنص على ما يلي: «إذ تقر بأن الطفل، كي تترعرع شخصيته ترعرعاً كاملاً ومتناسقاً، ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية في جو من السعادة والمحبة والتفاهم». وتسعى جميع الأديان إلى بيئة من المحبة والأمن الشخصي والسلام، حتى يتمكن الطفل من أن يعيش حياة مليئة بالرضا والرفاهية. وتعزز تعاليم تلك الأديان القيم والمبادئ الواردة في الديباجة وكذلك في الأحكام التفصيلية لاتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها.

تحقق التعاليم الدينية التوازن بين الاهتمام بالطفل وواجبات الأسرة والتزاماتها تجاه الطفل فيما يتعلق ببقائه ونمائه. وتنص التقاليد الدينية على وجوب رعاية الوالدين لأطفالهما وتنشئتهم وتوفير الحماية لهم. وتنص اتفاقية حقوق الطفل بوضوح على هذه الحقوق والواجبات في المجالات الرئيسية، مثل الحق في الحياة والبقاء والنماء، مما يعني توفير حصول الطفل على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية من أجل التنمية البشرية، بما في ذلك الصحة والتعليم والتغذية والأمن الشخصي، وكذلك حقه في الحماية من جميع أشكال العنف والاستغلال والإساءة.

تعترف جميع التقاليد الدينية، محل النقاش في هذه الدراسة، بأن الأسرة هي وحدة المجتمع الأكثر أهمية وتؤكد على الواجبات والحقوق في الأسرة ومجتمع البالغين الذي يعيش فيه الطفل. وترى الاتفاقية الطفل باعتباره فرداً يمثل جزءاً من الأسرة والمجتمع ويضطلع بأدوار مثل الوالدين والكبار والمعلمين ومقدمي الرعاية. وتماشياً مع رؤية خلق بيئة صديقة للطفل محبة وداعمة وسلمية، تحدد اتفاقية حقوق الطفل التزامات على الدول لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالد (الوالدين) أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته.[202]

في بعض الحالات، يجرى تبرير الممارسات الضارة بشكل خاطئ على أسس دينية؛ حيث إن النصوص الدينية لا تدعم مثل هذه الممارسات التي غالباً ما تستند إلى تفسيرات خاطئة، كما تتعارض هذه الممارسات الضارة مع الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. وبناء على ذلك، ثمة أساس منطقي ديني وحقوقي للتخلي عن الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) وزواج الأطفال والعقاب البدني، والتي يتم الدفاع عنها في بعض الأحيان على أسس دينية. وقد سنّت العديد من الدول قوانين لحظر هذه الممارسات الضارة، وتعمل بعض القيادات الدينية بفاعلية على إقناع مجتمعاتها لإدراك أن مثل هذه الممارسات لا تقرها التعاليم الدينية أو تتعارض مع القيم الدينية. وخلاصة القول أنه يمكن لهذا التكامل بين القيم التي تؤمن بها جميع الأديان والقيم الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل أن يدعم المبادرات المستقبلية لإنهاء الممارسات الضارة بطرق تحترم القيم الدينية والثقافية التي تحترم حقوق الطفل.

ترفض جميع الأديان، جنباً إلى جنب مع اتفاقية حقوق الطفل، فكرة السماح بأن تكون الأسرة مكاناً لممارسة العنف ضد الطفل، كما تتجلى القيمة التي توليها جميع الأديان لرعاية الطفل وتنشئته بالحب والرحمة، وضرورة تعزيز الاحترام بين الأجيال. ويتعارض ذلك، بشكل واضح، مع استخدام العنف ضد الطفل، بما في ذلك اعتباره وسيلة للتأديب. كما ذكرنا سابقاً، تستند معظم المعتقدات الدينية إلى تسوية النزاع بالطرق السلمية والمتحضرة، وتؤيد بعض الديانات مثل البوذية والبهائية اتخاذ القرار بشكل جماعي في العلاقات الشخصية، بما في ذلك داخل الأسرة والمجتمع. وخلال المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال الذي عُقد في عام 2017، أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال آنذاك إلى ما يلي: «يُظهر البحث العلمي أن ضغوط الطفولة المبكرة، بما في ذلك التعرض إلى العنف، تقوض نماء الأطفال وصحتهم وتعليمهم بتداعيات عقلية وفسيولوجية سلبية طويلة الأمد». وقد لقيت هذه الرسالة صدى لدى القيادات

الدينية التي اجتمعت في بنما لدراسة دورها في إنهاء العنف ضد الأطفال، وتُوِّج المنتدى بعشرة التزامات مهمة تجاه الأطفال.

إن مبدأ مصالح الطفل الفضلى، الذي نشأ كمفهوم قانوني وبات راسخاً في الأنظمة القانونية في جميع أنحاء العالم اليوم، لم يُدرَج صراحةً في التعاليم الدينية. ورغم ذلك، لوحظ في المشاورات مع مختلف القيادات الدينية في إطار هذه الدراسة، أن العديد من المجتمعات الدينية يمكن أن توفر مساحات لتفسير مصالح الطفل الفضلى، وهذا يترتب عليه تطبيق قواعد اتفاقية حقوق الطفل ومعاييرها لمنع التعارض وحماية الأطفال.

لم تتناول الأديان محل البحث في الدراسة حق الطفل في الاستماع إليه بشكل محدد، ولم يُذكر صراحة في نصوصها المقدسة؛ ورغم ذلك فإن بعض علماء الدين يدركون هذا الحق باعتباره مدعماً بشكل ضمني من قبل تعاليم دينية معينة. يمكن أيضاً تفسير ممارسات محددة في بعض الأديان

فيما يتعلق بمفهوم سن البلوغ والنضج لاتخاذ القرار بما يتوافق مع مفهوم اتفاقية حقوق الطفل للقدرات المتطورة للأطفال، ومن ثم الاستماع إلى أصوات الأطفال في المسائل التي تؤثر عليهم ووسيلة للاستجابة للبيئة المعاصرة التي يترعرعون فيها.

الخلاصة

يشير هذا الفصل إلى درجة استثنائية من التوافق بين قيم الأديان السبعة محل البحث في هذه الدراسة. وتبرز رؤية مشتركة، إلى جانب المفاهيم الأساسية للحالة الإنسانية، تتمثل في القيمة التي تُولَى للأطفال في الأسرة والمجتمع، وماهية المطلوب لتحقيق رفاه الإنسان. إن ممارسة تفسير التعاليم والتقاليد الدينية تُعد تجربة تاريخية مهمة في جميع الأديان. وعندما تتكامل المفاهيم والقيم فيما بين التقاليد الدينية، فإنه ستتوافر مساحة لمواءمة المقاربات للأطفال وكذلك إتاحة فرصة للتعاون في إجراءات ملموسة من أجل الأطفال وبمشاركتهم. وبالتالي يمكن أن تساعد عملية التفسير هذه على تعزيز الإطار القانوني لحقوق الأطفال مع التعاليم الدينية باعتبارها الأساس للتعاون بين الأديان من أجل الرفاه الشامل للأطفال.

على الرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل تُعد صكاً علمانياً في مجال حقوق الإنسان، فإنها تحتوي على قيم واضحة المعالم لها صدى مع مبادئ دينية أو مشتقة منها، كما تتوافق مبادئ الاتفاقية وقواعدها ومعاييرها أيضاً مع أولويات أديان العالم. ومن هذا المنطلق، يمكن أن تُشكّل اتفاقية حقوق الطفل مرجعاً استرشادياً مفيداً بالنسبة إلى القيادات والمجموعات الدينية لدراسة الطرق التي يستخدمونها لوضع قيمهم الدينية موضع التطبيق.

وثمة إشارة إيجابية أخرى لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتعزيز حقوق الأطفال بين المجتمعات الدينية تتمثل في حقيقة أن كلا من إعلان كيوتو لعام 2006 وإعلان بنما لعام 2017 يتضمن التزامات تجاه الأطفال تبناها عدد غير مسبوق من القيادات والمجموعات الدينية المتنوعة. ويتمثل

التحدي الآن في أن تصبح المجتمعات الدينية على دراية باتفاقية حقوق الطفل ومبادئها ومعاييرها وأن تدمج الإطار القانوني للاتفاقية في عملها، وثمة تحدٍ أيضاً في أن يسعى مناصرو حقوق الطفل إلى التعاون مع المجموعات الدينية للوصول إلى المزيد من الأطفال.

تستهدف التأملات الواردة في هذا الفصل المساعدة على وضع الطفل في محور اهتمام الخطاب الديني وأن تُرشد إلى إجراء مراجعة ذاتية لأي ممارسات دينية تقوّض احترام كرامة الطفل. وسيكون من الجيد أن تجيب هذه المراجعة الذاتية داخل المجتمعات الدينية عن الأسئلة التالية:

- هل يتم حقاً الاستماع إلى جميع الأطفال؟
- هل يُعامَل جميع الأطفال باعتبارهم أفراداً بصفتهم الشخصية؟
- هل تتولى قياداتنا ومجتمعاتنا الدينية حماية جميع الأطفال؟
- هل يُمنَح جميع الأطفال مساحات وفرصاً للمشاركة الحقيقية في حياة مجتمعاتنا ودور عبادتنا؟
- هل هناك ممارسات ضارة بالأطفال داخل مجتمعنا تتعارض مع قيمنا الدينية أو تستند إلى أعراف ثقافية؟

يقارن هذا الفصل بين القيم المشتركة للأديان، محل البحث في الدراسة، والمبادئ المُكّرسة في اتفاقية حقوق الطفل. وبينما توصلت الدراسة إلى أن ثمة أرضية مشتركة ثرية بين القيم الدينية ومبادئ حقوق الإنسان، فإن كيفية تعزيز بعضها البعض على وجه التحديد لاتزال غير معروفة جيداً للعديد من المجموعات الدينية ومناصري حقوق الإنسان. وخلال المشاورات مع العديد من القيادات الدينية، جرى الاعتراف بالاختلافات في النظم العقائدية للأديان، ومع ذلك فإنه فيما يتعلق بالطفل والأسرة، تم الإقرار بأن القواسم المشتركة أكثر من الاختلافات.

صدّقت جميع الدول على اتفاقية حقوق الطفل باستثناء دولة واحدة، وهو إنجاز غير مسبوق. وتُشكل الاتفاقية مرجعية قوية وفعالة للمجموعات الدينية والجهات الفاعلة الدينية للتعاون مع المنظمات التي تركز على حقوق الإنسان والأطفال. كما أنها أداة مناصرة لتشجيع السلطات الحكومية على تطوير تشريعات وسياسات وبرامج تعكس القيم الأخلاقية السامية المُكّرسة في النصوص الدينية لضمان بيئة مواتية لنماء الأطفال بدنياً وعاطفياً وفكرياً وروحياً. وربما لهذا السبب وصف نيلسون مانديلا اتفاقية حقوق الطفل بأنها «وثيقة ساطعة قابلة للتعديل تكّرس حقوق كل طفل دون استثناء في أن يعيش حياة كريمة ويحقق ذاته».[203]

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

الفصل الرابع: القيادات والمجتمعات الدينية العاملة على حماية الأطفال من العنف

مقدمة

تستجيب المجتمعات والمنظمات الدينية، كما أوضحت الفصول السابقة، إلى احتياجات الأطفال منذ فترة طويلة قبل صياغة مفهوم حقوق الطفل. ومع ذلك، فإن المناقشات حول حقوق الأطفال تجلب انعكاسات جديدة على البيئة التي يحتاج إليها الأطفال من أجل ازدهارهم، ومن ثم القيم والسلوكيات والظروف الواجب تعزيزها. ويتضمن ذلك إعادة دراسة الأعراف والمواقف الاجتماعية حول تنشئة الأطفال، فضلاً عن الخدمات التي توفرها المجتمعات الدينية على مر القرون مع أخذ التساؤلات التالية في الاعتبار: ما الخدمات التي يجب تقديمها، وكيف ينبغي تصميمها، ومن المسؤول عن تقديمها، ومن الذي ينبغي أن يستفيد منها؟

على سبيل المثال، لطالما كانت المجتمعات الدينية من أهم الجهات التي تقدم التعليم. وقد أسفرت المناقشات الدولية بين خبراء التعليم حول نوع التعليم الذي يتوافق مع مصالح الطفل الفضلى عن استنتاجٍ مَفاده أن المدارس يجب أن تكون شاملة (أي: تضمن أن يشعر جميع الأطفال بالترحيب والاحترام على قدم المساواة)، وأن تكون المدارس آمنة وخالية من جميع أشكال العنف أو التحرش، إلى جانب رعاية النمو الجسدي والعاطفي والفكري والروحي لكل طفل. ويتضمن ذلك مساعدة الأطفال على تطوير القدرة على التفكير في العالم المحيط بهم والتعبير عن آرائهم. وتنص الفقرة (د) في المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل على التزام

الدول الأطراف بضمان أن يكون التعليم موجَّهاً نحو: «إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب» – وهو هدف يحتاج بشدة إلى الدعم في ضوء التخصيص الحالي للمدارس الدينية في أجزاء كثيرة جداً من العالم بغرض نشر العنف والتعصب.

وبالمثل، استجابت المجتمعات الدينية لعدة قرون إلى احتياجات الرعاية الصحية ورعاية الأطفال، وفتحت عدد من أوائل المستشفيات والمراكز للأيتام والأطفال المهجورين. وتنص دراسة استطلاعية حول المساهمات الفريدة للمجتمعات الدينية أجرتها مبادرة التعلّم المشترك حول الأديان والمجتمعات المحلية عام 2019 على ما يلي:

> لطالما كانت المجتمعات الدينية في صدارة رعاية الأطفال وحمايتهم، مع التركيز الأساسي على رعاية الأطفال بالنسبة إلى جميع التقاليد الدينية تقريباً (انظر: *Robinson and Hanmer 2014; Marshall and Mui 2016*). وعلى مدار التاريخ، قدمت المعابد والمساجد والكنائس وغيرها من التجمعات الدينية المساعدة والخدمات المباشرة مثل التعليم والرعاية الصحية، ومدت يد العون والاستضافة إلى الأيتام والأطفال المُهملين والمُعتدى عليهم، والأطفال الذين وقعوا ضحية الاستغلال في العمل والجنس(انظر: *Riera and Poira 2014; Robinson and Hanmer 2014; Marshall and Mui 2016*). وقد ضغطت أيضاً المجموعات الدينية من أجل إجراء تغييرات في السياسات لحماية الأطفال، وفي حالات إنسانية وفّرت الحماية الجسدية والرعاية إلى النازحين، وأخذت زمام المبادرة في تقديم المساعدة(انظر: *Riera and Poira 2014*).[204]

وتقر اتفاقية حقوق الطفل بأن «الطفل، كي تترعرع شخصيته ترعرعاً كاملاً ومتناسقاً، ينبغي أن ينشأ في بيئة عائلية»، الأمر الذي أسفر عن بذل جهود في العديد من البلدان لإيجاد حلول قائمة على توفير الأسر البديلة إلى الأيتام بدلاً من المؤسسات. علاوة على ذلك، ركزت مساهمة اتفاقية حقوق الطفل أيضاً، في مجال توفير الرعاية الصحية، على تقديم إرشادات حول كيفية تقديم هذه الخدمات مع احترام كرامة كل طفل والاعتراف به بوصفه شخصاً له حقوق.

ومع ذلك، فإن مجال حماية الطفل يُعد أحد المجالات التي ولّدت مبادرات جديدة من جانب العديد من المجتمعات والمنظمات الدينية. وأثناء صياغة اتفاقية حقوق الطفل، عمل عدد من المنظمات الدينية على ضمان أن تكون الحماية مكوناً رئيسياً، ثم باتت لها مشاركة فاعلة في الأنشطة الرامية إلى منع شكل أو أكثر من أشكال العنف ضد الأطفال. وبدأت القيادات والمنظمات الدينية في إعادة النظر في الممارسات داخل دوائرهم ومجتمعاتهم، وإطلاق مبادرات لمعالجة تلك الممارسات التي وجدوا أنها تتعارض مع قيمهم الدينية وكذلك مع اتفاقية حقوق الطفل. وقد سعت بعض هذه المبادرات إلى تغيير المواقف والسلوكيات داخل دوائرهم – مثل دور العبادة والمدارس والمؤسسات الأخرى- بينما كُرست مبادرات أخرى لتعزيز وضمان حماية الأطفال داخل المجتمع الأوسع من خلال العمل مع السلطات الحكومية المحلية أو المدارس أو شركاء آخرين.

قام مركز تعلّم إنهاء العنف ضد الأطفال التابع لمبادرة التعلّم المشترك حول الأديان والمجتمعات المحلية بإعداد دراسة حديثة وشاملة مكونة من ثلاثة أجزاء حول مساهمات الجهات الفاعلة الدينية في منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه وإدامته.[205] يتألف التقرير من مراجعة الأدبيات

ومجموعة من دراسات الحالة، وملخص للمشاورات مع الخبراء. وتركز الدراسة على مجالين: (1) المساهمات الفريدة للمجتمعات الدينية لإنهاء العنف ضد الأطفال فضلاً عن المساهمة في ممارسة العنف ضد الأطفال؛ (2) ودور الجهات الفاعلة الدينية في التأثير على المجتمع الأوسع وأنظمة حماية الطفل الرسمية وغير الرسمية ودعمها.[206]

كما اجتمعت العديد من المنظمات الدينية – وأحيانا مع منظمات المجتمع المدني الأخرى– لإطلاق حملات لإحداث التغيير داخل المجتمع الأوسع. وهكذا أثرت القيادات والمنظمات الدينية على التشريعات الوطنية، وساعدوا في توعية أنظمة العدالة، وساهموا في إنشاء برامج حكومية للأطفال الذين عانوا أو المعرضين لخطر التعرض إلى مختلف أشكال العنف. وفي كينيا، تمكنت مجموعة من المنظمات الدينية من التأثير على صياغة الدستور الوطني الجديد الذي اعتُمِد في عام 2010، إذْ اجتمعت في جبهة موحدة من أجل حماية حقوق الفئات المستضعفة في مجتمعهم، بما في ذلك الأطفال. باختصار، ساعدت القيادات والمنظمات الدينية، في كثير من الحالات، على خلق بيئة تزداد فيها حماية جميع الأطفال داخل بلادهم.

بدأت اليونيسف في عام 2014 تحديداً داخلياً لمشاركتها العالمية مع القيادات والمجتمعات والمنظمات الدينية؛ وذلك تقديراً للدور الحاسم الذي يضطلعون به «في تشجيع رفاه الأطفال وتعزيزها». وجاء في التقرير النهائي حول هذا الجهد أن «جميع الأديان تشترك في القيم الأساسية المكرّسة في اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك الإيمان بكرامة الطفل». وإجمالاً، ذُكِرت عشر ديانات في المراجعة، تشمل البهائية والبوذية والمسيحية والهندوسية والإسلام والجاينية واليهودية والسيخية والفودو والزرادشتية. ومن بين 149 مكتباً لليونيسف في البلدان والأقاليم والمناطق الممثلة في نطاق هذا التحديد، أفاد 102 منهم بأنهم عملوا مع المجتمعات الدينية، وأن 80% من هذه البرامج كانت في مجال حماية الطفل.[207]

ومن ثم، فإنه لا شك في الدور المهم والإيجابي الذي تضطلع به القيادات والمنظمات الدينية في هذا المجال. وتأكيداً على هذا الدور صرحت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال آنذاك، إلى المشاركين في المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، الذي عُقد في بنما، قائلة:

> أنتم تتمتعون بسلطة أخلاقية استثنائية. وأنتم قدوة للرحمة والتضامن والعدالة، وتساعدون على تجسير الخلافات، وتعزيز الحوار والتأثير على التغيير الاجتماعي والسلوكي الإيجابي. ويمكنكم المساعدة على تشجيع احترام المبدأ القائل بأنه لا يوجد تعليم أو تقليد ديني يبرر أي شكل من أشكال العنف ضد الأطفال.[208]

يقدم هذا الفصل أمثلة على تلك الجهود لتوضيح الطرق العديدة التي تنتهجها القيادات والمنظمات الدينية في العمل من أجل إنهاء مختلف أشكال العنف ضد الأطفال. بعض الممارسات المختارة هي مبادرات محلية داخل مجتمع واحد، بينما بعضها الآخر عبارة عن برامج يجري تنفيذها في عدد من البلدان. كما أن البعض منها مبادرات مشتركة بين الأديان، بينما البعض الآخر أطلقتْه مجموعة دينية واحدة.

وقد أُختِيرت الممارسات المعروضة في هذا الفصل من قائمة كبيرة من المبادرات التي تضطلع بها حالياً القيادات والمنظمات الدينية لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها. جرى تجميع هذه القائمة من خلال استقصاء أجرتْه مؤسسة أريغاتو الدولية عبر الإنترنت لأعضاء الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال وشركاء رئيسيين آخرين، إضافة إلى بحوث مكتبية. وبالطبع لا تُعد هذه القائمة شاملة؛ حيث إنها تقتصر على المبادرات التي كشف عنها هذا البحث والتي يتوافر توثيق بشأنها باللغات التي يتحدث بها الكُتَّاب الرئيسيون لهذا التقرير. (انظر الملحق 7 للاطلاع على قائمة المبادرات).

وبالنسبة إلى هذا الفصل، فقد جرى اختيار عدد من الممارسات من تلك القائمة – مع التركيز على الجهود المبذولة لإنهاء العنف ضد الأطفال – من أجل توضيح النطاق الواسع من الأساليب المتبعة في مواجهة بعض أشكال العنف الأكثر شيوعاً. ومن أجل الحصول على المزيد من المعلومات حول الممارسات المُختارة، فقد تم إجراء مقابلات مباشرة مع مصادر المعلومات الأساسية. ويركز هذا الفصل على الجهود المبذولة لمناهضة العنف، ولكن من المهم ملاحظة أن هناك العديد من الجهود الدينية الأخرى التي تستهدف أشكال الحماية والحقوق الأخرى التي توفرها اتفاقية حقوق الطفل من أجل الأطفال.

يشير هذا الفصل أيضاً إلى بعض المناهج والأدلة والتقارير ومجموعات الأدوات والكتيبات التي تنتجها المنظمات الدينية لاستخدامها في توعية المجتمعات الدينية بمختلف أشكال العنف وتقديم إرشادات حول الإجراءات التي يمكن أن تتخذها لحماية الأطفال. (انظر الملحق 6 للحصول على قائمة بهذه المصادر).

تعزيز الوعي بحقوق الطفل

يتمثل الغرض العام من التزامات الكنائس تجاه الأطفال (انظر الفصل الأول) في: دعم الجهود التي تبذلها الكنائس لإعطاء الأولوية للأطفال، وتشجيع تضافر الجهود لتحسين حياة الأطفال من خلال تبادل الخبرات والمهارات بين أعضاء مجلس الكنائس العالمي وشركاء المجمع المسكوني والمنظمات ذات الصلة، إلى جانب إذكاء الوعي بأوجه التشابه الموجودة بين المسؤوليات المسيحية تجاه الأطفال وحقوق الأطفال على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل. وتماشياً مع نتائج سلسلة من المشاورات – بما في ذلك تلك التي عُقدت مع أطفال ويافعين[209] – يهدف البرنامج على وجه التحديد إلى ما يلي:

- تعزيز حماية الطفل من خلال المجتمعات الكنسية، وذلك بضمان بيئة كنسية آمنة للأطفال، والمساهمة في إنهاء العنف ضد الأطفال والمراهقين في المجتمع ككل، لا سيما في حالات الطوارئ.
- تشجيع المشاركة الهادفة للأطفال والمراهقين في أنشطة الكنيسة والعبادة، والدعوة إلى الاعتراف بالأطفال والمراهقين بصفتهم أشخاصاً لديهم القدرة على التصرف في المجتمع عموماً.
- رفع أصوات الكنيسة من أجل العدالة المناخية بين الأجيال، ودعم المبادرات من أجل الأطفال والمراهقين، وبمشاركتهم، لتعزيز الأنظمة والسلوكيات داخل الكنيسة وكذلك في المجتمع ككل بحيث تكون صديقة للبيئة وقادرة على التكيف مع آثار تغير المناخ.

وتتضمن التزامات الكنائس تجاه الأطفال مراجع تُساعد على فهم حقوق الأطفال والمراهقين، وتوضح أوجه التشابه مع اللاهوت المسيحي.

1-4 توفير بيئات آمنة للأطفال

كما يوضح الفصل الثالث، تعترف جميع الأديان الرئيسية بقيمة الطفل باعتباره هدية ثمينة تستحق التقدير والرعاية، وتعزز النصوص المقدسة الأساسية لهذه الأديان رؤية لعالَمٍ يعيش فيه الناس في سلام، استرشاداً بقيم التعاطف والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك، ثمة قوى تقوّض هذه القيم في كل مجتمع، وبدلاً من ذلك، يتعرض الكثير من الأطفال إلى أشكال من العنف تُلحِق ضرراً بالغاً بنموهم العاطفي والجسدي والنفسي والروحي. وتتضمن أشكال العنف قائمة طويلة، منها: العقاب البدني، والتحرش، والاعتداء الجنسي، وعمل الأطفال، والانضمام إلى الجماعات المسلحة، والاستبعاد الاجتماعي، والممارسات التقليدية الضارة مثل وأد الإناث، وزواج الأطفال، وتقديم الأطفال قرابين، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث). وثمة ما يبعث على القلق أيضاً بالنسبة إلى الأطفال، ويتساوى في بعض الأحيان مع العنف، وهو التعصب الذي غالباً ما يكون العرف السائد بين مختلف المجموعات الدينية.

كشفت مجموعات النقاش المركزة، التي أُجريت في إطار هذه الدراسة، أنه في كثير من الحالات ينظر الأطفال إلى المجتمعات الدينية باعتبارها مصدراً للحماية الجسدية والروحية والعاطفية والمعرفية. ومع ذلك، قد تكون تلك المجتمعات أيضاً مكانا تُنقَل فيه الأحكام المسبقة ضد أولئك الذين يمارسون ديانات أخرى. صرح أحد أعضاء المجموعة في البوسنة والهرسك قائلاً: «أشعر بالأمان في المناطق الدينية، لكنني لا أشعر بالأمان مع المؤمنين الآخرين، فهم لا يعاملونني باحترام، وإنما يمارسون التمييز [ضدي]». وقد ذكرت فتاة من تنزانيا تبلغ من العمر 13 سنة ما يفيد عكس ذلك:

> بمقدورنا أن نعيش في وئام إذا نقلت القيادات الدينية المعرفة الصحيحة في تعاليمها للأطفال، حتى يدركوا عقيدتهم تماماً وكيفية شرحها للآخرين بوضوح. وأنه لا يوجد دين يتجاهل المعتقدات/الأديان الأخرى، بل يحترمها.

بات هذا التحدي، في العديد من البلدان، أكثر صعوبة بسبب تزايد النزعة الأصولية الدينية، التي غالبا ما تتسم بالتشجيع على العودة إلى ممارسات مشكوك فيها من الماضي. ولسوء الحظ فإن بعض هذه الممارسات، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال، ضارة بالأطفال وتتعارض في الواقع مع القيم الأساسية للدين محل البحث.

في بلدان أخرى تمثل النزاعات المسلحة تحدياً صعباً للمجتمعات الدينية، مع ما تولده من انعدام القانون وتفشي العنف. وتشكّل الصراعات تحدياً خاصاً للقيادات الدينية عندما تنجم تلك الصراعات عن استخدام الجماعات المتطرفة للدين ليكون ذريعةً لصراعاتها، بينما هي لا تخرج في الأساس عن محاولات لفرض السيطرة. وكما أشار أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، فإن «المنظمات الإرهابية مثل داعش والقاعدة لا تتورع عن تحريف الدين لخدمة أهدافها».[210]

لمواجهة هذه التحديات العديدة، تتحد العديد من المجموعات الدينية للعمل نيابةً عن الأطفال، ولتذكير مجتمعاتهم بالمبادئ الحقيقية لدياناتهم. كما يعمل عدد منهم مع المنظمات العلمانية وكذلك السلطات والخدمات الحكومية لضمان حصول الأطفال على الرعاية والحماية التي يحتاجون إليها. على سبيل المثال شبكة الكنائس من أجل اللاعنف (CNNV) التي تشكلت في عام 2004:

لتوسيع الدعم الديني لإصلاح القانون من أجل إنهاء العقاب البدني للأطفال وغيره من أشكال العنف القاسية والمُهينة ضد الأطفال ومواجهة التبرير القائم على الدين.[211]

تعمل شبكة الكنائس من أجل اللاعنف مع أشخاص من جميع الأديان لتطوير شبكة من الدعم في خلق بيئة آمنة للأطفال، وقد وضعت سلسلة من الكُتيبات لهذا الغرض (انظر الملحق 6). في عام 2010، أصدرت منظمة أديان من أجل السلام واليونيسف واحدة من أولى مجموعات المبادئ التوجيهية لاستخدامها في جميع أنحاء العالم؛ لدعم عمل المجتمعات الدينية المحدد لتعزيز حقوق الأطفال، وخاصةً الحق في الحماية. ويركز التقرير على العنف في المنزل والمدارس والمجتمع ومكان العمل ومؤسسات الرعاية والعدالة.[212]

الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال

أكدت الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال على أهمية المجتمعات الدينية في تعزيز حقوق جميع الأطفال ورفاههم والدفاع عنها.[213] وقد انطلقت هذه الشراكة في عام 2016 بهدف المساعدة على إنهاء العنف ضد الأطفال في كل بلد وكل مجتمع وكل أسرة. وتُعد هذه الشراكة العالمية تعاوناً فريداً بين القطاعين العام والخاص يشمل وكالات الأمم المتحدة والحكومات والصناعة والهيئات الإقليمية والمجتمع المدني واليافعين والمناصرين والمؤيدين. ويُشكّل ممثلو المجتمعات الدينية جزءاً من مجلس الشراكة العالمية، كما أنهم حلفاء أساسيون في الجهود المبذولة، وهذا يشير إلى أهمية العمل بالشراكة مع القيادات والمنظمات الدينية من أجل رفاه الأطفال.

تواصل مؤسسة أريغاتو الدولية العمل مع المجموعات الدينية المتنوعة بطريقة مشتركة بين الأديان، من أجل بناء قدراتها على الاستجابة بفعالية أكبر إلى إساءة معاملة الأطفال، وحتى إلى القضايا المحظورة مثل الاستغلال الجنسي. في عام 2017 دخلت مؤسسة أريغاتو الدولية في شراكة مع الشبكة الدولية للبوذيين المشاركين (INEB) ومنظمة إيكبات الدولية (ECPAT) للعمل معاً من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين، إلى جانب إنشاء شبكة بوذية لحماية الطفل مع المنظمات الدينية والعلمانية الأخرى المهتمة. ولأكثر من عقد من الزمان، يُستخدم نهج مؤسسة أريغاتو الدولية «تعلّم العيش معاً» للتواصل بين الأديان لتعليم الأخلاق للأطفال في مواجهة العنف ضد الأطفال في سياقات متنوعة حول العالم (انظر القسم 4-3).

أصدرت المجتمعات الدينية الأخرى أدلة استرشادية خاصة بها. على سبيل المثال: نشرت جامعة الأزهر في مصر واليونيسف، بالتعاون مع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، دليلاً يتناول بالدراسة قضايا محددة مثل زواج الأطفال والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والتمييز، وعمل الأطفال، والاعتداء الجنسي، وغياب الرعاية الأسرية، والأطفال الذين يقيمون في الشوارع، والاتجار في الأطفال، والأطفال في النزاعات المسلحة، وممارسة العنف ضد الأطفال عبر الإنترنت وفي وسائل الإعلام.[214]

يُعد نهج قنوات الأمل، الذي أعدته منظمة ورلد فيجن انترناشونال، أحد المناهج الذي أثبت فعاليته كما هو موضح في الإطار أدناه؛ حيث توفر ورش العمل هذه فرصاً لمناقشة حقائق حول أشكال العنف الأكثر شيوعاً ضد الأطفال، مع عرض شهادات من البالغين الذين عانوا هذا العنف وهم أطفال، وذلك في سياق القيم الدينية. لذا فإن هذا المنهج يجمع بين «العقل» و«العاطفة» على حد سواء، وتشرك القيادات الدينية وكذلك رؤساء القرى والشيوخ من أجل خلق جهود متضافرة لتوفير حماية أفضل لأطفالهم. أما الأنشطة التي تزيد من القيمة المنظورة للأطفال ومشاركتهم في المجتمعات الدينية، كما في هذا المثال، فقد أثبتت فعاليتها في تقليل العنف ضد الأطفال.

قنوات الأمل – منهجية تدريبية لمواجهة أشكال العنف الأكثر شيوعاً داخل المجتمع

أطلقت منظمة ورلد فيجن نموذج مشروع قنوات الأمل من أجل تحفيز القيادات والمجتمعات الدينية بشأن القضايا الحساسة؛ حيث إنه يحشد القيادات الدينية للاستجابة للقضايا الأساسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل في مجتمعاتهم. وقد صُمِّم مشروع قنوات الأمل من أجل إحداث تأثير عاطفي وإثارة العقل وتحفيز الاستجابة المستمرة والفعالة للقضايا المهمة والأسباب الجذرية، حيث تعمل القيادات الدينية على حشد جماعاتهم، كما تسعى إلى تقوية الهياكل المجتمعية القائمة. وفيما يلي الخطوات الرئيسية الثلاث على مستوى المجتمع:

- **التحفيز:** تشارك القيادات الدينية وأزواجهم في ورشة عمل تتضمن المعرفة الفنية والتحليل العميق للتعاليم الدينية التي تصل إلى الأسباب الجذرية والمعتقدات العميقة التي تؤثر على السلوك.
- **وضع الاستراتيجية:** تشكّل القيادات الدينية فرَق عمل قنوات الأمل المجتمعية لوضع خطط لمعالجة مشكلات محددة. ويتم أيضاً تمكين فرَق عمل قنوات الأمل المجتمعية بالمعلومات والتعرف على هياكل دعم المجتمع الحالية للإبلاغ عن الاعتداء ومنعه.
- **التمكين:** يزيد الحشد من القدرة الفنية لاستجابة فرَق عمل قنوات الأمل المجتمعية، وذلك باستخدام الأساليب القائمة على الأدلة التي تساهم في تقليل الممارسات والمعتقدات الضارة أو القضاء عليها، إلى جانب الحث على التحرك لدعم الأطفال الأكثر ضعفاً في المجتمع.

تتناول منهجية مشروع قنوات الأمل القضايا الصعبة والمحظورة في كثير من الأحيان مع المجتمعات الدينية ومنها فيروس نقص المناعة البشرية، والمساواة بين الجنسين، وصحة الأم والطفل، وحماية الطفل. كما تمت مواءمة هذه المنهجية لاستخدامها في شراكة مع منظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم، التي جلبت فريقا من العلماء لتعكس اتساع نطاق التعاليم الإسلامية ووجهات النظر العالمية المتنوعة. ويجري حالياً نشر هذه المواءمة في ثلاثة بلدان.[215] كما أنها دخلت حيز التجريب في سياقات دينية أخرى. في عام 2017، أفادت 39 دولة عن تنفيذ مشروع قنوات الأمل الذي يركز على حماية الطفل مع مكونات خاصة بحقوق الطفل.

تمكنت منظمة ورلد فيجن من الوصول إلى 455,000 من القيادات الدينية من خلال برنامج قنوات الأمل حتى الآن، والتزمت بزيادة عدد القيادات الدينية الإضافية إلى 150,000 من طوائف متعددة بحلول عام 2025.

الدروس المستفادة

- **أهمية إشراك النصوص والتقاليد الدينية / المقدسة:** يُصبح إشراك القيادات والمجتمعات الدينية أكثر فاعلية عندما يتم من منظور نصوصها الدينية والمقدسة مدعوماً بالحقائق والأطر القانونية والإحصاءات ذات الصلة.
- **الحاجة إلى العلماء من أجل إعداد الإطار اللاهوتي:** يجب على فريق من علماء الدين إعداد الإطار اللاهوتي؛ وذلك احتراماً لوجهات النظر المتعددة في أي دين معين. يوفر مشروع قنوات الأمل للمشاركين فرصة للتفاعل مع مجموعة من وجهات النظر والآراء من داخل تقاليدهم الدينية، وإبراز قيمة الطفل وكرامته وحقوقه.
- **تجربة إيمانية مشتركة:** من المهم لمُيسِّري قنوات الأمل أن يحظوا بتجربة إيمانية مشتركة مع المشاركين في ورشة العمل. وتعمد منظمة ورلد فيجن إلى عقد شراكات وتدريبات مع القيادات الدينية الموثوق بها والذين يفهمون نصوصهم الدينية وتعاليمهم بطريقة موثوقة من حيث السياق.
- **أهمية التدريب:** نظراً إلى صعوبة الموضوعات، تستخدم قنوات الأمل عملية تدريبية مكثفة لمُيسِّريها؛ فيجري تجهيز الميسّرين لفهم كل من الإطار اللاهوتي والمسائل الفنية المحيطة بحماية الطفل. وتسعى قنوات الأمل جاهدة لتحقيق التوازن بين الميسِّرين في كِلا الجنسين (رجالاً، ونساءً) ومن حيث الخبرة (القطاع الفني، الديني).

- **مشاركة الجهات الفاعلة الرئيسية:** ليس بمقدور جهة واحدة أن تقضي على العنف ضد الأطفال؛ فإضافة إلى القيادات الدينية والتقليدية، يمكن لمقدمي الخدمات وصناع الرأي تقديم مساهمة مهمة، فضلاً عن أنهم نقاط اتصال أساسية لضمان أن تكون خطط عمل المجتمع الديني متأصلة في نهج تعزيز النظام. كما يمكن للفتيان والفتيات أيضاً الاضطلاع بدور مهم باعتبارهم عناصر التغيير.
- **تحديد سياق الثقافة المحلية والمعايير والبنية التحتية:** تزداد استدامة الجهود وفعاليتها عندما توضع نقاط القوة في المجتمع وكذلك ممارساته وهياكله في موضع الاعتبار.
- **استخدام مجموعة من الأساليب:** نظراً إلى الطبيعة المعقدة للعنف ضد الأطفال، فإنه يمكن للأساليب الشاملة - التي تأخذ في الاعتبار كل جانب من جوانب حياة الطفل وكل قطاع له تأثير على حياته - معالجة الأسباب المتنوعة للعنف، كما تُعد محورية لإنهائه. ويمكن أن يكون استخدام برنامج النوع الاجتماعي في قنوات الأمل، لاستكمال حماية الطفل في قنوات الأمل، فعالاً في معالجة مجموعة من الأسباب الجذرية.

المصدر: https://www.wvi.org/church-and-interfaith-engagement/what-channels-hope

وفي رسالة مُسجلة بالفيديو إلى المشاركين في المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، الذي عقد في بنما في عام 2017، قال القس الدكتور أولاف فيكس تفيت، الأمين العام لمجلس الكنائس العالمي ما يلي:

نعلم أن العديد من الأطفال يعانون العنف. ونعلم بحدوث ذلك في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة. والأطفال هم في أغلب الأحيان من يعانون أكثر من غيرهم. ونرى ذلك أيضاً في مناطق المجاعة والجفاف. وأي مشكلات أخرى نمر بها نحن البشر يعاني منها الأطفال أيضاً، بل إنّ وقعَها أسوأ بالنسبة لهم. ونحن بإمكاننا أن نصنع الكثير معاً، نحن القيادات والمجتمعات الدينية، لحماية الأطفال من العنف، وكذلك من العنف الذي يتعرضون له في منازلهم. يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا. ويجب أن نساعد أطفالنا على النمو حتى يتمكنوا من استخدام مواهبهم لصالح الجميع من أجل عالم أفضل.[216]

2-4 توفير التنشئة الإيجابية والإرشاد حول تنمية الطفل

اعترافاً بالحاجة إلى مواجهة العنف ضد الأطفال داخل منازلهم، كان من بين التزامات بنما العشرة التي أقرتها القيادات الدينية: «تعزيز المجتمعات المحلية من خلال توفير التثقيف بشأن التربية الإيجابية والقيم الأخلاقية؛ لمساعدة الأسر والأطفال على تنمية التعاطف، وأن يصبحوا أكثر قدرة على الصمود والنماء الروحي».[217]

أطلق عدد من المنظمات الدينية مشاريع في مجال تنمية الطفل، إدراكاً لضرورة توعية دوائرهم بأهمية التغذية السليمة والرعاية الصحية والتحفيز العقلي للأطفال، وتثقيفهم بالأثر الضار للعقاب البدني وإساءة معاملة الأطفال. كما شجعت بعض هذه المبادرات على اتخاذ إجراءات لمنع عمل الأطفال والاتجار بهم وأشكال الاستغلال الأخرى.

في برنامج «بالا شانتي» Bala Shanti، الذي يُنفَّذ في المجتمعات المحلية في جنوب الهند التي تعاني من الفقر والتهميش، يصاحب التوعية أشكال مختلفة من الدعم للوالدين؛ وذلك من أجل خفض مستوى التوتر لديهم، وتحسين صحتهم، وتزويدهم بالوسائل التي تُمكّنهم من رعاية أطفالهم بشكل أفضل. كما يجري أيضاً دمج هذا البرنامج مع برامج أكاديمية وبرامج مهارات حياتية للأطفال؛ من أجل إثراء بيئتهم وتمكّينهم من كسر حلقة الفقر. وبالمثل، يستخدم برنامج «موسيك» Mosaik في البوسنة والهرسك - الموضح أدناه في القسم 3 من هذا الفصل - نهجاً متعدد الأوجه يركز على العنف في المدارس، ولكنه يشمل أيضاً التواصل مع أولياء الأمور والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في المجتمع؛ من أجل معالجة التوترات القائمة بين الطوائف الدينية المختلفة.

ضمان بداية صحية في الحياة (جنوب الهند)

تأسست «شانتي أشرم» Shanti Ashram، وهي منظمة تستلهم مبادئها من فلسفة غاندي وحقوق الإنسان، في عام 1986، وتعمل مع المجموعات الدينية، الممثلة في السكان المحليين، وهي: المسيحية والهندوسية والإسلام والجاينية والسيخية. وأطلقت هذه المنظمة برنامجها «بالا شانتي» في عام 1991 بهدف كسر حلقة سوء التغذية وأمراض الطفولة والفقر من خلال: تزويد الأطفال في سن ما قبل المدرسة بالتعليم والتغذية والخدمات الصحية؛ وإنشاء منصة تتمحور حول الطفل للنهوض بالسلام والتعاون بين الأديان؛ وتوفير منصات للأطفال للتحدث والاستماع إلى آرائهم حول القضايا المتعلقة بحقوقهم؛ وتعزيز حقوق الأطفال ومسؤولياتهم بالشراكة مع الأطفال الآخرين والأسر والمجتمعات والمؤسسات ذات الصلة بالأطفال.

ومن أجل تزويد الأطفال في المجتمعات الريفية المهمشة بشروط النمو الصحي، يقدم البرنامج التعليم قبل المدرسي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و5 سنوات في تسع قُرى باستخدام منهج مونتيسوري، ويلتحق بهذا البرنامج حالياً أكثر من 200 طفل. وعقب ذلك، ينتقل الأطفال إلى المدارس الخاصة أو العامة ولكنهم يعودون أيضاً إلى ما يُسمى «برلمانات الأطفال»؛ لأداء أنشطة شهرية حتى بلوغهم سن الثامنة عشرة؛ وقد شارك في أحدث تلك البرلمانات 996 طفلاً. وفي الوقت نفسه، يتلقى الأطفال فحوصاً طبية ومكملات غذائية وتطعيمات، كما تشجع مبادرة ادخار الأطفال على توفير المال من أجل تعليمهم العالي والمشكلات الصحية الطارئة، وتضم هذه المبادرة 1460 عضواً نشطاً.

يساعد الأطفال في تنظيم الأنشطة وإدارتها، وتشمل:

- برلمانات الأطفال، حيث يفكر الأطفال من خلالها مع بعضهم البعض في قضايا المجتمع؛
- «مالاروم بافاي»: وهي ورش عمل للفتيات تُعقد مع فريق صحي للتعريف بالنظافة الصحية في فترة الطمث والصحة العقلية والتغيرات التي ستحدث خلال فترة المراهقة، بما في ذلك نمو الدماغ (يمكن أن تشمل ورش العمل أيضا تعليم المهارات الحياتية)؛
- حوار مع الفتيان من خلال ورش عمل مع الأكاديمية الهندية لأطباء الأطفال حول تعريف الذكورة، والوقاية من السلوكيات عالية الخطورة (وعلى رأسها تعاطي الكحول) والعنف ضد الأطفال، لا سيما ضد الفتيات، والطرق التي يمكنهم من خلالها أن يصبحوا عناصر تغيير في المجتمع؛
- جلسات الاستماع العامة، التي تُعقد حول موضوعات لها أهميتها بمساعدة الأولاد المراهقين ومُيسّر، وعادة ما تجمع 250 فتى مراهقاً في وقت واحد من المدارس والكليات، وبعضها يشمل الآباء أيضاً؛
- ورش عمل «تعلّم العيش معاً» مع كل من الفتيات والفتيان؛
- إقامة رحلات من أجل الوحدة، حيث يزور اليافعون أماكن العبادة للتعرف على الديانات الأخرى؛ وقبل إجراء الزيارة يقوم طاقم عمل شانتي أشرم بزيارة الزعيم الديني للتحضير للزيارة.

وعلاوة على ذلك، تعقد منظمة شانتي أشرم ورش عمل مع القيادات الدينية لمناقشة موضوعات مثل العنف ضد الأطفال وزواج الأطفال. وقد أجرى المركز الدولي للأطفال والصحة العامة التابع لمنظمة شانتي أشرم أبحاثاً حول زواج الأطفال، من أجل مكافحته بشكل أكثر فعالية. ونظراً إلى وجود العديد من الأسر الضعيفة في المناطق الريفية وشبه الحضرية التي تنشط فيها منظمة شانتي أشرم، فإنها تنظم ورش عمل للطهي حيث يتعلم الآباء كيفية تحضير طعام مغذٍ منخفض التكلفة. وتوفر فحصاً صحياً مجانياً للآباء (خاصة الأسر التي يعولها أحد الوالدين)، وكذلك تصوير الثدي بالأشعة السينية مقابل أسعار مخفضة للغاية، إضافة إلى مكملات البروتين. وقد أجرت المنظمة مؤخراً ورشتي عمل حول التنشئة الإيجابية، تضمنتا معلومات عن سلامة الطفل والتعليم والاعتداء الجنسي والعقاب البدني (وهذا الأخير شائع جداً). وأشارت المتابعة إلى تحقيق فهم أفضل لحقوق الأطفال.

عشرون في المئة من الفتيات في مشروع بالا شانتي يواصلن تعليمهن العالي.

الدروس المستفادة

- من الصعب تعزيز حقوق الطفل ومشاركته عندما تكون البيئات في المنزل مختلفة تماماً عن المدرسة. كما يُعد إشراك أولياء الأمور في مناقشات حول احتياجات أطفالهم أمراً صعباً عندما يكون الآباء أنفسهم يعانون من العنف الجسدي والعاطفي نتيجة للفقر والأمية. لذلك فإن الاستجابة لاحتياجات الوالدين أمر ضروري.
- نتيجة لأنشطة برنامج بالا شانتي للأطفال إلى جانب توعية الوالدين، يتلقى البرنامج بانتظام طلبات من الوالدين للحصول على الدعم المتعلق برفاه أطفالهم، مثل طلب الدعم لمواجهة أمراض الطفولة الشائعة أو مشكلاتهم الاجتماعية أو الأعباء الاقتصادية أو أمراض أفراد الأسرة.
- يجب تضمين ورش عمل التنشئة والتشبيك مع أولياء الأمور في جميع المؤسسات الأكاديمية؛ من أجل تمكين الوالدين من حماية أطفالهم من العنف، بما في ذلك زواج الأطفال، إلى جانب المشاركة في توفير تعليم المهارات الحياتية لأطفالهم.

المصادر: http://www.icphhealth.org/ Facebook: Shanti Ashram

في مجال تنمية الطفولة، يركز عدد متزايد من المبادرات بشكل خاص على العقاب البدني، باعتباره أحد أشكال العنف ضد الأطفال الأكثر شيوعاً في جميع قطاعات المجتمع؛ حيث إنه في أجزاء كثيرة من العالم لطالما كان مقبولاً أن أشكال العقاب الجسدي – الضرب على الكفل، والجَلد، والصفع، وحتى الضرب أو الربط – ضرورية لضمان الطاعة والانضباط من جانب الأطفال. وقد تعزز بعض التفسيرات الدينية هذه الأشكال العنيفة للعقاب، مثل التركيز على عقاب إلهي شديد يكون مصيرَ كل مَن لم يَنقَد لأوامر الإله بالطاعة التامة. وعلاوة على ذلك، يجادل البعض بأن العقاب الجسدي مذكور في بعض النصوص الدينية، ويعتقدون أنه لذلك مسموح به بل ويوصى به باعتباره وسيلة مهمة لضمان التزام الأطفال بتعاليم دينهم. على سبيل المثال: فسر بعض القيادات المسيحية، الذين تمت استشارتهم في إطار هذه الدراسة، الفقرة التالية على أنها تحضّ على استخدام العقاب البدني: سِفر الأمثال 24:13 الذي يقول: «مَنْ يُمْنَعُ عَصَاهُ يَمْقُتِ ابْنَهُ، وَمَنْ أَحَبَّهُ يَطْلُبُ لَهُ التَّأْدِيبَ».[218] ويفسر آخرون أن هذه الفقرة مجازية، وأن العقاب البدني لا يستند إلى الكتاب المقدس وأنه لا يوجد نص في العهد الجديد يخبر فيه يسوع الآباء باستخدام العقاب البدني مع أطفالهم.

كما يجري استخدام مفهوم «الخطيئة الأصلية»، الذي يستند إلى الكتاب المقدس، لدعم فكرة أن العقاب الشديد وحده هو الذي يمكنه التحكم في إرادة الطفل. لذا فغالباً ما تكون هناك صراعات بين تعاليم الدين، كما هو موضح في الفصل الثالث، والطرق التي تطورت بها الهياكل الأسرية. وبالنظر إلى التفسيرات المختلفة للنصوص المقدسة، فإن ثمة حاجة إلى إعادة تفسير بقدر أكبر من الدقة من قِبل علماء الدين؛ من أجل حل التناقضات الظاهرة بين النصوص وحقوق الأطفال.

يرتبط العقاب الجسدي أيضاً بوضع الطفل في بعض الثقافات، حيث يُعد الأطفال ملكا لرب الأسرة الذكر، ولا يمكن التشكيك في سلطته أبداً. ويمكن أن تكون أشكال العقاب العنيفة أيضاً نتيجة لمستويات التوتر العالية في الأسرة، بسبب الفقر ومشاعر الضعف وقلة الحيلة المصاحبة له في كثير من الأحيان.[219] وقد قدَّرت دراسة أجرتها مجموعة دولية من الخبراء أنه في عام 2015 تعرض غالبية الأطفال – ثلاثة من كل أربعة أطفال تتراوح أعمارهم في الفئة العمرية 1-14 عاماً – إلى تأديب عنيف (عدوان نفسي أو عقاب بدني) في الشهر السابق.[220] وخلال المشاورة التي عُقدت مع الأطفال في إطار هذه الدراسة، ذكرت فتاة من تنزانيا تبلغ من العمر 15 عاماً أنه «بدلاً من السؤال عن سبب ارتكاب الطفل لخطأ ما، ثم تقديم النصح والإرشاد، فإنهم [أي المعلمون/أولياء الأمور] يختارون فرض العقوبات الشديدة وإيذاء الأطفال».

أظهرت مؤخراً الأبحاث واسعة النطاق في المجالات الحديثة لعلم الاجتماع وعلم النفس أن العنف يميل إلى توليد المزيد من العنف؛ بعبارة أخرى: غالباً ما يؤذي الأطفال الذين يعانون من العقاب الجسدي المتكرر مَن حولهم – فيؤذون أطفالاً آخرين، ثم في وقت لاحق في الحياة يؤذون أزواجهم أو أطفالهم أو غيرهم في المجتمع. أو عوضاً عن ذلك، يميلون إلى الخضوع، وعدم الجرأة على الدفاع عن أنفسهم أو من حولهم – بما في ذلك أطفالهم – من الأذى. ويمكن أن يؤدي الشعور بالخزي والقلق والعجز في النهاية إلى تعاطي المخدرات أو اضطرابات الأكل أو الانتحار.[221]

بدأ علماء الدين الآن في إعادة تفسير العديد من النصوص الدينية المستخدمة لتبرير العقاب البدني، لأن كلا من الخبرة الشخصية والبحوث أظهرت أن الأطفال يستوعبون القيم الأخلاقية للاحترام والرحمة وضبط النفس بشكل أفضل

من خلال توفير القُدوات الإيجابية الممثلة في الكبار وكذلك المناقشات المفتوحة حول عواقب السلوكيات المختلفة. ونظراً إلى أن هذه القيم تُعد محورية بالنسبة إلى الأديان الرئيسية في العالم، فإن العديد من القيادات الدينية تقوم الآن بإعادة تقييم الآيات الفردية التي تشير إلى العقاب البدني بشكل إيجابي، وذلك في ضوء ما هو معروف الآن عن الآثار السلبية للعقاب البدني.[222]

في عام 2019 عقد الاتحاد الدولي لرعاية القيم الأخلاقية والروحانية في مرحلة الطفولة المبكرة للوقاية من العنف خمس مناقشات مائدة مستديرة وطنية في البرازيل وكينيا والهند ولبنان وسريلانكا. وقد جمعت الاجتماعات قيادات دينية وخبراء في حماية الطفل وتنمية الطفولة المبكرة لمناقشة قضية العنف ضد الأطفال، وطرح أحدث الأبحاث العلمية حول تأثير العنف في السنوات الأولى ودور التعليم القائم على القيم والروحانية. وقد تمخضت النقاشات في الموائد المستديرة عن كتيبات للتوعية والمناصرة يستخدمها الآن القيادات والمجتمعات الدينية في هذه البلدان لزيادة الوعي بالعنف في مرحلة الطفولة المبكرة وأفضل الطرق التي يمكن للقيادات الدينية من خلالها العمل مع الآخرين لدعم الآباء ومقدمي الرعاية والمعلمين في رعاية روحانية الأطفال وخلق بيئات آمنة للأطفال الصغار.

ناقش المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال دور المجتمعات الدينية وقيادتها في دعم الإصلاحات القانونية لحظر جميع أشكال العقوبة الجسدية والمهينة للأطفال، وكذلك دورهم في تعزيز الروحانية لدى الأطفال ومقدمي الرعاية باعتبارها وسيلة لمنع العنف والتخفيف منه. وقد تضمنت الالتزامات العشرة لإنهاء العنف ضد الأطفال التي قدمها المشاركون تعهداً بتعزيز آليات التقييم الذاتي والمساءلة «لضمان عدم تواطؤ مجتمعاتنا أبداً في إدامة العنف ضد الأطفال».[223]

ومن المثير للاهتمام أن بعض أكثر البرامج نجاحاً قد أشركت الأطفال باعتبارهم عناصر فاعلة للتغيير، كما في مثال برنامج شانتي أشرم المذكور أعلاه. ويمكن حتى للأطفال الصغار أن يصبحوا صانعي سلام فاعلين داخل الأسر والمجتمعات والمدارس. وصارت العديد من الساحات الدينية أماكن تُجهِّز الأطفال لمعرفة حقوقهم وتولي أدوار قيادية، كالإمامة في الصلاة في المنزل على سبيل المثال أو التحدث معاً في الأسرة حول بدائل العنف.

3-4 تعزيز تعليم شامل وآمن وخالٍ من العنف والمدارس الخالية من العنف

كما ذكرنا سابقاً، لطالما يُعد العقاب البدني في جميع أنحاء العالم وسيلةً ضرورية لتأديب الأطفال، في المنازل وكذلك في المدارس والمؤسسات الأخرى للأطفال، ولا يزال وسيلة قانونية لتأديب الأطفال في 69 دولة، وفي المدارس يوقَّع التأديب على الفتيان أكثر من الفتيات.[224] ومع ذلك، فقد أظهرت الأبحاث أن العقاب البدني يمكن أن يُضعِف التعلّم، وذلك لأن «الأطفال الذين يخشون تعرضهم للأذى الجسدي من قِبل معلميهم يميلون إلى كُره المدرسة أو تجنبها».[225]

يواجه عدد كبير جداً من الأطفال أيضاً عنفاً من قِبل طلاب آخرين في شكل تنمر أو تحرش جنسي، وخاصةً بالنسبة إلى الفتيات. ويصعب الحصول على بيانات موثوقة حول هذه الأشكال من العنف. ومع ذلك، فإنه بحسب مبادرة «التعرف على العنف في الطفولة» أفادت مجموعة تضم باحثين وخبراء متعددي التخصصات بما يلي:

> أبلغ طفل من كل ثلاثة أطفال عن تعرضه إلى التنمر مرة واحدة على الأقل خلال الشهرين الماضيين في المدارس عبر البلدان الصناعية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن ناحية أخرى، تعرض كل طفل آخر تقريباً إلى التنمر في المدارس في جميع أنحاء إفريقيا.[226]

وفقاً إلى اليونيسف، يعاني ما يقرب من 130 مليون طالب (أكثر بقليل من ثلث الطلاب) في جميع أنحاء العالم تتراوح أعمارهم بين 13 و 15 عاما من التنمر.[227] ويُعد التحيز والتمييز من العوامل المتسببة في بعض أعمال العنف المُرتكَبة، كما في حالة الأطفال ذوي الإعاقة، أو المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو المضطهدين لأسباب تتعلق بالهوية الجنسية أو الهوية الإثنية أو العِرقية أو الدينية.[228] ويمكن أن ينتج العنف داخل المجتمعات أيضاً بسبب التمييز والتوتر الناجمين عن أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.[229]

يمكن أن تصبح التوترات سائدة في المدارس لا سيما في المجتمعات التي مزقتها النزاعات المسلحة الداخلية. وكما رأينا في دراسة الحالة من البوسنة والهرسك، تعمل «موسيك»، وهي منظمة متعددة الأديان، مع قيادات من جميع الأديان الممثلة في المجتمع لتكوين فهم أفضل لقيمهم المشتركة، والتغلب على التوترات الماضية، والتصدي إلى جميع أشكال العنف ضد الأطفال في المدارس وفي المجتمع.

بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015، التي التزم فيها قادة العالم صراحة بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال بحلول عام 2030، تم إطلاق الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال[230] في شهر يوليو 2016 بمشاركة المنظمات الدينية. وتضم هذه الشراكة في عضويتها حكومات ووكالات الأمم المتحدة وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص وأكاديميين وأطفال. (كما تضم في عضوية مجلس إدارتها كلا من رئيس منظمة أريغاتو الدولية والأمين العام لمجلس الكنائس العالمي). وبمبادرة من منظمة الصحة العالمية، تعاونت الشراكة العالمية، في العام ذاته، مع ثماني وكالات أخرى[231] لتطوير (INSPIRE)[232] وهو حزمة فنية من سبع استراتيجيات رئيسية لإنهاء العنف ضد الأطفال. تجمع هذه الحزمة الفنية استراتيجيات أثبتت جدواها وحققت نجاحاً في الماضي في الحد من العنف ضد الأطفال. وفي 22 يناير/كانون الثاني 2019، قدمت الشراكة العالمية برنامج «التعلّم الآمن»[233] ومبادرة «دعوة إلى العمل» إلى أكثر من 100 وزير تعليم في منتدى التعليم العالمي في لندن. وتطالب مبادرة «دعوة إلى العمل» جميع الشركاء بالعمل على

دعم الحكومات في تنفيذ التشريعات والسياسات لحماية الأطفال من العنف داخل المدارس وخارجها، بما في ذلك عبر الإنترنت، لتعزيز الحماية والاستجابة داخل المدارس، والعمل مع الوالدين والمجتمعات لتعزيز السلوكيات غير العنيفة، وزيادة الموارد لإنهاء العنف ضد الأطفال، وجمع الأدلة من أجل زيادة فعالية البرامج.[234]

التصدي للعنف في المدارس والمجتمع (البوسنة والهرسك)

تُعد الجمعية النسائية للحوار بين الأديان في الأسرة والمجتمع «موسيك» (Mosaik) مبادرة للإلهام الديني (الكاثوليكي والأرثوذكسي والإسلامي). تأسست مبادرة «موسيك» في عام 2012، وتتمثل أهدافها - باعتبارها شبكة متعددة الأديان - في حشد أفراد المجتمع للعمل على تعزيز المبادئ الدينية بوصفها أحد أساسيات التصدي للعنف ضد الأطفال والقضاء على الفقر، إلى جانب تعزيز دور الأسرة من خلال توفير الفرص لجميع أفرادها للمشاركة في أنشطة مبادرة «موسيك» التي تسهم أيضاً في بناء الحوار بين الأديان والمصالحة داخل المجتمع.

ويجرى تنفيذ برنامج «موسيك» على مستوى المجتمع المحلي في سبع مدن ووصل إلى أكثر من 700 شخص من المشاركين في أنشطة مبادرة «موسيك» خلال العام. وتُنظم الأنشطة مع القيادات الدينية والأسر من المجتمعات الكاثوليكية والأرثوذكسية والإسلامية بدعم من مركز الصحة العقلية ومركز العمل الاجتماعي والشرطة. تتعاون مبادرة «موسيك» أيضاً مع المنظمات غير الحكومية والشبكات العاملة من أجل الأطفال: منظمة إنقاذ الطفولة، منظمة ورلد فيجن، الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، ومنظمة أريغاتو الدولية.

في الخطوة الأولى من البرنامج، تنظم مبادرة «موسيك» حلقات نقاشية مع قيادات دينية من المجتمعات الكاثوليكية والأرثوذكسية والإسلامية وممثلي إدارة الشرطة ومراكز الصحة العقلية والمدارس الابتدائية والثانوية. وتشمل تلك الحلقات النقاشية أيضاً أعضاء المجتمع القادرين على المساهمة في تغيير الوعي باعتبارهم قريبي الصلة بمؤسساتهم الدينية ومشاركين فاعلين في مجتمعاتهم. تنظم مبادرة «موسيك» ورش عمل تدريبية حول «العمل التطوعي والفعالية من خلال الدين» و«تعلّم العيش معاً» و«منع العنف ضد الأطفال» (العنف الجسدي والجنسي والعنف عبر الإنترنت). وقامت مبادرة «موسيك» بتدريب المعلمين وأعضاء المنظمات غير الحكومية واليافعين ليكونوا ميسِّرين في برنامج منظمة أريغاتو الدولية لتعليم الأخلاق «تعلّم العيش معاً». وفي ورش العمل، يتم تحديد أهم القضايا وطرح التوصيات، والاتفاق على الخطوات التالية لإحداث تغييرات إيجابية في المجتمع للحد من العنف وفقر الأطفال، وتحسين الحوار بين الأديان وتشجيع العمل التطوعي والفاعلية.

ثم بعد ذلك تُعقَد الحلقات النقاشية التي تكون مفتوحة للجمهور. ويتلقى جميع المواطنين الدعوة عبر وسائل الإعلام للحضور. وخلال هذه الحلقات النقاشية، تقدم القيادات الدينية، بحضور المشاركين المنتمين إلى مجتمعات دينية متنوعة، تعاليم دينها حول الأهمية والالتزام بمنع العنف ضد الأطفال، والقضاء على فقر الأطفال، واحترام حقوق الأطفال.

وتحفز المجتمعات الدينية حقيقة أن البرنامج يسمح لهم بالترويج خارج دوائرهم لفكرة أن القيم والالتزامات الدينية يجب أن تُعاش. ويهتم العديد من أفراد المجتمع بالعمل التطوعي والفعالية المستوحيين من المبادئ الدينية لأن مثل هذه الأعمال تعزز حياتهم الروحية.

ثم يبدأ أعضاء من ديانات مختلفة إجراءات مشتركة لمنع العنف ضد الأطفال والقضاء على الفقر في المجتمع. وتدعو مبادرة «موسيك»، مع مؤسسات أخرى، إلى تقديم رعاية أفضل للأسر التي تعيش في فقر. كما يزور أعضاؤها الأسرَ الفقيرة بهدف فهم احتياجاتهم وتقديم الدعم في معالجتها.
يشارك طلاب، تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً في ست مدارس ابتدائية وثانوية، في تنمية المهارات الحياتية التي تهدف إلى مساعدتهم على التعرف على قدراتهم والتعبير عن مشاعرهم وتحسين مهارات التواصل لديهم وضبط مشاعرهم السلبية. وتشجع مبادرة «موسيك» جميع الأطفال على المشاركة في أنشطتها الهادفة إلى تعزيز النمو الأمثل لكل طفل بغض النظر عن الأصل والوضع الاجتماعي.

الدروس المستفادة

- ضرورة المثابرة والعمل المشترك والاستمرارية.
- يجب بذل جهود خاصة لتحديد المتطوعين الذين يمكنهم في حياتهم الشخصية الدفاع عن حقوق الأطفال.
- معظم المواطنين لا يدركون حقيقة أن جميع الأديان تشجع على القضاء على العنف وفقر الأطفال.
- يُعد التعاون مع جميع المؤسسات المهمة التي تركز على الأطفال ورفاههم أساس النجاح.
- تساعد مشاركة وسائل الإعلام الجيدة على مشاركة المعلومات مع عدد أكبر من الأعضاء في المجتمع.

تعمل القيادات والمنظمات الدينية، داخل الهند والبوسنة والهرسك والعديد من البلدان الأخرى، بفعالية على جعل المدارس الأماكن الآمنة التي يجب أن يكون فيها الأطفال. وتمتد المبادرات الدينية الأخرى في بلدان متعددة، مثل برنامج التمكين الروحاني للشباب الناشئ المستوحى من الديانة البهائية، ونستعرض أدناه أحد تطبيقاته المحلية في السلفادور.

برنامج التمكين الروحاني للشباب الناشئ (السلفادور)

يُعد برنامج التمكين الروحاني للشباب الناشئ (JYSEP) حركة عالمية موجودة في أكثر من 150 دولة. وهو برنامج مستوحى من الديانة البهائية التي من مبادئها أن الظلام ليس له وجود خاص به: وإنما يوجد الظلام حيث يغيب النور. يسعى هذا البرنامج إلى منح المراهقين صوتاً في مجتمعهم، وتعزيز قيمهم الأخلاقية، وتمكينهم من المساهمة في رفاه مجتمعاتهم والعالم بأسره. وقد شكّل هذا البرنامج أداة مهمة للحد من التوترات بين البالغين والأطفال في هذا العصر.

أُطلق هذا البرنامج في عام 2004، ويجرى تنفيذه منذ عام 2016 بالتعاون مع المعلمين ومديري المدارس في «دولسي نومبر دي ماريا»، وهي مدينة في شمال السلفادور. ويشارك مراهقون تتراوح أعمارهم بين 12 و 15 عاماً في الأنشطة لمدة ساعتين في الأسبوع خلال ساعات الدراسة في المدرسة العامة، «فرانسيسكو غافيديا». وتشمل الأنشطة المناقشات والتعبير الفني وأعمال خدمة المجتمع، وقد نتج عن المشاركة التعاونية مع المعلمين ومديري المدارس أنْ شاركوا في مشاريع خدمة المجتمع أيضاً. وبناء على طلب الأطفال، تم توسيع البرنامج ليشمل عقد الاجتماعات

في منازل الأطفال؛ وذلك نظراً إلى وجود قيود زمنية حالت دون عقد اجتماعات لفترة أطول خلال ساعات الدراسة. كما يتم أيضاً تنظيم المعسكرات خلال فترات الإجازة.

ويتسم هذا البرنامج بأنه مُصمَّم للأشخاص الذين ينتمون إلى خلفيات متنوعة وهو مفتوح للجميع. ومن بين المشاركين في مدينة «دولسي نومبر دي ماريا» أطفال ينتمون إلى الطوائف الكاثوليكية والبروتستانتية وشهود يهوه وأطفال ملحدون. وفي هذا البرنامج، يدرك اليافعون أن هناك أشخاص لا يؤمنون بوجود إله ولكنهم مع ذلك يعيشون حياة عادلة ورحيمة، كما يتعلّمون أيضاً أنه من المهم أن يكون هناك اتساق بين المعتقدات والأفعال. ويتولى شباب وبالغون بهائيون أكبر سناً مهمة تيسير مجموعة الشباب الناشئ. وعلى الرغم من أن البرنامج لا يركز على حقوق الطفل صراحة، فإنه يغطي جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تلقي تعليم يفضي إلى التعايش السلمي.

ينعكس الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات، على سبيل المثال، في السماح للشباب الناشئ بالاجتماع بانتظام. ويدرك الشباب المشاركون في مجموعات الشباب الناشئين أنهم في مرحلة انتقالية، من حيث إنهم لم يعودوا أطفالاً صغاراً ولا صاروا مراهقين بعد. وكثيراً ما يكون هذا الفهم مصدر ارتياح لهم، ويساعدهم على فهم أنفسهم بشكل أفضل. كما أنه يوفر سياقاً للمحادثة مع أسرهم وغيرهم من المجتمع الذين يمكنهم دعمهم في تنميتهم.

إن الحق في المشاركة يُحترَم أيضاً، إذ يُقرر الشباب الناشئ الإجراءات التي يريدون فعلها لتحسين مجتمعاتهم. ويبدؤون باستكشاف مجال اهتمامهم وتقييم الاحتياجات، ثم المشاركة في إجراءات بسيطة ومهمة مثل تنظيف الأماكن العامة أو مدرستهم الخاصة. كما يدرس الشباب الناشئ مفاهيم مثل إثبات وجود الله في حياتهم، والأمل في مستقبل أفضل رغم التعرّض للمِحَن، والعدالة وحقوق الإنسان، وتوافق العلم والدين، والقضاء على جميع أشكال التعصب، والمساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال، واتخاذ القرارات المسؤولة.

وتتضمن التحديات التي واجهها المشروع في «دولسي نومبر دي ماريا» ما يلي:

- إقناع أعضاء المجتمع بأنهم أصحاب مصلحة في تدريب الشباب الناشئ؛ فكثيرا ما يرفض اليافعون الاضطلاع بأدوار الميسرين في مجموعات الناشئة، إذ يتطلب الأمر منهم أن يؤدوا دور «الميسر أو المحفز»، إضافة إلى مستوى الالتزام بخدمة المجتمع الذي يعنيه هذا الدور.
- رفْض الشباب الناشئ تأدية الخدمة المجتمعية للأشخاص الذين لا يقدمون أي خدمة في المقابل. ولقد غيّر الأطفال من آرائهم بعد انخراطهم أكثر في البرنامج.

الدروس المستفادة

- إن الشباب الناشئ أكثر استجابة حين تتوافر لهم بيئة آمنة للتعبير عن أنفسهم؛ ولديهم فضول تجاه العالم، وإحساس كبير بالعدالة ورغبة في الخدمة.
- لن تشهد مبادرة مثل مجموعات الشباب الناشئ استدامة إلا إذا كانت الأسر جزءاً من المحادثات بشأن هذه الفترة الانتقالية ومحتوى البرنامج.
- يحتاج اليافعون إلى معرفة حقوقهم ومسؤولياتهم حتى يصبحوا عوامل تغيير في مجتمعاتهم.

ونتيجة لهذا البرنامج، تطورت العلاقات بين المراهقين، ذوي الخلفيات الدينية أو الاجتماعية المختلفة، وأصبحت روابط صداقة بعد أن كانت متوترة في السابق. كما أظهر البرنامج أن تعزيز قدرة الأطفال المتأصلة على الخدمة من خلال إجراءات مجتمعية بسيطة هي استراتيجية فعالة لمنع العنف بينهم. ويوفر لهم أيضاً المزيد من الفرص لاستكشاف مواهبهم ونقاط قوتهم والسماح للآخرين بالاستفادة منها.

المصدر: https://www.bahaiblog.net/collection/community-life/junior-youth-spiritual-empowerment

نظراً إلى الدور المهم الذي تضطلع به المؤسسات والمنظمات الدينية عادة في مجال التعليم، فإنه يمكنها تقديم مساهمة رئيسية في خلق بيئات يشعر فيها جميع الطلاب بالاحترام والتقدير، وحيث تكون جميع أشكال العنف محظورة، إضافة إلى القضاء على العقاب البدني، وتهيئة الظروف التي يستطيع خلالها جميع الأطفال أن يتعلّموا فيها بحيث تكون خالية من التوتر الناجم عن عنف، الأمر الذي يتطلب سياسات تحظر التمييز على أساس الجنس أو الدين أو العِرق أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي أو أي وضع آخر، إضافة إلى استراتيجيات للتصدي إلى التنمر بين الطلاب.

يمكن أن تساهم المناقشات حول اتفاقية حقوق الطفل ومبادئها في خلق بيئات تحترم كرامة كل طفل، وهي قيمة تتمسك بها جميع الأديان الرئيسية. وتحقيقا لهذه الغاية، وضع مجلس التواصل بين الأديان لتعليم الأخلاق للأطفال - إحدى مبادرات مؤسسة أريغاتو الدولية التي أُطلقت في عام 2004 بالتعاون الوثيق مع اليونسكو واليونيسف - برنامج التواصل بين الثقافات والأديان لتعليم الأخلاق تحت عنوان «تعلّم العيش معاً». وكانت الاختبارات الميدانية في خمس مناطق عالمية عبر الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال جزءاً من عملية تطوير هذا البرنامج. يركز النموذج على تدريب المعلمين والعاملين الشباب والأخصائيين الاجتماعيين من أجل تمكين الأطفال من تعلّم تقدير التنوع واحترامه، ووضع أنفسهم مكان الآخر، والتوفيق بين اختلافاتهم مع الآخرين، ودعم مسؤولياتهم الفردية والجماعية للمساعدة على تحويل المجتمعات معاً. يُنفّذ البرنامج بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الدينية وغير الدينية المحلية في المدارس. ودليل الميسِّرين متوفر بأكثر من 13 لغة ومُستخدم في أكثر من 30 بلداً.[235]

كشف تقييم لبرنامج «تعلّم العيش معاً» - تم إجراؤه خلال الفترة بين عامي 2013 إلى 2014 مع شركاء منفذين من 24 موقعاً مختلفاً في السلفادور واليونان والهند وكينيا ورومانيا بمشاركة 1420 طفلاً - أنه عند تنفيذ البرنامج بطريقة منهجية وبدعم المؤسسات وقيادتها، يُظهر الأطفال قدرة متزايدة على ضبط عواطفهم، والاستجابة للقضايا التي تؤثر فيهم بشكل إيجابي، ولوحظ انخفاض في السلوكيات العنيفة، وتطور في التفكير النقدي، وقدرة على التعامل مع النزاعات، كما أظهر الأطفال قدراً أفضل من المعرفة والاحترام لأوجه الشبه والاختلاف مع الآخرين. ورُغم أن المتابعة والتقييم لم يكن بهما مجموعة لضبط السلوك، فإن أساليب التقييم النوعي كشفت عن تغييرات في تصورات الأطفال، وحتى تغييرات أقوى في طريقة تعامل المربين مع قضايا التنوع والعنف والتأديب في المدارس من خلال التربية التحويلية، وبالتالي التأثير في ثقافة المدرسة والعلاقات الأوسع بين المعلمين والطلاب وكذلك بين الأقران.[236]

لقد طوّرت البهائية نهجا آخر، ووفقا لما رأيناه في المشروع المميز من السلفادور، يركز البرنامج البهائي خاصة على تمكين اليافعين. ومن خلال الأنشطة المُنفذة داخل المدرسة وخارجها يساعد اليافعون على توفير بيئات مدرسية مبنية على مبادئ المشاركة وعدم التمييز وحرية التجمع والتعبير واحترام كرامة كل طفل. وتُنفِّذ الجماعات البهائية البرنامج في 150 بلداً. وقد وُجد أيضاً أن هذا البرنامج لا يؤدي إلى تقليل التوترات بين الطلاب فحسب، ولكن يساعدهم أيضاً على أن يصبحوا عناصر التغيير الإيجابي داخل مجتمعاتهم.

4-4 منع زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

يُعد منع زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من الأمور المثيرة للجدل على وجه الخصوص، حيث يكون دور قيادة السلطات والمنظمات الدينية حيوياً من أجل تغيير المواقف والسلوكيات حيالهما. وفي بعض السياقات، ارتبطت مثل هذه الممارسات التقليدية الضارة بالتعاليم الدينية. لقد طورت مبادرة الدين والتغيير الإيجابي من أجل الأطفال، وهي مبادرة عالمية بشأن التغيير الاجتماعي والسلوكي بقيادة اليونيسف، مع مبادرة التعلّم المشترك حول الأديان والمجتمعات المحلية، ومنظمة أديان من أجل السلام وكلية اللاهوت بجامعة هارفارد، إطاراً جديداً يوفر طريقة أكثر استدامة للعمل مع الجهات الفاعلة الدينية المحلية لصالح الأطفال. وتستخدم المبادرة عملية تشاركية لإقامة علاقات تعاون طويل الأمد مع القيادات الدينية من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي المناهض للممارسات التقليدية الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.[237]

وثمة حاجة إلى صوت أو رأي القيادات الدينية خاصة عندما يعتبر البعض أن مثل هذه الممارسات التقليدية تُشكل وسيلة للحماية. على سبيل المثال: قد يتساءل بعض الآباء عن سبب إدراج المجتمع الدولي زواج الأطفال ضمن أشكال العنف، بينما ذكرت شبكة المنظمات غير الحكومية «فتيات لا عرائس»:

> أن هذه الممارسة مدفوعة بمجموعة متنوعة من العوامل، مثل تصور أن البنات عبء اقتصادي، وأن الذكور أولى منهن بالتعليم، وأن الزواج المبكر يقي من ممارسة الجنس قبل الزواج، فضلاً عن الخوف من العنف ضد المرأة في الأماكن العامة.[238]

ومع ذلك، فقد لاحظت اليونيسف:

> كثيراً ما يُعرّض زواج الأطفال نمو الفتاة إلى الخطر؛ بسبب الحمل المبكر والعزلة الاجتماعية، وإيقاف دراستها، والحد من فرصها في التقدم الوظيفي والمهني، كما يعرّضها إلى خطر متزايد من العنف المنزلي. كما يؤثر زواج الأطفال في الفتيان ولكن بدرجة أقل من الفتيات.[239]

وفي حالة وفاة أزواجهن، تُترَك العديد من الفتيات في حالة عوز وحرمان لأن منازلهن وأراضيهن تعود إلى أسر أزواجهن، ولا يتلقين تدريباً مهنياً، ولا يستطعن الزواج مرة أخرى في بعض الثقافات.[240]

وبسبب هذه العواقب السلبية، ولأن الأطفال المتورطين لا يُسمع لهم صوت في القرار، يُعد زواج الأطفال أو الزواج القسري شكلاً من أشكال العنف الذي يجب منعه. ورُغم انخفاض المستوى العالمي لزواج الأطفال بنسبة 15% خلال العقد الماضي، فإنه لا يزال موجوداً في جميع أنحاء العالم، وهو الأكثر انتشاراً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. في هذه المناطق، تُظهر دراسة مسحية لشابات تتراوح أعمارهن بين 20 و24 عاما أن 5–12% منهن تزوجن قبل بلوغهن سن الـ 15 عاماً، و25–38% قبل بلوغهن سن الـ 18 عاماً.[241] وعلى الصعيد العالمي، هناك نحو 115 مليون فتى ورجل، أو واحد

من كل 30، تزوجوا قبل بلوغ سن الثامنة عشرة.[242] ويعيش الأطفال الأكثر عرضة للخطر في المناطق الريفية، ولديهم تعليم ضئيل أو معدوم، وينحدرون من أفقر الأسر.[243]

نتيجة للوعي المتزايد بالأثر السلبي لزواج الأطفال، أعدّ عدد من علماء الدين ومجموعات المناصرة مَواداً توضح أن النصوص المقدسة لا تشجع على زواج الأطفال، وفي كثير من الحالات تؤكد على وجوب نضج كل من الرجل والمرأة بما يكفي لتحمل المسؤوليات المتأصلة في الزواج وتنشئة الأطفال. وعلى سبيل المثال، خَلُصَ الدليل الذي أعدته جامعة الأزهر واليونيسف، بعد فحص النصوص الإسلامية المتعلقة بالزواج، إلى أن العادات هي التي تشجع أو تتغاضى عن زواج الأطفال، وليس الشريعة الإسلامية.[244] كما أعدت رابطة المعونة المسيحية في نيجيريا دليلاً ينص على أنه «لا توجد نصوص في الكتاب المقدس تحدد سن الزواج».[245] ولقد ركزت المجتمعات الدينية الأخرى على الأسباب الجذرية لزواج الأطفال، من خلال تعزيز تعليم الفتيات وتوفير فرص من أجل سبل عيش أفضل.

ويُعد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من الممارسات الأخرى التي لطالما اعتُقد أنه منصوص عليها في النصوص الدينية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 200 مليون فتاة وامرأة في أكثر من 30 بلداً قد تعرضن إلى تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.[246] وتتركز ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في رقعة من البلدان من ساحل المحيط الأطلسي إلى القرن الإفريقي، وفي مناطق من الشرق الأوسط، وبعض البلدان الآسيوية، وأيضا تُمارس في بعض مجتمعات السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية، وكذلك في جيوب من أوروبا وأستراليا وأمريكا الشمالية.[247] وعلى الرغم من أن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ليس مطلوباً من قِبَل أي نصوص دينية، فإنه يرتبط بمعتقدات حول الأنوثة والنقاء وطقوس سن البلوغ.

ونظراً إلى الألم الجسدي والصدمات التي تسببها هذه الممارسة، فضلاً عن حقيقة أنها يمكن أن تؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة منها وفاة كل من الأم ومولودها، فقد اتخذت المنظمات والقيادات الدينية في العديد من البلدان مبادرات لتثقيف أعضائها أو التعاون مع شركاء آخرين لرفع مستوى الوعي العام بشأن الضرر الذي يسببه تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية إلى الفتيات.[248] وكما توضح الممارسة المميزة في كينيا، فإن مشاركة القيادات الدينية تُعد شرطاً أساسياً لإقناع المجتمعات بأن التخلي عن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ليس عصياناً لوصايا دينهم.

القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (كينيا)

في كينيا، يمارس أكثر من 94% من المسلمين الصوماليين تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.[249] بينما تقوم أيضاً المجتمعات العِرقية والدينية الأخرى بهذه الممارسة باعتبارها من طقوس الانتقال من الطفولة إلى البلوغ، ويعتقد الصوماليون وغيرهم من المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة أن هذه الممارسة مطلب في الشريعة الإسلامية، بل ويسمونها «سُنّة»، أي أنها وردت عن النبي محمد. إن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية متجذرة في المجتمع، ولأن الثقافة والدين متداخلان بشكل وثيق، فقد ثبت أن القضاء على هذه الممارسة أمر صعب للغاية. وقعت كينيا على اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب – وكل هذه الاتفاقيات تفرض التزامات على الحكومة لضمان حماية النساء والأطفال من الممارسات الثقافية الضارة.

ينتهك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بوضوح العديد من حقوق الطفلة – الحق في الحياة، والكرامة، والخصوصية، والصحة الجيدة، والسلامة البدنية، والحماية من القسوة، والتمييز (إذ إنه يستهدف الإناث فقط) – كما ينتهك على وجه الخصوص المادتين 3 و19 من اتفاقية حقوق الطفل، اللتين تحددان مبدأ مصالح الطفل الفضلى، والتزام الدول الأطراف بحماية الأطفال. ولذلك اتُّخِذت تدابير قانونية وإدارية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وهي: (1) يَحظُر الدستور صراحة العنف ضد النساء والفتيات إضافة إلى حمايتهن من الممارسات الثقافية الضارة؛ (2) تشير العديد من القوانين تحديداً إلى تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، مثل قانون الأطفال المعدّل لعام 2016 وخاصة قانون حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لعام 2011.

إضافة إلى تقديم تعريف واضح لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، فإن ذلك القانون الأخير يُجرّم جميع أنواع هذه الممارسة، وإجرائها والمساعدة على إجرائها، وعدم الإبلاغ عن حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وإضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة. كما يتوافر أيضاً لدى كينيا استراتيجية قومية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

وقد أنشأ القانون، من أجل تعزيز إنفاذه، مجلساً لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية تتضمن مهامه تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن تنفيذ القانون وبرامج التوعية ضد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بما في ذلك تثقيف المجتمعات بالأضرار الطبية لهذه الممارسة.
وعلى الرغم من تلك التدخلات، فقد ثبت أنه من الصعب القضاء على هذه الممارسة، خاصة بين المجتمعات التي تعتقد أنها ممارسة دينية، إذ يُنظر إلى قوانين مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل) على أنها «قوانين وضعية» تتدخل في التشريعات الإلهية، ويتم النظر إلى الأضرار الطبية باعتبارها «إرادة الله».

من هذا المنطلق جمع مجلس السكان، وهو منظمة غير حكومية دولية، علماء الدين داخل كينيا لمناقشة الموقف الصحيح لهذه الممارسة من منظور الإسلام. وبالإشارة إلى المبادئ التوجيهية للشريعة التي تتعارض في جوهرها مع الممارسة، يشارك علماء الدين الآن في برنامج للتفاعل مع المجتمعات وتثقيفها بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ بهدف تشجيع المجتمعات على التشكيك في هذه الممارسة والتحرك نحو التخلي عنها. وتُستخدم التعاليم الدينية لتكمل البراهين القانونية والطبية المناهضة لهذه الممارسة.

أُنتجت مجموعة أدوات بغرض تنفيذ هذا النهج في عام 2008 بعنوان «فصل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية عن الإسلام»، ولقد أثبتت فعاليتها في التصدي لهذه الممارسة. وكما توضح هذه القضية، فإنه لا تزال المبادئ والممارسات الدينية ضرورية في كينيا؛ من أجل ضمان تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك الدولية والإقليمية لحماية حقوق الأطفال.

المصدر :

Maryam Sheikh Abdi, A Religious Oriented Approach to Addressing FGM among the Somali Community of Wajir, Kenya, FRONTIERS, Population Council, 2007.

5-4 تغيير المواقف تجاه الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاتجار

يقع الأطفال فريسة للإيذاء لأغراض جنسية بعدة طرق مختلفة، بدءاً من الاعتداء من قِبَل أحد أفراد أسرة الطفل أو المجتمع، وحتى استغلال الوسطاء لهم من أجل تحقيق مكاسب مالية. كما أن الأطفال من بين ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك من أجل الاستغلال الجنسي، إذا أصبحوا ضعفاء بسبب عوامل مثل العنف وتفكك الأسرة والاعتداء الجنسي. وعلى الرغم من استحالة جمع الإحصاءات الموثوقة، فإنه يُقدر أن نحو 1,2 مليون طفل يتعرضون إلى الاتجار سنوياً.[250] ويمكن أن تزيد الأزمات أو النزاعات الإنسانية، مع ما ينتج عنها من انهيار في الهياكل الاجتماعية، من ضعف الأطفال.[251] وتكون أغلبية ضحايا جميع أشكال العنف هذه من الفتيات، وإلى حد كبير يرجع ذلك إلى الأعراف الاجتماعية التي تعزز الهيمنة الجنسية للذكور.

لطالما كان الاعتداء الجنسي موجوداً داخل العائلات والمؤسسات والمجتمعات، ولكن لم يتم التصدي له بجدية إلا في العقود الأخيرة. في السابق، لم يكن هناك فهم كافٍ بشأن الصدمة الناتجة عن خيانة الثقة من قِبَل أولئك الذين كان ينبغي عليهم تقديم الحماية. وعند لفت انتباه القيادات الدينية إلى الاعتداء الجنسي، عادة ما كانوا في الماضي يترددون – مثل الوالدين – في اتخاذ إجراءات؛ بسبب مثلاً عدم الرغبة في إلحاق العار بالضحية/الناجي داخل المجتمع. وفي كثير من الأحيان لم يكونوا متأكدين مما ينبغي عليهم فعله، ولم يتلقوا أي تدريب على أفضل طريقة للتعامل مع مثل هذه المواقف؛ فثمة أمور محرّمة كثيرة حول السلوكيات الجنسية في العديد من الثقافات. ولكن الأكثر إثارة للقلق هو عندما يتم ارتكاب هذه الأفعال من قِبَل القيادات الدينية أو رجال الدين أنفسهم، وغالباً ما تُعطى الأولوية لحماية المؤسسة الدينية بدلاً من الضحية/الناجي، رغم أن السلوك ذاته كان سيتم إدانته بشدة بين دوائرهم. ولذلك لم يحصل الاعتداء الجنسي على الاهتمام الذي يستحقه إلا مؤخراً، مصحوباً بفهم أكبر لتأثيره في الضحايا/الناجين إضافة إلى الحملات العديدة التي تهدف إلى احترام كرامة كل طفل.

تمكين القيادات الدينية من التصدي إلى الاعتداء الجنسي على الأطفال (الولايات المتحدة)

أطلق مجلس حاخامات نيويورك (NYBR)، أقدم وأكبر منظمة حاخامية متعددة الطوائف في العالم، برنامج منع العنف الأسري في عام 2005؛ لتعليم رجال الدين كيفية التعرف على العنف الأسري أو العنف المنزلي والاستجابة له، وكذلك إساءة معاملة الأطفال والمسنين، فضلاً عن الاعتداء الجنسي على الأطفال والاتجار بهم.

تعمل هذه المبادرة مع المؤسسات الدينية والعامة، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الحكومية، ومجالس الأمناء والمجتمعات. وعلى سبيل المثال، في الجلسات التي يتم عقدها مع الوالدين، قد يطلب البرنامج حضور المدعي العام المحلي، وممثلي خدمات حماية الطفل وكذلك الشرطة المحلية لتعريف الوالدين بالموارد المتاحة للمساعدة. لقد أعدَّ مجلس حاخامات نيويورك مجموعة واسعة من الموارد التعليمية إضافة إلى معلومات عن خطوط المساعدة والملاجئ الآمنة في الأزمات، والمساعدة القانونية، والموارد الطبية وطريقة التعامل مع الجناة. يتلقى مجلس حاخامات نيويورك تمويلاً من مجلس مدينة نيويورك للتدريب على وقف الاعتداء الجنسي على الأطفال الذي ينظمه في جميع أنحاء المدينة، كما يتلقى طلبات من القيادات الدينية ومجموعات الحماية من العنف المنزلي في ولايات أخرى.

في عام 2007 أضاف مجلس حاخامات نيويورك برنامج تدريب «المشرفين على الأطفال»، الذي أعدته منظمة (Darkness to Light)، منظمة غير حكومية، للتصدي إلى الاعتداء الجنسي على الأطفال والتحرش بهم واستغلالهم. كما أضاف مجلس حاخامات نيويورك مراجع إلى القيم الدينية، إضافة إلى أقسام تتناول كيف تستطيع القيادات الدينية التحدث عن الاعتداء الجنسي على الأطفال ودمج هذه المعلومات في استشارات ما قبل الزواج والزواج، وذلك من أجل تعزيز الوقاية والاعتراف والاستجابة على نحوٍ أفضل. ونظراً إلى ما تُشير إليه التقديرات من أن واحداً من كل عشرة أطفال سيكون ضحيةً للعنف الجنسي قبل سن 18 عاماً، فإن الهدف يتمثل في كسر وصمة العار والخزي، وخلق وعي عام أكبر حول الأشكال المختلفة للعنف الجنسي وكيفية منعه والاستجابة له.

من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص، يُعلَن عن البرنامج عبر الإنترنت، وكذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي والقوائم البريدية. ونتيجة لذلك، يتلقى المجلس طلبات بغرض التدريب من المعابد والمساجد والكنائس والمنظمات الدينية الأخرى، وهو ما يُشجع القيادات الدينية على التواصل مع المجموعات الدينية الأخرى ودعوتها للانضمام إلى التدريب؛ ونتيجة لتلك الجهود، كانت 60% من الجلسات متعددة الأديان. ويجرى دعوة رجل الدين المحلي لتقديم معلومات حول عقيدته أو حتى للعمل باعتباره ميسراً مشاركاً، ويضمن ذلك أيضاً تدريب جميع القيادات الدينية. وتؤكد الجلسة على أهمية تكوين مجتمعات قائمة على الثقة، والتخلي عن فكرة اختلاف التقاليد الدينية.

وعلاوة على توفير التدريب، يعمل مجلس حاخامات نيويورك أيضاً مع الإبراشيات لوضع بروتوكولات من أجل التعامل مع الاعتداء الجنسي على الأطفال. ولما كان واجبا على جميع دور العبادة أن يكون لديها تأمين المسؤولية، فإن هذا التدريب يساعدهم أيضاً على تلبية متطلبات شركات التأمين من أجل سلامة الأطفال.
يُعد برنامج «المشرفين على الأطفال» هو البرنامج الوقائي والتعليمي الوحيد في نيويورك الذي خضع إلى التقييم من جهة خارجية، وأثبت فعاليته من الناحية التجريبية؛ ففي مقابل كل شخص تم تدريبه، أصبح 10 أطفال على الأقل أكثر أماناً.

الدروس المستفادة

- يُعتقَد أنه بعد إجراء جلسة تدريب في التجمعات الدينية، على الأرجح أن يُغادر أولئك الذين لديهم نية لإيذاء الأطفال.
- تمثل ورشة العمل بشأن الاعتداء الجنسي على الأطفال خطوة تحويلية، إذ من شأنها أن تغير الطريقة التي يعيش بها الناس حياتهم؛ حيث يصبح الناس أكثر وعياً بالمخاطر ويتخذون الاحتياطات اللازمة لحماية الأطفال على نحوٍ أفضل إضافة إلى مشاركة المعلومات مع البالغين الآخرين.
- تساعد المعلومات على تمكين البالغين، ورغم أهمية برامج تعليم الأطفال كيفية حماية أنفسهم، فإنها تضع العبء على كاهل الأطفال. ولذلك يركز برنامج «المشرفين على الأطفال» على تثقيف الكبار؛ لتوفير حماية أفضل للأطفال.
- إن المقاومة شائعة جداً؛ بسبب إنكار حقيقة حدوث الاعتداء الجنسي على الأطفال في جميع المجتمعات.

التوصيات

- ثمة حاجة إلى برامج موحدة عبر جميع الأديان كي يتعرف طلاب المدارس الدينية على مواطن الضعف في المجتمعات وكيفية منع الاعتداء الجنسي على الأطفال وأشكال العنف الأسري والاعتراف بها والاستجابة لها.
- ينبغي على القيادات الدينية أن تتعلم كيفية التحدث عن مواطن الضعف بطريقة مقدسة؛ وإلا فإن ضحايا الاعتداء سوف يُتركون للتعرض إلى النبذ والذنب ووصمة العار.
- ينبغي على القيادات الدينية تكوين شبكة من مقدمي الخدمات الاجتماعية عند التعامل مع المجتمع، ليتوفر لديهم مجموعة من الخبراء للتواصل معهم عند الضرورة.

المصدر: الحاخام ديانا غيرسون، نائب الرئيس التنفيذي المساعد لمجلس حاخامات نيويورك.

في المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، الذي عُقد في بنما عام 2017، تضمن أحد الالتزامات العشرة ما يلي:

تبَنّي الاستراتيجيات والآليات المتفق عليها دولياً للتصدي للعنف ضد الأطفال، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، الغاية *16.2* بشأن إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم؛ والغايتان *5.2* و*5.3* بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ والغاية *8.7* بشأن إنهاء الاستغلال الاقتصادي للأطفال.[252]

وقام عدد من المنظمات الدينية الآن بتطوير نماذج للحملات وعقد ورش عمل مباشرة مع الأطفال؛ لتعليمهم كيفية حماية أنفسهم وبناء قدرتهم الروحية على الصمود، إضافة إلى برامج تضمن توفير مساحات آمنة – نماذج مثل نوادي الأطفال والرياضة الترفيهية ونوادي رياض الأطفال وحقوق الطفل التي غالباً ما تستخدم المساحات الدينية. ويكون دور القيادات الدينية محورياً؛ بسبب الثقة التي يضعها الوالدان والمجتمعات في مجتمعاتهم الدينية.

على المستوى العالمي، أنتجت منظمة «فيفا» Viva، وهي منظمة دولية خيرية للأطفال، مجموعة أدوات تجمع المواد التي جرى تطويرها بناء على عمل هذه المنظمة بالشراكة مع 35 شبكة حول العالم. وتتضمن أيضاً مواد أصدرها تحالف الحفاظ على سلامة الأطفال [253] الذي تشارك منظمة «فيفا» في عضويته. تهدف مجموعة الأدوات هذه إلى خلق بيئات آمنة للأطفال وحمايتهم من الأذى من منظور مسيحي، وتسعى أيضاً بشكل خاص إلى أن تكون مفيدة بالنسبة إلى الكنائس والوزارات والمنظمات المسيحية التي تتطلع إلى أن تصبح أماكن آمنة وإيجابية للأطفال. وتتضمن مجموعة الأدوات أيضاً عدداً من أنشطة مشاركة الأطفال.[254]

كما توضح الممارسة المتميزة أدناه من كمبوديا، فإنه من الصعب، بشكل خاص، التصدي إلى الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال في المناطق التي يرتبط فيها الأطفال بالسياحة الجنسية؛ بسبب الأرباح التي يحققها المستغِلون من جراء ذلك. وتشمل الجهود الفعالة لكسر حلقة الفقر المدقع توفير الالتحاق بالتعليم، وتوعية المجتمعات بالمخاطر التي يواجهها أطفالهم، وتوفير خدمات التعافي والتمكين الاقتصادي للضحايا/الناجين.

مكافحة الاعتداء الجنسي والسياحة الجنسية (كمبوديا)

يُعد المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة (ICCB) منظمة كاثوليكية دولية أُنشئت عام 1948 لتعزيز حماية كرامة الأطفال وحقوقهم، ويدعم مشروعات في 27 بلداً.
يتعرض الأطفال في كمبوديا إلى الاستغلال والانتهاك الجنسيين بمعدل مرتفع، على وجه الخصوص، ويرتبط هذا الأمر بارتفاع معدل الفقر المدقع في البلاد، وانخفاض مستويات التعليم وموقعها الاستراتيجي في المنطقة للسياحة الجنسية. ويعمل المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة، منذ عام 2000، في جنوب كمبوديا مع المنظمات المحلية على عدد من القضايا. وفي عام 2014، أطلق المكتب شراكة مع منظمة معنية بالأطفال في كمبوديا (Opération Enfants du Cambodge) تهدف إلى:

- توعية وتعبئة المجتمعات والسلطات بشأن مخاطر الاعتداء الجنسي على الأطفال؛
- توفير التدريب على الكفاءات المطلوبة لكشف حالات الإساءة وتحسين المعاملة القضائية للأطفال الضحايا/الناجين؛
- دعم قدرة الأطفال الضحايا/الناجين على الصمود والتعافي؛
- تعزيز تعليم الأطفال ومعرفتهم بحقوقهم؛
- طرح مبادرات توعية على المستويين المحلي والدولي.

يتعرف السكان على الاعتداء الجنسي وحقوق الأطفال في المدارس وعبر مجموعات الدعم للأطفال وأولياء أمورهم ومجتمعاتهم. واستكمالاً لعدم كفاية مستوى الخدمات القانونية والطبية والنفسية الاجتماعية، تم تكوين شراكات مع المنظمات المجتمعية لإجراء المقابلات وتقديم الرعاية والدعم والمشورة وإعادة التأهيل للأطفال وأسرهم. كما أسفرت هذه الشراكات عن توفير مساحات للاستماع إلى الأطفال وتوفير الأنشطة الترفيهية والعلاج التربوي، مما يساعد على تنمية احترام الذات والشعور بالهوية والمهارات الاجتماعية لدى الأطفال. وتساعد منظمات حقوق الإنسان من خلال تقديم المساعدة القانونية ومتابعة الدعوة مع نظام العدالة، ومرافقة الأطفال ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين بدعم من أسرهم والمجتمع. يُنشئ المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة مدارس للأطفال المعرضين للخطر لأنهم في مناطق نائية.

يُعد الفساد في نظام العدالة إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه الضحايا/الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين عند محاولة تقديم المعتدين إلى العدالة؛ إذ بإمكان المُعتدين رشوة ضباط الشرطة لإنهاء القضية في تسوية بدلاً من إجراءات جنائية. وينتج عن ذلك انعدام الثقة في النظام. ورغم توفر خدمات خط المساعدة، إلا أن الضحايا/الناجين وأقاربهم نادراً ما يستخدمونها لأسباب متعددة: (1) نقص المعلومات عن الخدمات؛ (2) والإحباط من التجارب المؤسفة للضحايا/الناجين الذين أصيبوا بخيبة أمل بسبب الخدمة؛ (3) وحماية الضحايا/الناجين خوفاً من المعاملة السلبية في المجتمع.

وقد أجرى المكتب الكاثوليكي الدولي للأطفال، من خلال وجوده على المستوى الدولي، تواصلاً مع السيدة/ رونا سميث، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا، ونجح في الحصول على زيارة ركزت بشكل خاص على حقوق الطفل[255]، وذلك في أغسطس 2017.

وفي المجمل، يستفيد أكثر من 2500 شخص – الأطفال والبالغين – بشكل مباشر من أنشطة البرنامج. ومنذ عام 2017، ينصب التركيز على التعليم؛ إدراكاً لدوره المحوري في التصدي إلى العنف ضد الأطفال.

التوصيات

- توثيق الحالات للتمكّن من تقديم الأدلة.
- الانخراط في حوار قائم على النتائج مع مسؤولي الحكومة والخدمات؛ لتحسين استجاباتهم إلى قضايا الاعتداء الجنسي وتغيير النظام (من حيث التشريعات والسياسات والممارسات).
- تقديم خدمات مباشرة للأطفال (مثل الرعاية، والدعم، والإرشاد، وإعادة التأهيل).
- التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين (التابعين للدولة وغير التابعين للدولة) لتعظيم الفوائد للأطفال.
- إجراء تقييمات داخلية وخارجية؛ لتحسين المساعي المستقبلية.

يتعاون ضباط الشرطة في بعض الأحيان الآن مع منظمة (Enfants du Cambodge Opération) والجهة الشريكة معها وهي الرابطة الكمبودية لحقوق الإنسان، لمتابعة قضايا الاعتداء الجنسي. ولقد حدد التقييم الخارجي للبرنامج نقاط القوة وهي نهجه المجتمعي إضافة إلى التكامل بين المساعي المحلية والدعوة الدولية. وعلى الرغم من عدم وجود دليل موضوعي حتى الآن على حدوث انخفاض في معدل الاعتداء الجنسي، فإن الوالدين والأطفال المشاركين في المشروع أفادوا بتقليل العنف المنزلي ضد الأطفال.

المصدر: https://bice.org/en/fight-against-sexual-abuse-in-cambodia

على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، أدت سرعة انتشار الإنترنت مع إمكانية إخفاء الهوية إلى أشكال جديدة من الاستغلال الجنسي. ذكرت إيكبات (ECPAT)، شبكة المنظمات غير الحكومية المكّرسة بالكامل إلى مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال، ما يلي:

> لقد ارتفع معدل الاستغلال الجنسي للأطفال في السنوات الأخيرة كما هو واضح من زيادة إنتاج وتوزيع مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال بسبب استخدام مرتكبي الجرائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر تقدماً.[256]

وفقاً لما ذكره تحالف الأديان من أجل أمن المجتمعات، فإنه مع وجود قرابة 800 مليون طفل يُمكنهم الآن استخدام الإنترنت بشكل منتظم، يزداد خطر انتشار الاعتداء الجنسي عبر الإنترنت.[257] ووفقاً لليونيسف، فإن 71% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما متصلون بالإنترنت في جميع أنحاء العالم.[258]

ويُعد هذا مجالاً جديداً نسبياً لم يتطرق إلى معالجته على وجه التحديد إلا عدد قليل من المنظمات الدينية. ويتمثل الإجراء الأكثر أهمية الذي اتخذته المنظمات الدينية لمناهضة الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت في إنشاء تحالف الأديان من أجل أمن المجتمعات[259] الذي تمخض في أعقاب المؤتمر العالمي لكرامة الطفل في العالم الرقمي عام 2017 بتنظيم من مركز حماية الطفل في الجامعة الغريغورية الحبرية في روما.[260] وقد جمع بين خبراء أكاديميين وقادة أعمال وقيادات من المجتمع المدني وسياسيين رفيعي المستوى وممثلين دينيين من جميع أنحاء العالم، وأسفر عن وثيقة استراتيجية بعنوان إعلان روما.[261] ويضم التحالف قيادات دينية عالمية، وكبار المسؤولين الحكوميين من بلدان بها مؤسسات دينية مختلفة، وممثلين من منظمات دينية رائدة معنية بحماية الطفل وحقوقه. وقد استضاف التحالف منتداه الدولي الأول في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، للتركيز على كيفية مساهمة القيادات والمنظمات الدينية في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

للأطفال عبر الإنترنت وطريقة استجاباتهم لذلك. وبسبب قلة خبرة القيادات الدينية في مجال استخدام الإنترنت، تمثل الإساءة للأطفال عبر الإنترنت تحدياً كبيراً.

ومع ذلك، ثمة عدد متزايد من الجهود على المستويين الدولي والمجتمعي لحماية الأطفال من الإساءة عبر الإنترنت. واستجابة إلى الحاجة إلى التوجيه في هذا المجال، على سبيل المثال، أعدّت منظمة إيكبات الدولية ومنظمة أديان من أجل السلام دليلاً لتجهيز القيادات والمجتمعات الدينية للعمل والدعوة والتثقيف والتعاون - فيما بينهما ومع مبادرات أوسع على حد سواء - لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت. ويحدد الدليل التهديدات الرئيسية التي يتعرض لها الأطفال من الاعتداء الجنسي على الإنترنت، ووجهة نظر الأديان الرئيسية، والإجراءات التي يمكنهم اتخاذها لحماية الأطفال من هذه التهديدات.[262]

حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت (سريلانكا)

تُعد حركة «سارفودايا* شرامادانا» أكبر منظمة مجتمعية في سريلانكا، مع 26 مركزاً في المقاطعات تضم أكثر من 15000 قرية في جميع مناطق سريلانكا والمجموعات العِرقية.

تأسست هذه الحركة في عام 1958 وهي متأصلة في التقاليد السريلانكية القديمة، وتستند فلسفتها على تعاليم البوذية كما تؤيد التوافق بين الأديان في الساحة المتنوعة دينياً في سريلانكا. تتطلع حركة سارفودايا إلى مجتمع خالٍ من الفقر والترف في سريلانكا من خلال نهج متكامل وشامل للتنمية يتضمن التنمية الروحية والأخلاقية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتقدم الحركة خدمات في العديد من المجالات، من إدارة الكوارث المجتمعية، وإعادة الإعمار وإعادة التأهيل، إلى تنمية الطفولة المبكرة وحماية الطفل، والصحة والتغذية، وتمكين الشباب والتدريب على القيادة، وتمكين المرأة، والعلاج النفسي والروحي، وتوفير دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في عام 2017، أطلقت حركة سارفودايا برنامجاً لإذكاء الوعي بقضية الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت للأولاد والبنات الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً، وبالأخص من 12 إلى 16 عاماً؛ حيث إن معظم اليافعين لديهم إمكانية استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت، ولكن ليس لديهم فكرة عن العواقب السلبية المحتملة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وينخرط أيضاً معظم اليافعين في علاقات مع الفتيات، ومن الشائع أن يطلب الأولاد من البنات إرسال صور جنسية واضحة لأنفسهن، مبررين ذلك بأنهم يخططون للزواج منهن، فلا ضرر من ذلك. وعند توزيع الصور بعد ذلك، غالباً ما يتم إلقاء اللوم على الفتيات مع تجاهل الاعتراف بمسؤولية الأولاد لاستغلال حقيقة تربية الفتيات على الإذعان للرجال. ولذلك، تُثير حركة «سارفودايا»، في ورش العمل، قضية الاحترام وانتهاكات كرامة الآخرين، كما تعمل الحركة على تمكين الفتيات من حماية أنفسهن ورفض الموافقة على التصرفات التي لا تروقهن. ويتم إبلاغ الأطفال بالخط الساخن الحكومي الذي يمكنهم استخدامه للتواصل مع السلطات الوطنية لحماية الطفل التي تمت توعيتها بالفعل بقضية الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت. كما تؤكد ورش العمل على أن امتلاك أي شكل من أشكال الصور الجنسية في حيازة أي شخص يُمثل جريمة قانونية في سريلانكا.

ومن أجل تطبيق البرنامج في قرية جديدة، يلتقي منسق مقاطعة «سارفودايا» أولاً مع المسؤول الحكومي الرسمي «غراما نيلاداري» والقيادات الدينية المحلية لطلب تصريح بعقد ورشة العمل. ومن الضروري الحصول على موافقتهم، حتى يعتمدوا البرنامج، ويتحدثوا عنه مع الآخرين، ويوفروا قاعة في أحد المراكز المجتمعية أو المدارس، وأيضاً حتى يحضروا البرنامج. غالباً ما توفر القيادات الدينية مكاناً في المعابد وتخصص وقتاً خلال البرنامج الديني للمدرسة. وعلى الرغم من أنهم على دراية بالفعل بالمشكلة، فإن حركة «سارفودايا» تساعدهم على فهم نطاق هذا النوع من العنف ضد الأطفال ومدى تأثيره.

يقوم أعضاء «سارفودايا» بتنفيذ ورش العمل التي تستمر لمدة ثلاث ساعات تتخللها استراحة مع تناول بعض الأطعمة الخفيفة. تبدأ ورش العمل بعرض الحقائق عن اتجاهات الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، وتليها مناقشة تفاعلية عن وسائل التواصل الاجتماعي. ثم يُقسَّم المشاركون إلى مجموعات ويُطلَب منهم إعداد ملصق للدعوة. ونظراً إلى حضور المعلمين في هذه الورش، فإنهم يتعلمون أيضاً أموراً عن إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وبذلك يمكنهم الاستمرار في متابعة الأطفال.

الدروس المستفادة والتوصيات

- **السياق:** فهم سياق العنف في المجتمع. ووضع إطار ورشة العمل وفقا لذلك، مع مراعاة الحساسيات الثقافية.
- **اللغة:** كن حذراً في استخدام اللغة، خاصة عندما تكون المناقشات عن الجنس من الأمور المحظورة في المجتمع. يجب تجنب الكلمات المسيئة، وبدلاً من ذلك يمكن التركيز على البيانات الإحصائية وأهمية حماية الطفل.
- **أهمية الثقة:** إن حركة «سارفودايا» معروفة جيداً في سريلانكا، وتتمتع فعلاً بثقة القيادات الدينية، وقادة المجتمع وأعضائه والمسؤولين الحكوميين. وبسبب سمعتها الطيبة، وافقت القيادات الدينية بسهولة على البرنامج ودعموه.
- **استمارة الموافقة:** شارِك دائماً استمارة الموافقة، لكي يوقعها الوالدان أو القيادات الدينية أو المسؤول في المعبد.
- **البرامج الصديقة للطفل:** يجب أن تكون الورشة تفاعلية وليست محاضرة، كي يشعر الأطفال بتقدير آرائهم وأفكارهم. ويجب أن تكون اللغة مناسبة لعمر الأطفال وتراعي الحساسية الثقافية. ومن المهم أيضاً بأن يشعر الأطفال أن المسؤولين عن ورشة العمل يتعلّمون أيضاً منهم ومن تجاربهم. عادة ما يخشى الأطفال الإفصاح عن تجاربهم الخاصة في ظل حضور القيادات الدينية أو المعلمين خلال ورش العمل، لذلك يجب معالجة القضايا بطريقة عامة.
- **المتابعة والتعليقات:** لا يوجد حالياً تواصل مستمر مع الأطفال بعد ورشة العمل، نظراً إلى أن البرنامج لا يزال جديداً. وقد يكون من المفيد وجود تعليقات قوية ونهج للمتابعة، ربما من خلال تطوير شبكة للتواصل. وتشير التعليقات الواردة من الفتيات بعد حضورهن ورشة العمل مباشرة إلى أنهن مسرورات لاكتساب أدوات لحماية أنفسهن.

منذ عام 2017، استفاد من البرنامج 1500 شخص تقريباً في 20 قرية، و90% منهم من الأطفال. وتخطط حركة «سارفودايا» لنشر البرنامج في أكبر عدد ممكن من المناطق. كما تأمل أيضاً جمع المزيد من البيانات التجريبية عن تأثير هذا المشروع، وتسعى الحركة إلى تعزيز النهج ومواصلة تطوير المواد، بما في ذلك مقاطع الفيديو المتحركة وكتب القصص، التي يمكن تقديمها من خلال وزارة التعليم أو على مستوى المجتمع

يجري تنفيذ هذا المشروع في المجتمعات البوذية والمسيحية والهندوسية، ومن المستهدف تنفيذه في المجتمعات الإسلامية في المستقبل.

* تعني كلمة «سارفودايا» «نهضة الجميع – بداية من شخصية إنسانية فردية وصولاً إلى الإنسانية ككل».

المصدر: http://www.sarvodaya.org

كما يوضح مثال كمبوديا، يتطلب التصدي إلى الاعتداء الجنسي نهجاً متعدد القطاعات، وذلك من أجل معالجة الظروف المتعددة التي تجعل ذلك ممكناً: مثل المحظورات حول مناقشة الأمور المتعلقة بالسلوك الجنسي، والفهم الضعيف لتأثيره الصادم على الأطفال، والفقر، ونقص الفرص التعليمية، والافتقار إلى أماكن اللعب الآمنة والأنشطة الترفيهية، والخدمات القانونية والنفسية الاجتماعية غير الفعالة أو غير الكافية. وتستطيع المجتمعات والمنظمات الدينية أن تضطلع بدور رائد في خلق فهم أفضل عن الاعتداء الجنسي ومدى تأثيره، فضلاً عن ضمان أن تكون المدارس وأماكن العبادة وأماكن الأنشطة الترفيهية آمنة للأطفال. وكذلك فإن بناء التواصل مع المنظمات الأخرى إضافة إلى السلطات والخدمات العامة ذات الصلة من شأنه أن يكون أمراً أساسياً لتوفير الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية التي يحتاج إليها الضحايا، إلى جانب تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة. وكما توضح الممارسة المميزة من سريلانكا، ثمة حاجة أيضاً إلى التعرف على التكنولوجيا الجديدة، التي تسهل الإساءة بين الأطفال واليافعين أنفسهم، ومعالجتها، خاصة وأن الكثير من الآباء لا يفهمون منها إلا القليل.

كانت المنظمات الدينية نشطة للغاية في التصدي إلى شكل آخر واسع الانتشار من أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال، وهو الاتجار بالبشر. كما ذكرنا سابقا، يتعرض نحو 1.2 مليون طفل كل عام إلى الاتجار بالبشر، وعادة ما يُتَاجَر بالفتيان في العمل القسري، بينما يُتَاجَر بالفتيات في الاستغلال الجنسي التجاري والخدمة المنزلية.[263] ويكون الأيتام والأطفال الذين يفتقرون إلى رعاية أسرية مناسبة، مثل المهاجرين والأطفال الذين يعيشون في الشوارع، الأكثر عرضة إلى الاتجار.

إن بعض التصورات - التي غالباً ما تتأثر بالمعايير الاجتماعية والثقافية التي تتغاضى عن العنف ضد الأطفال في المجتمعات الدينية - ربما تساهم فعلاً في تسهيل الاتجار بالبشر؛ حيث يمكن استخدام التفسيرات الدينية، التي تدعم العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين، من أجل التغاضي عن الاستغلال الجنسي والاستغلال في العمل، وحتى أن المجتمعات الدينية قد تختار تجاهل الأشخاص الذين يُتاجَر بهم، والنظر إلى وضعهم باعتباره نتيجة لاختيارات نمط حياتهم الشخصية غير الأخلاقية. ومع ذلك، فإن المنظمات الدينية كانت أيضاً من بين المنظمات الرائدة في رعاية فئات الأطفال الأكثر ضعفاً؛ حيث تقدم الدعم الإغاثي الفوري مثل الإرشاد، والرعاية الصحية، والمأوى، والتدريب على المهارات المهنية، والمساعدة القانونية، كما أنها تقوم بدور الوساطة، في بعض الثقافات في حالات الاغتصاب، حتى يتمكن الضحايا من العودة إلى أسرهم.

إضافة إلى الجهود المحلية، اضطلعت المنظمات الدينية مثل جيش الخلاص[264] وكاريتاس الدولية[265] والتحالف الأنجليكاني[266] بأدوار مهمة في الجهود الدولية لإنهاء الأشكال الحديثة للرق والاتجار. تُقدم كاريتاس، على سبيل المثال، المشورة إلى المهاجرين بشأن طرق حماية أنفسهم من الاتجار وسوء المعاملة، وتدعو إلى حماية قانونية أفضل. وبالمثل، تسعى منظمة جيش الخلاص إلى إجراء تغييرات قانونية من شأنها منع الاتجار ومعاقبة المتورطين فيه، إلى جانب إنشاء أماكن لجوء للضحايا، وتسعى أيضاً إلى إيجاد بدائل لأولئك المعرضين للاتجار. وإضافة إلى تلك الأنشطة ذاتها، يسعى التحالف الأنجليكاني أيضاً إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات الرخيصة القائمة على العمالة بالسخرة. تدير منظمة جيش الخلاص والتحالف الأنجليكاني وجامعة ليدز مركزاً تعليمياً معنياً بدور الدين في مكافحة الاتجار، وسوف يصدر عنه قريباً تقرير شامل لتحديد النطاق حول مساهمات المنظمات الدينية في جميع أنحاء العالم.[267]

6-4 العمل من أجل القضاء على الفقر المدقع

لا تتبادر دوماً إلى الأذهان قضية الفقر المدقع في مناقشات العنف ضد الأطفال، ولا يُؤخذ في الاعتبار دوماً أيضاً مستويات الفقر المختلفة التي يواجهها الأطفال. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، أصبح مفهوماً بشكل أفضل في خطاب حقوق الإنسان ومن قِبَل ممارسي التنمية أن الفقر المدقع يُشكّل في الواقع شكلاً قاسياً من أشكال العنف؛ بسبب أشكال الحرمان المتعددة التي يعاني منها الأطفال الذين يعيشون في ظروف من الفقر المدقع، بما في ذلك وصمة العار والإذلال.[268] وغالباً ما تُجبَر المجموعات التي تواجه التمييز، بسبب الأصل أو العِرق أو الدين أو الجنس أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي أو أي وضع آخر، على العيش في مثل هذه الظروف التي يرثى لها - مع سوء الصحة والتغذية، وقلة الالتحاق بالتعليم، وغياب الحماية من التحرش والعنف – لدرجة أن لديهم أملاً ضئيلاً في أن يتمكنوا من التغلب على هذا التراكم من المعوقات لانتشال أنفسهم من الفقر.

ثمة جانب آخر من جوانب الفقر هو أن العديد من الأشخاص يعانون الاستبعاد الاجتماعي بسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، كما أن بنية مجتمعاتهم ذاتها تُبقيهم في فقر مدقع. وتكون الأسر هشة نتيجة للعوائق الهائلة التي تواجهها وعدم قدرتها على توفير الحماية والرعاية التي يحتاج إليها أطفالهم للنمو الصحي. وبالتالي، إضافة إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، فإن أولئك الذين بقوا على قيد الحياة أكثر عرضة للانضمام إلى العصابات، أو أن يصبحوا ضحايا لأشكال الاستغلال والانتهاك مثل عمل الأطفال، والبغاء والاتجار لأغراض جنسية، وتجنيد الأطفال وكذلك تقديم الأطفال قرابين، في بعض المجتمعات، باعتبار ذلك جزءاً من الطقوس التي يؤديها المعالجون التقليديون لإرضاء الأرواح. يتعرض الأطفال أيضاً في العديد من البلدان المتقدمة إلى خطر الإبعاد عن أسرهم؛ بسبب وصمة العار السلبية التي تلحق بالوالدين الذين يعيشون في فقر مدقع، واعتبارهم غير مؤهلين أو غير قادرين على توفير الرعاية المناسبة. ومن ثم، فإن توفير قدر أكبر من الدعم والفرص لأسرهم، وخاصةً الأمهات العازبات اللائي يكافحن بمفردهن في مقابل الحصول على دخل منخفض، يتوافق بشكل أفضل مع مصالح الطفل الفضلى ويساعد على كسر حلقة انتقال الفقر المدقع بين الأجيال.

ومن المعروف أن العنف الناتج عن الفقر المدقع ذاته يولد أشكالاً أخرى من العنف. ومنذ عام 2016، يُستخدم الجنود الأطفال في 18 بلداً على الأقل.[269] ويُقدر أنه يتم إجبار 1.8 مليون طفل على ممارسة البغاء أو المواد الإباحية.[270] ويُعد عمل الأطفال أحد أشكال العنف الأكثر شيوعاً، وغالباً ما يُمارس بدافع الضرورة المحضة. تشير التقديرات إلى أن واحداً من كل أربعة أطفال، في أفقر بلاد العالم، منخرط في عمل الأطفال الذي يُعرّف بأنه عمل يضر بصحة الطفل ونموه.[271] ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، ثمة 152 مليون طفل ضحايا لعمل الأطفال؛ ويعمل ما يقرب من نصفهم، 73 مليون طفل، في أعمال خطرة تُعرّف بأنها أعمال تُعرض صحة الطفل أو سلامته أو أخلاقه إلى الضرر – مثل التعدين، والبناء، والخدمة المنزلية والأنشطة غير القانونية. وتتراوح أعمار نصف هؤلاء الأطفال ضحايا عمل الأطفال، البالغ عددهم 152 مليون، بين 5–11 عاماً، بينما ينخرط 19 مليون طفل منهم في أعمال خطرة.[272]

منظمة ورلد فيجن انترناشونال

يمكن إساءة استخدام بعض المعتقدات الدينية بغرض تعزيز استبعاد بعض الأطفال، مما يؤدي بهم حتماً إلى الفقر. على سبيل المثال: في بعض أجزاء من العالم، التي يؤمن فيها الناس بالكارما، يُشتبه بأن الأطفال ذوي الإعاقة يتعرضون إلى عقاب لعدم قيامهم بأعمال صالحة في حياة ماضية. وفي أجزاء أخرى من العالم، قد ينتج عن التقاليد الدينية بعض أشكال الاستغلال التي ستحكم أيضاً على الأطفال بحياة الفقر. وعلى سبيل المثال، يمكن إرسال الأولاد الصغار من العائلات الفقيرة للتسول لعدة ساعات في اليوم مقابل الطعام والسكن والتعليم الذي وعد به المُرابط في بعض المدارس القرآنية في غرب إفريقيا. وفي كثير من الحالات، يتعرض الأولاد إلى الاعتداء الجسدي إذا لم يعودوا بالمبلغ المطلوب، وغالبا ما يتألف تعليمهم من حفظ القرآن فقط عن ظهر قلب.[273]

ومن ناحية أخرى، تتواصل المجتمعات الدينية في كثير من الحالات مع الفئات المهمشة مثل الأيتام أو الأطفال الذين يعيشون في الشوارع، مثل برنامج (Red een Kind) (ساعد طفلاً) الموضح أدناه. وعادة ما تكون المنظمات الدينية هي الجهات الرئيسية التي تقدم الدعم في شكل وجبات وملاجئ وتعليم ورعاية طبية للأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع وكذلك لأسرهم. وتُعد هذه المبادرات محورية في البقاء اليومي للعديد من الأسر التي تعيش في فقر مدقع؛ وعلى الرغم من ذلك، كما هو مذكور أيضاً أدناه، فإنهم يفشلون أحياناً في مساعدة الأفراد والأسر على انتشال أنفسهم من الفقر بطرق مستدامة، وبطرق من شأنها أن تعيد لهم كرامتهم.

وهكذا، تعمل المنظمات الدينية الأخرى على معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع، من خلال العمل على توسيع نطاق الحصول على الخدمات الصحية والتعليم، وتوفير السكن اللائق والتغلب على التمييز الذي يحرم الحصول على العمل اللائق في ظل ظروف آمنة. ويُعد برنامج «بالا شانتي» الموضح في القسم الثاني من هذا الفصل، مثالاً لمبادرة على المستوى المحلي تهدف إلى كسر الحلقة المفرغة للفقر المدقع.

تُطلق منظمات أخرى حملات دولية تستهدف إذكاء الوعي بحقيقة أن الفقر المدقع ليس حتمياً وأنه ينبغي القضاء عليه. على سبيل المثال، تقوم منظمة أريغاتو الدولية بتعبئة الموارد المُستلهمة من الدين للقضاء على الفقر الذي يؤثر في الأطفال، من خلال معالجة الأسباب الجذرية سواء البشرية أو الهيكلية المسببة للفقر. وكما هو موضح في دليل الأديان لإنهاء فقر الأطفال، الذي أعدته المبادرة العالمية لإنهاء فقر الأطفال التي أطلقتها منظمة أريغاتو الدولية، فإن الاستراتيجية ذات ثلاثة محاور: تعزيز التفكير اللاهوتي والعمل؛ والدعوة بين الأديان من أجل التغيير الاجتماعي والسياسي؛ ودعم المبادرات على مستوى القاعدة الشعبية التي تخفف من حدة فقر الأطفال.[274] كما دعمت أريغاتو الدولية حملة «معاً يمكننا القضاء على فقر الأطفال في جميع أنحاء العالم» في أكثر من 25 بلداً، وبموجب ذلك يتم الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر.[275]

أهمية مشاركة الأطفال في الدفاع عن حقوقهم (الأرجنتين)

تُعد الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال واحدة من أربع مبادرات عالمية لمنظمة أريغاتو الدولية؛ وهي شبكة بين الأديان تتألف من المنظمات والأفراد، وهي مُكَّرسة بشكل خاص إلى تأمين حقوق الأطفال ورفاههم في كل مكان. ويعمل أعضاء الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في الأرجنتين على تضافر الجهود مع مختلف المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية والمجتمعات الدينية على مدى الثلاثة عشر عاماً الماضية. ويتضمن الأعضاء منظمات ومجتمعات بهائية وبوذية ومسيحية.

وقد جرى التركيز بشكل خاص على حق الأطفال في المشاركة ودور الأسرة في رفاه الأطفال ونموهم. ومنذ عام 2006، شارك أكثر من 1000 طفل وأسرهم في أعمال الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في الأرجنتين. وعلى مر السنين، عززت الشراكات الاستراتيجية والتعاون مع مختلف المجتمعات والمنظمات الدينية والهيئات الحكومية تأثير العمل بين الأديان في مناصرة حقوق الأطفال، كما دعمت التعاون بين الأجيال.

وبحسب البيانات الحديثة* من الجامعة الكاثوليكية في الأرجنتين، فإن معدل فقر الأطفال في الأرجنتين قد ارتفع إلى 62.5%؛ أي أن 7 من كل 10 أطفال ومراهقين يكونون فقراء، ويعيش 3 من كل 10 أطفال في حالة من الفقر المدقع. إضافة إلى ذلك، يؤثر عمل الأطفال في 10% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و15 عاماً، و31% من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و17 عاماً على الصعيد الوطني في الأرجنتين. وتتضاعف النسبة في كلتا الفئتين العمريتين في المناطق الريفية. كما أن الأرجنتين تشهد مستويات عالية من العنف، لا سيما العنف المؤسسي والعنف الذي تمارسه قوات الشرطة ضد الأطفال والشباب.

لمعالجة هذا الوضع، اتخذت الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في الأرجنتين في 2018 إجراءات على المستوى المجتمعي بهدف تمكين الأطفال والشباب من التحدث عن حقوقهم والمطالبة بها، وعلى المستوى الوطني لتشجيع صانعي القرار على تنفيذ أحدث توصيات صادرة عن لجنة اتفاقية حقوق الطفل إلى الحكومة الأرجنتينية. ولتحقيق هذه الغاية، نظمت الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في الأرجنتين فعاليات كبرى لمناصرة حقوق الأطفال في اليوم الدولي للقضاء على الفقر (17 أكتوبر/تشرين الأول) واليوم العالمي للصلاة والعمل من أجل الأطفال (20 نوفمبر/تشرين الثاني). ونُفذت هذه الفعاليات بالشراكة مع مؤسسات وتحالفات أخرى، مع التركيز على متابعة التزامات بنما بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال، وخاصةً تسليط الضوء على أوضاع العنف والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر في الأطفال والشباب في الأرجنتين.

في أكتوبر/تشرين الأول 2018، نظمت الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في الأرجنتين أيضاً فاعلية لمناصرة حقوق الأطفال عُقدت في مجلس الشيوخ الوطني بمشاركة أدولفو بيريز إسكيفيل (الحائز على جائزة نوبل للسلام) وشخصيات أخرى معروفة وممثلين عن مختلف المؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني. وشارك في الحدث أكثر من 80 يافعاً من مختلف أنحاء الأرجنتين. وقد تمثل الهدف الرئيسي في التذكير بالتزام المشرعين برصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة اتفاقية حقوق الطفل. وأعرب الأطفال في هذه المناسبة عن مخاوفهم كما طالبوا باتخاذ إجراءات فورية لحمايتهم:

> في كل يوم، نكون نحن ضحايا القمع والاضطهاد السياسي والمؤسسي. كما أننا نواجه إساءة المعاملة ونتعرض إلى الاغتصاب والاستغلال والاتجار. إن غياب الالتحاق بالتعليم، والافتقار إلى السكن اللائق والتغطية الصحية، وسوء التغذية، وانعدام الفرص – يحكم علينا بحياة لم نقرر أن نعيشها. وعلاوة على ذلك نواجه الجوع. ويُنظر إلينا باعتبارنا مجرمين على أساس أصلنا الاجتماعي وحالتنا، إننا مُستبعَدون.
> ولهذا السبب نحن هنا اليوم في هذه القاعة وفي هذه الشوارع، من أجل المطالبة بالتطبيق الفوري لتوصيات لجنة اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة.

نطالب بحلول وسياسات للدولة توفر لنا الحماية. كما نطالب بإنهاء الاضطهاد ضدنا. ونطالب بحقنا في التعليم والصحة والرفاه والسكن اللائق. ونحن في أشد الحاجة إلى دولة تحمينا لأننا لسنا خطرين، بل على العكس نحن في خطر!!!

أسفرت تلك الأنشطة عن زيادة الوعي بحقوق الطفل بين الأطفال وأسرهم. وكانت التحديات الرئيسية تتمثل في مستوى التواصل والمكانة؛ بسبب اعتياد وسائل الإعلام وصم الأطفال الذين ينتمون إلى المجتمعات الضعيفة وتجريمهم. كما تُشكّل المناصرة والتوعية، بشأن انتهاك حقوق الأطفال وعدم المساواة والفقر الهيكلي، تحدياً يتطلب توافر مقدار أكبر من الموارد المالية والبشرية. وثمة تحدٍّ آخر يتمثل في الافتقار إلى الحوكمة والإرادة السياسية فيما يتعلق بتوفير الموارد المالية اللازمة لضمان حقوق الأطفال. لقد أصبح العمل مع المؤسسات العامة أكثر صعوبة، كما أن الاستقطاب السياسي يجعل من الصعب التأثير في عمليات صنع السياسات. هناك فهم يتمحور حول البالغين إزاء وضع الأطفال، ولا يوجد سوى القليل من المساحات وفرص المشاركة لكي يتمكن الأطفال من مشاركة وجهات نظرهم عن واقعهم ومخاوفهم ومطالباتهم. وللأسف، فإن عدداً قليلاً فقط من المنظمات هي التي لديها القدرة على الالتزام بتوفير الموارد والوقت والأشخاص اللازمين لعمليات مشاركة الأطفال.

الدروس المستفادة

- لقد كانت مشاركة الأطفال ذات مغزى كبير في عملية إذكاء الوعي والدعوة إلى رفاه الأطفال. وبدأت الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في الأرجنتين أعمالها بمنظور واضح يركز على البالغين بشأن وضع الأطفال وعمليات الاستجابات المطلوبة. وعلى مر السنين تغير هذا الأمر من خلال مشاركة الأطفال في صنع القرار والحشد لتأييده. كما سمحت المشاركة للأطفال بأن يصبحوا أكثر وعياً بواقعهم ومن ثم أكثر انخراطاً في الإجراءات للمطالبة بحقوقهم.
- يتطلب إحداث التغييرات على المستوى السياسي التشبيك مع الجهات الفاعلة الرئيسية وصناع الرأي، ووضع استراتيجيات المناصرة المشتركة.

*المصدر: مرصد الديون الاجتماعية التابع للجامعة الكاثوليكية في الأرجنتين (UCA) 2018.

وخلاصة القول إنه بينما يمكن أن تساهم بعض المعتقدات أو الممارسات الدينية في إبقاء بعض الأفراد أو المجموعات في حالة فقر، فإن المنظمات الدينية كانت عادة من بين الجهات الأكثر حساسية للمعاناة التي يتسبب فيها الفقر، كما أنها الأكثر التزاماً بمد يد العون للتخفيف من حدته من خلال الأنشطة الخيرية. ولقد سلطت اتفاقية حقوق الطفل الضوء على أهمية تقديم المساعدة بطرق من شأنها استعادة كرامة الأشخاص، بأقصى حد ممكن، وذلك من خلال تمكينهم من المشاركة في إيجاد حلول مستدامة تتوافق مع تطلعاتهم وتكسر حلقة الفقر المدقع مع التخفيف من حدة تأثيره. هذا هو النهج الذي اتبعته منظمة (Red een Kind) (ساعد طفلاً) في عملها مع الشباب المشردين، والذي جعل حتى المؤسسات العامة تقوم بإعادة النظر في خدماتها بشكل تدريجي (انظر أدناه). وفي سياق المشاركة والكرامة، كما هو موضح في الممارسة المميزة من الأرجنتين، تكتسب مشاركة الأطفال واليافعين أنفسهم أهمية خاصة، ليس فقط لتطورهم الشخصي، ولكن أيضاً لأنها تمكّنهم من التعبير عن مخاوفهم وتطلعاتهم والدعوة إلى مزيد من الاهتمام بحقوقهم.

مد يد العون إلى الشباب المشردين (هولندا)

يقع مقر منظمة (Red een Kind) أو «ساعد طفلاً» في هولندا، وهي من أصل مسيحي بروتستانتي، وكان تركيزها الأولي على توفير منازل للأيتام في إفريقيا. ومنذ أكثر من عقد مضى، انتقلت المنظمة إلى العمل في مجال التنمية المجتمعية، إذ ساعدت المجتمعات على إنشاء مجموعات مدخرات وقروض «المساعدة الذاتية» والتي من خلالها يدعم الأعضاء بعضهم بعضاً مالياً وكذلك بطرق أخرى، مثل مساعدة اليافعين على إيجاد وظائف.

وإدراكاً للنهج المجتمعي لمنظمة (Red een Kind)، فقد تواصلت معها إحدى خدمات الصحة العامة في هولندا وطلبت الشراكة في إطلاق مشروع لمد يد العون إلى اليافعين المشردين في هولندا الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و20 عاماً. ومعظم الشباب المشردين في البلاد هم من الذكور الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة غير القادرة على توفير بيئة آمنة لهم. ونتيجة لذلك، يتسرب هؤلاء الشباب من التعليم وغالباً ما يعانون مشكلات نفسية اجتماعية.

بفضل مساعدة مستشار من جامعة تيلبورغ من ذوي الخبرة في برامج الحد من الفقر، عمل موظفو منظمة (Red een Kind) وهيئة الخدمات الصحية على تكييف البرنامج لاستخدامه في هولندا. أُطلق البرنامج في عام 2017، ويعتمد على الاعتراف بالقيمة الجوهرية لكل شخص وكرامته، وأنه لدى الجميع مواهب يُمكن استخدامها جيداً. ولقد حافظ البرنامج على ثلاث قيم أساسية:

- **نهج عمل المجموعة:** ينضم اليافعون إلى مجموعة، ويقررون أهدافهم وكيفية تحقيقها، ويساعدون بعضهم بعضا في الوصول إليها. ثم يجرى تشجيعهم على التعبير عن أحلامهم، ثم طرح المبادرات لتحقيقها. كما يؤكد طاقم العمل على حقوقهم ومسؤولياتهم بشأن احترام السلوكيات الاجتماعية الأساسية، واحترام بعضهم البعض، وأن يكونوا صادقين.
- **التعاون في السياق المحلي:** يجب أن تعمل المجموعات ضمن السياق الاجتماعي وأن تتعامل مع الخدمات المختلفة مثل الإسكان والتعليم والتوظيف والحماية الاجتماعية. ولذلك من الضروري التعاون مع أصحاب المصلحة في السياق المحلي وعلى المستوى السياسي. ولهذا السبب، يجب أن يظل البرنامج علمانياً، ولكنه مع ذلك يعكس القيم المسيحية.
- **نقل المعرفة وتنمية المواهب:** ينصب تركيز البرنامج على نقل المعرفة، وتنمية المواهب واكتساب المهارات.

الدروس المستفادة

تضمنت التحديات التي ظهرت في أثناء التنفيذ ما يلي:

- إن دمج الأشخاص في مجموعات أمر بالغ الصعوبة؛ لأن أسلوب حياة الناس في هولندا يميل إلى الفردية بخلاف العديد من البلدان الإفريقية. ولذلك لم يتوافر سوى القليل من التضامن الجماعي. ونتيجة لذلك، يتطلب الأمر التركيز بشكل أكبر على المجموعة باعتبارها مجموعة رواد الأعمال حتى يتسنى تحقيق النجاح. كما أن السماح لليافعين باختيار مجموعتهم قد أثبت أنه ييسر تنمية الثقة المتبادلة والروابط الاجتماعية.
- في هولندا، يوجد نظام ضمان اجتماعي واسع النطاق والعديد من المرافق للفقراء، لذلك يجد اليافعون صعوبة أكبر في الالتزام بالبرنامج لأنهم يدركون أن هناك بدائل. بينما البدائل أقل في أجزاء كثيرة من إفريقيا، وبالتالي يكون إحساسهم بالحاجة الملحة أكبر. وتتمثل كيفية التخفيف من هذا الأمر في مساعدة الشباب على النظر إلى السياق بعناية شديدة، والتأكد مما إذا كان الشاب/الشابة يدركان حقاً البديل. ومن المحفز أيضاً التأكيد على هدف يمكنهم العمل عليه من خلال مجموعات دعم الأقران/المساعدة الذاتية.
- يميل متخصصو الخدمات الاجتماعية والصحة العقلية والرعاية الصحية إلى الانتقال بسرعة إلى «وضع المساعدة» بدلاً من الثقة في قدرة الناس على أن يصبحوا معتمدين أنفسهم. ويحاول هذا المشروع تغيير هذا المفهوم داخل النظام (ويعمل على ذلك بنجاح)، لكن العملية تستغرق وقتاً.

ترى العديد من المنظمات إمكانات هذا البرنامج، ولذلك تهتم مؤسسات خدمات الصحة العامة الإقليمية الأخرى والمؤسسات شبه الحكومية في هولندا باعتماده وتجربته. ومع ذلك، فقد أظهرت التجربة أن الشباب لا يقبلون هذا النهج بسهولة عندما تأتي الرسالة من مؤسسة تقليدية. إضافة إلى أن العديد من المتخصصين يواجهون صعوبات في التكيف مع النهج غير الهرمي والتواصل معه بشكل جيد. كما أن نظام الرعاية التقليدي متخصص ومتباين للغاية، وبالتالي من الصعب جداً الوصول إليه بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعانون مشكلات في مجالات متعددة. ولا يستطيع اليافعون خاصةً إيجاد طريقة للتحايل عليه.

أظهر البرنامج أهمية البدء بتطلعات اليافعين لتنمية مواهبهم وتسهيل العمليات والحلول التي يريدونها لأنفسهم وللمجموعة التي ينتمون إليها. كما وجدت الدراسات العلمية أن أنظمة دعم الأقران قوية جداً وتحقق نتائج جيدة؛ لأنها تلبي حاجة الإنسان الأساسية للتواصل والإدراك. ويشكل وضع مثل هذه الأساليب في حيز التنفيذ نقلة نوعية، وبالطبع سيستغرق ذلك وقتاً.

المصدر: https://www.redeenkind.nl

7-4 الاستجابة إلى احتياجات الأطفال المتنقلين

يضطر اليوم ملايين الأطفال وأسرهم إلى الفرار من ديارهم هرباً من النزاعات المسلحة والعنف المجتمعي وعدم الاستقرار السياسي والفقر إضافة إلى تغير المناخ والكوارث الطبيعية. كما يهاجر بعض الأطفال بحثاً عن فرص أفضل للتعليم والعمل، ويُعد انتشار زواج الأطفال والرقابة الصارمة للأسرة من العوامل الحاسمة بالنسبة إلى الفتيات.[276]

ليس هناك تقديرات موثوقة بشأن إجمالي أعداد الهجرة بسبب تغير المناخ، لكن المركز الدولي لرصد النزوح يقدر أنه في 2018، نزح أكثر من 17 مليون شخص داخلياً في 144 بلداً، بسبب الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. ولا يشمل هذا الرقم أولئك الذين ربما عبروا الحدود الدولية.[277] وتتوقع المنظمة الدولية للهجرة أن أعداداً أكبر ستضطر إلى الهجرة خلال الأعوام القادمة بسبب الظواهر المناخية المتطرفة، وارتفاع مستوى سطح البحر وتسارع التدهور البيئي، وكل ما سبق له عواقب سلبية على سبل العيش والصحة العامة والأمن الغذائي وتوافر المياه.[278]

كما تبدو الإحصاءات المتعلقة بالعوامل الأخرى التي تؤدي إلى نزوح الناس مُقلِقة بالقدر ذاته، حيث تشير اليونيسف إلى أنه «بدءاً من عام 2016، كان يعيش 28 مليون طفل أو طفل واحد من بين كل 80 طفلاً في العالم في حالة النزوح القسري، وهذا يشمل 12 مليون طفل لاجئ وطالب لجوء من الأطفال، و16 مليون طفل يعيشون في نزوح داخلي بسبب الصراع والعنف».[279]

منظمة ورلد فيجن انترناشونال

في عام 2017، أشارت الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال إلى أنه:

> في كل دقيقة، يضطر *20* شخصاً إلى الفرار من منازلهم نتيجة للعنف أو الاضطهاد أو الصراع. ويُشكل الأطفال أكثر من نصف مجموع اللاجئين في العالم، مع وجود عشرات الآلاف من الفتيات والفتيان غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن ذويهم في أثناء الترحال.[280]

في كثير من الأحيان، يتعرض جميع الأطفال وعائلاتهم، وهم يأملون في العثور على حياة أفضل في مكان آخر، إلى العنف أو الاستغلال طوال رحلتهم وكذلك في البلد الذي يقصدونه. وغالباً ما يُنظر إليهم باعتبارهم متسللين وليسوا ضحايا معرضين إلى الخطر، ويواجهون مواقف صعبة خاصةً إذا كانوا لا يحملون الوثائق الصحيحة. وكما يلاحظ تقرير عام 2017 للممثلة الخاصة السابقة:

> ينتهي الكثير من الأطفال في مرافق مزدحمة، وغالباً ما يكون ذلك مع بالغين ليسوا من أفراد الأسرة. وقد يجدون أنفسهم في أماكن تخضع لإجراءات سريعة، ويواجهون مخاطر عالية من إجراءات الإعادة العاجلة، وهي إجراءات لا يؤخذ فيها بمصالحهم الفضلى، وتزيد من فرصة عودتهم إلى الحالات التي هربوا منها... وخلال الوقت الذي يجري فيه البت في مصيرهم، قد يتعرض الأطفال للإذلال والهجمات البدنية والاعتداء الجنسي. وفي كثير من الحالات، يفتقر الأطفال إلى إمكانية الوصول إلى السلطات المعنية بحماية الطفل، وإلى عملية لتحديد الحماية المراعية للسن والجنس، وإلى التمثيل القانوني والمعلومات المتاحة المتعلقة بحقوقهم أو بسبل التماس الإنصاف من أعمال العنف التي قد يتعرضون لها.[281]

إن الحفاظ على البيئة الأسرية أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى هؤلاء الأطفال، وبالتالي يجب إيلاء أهمية قصوى للجهود المبذولة لجمع شملهم مع أسرهم، وذلك تماشياً مع اتفاقية حقوق الطفل. تحتاج أنظمة حماية الطفل في العديد من البلدان إلى تفعيلها أو وضعها حيز التنفيذ، وتزويدها بموارد جيدة مع موظفين مُدربين على التواصل مع الأطفال وكذلك على التعامل مع المخاطر التي يواجهونها. ثمة حاجة أيضاً إلى التعاون وتبادل المعلومات عبر الحدود لمنع الأطفال من الوقوع ضحية مرة أخرى في أثناء انتقالهم عبر البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي الوقت ذاته، من المهم إدراك أن العديد من الأطفال المهاجرين وأسرهم يجلبون معهم مهارات، وخاصةً القدرة على التكيف أو الصمود، التي يمكن أن تثري المجتمعات التي تستقبلهم.[282]

وتستجيب المجتمعات والمنظمات الدينية، منذ عقود، إلى احتياجات المهاجرين واللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً. ويتزايد الآن الاهتمام بالاحتياجات المحددة للأطفال المتنقلين. على سبيل المثال، في متابعة لإعلان بنما بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال المعتمد في المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في مايو/أيار عام 2017، أنشأت المجتمعات والمنظمات الدينية في غواتيمالا وهندوراس والسلفادور والمكسيك تحالفاً من أجل حماية الأطفال للتصدي إلى تورط الأطفال في عنف العصابات والجريمة المنظمة. ويدعو التحالف إلى زيادة الاستثمارات في سياسات حماية الطفل، وحظر بموجب القانون للعقاب البدني المهين للأطفال، وحماية الأطفال المتنقلين، لأن الهجرة إحدى العواقب الرئيسية لارتفاع مستويات العنف في هذه البلدان.[283]

عقب اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في عام 2018، انضمت أكثر من 80 منظمة دينية معاً لإطلاق حركة عالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال المتنقلين. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول 2018، اجتمع منتدى الشركاء العالميين لعمل الأديان من أجل الأطفال المتنقلين في روما، الذي شارك في تنظيمه مجموعة متنوعة،[284] بهدف إتمام خطة عمل المنتدى وإطلاقها. وأسفرت مناقشات المنتدى عن ثلاثة محاور رئيسية: (1) تقديم الدعم الروحي للأطفال ومقدمي الرعاية؛ باعتباره مصدراً للتعافي والقدرة على الصمود؛ (2) تعزيز استمرارية حماية الأطفال المتنقلين؛ (3) بناء مجتمعات سلمية ومناهضة لكراهية الأجانب. تم وضع

ثلاثة تقارير موجزة عن الأدلة تتضمن تفاصيل باعتبارها مدخلات لتأطير خطة عمل مشتركة.[285] كما أنشأ التحالف الآن مجموعات عمل تركز على العمل المحلي، وتوفير أدوات بناء السلام بين الأديان، وتقديم الدعم الروحي والنفسي والاجتماعي للأطفال ومقدمي الرعاية لهم.[286]

وعلى هذا النحو، تعمل المنظمات الدينية معاً لمعالجة بعض الأسباب الجذرية للهجرة القسرية والنزوح، فضلاً عن الاستجابة إلى الصدمات النفسية التي يعاني منها الأطفال، التي قد يكون لها آثار سلبية طويلة المدى في قدرتهم على بناء حياة بناءة جديدة لأنفسهم. وكما يتضح من دراسة الحالة حول برنامج للأطفال اللاجئين السوريين، فإن هذه البرامج يمكن أن تتخذ أشكالاً مبتكرة للغاية.

استخدام منهجيات الفنون الإبداعية لتقليل الكرب النفسي والاجتماعي بين الأطفال اللاجئين السوريين

تعمل خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS)، وهي الوكالة الإنسانية الدولية للمجتمع الكاثوليكي في الولايات المتحدة، في أكثر من 100 بلد لمساعدة الفقراء والمحرومين دون النظر إلى العِرق أو الدين أو الإثنية.

وعلى مدار العقد الماضي، استخدمت خدمات الإغاثة الكاثوليكية منهجيات الفنون الإبداعية، بما في ذلك الرسوم المتحركة وأفلام الدمى، في مجموعة متنوعة من سياقات الصراع والكوارث على مستوى العالم لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والعاطفية والعلاجية للأطفال. وقد نجح استخدام منهجيات الفنون الإبداعية هذه في الفلبين في معالجة الصراع بين السكان المسلمين والمسيحيين، وكذلك في هايتي بعد زلزال عام 2010 لدعم الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال.

بناء على هذه النجاحات، قدمت خدمات الإغاثة الكاثوليكية أفلام الدمى لتلبية احتياجات الأطفال النازحين من جراء الأزمة السورية، في تركيا والأردن ومصر ولبنان والعراق، والذين تتراوح أعمارهم بين 6 و12 عاماً. وأعدت خدمات الإغاثة الكاثوليكية، بمساعدة شركة (No Strings International) ومقرها المملكة المتحدة، فيلمين: (Red Top Blue Top) «القبعات الحمراء والقبعات الزرقاء»، و (Out of the Shadows) «الخروج من الظلال». وبالتشاور مع الشركاء الدينيين المحليين، صُممت الأفلام بعناية لتقديم عالم خيالي مشابه للبيئة التي يعيش فيها الأطفال، وإيصال الرسائل الرئيسية مثل قبول الأشخاص المختلفين كما في فيلم (القبعات الحمراء والقبعات الزرقاء)، والتغلب على المخاوف كما في فيلم (الخروج من الظلال). تساعد الأفلام وأنشطة الدمى المصاحبة الأطفال على أن يصبحوا أكثر صموداً؛ من خلال تمكّينهم من إدراك على المشاعر المختلفة وفهمها وإتاحة منتدى منظم للتفاعل مع الأطفال الآخرين. ويصنع الأطفال الدمى الخاصة بهم ويتفاعلون معها للتعبير عن أفكارهم ومشاعرهم.

تُدرِّب خدمات الإغاثة الكاثوليكية المعلمين والمستشارين والمتخصصين في الرسوم المتحركة على استخدام المنهجية ومن ثم تطوير خطط العمل في المدارس وتنفيذها، والأماكن الصديقة للأطفال، والمخيمات الصيفية، وأماكن إيواء اللاجئين وغيرها من الأماكن المناسبة للأطفال. ومن أجل دعم نشر المنهجية لمجموعة من الشركاء الدينيين في مختلف البلدان في الشرق الأوسط، عملت خدمات الإغاثة الكاثوليكية مع الممارسين الميدانيين والموظفين الشركاء لوضع المعايير والإرشادات لاستخدام الفيلمين (باللغتين الإنجليزية والعربية)، إلى جانب إرشادات عن تدريب المتخصصين الجدد في الرسوم المتحركة (باللغتين الإنجليزية والعربية)، إضافة إلى عقد دورات تدريبية لتجديد معلومات المتخصصين الحاليين في الرسوم المتحركة حول استخدامات الفيلمين. ثم تتابع خدمات الإغاثة الكاثوليكية استخدام المنهجية وتوفر دعماً إضافياً حسب الضرورة لكل حالة على حدة.

جرى تقييم البرنامج في عام 2015، وأظهرت النتائج أن البرنامج أحدث عدداً من التغييرات الإيجابية في الأطفال، حيث كان لبعضها ارتباط مباشر مع الرسائل الموجودة في الأفلام، مثل تقليل الخوف من الظلام وزيادة قبول الآخر. وبعد عدة جلسات، أدت الأنشطة التي أعقبت الأفلام إلى زيادة الثقة والتواصل بين الأطفال، ومن ثم تقليل العدوانية وتقوية العلاقات الاجتماعية. وبناء على هذه النتائج الإيجابية، توسّع البرنامج في الاستجابة للأزمة المستمرة في المنطقة.

لقد تبنى الشركاء المنفذون المنهجية، وتم تحفيزهم للحصول على أدوات مبتكرة للدعم النفسي والاجتماعي تتماشى مع مهامهم. وفي أثناء التقييم علّق أحد أعضاء الموظفين الشركاء في لبنان قائلا:

من المهم جداً أن يعبر الطفل عن مشاعره وأفكاره وما يضايقه، خاصةً وأننا نتعامل مع أطفال تعرضوا إلى صدمات من جراء الحرب وشاهدوا أموراً صعبة للغاية. إضافة إلى ذلك، فإن الأطفال السوريين في لبنان ليسوا موضع ترحيب كبير، وهو عامل يؤثر فعلاً على ثقتهم بأنفسهم. وبصفتي أحد المتخصصين في الرسوم المتحركة، فقد تمكّنت من مساعدة الأطفال على استعادة ثقتهم وتقبل أوضاعهم. واكتشفت هذا التغيير عندما بدأوا في رؤية الأشياء الإيجابية الموجودة لديهم في حياتهم وليس الأشياء السلبية فقط.

الدروس المستفادة

- **أفكار إبداعية للحفاظ على مشاركة الأطفال:** قام المتخصصون في الرسوم المتحركة المشاركون بتوسيع المكونات التفاعلية للأنشطة التي أعدتها شركة (No Strings)، سواء من خلال مبادرتهم أو بدافع الضرورة، مما يعزز المنهجية والأنشطة. كما وجد المتخصصون في الرسوم المتحركة أن الأطفال يتفاعلون أكثر مع محتوى الفيلم عندما أوقفوا الفيلم في منتصف عرضه ليسألوا الأطفال عما سيحدث بعد ذلك. إضافة إلى ذلك، وجد المتخصصون في الرسوم المتحركة أن عرض مقاطع صغيرة من الأفلام، بغرض الحث على مزيد من الأنشطة، يُعد طريقة جيدة لتذكير الأطفال بالرسائل الأساسية مع تجنب التكرار.
- **الإطار الزمني الموسّع:** قُدمت منهجية شركة (No Strings) في السنوات الأولى من الأزمة السورية باعتبارها استكمالاً لأعمال الإغاثة الأخرى المنقذة للحياة (مثل الغذاء والمأوى والمساعدة الطبية) وبينما بات الوضع مطوّلاً بشكل أكبر، ازدادت احتياجات الأطفال. وعملت خدمات الإغاثة الكاثوليكية مع الشركاء لتوسيع الإطار الزمني أو نطاق أنشطة شركة (No Strings) لتقديم مشاركة مستمرة للأطفال السوريين، أو حيثما أمكن دمج تلك الأنشطة في برامج تعليمية صديقة للأطفال طويلة الأجل وأكثر شمولية و/أو البرامج التعليمية.
- **رسائل رئيسية مُبسطة:** اتضح من التقييم أن بعض الرسائل الرئيسية للأفلام كانت معقدة للغاية بالنسبة إلى الأطفال المشاركين. ولذلك قامت خدمات الإغاثة الكاثوليكية بمراجعة وتبسيط الرسائل الرئيسية في الدليل الذي أعدته شركة (No Strings) مع إضافة مشاركات الموظفين المحليين والمتخصصين في الرسوم المتحركة. ودعمت خدمات الإغاثة الكاثوليكية الشركاء لضمان وصول الرسائل إلى الأطفال الأصغر سناً، مع إعداد رسائل أخرى للفئات العمرية المختلفة. وبالتالي، قدمت الرسائل الرئيسية المنقحة أساساً أوضح لمتابعة التغييرات في الأطفال أثناء التنفيذ، على أن يتم تحديد النتائج والأثر من قِبَل التقييم.
- **الإرشادات الإضافية بشأن المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلّم (MEAL):** استجابة لتوصيات التقييم، بادرت خدمات الإغاثة الكاثوليكية بمشروع متابعة التعلّم وبناء القدرات لدعم الشركاء المحليين وفرق البرنامج التي تنفذ برامج شركة (No Strings) وغيرها من برامج الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال المتأثرين بالنزاعات والنازحين. أعدت خدمات الإغاثة الكاثوليكية مجموعة من الوثائق التوجيهية يُطلق عليها (MEAL4kids)، بعنوان:

Guidance on Measuring Child Psychosocial Well-being in Emergency & Recovery Settings; Guidance on Accountability to Children; Standards for Child Participation; and Quality Checklist for Child Psychosocial Support and Child Friendly Space Programs.

لمزيد من المعلومات عن برامج خدمات الإغاثة الكاثوليكية المتعلقة بالأطفال، انظر:

https://www.crs.org/research-publications/solr-search?sortby=created&sort_order=DESC&search=children

8-4 منع انضمام الأطفال إلى الجماعات التي ترتكب أعمالاً إرهابية

للأسف، لا يُعد إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة أمراً جديداً، ورغم ذلك، فإن تزايد تجنيدهم من قِبَل الجماعات التي ترتكب أعمالاً إرهابية يشكّل تحديات جديدة. لقد أصبح منع ذلك أكثر تعقيداً؛ نتيجة للاستخدام المتطور باستمرار للتكنولوجيا في الدعاية ومن أجل التلاعب بالأطفال واليافعين وتجنيدهم. وعلاوة على ذلك، فإن إشراك الأطفال في الأنشطة الإرهابية، التي يصنفها القانون بأنها جرائم خطيرة، يثير تساؤلات لأنظمة العدالة حول كيفية التعامل مع هؤلاء الأطفال.[287]

هناك العديد من الأسباب تجعل الجماعات المسلحة التي ترتكب أعمالاً إرهابية تستهدف الأطفال تحديداً، ومنها أن تجنيدهم يمكن أن يكون أسهل من البالغين، كما أن السيطرة عليهم أسهل بكثير، وانتشار الأسلحة الصغيرة يجعل الأطفال فاعلين مثل البالغين، كما أنهم يميلون إلى إثارة شكوك أقل عند التسلل إلى منطقة الهدف.[288] ولا تزال الوسيلة الأساسية هي التجنيد القسري أو باستخدام قدر من التهديد أو الإكراه أو الضغط أو التلاعب. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى عندما تبدو مشاركة الطفل «طوعية»، فإنها غالباً ما تكون مدفوعة بعوامل مثل الفقر والتهميش وانعدام الأمن والتمييز.[289] ومن المهم ملاحظة أنه بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، لا يوجد تجنيد «طوعي» للأطفال دون سن 18 عاماً من قِبَل الجماعات المسلحة بغض النظر عما إذا كان يُنظر إليه على أنه طوعي أم لا.

وبالتالي، يبدو أن الأيديولوجيا تلعب دوراً أكثر أهمية بالنسبة إلى أولئك الذين يتم استدراجهم من خارج مناطق النزاع، من حيث إن السفر للانضمام إلى ما يُروج له أنه قضية عادلة قد يوفر هوية مُجهزة مسبقاً ومجتمعاً وشعوراً بالأهمية بالنسبة إلى اليافعين. وعلى صعيد آخر، قد يكون الانضمام إلى جماعة مسلحة هو الاستراتيجية الواقعية الوحيدة للبقاء على قيد الحياة بالنسبة إلى الأطفال الذين يعيشون داخل منطقة نزاع.[290]

إضافة إلى البرامج العديدة التي وضعتها الوكالات الدولية والحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية رداً على الجماعات المسلحة التي ترتكب أعمالاً إرهابية، فقد استجابت القيادات الدينية على مستوى الأفراد وكذلك الشبكات بين الأديان من أجل منع تجنيد اليافعين. وأظهرت التجربة أن القيادات الدينية فاعلة بشكل خاص في العمل مع الشباب المعرضين للخطر؛ لأنهم على دراية بالبراهين التي يستخدمها رجال الدين التابعون للجماعات المسلحة، وبالتالي يمكنهم مواجهتها نقطة تلو الأخرى ضمن إطار ديني سليم. وكما جاء في دراسة حديثة حول الاستجابات التعليمية، «تعمل القيادات الدينية على مستوى القاعدة الشعبية، وهي على دراية وثيقة بالديناميات داخل مجتمعاتها»، وبالتالي فهي تعرف كيفية التدخل المناسب.[291]

أُطلقت العديد من المبادرات بين الأديان لفهم هذه المشكلة المعقدة للغاية والتصدي لها. على سبيل المثال: أطلقت المعونة الكنسيّة الفنلندية (FCA) في عام 2013 شبكة صانعي السلام الدينيين والتقليديين. وقد تطورت هذه الشبكة الآن لتصبح هيكلاً عالمياً من صانعي السلام الدينيين والتقليديين، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، ومراكز الفكر، ومراكز السياسة والمعاهد الأكاديمية.[292] وهذه الشبكة نشطة

في عمليات بناء السلام، مثل برنامج السلام الإقليمي (RPP) لمدة خمس سنوات الذي أطلقته المعونة الكنسيّة النرويجية (NCA) في عام 2016 مع شركائها في المنطقة: مؤتمر عموم أفريقيا للكنائس، والمجلس الأفريقي للقيادات الدينية، مؤسسة أريغاتو الدولية – نيروبي، وزمالة المجالس والكنائس المسيحية في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الإفريقي، ومعهد الحكمة لدراسات السلام والعلاقات الدولية. يُغطي برنامج السلام الإقليمي 12 بلداً في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الإفريقي: بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ورواندا والصومال والسودان وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا.[293]

أطلق أعضاء الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال من منطقة شرق إفريقيا في عام 2014 برنامجاً يُطلق عليه قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التطرف العنيف (CRAVE)، إلى جانب دليل الموارد بين الأديان اللذين جرى إعدادهما بالتعاون مع معهد غولدن؛ بغرض منع الانضمام للجماعات المسلحة التي ترتكب أعمالاً إرهابية وتحويل النزاعات التي يشارك في معظمها اليافعون في منطقة شرق إفريقيا. وفي إطار هذا البرنامج أُجريت ورش عمل في كينيا وتنزانيا بمشاركة اليافعين، إضافة إلى كبار السن المحليين، والقيادات النسائية وممثلي الحكومة المحلية. كما قامت الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال بإشراك القيادات الدينية في الشرق الأوسط من أجل تكوين شبكة تستهدف إلى التصدي للمشكلة في هذه المنطقة.[294]

وكما هو موضح أدناه في دراسة الحالة من كينيا، من الأهمية بمكان العمل مع القيادات الدينية لمعالجة العوامل التي تزيد من تعرض الأطفال إلى التجنيد، وكذلك لتطوير رسائل بديلة يمكن نقلها عبر وسائل الإعلام. وتحتاج الحكومات أيضاً إلى توفير الحماية للقيادات الدينية الذين يتحدثون صراحة ضد الجماعات التي ترتكب أعمالاً إرهابية، حتى يتمكنوا من الاضطلاع بدور مرئي في مواجهة تأثير هذه الجماعات دون المخاطرة بحياتهم وحياة أسرهم.

التصدي لحركة «الشباب» والجماعات المسلحة الأخرى (كينيا)

مركز تسوية النزاعات المستدامة (CSCR) هو منظمة دينية غير ربحية أسسها مهنيون وقيادات إسلامية لتعزيز السلام من خلال آليات تسوية النزاعات المستدامة. ويركز المركز على منع تجنيد الأطفال من قِبَل الجماعات التي ترتكب أعمالاً إرهابية، وذلك من خلال التصدي للجهود المبذولة للتلاعب بالأطفال وإكراههم.

تقوم الجماعات في القرن الإفريقي التي ترتكب أعمالاً إرهابية مثل «الشباب» و«الهجرة» وغيرهما بتلقين الشباب والأطفال وتجنيدهم بشكل أساسي ليكونوا جزءاً من حملاتهم المسلحة في المنطقة وخارجها. كما نجح أيضاً ما يُطلق عليه «داعش» في تجنيد أعضاء من منطقة الشرق الأوسط. لقد نفذ المجندون الأطفال هجمات في كينيا والبلدان المجاورة مثل الصومال، ونشط بعضهم في ساحات الحرب خارج المنطقة، بما في ذلك الشرق الأوسط.

يزعم الأفراد الذين يُطلقون على أنفسهم «قيادات دينية» بأنهم في مركز البرامج بغرض استهداف الأعضاء الأصغر سناً وتجنيدهم من بين تجمعاتهم للانضمام إلى الحروب في أماكن أخرى من العالم. وفي بعض الحالات، عمد أعضاء مثل هذه الجماعات إلى استهداف القيادات الدينية المعتدلة وقتلوا بعضهم.

يُعد برنامج بناء القدرة على الصمود في وجه التطرف العنيف (BRAVE) - وهو برنامج رائد أطلقه مركز تسوية النزاعات المستدامة - مبادرة لمنع الأعمال الإرهابية في كينيا. تركز استراتيجية هذا البرنامج على منع تلقين الأطفال واليافعين، باعتبارهم الفئة الأكثر ضعفاً، ومنع التلاعب بالدين لتبرير أعمال الإرهاب في المناطق التي تُعد بؤراً ساخنة.

يستهدف برنامج (BRAVE Messengers) الشباب الملتحقين بالمدارس الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عاماً بهدف إثارة نقاش وحوار ومحادثات حول التحديات التي تواجههم، وخاصة حول منع تجنيد الأطفال من خلال الإكراه والتلاعب. ويقدم البرنامج لهم روايات مضادة وأخرى إيجابية من أجل بناء قدرتهم على الصمود وتثبيطهم عن الانضمام إلى الجماعات المسلحة. كما أن البرنامج يزودهم بالمهارات الحياتية، ويبني قدرتهم على التأثير الإيجابي في أقرانهم في القضايا المتعلقة بالسلام، ويعرفهم باستراتيجية برنامج (BRAVE) للتصدي إلى إساءة استخدام النصوص الدينية.

وثمة برنامج آخر يهدف إلى القضاء على العنف في المؤسسات الدينية. فقد وضع (BRAVE) برنامجاً للقضاء على العنف ضد الأطفال في المدارس (المدارس الدينية)، وذلك عندما جرى إدراك حقيقة أن العقاب البدني القاسي يزيد من التعرض إلى التجنيد من قِبَل الجماعات العنيفة. تم تقديم هذا البرنامج في أعقاب المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال الذي عُقد في عام 2017 في بنما، ويستهدف البرنامج الوفاء بالتزامات إعلان بنما.

وثمة مسابقة فنية بعنوان (Lenga Ugaidi na Talanta)، أو «تجنب الإرهاب من خلال المواهب»، وهي عبارة عن مسابقة يُقدم فيها شباب وأطفال من كينيا رسائل وروايات بديلة تهدف إلى التصدي للروايات العنيفة من خلال الأفلام القصيرة والفنون.

ويستفيد أيضاً مركز تسوية النزاعات المستدامة من الأيام الدولية للأطفال، وذلك من أجل شن حملات لمناهضة العنف ضد الأطفال، ومنها مثل اليوم العالمي للصلاة والعمل من أجل الأطفال في 20 نوفمبر/تشرين الثاني، حيث ينظم برنامج (BRAVE) أنشطة يشارك فيها الأطفال بشكل أساسي للدعوة إلى اتخاذ إجراءات لمنع العنف ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم من قِبَل الجماعات المسلحة التي ترتكب أعمالاً إرهابية.

الدروس المستفادة

من أجل التصدي بفعالية لتجنيد الأطفال من قِبَل الجماعات التي ترتكب أعمالاً إرهابية، فإنه من الضروري تعبئة القيادات والمجتمعات الدينية وإشراكهم. إذ يُمكنهم معالجة المفاهيم الخاطئة بشكل فعال ونشر النصوص والآيات الدينية المتعلقة بالجهاد.

- لقد سهّل تشكيل شبكات برنامج (BRAVE) من الشباب والأطفال وصول هذه الفئات العمرية إلى المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب، وبالتالي ساعد ذلك في منع تجنيد الأطفال. كما انضم إليها الوالدان ومقدمو الرعاية لضمان أن يتعرفوا على ما تعلّمه أطفالهم من تلك التفاعلات.
- يُعد استخدام وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، من أجل تقديم روايات بديلة ومضادة من خلال الأفلام القصيرة والإعلانات التلفزيونية، وسيلة فعالة للوصول إلى جمهور أكبر، وخاصة الشباب والأطفال.
- أتاح التعاون بين الأديان والعمل مع الشبكات الدينية، مثل الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، في تنفيذ برامج الأطفال المهمة إمكانية وصول أوسع وأكثر استهدافا خارج كينيا.
- يعمل إنشاء الهياكل التي تساعد في تنفيذ البرنامج - مثل لجنة BRAVE التوجيهية لمناهضة التشدد والتطرف العنيف، ولجنة BRAVE المرجعية، ولجنة BRAVE الاستشارية - على تحسين الجودة والتوعية مع الجماهير المختلفة ومن بينهم الأطفال.

المصدر: مؤسسة أريغاتو الدولية – نيروبي

الخلاصة

في جميع أنحاء العالم، شاركت القيادات والمجتمعات الدينية، على مر القرون، بقوة في الجهود المبذولة لضمان حماية الأطفال من مختلف أشكال العنف التي تهدد حياتهم، فضلاً عن الجهود المبذولة لدعم نموهم الصحي. وأدى اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، التي ساعد عدد من المنظمات الدينية على تعزيزها، إلى إعادة التفكير في بعض المواقف والسلوكيات المعترف، على نطاق واسع، بأنها ضارة بالأطفال، فضلا عن تقييم بعض الأساليب التقليدية لحماية الطفل. ونتيجة لذلك، يضع العديد من القيادات والمنظمات الدينية أساليب مبتكرة للتصدي إلى مختلف أشكال العنف ضد الأطفال. وكما يتضح من الأمثلة الواردة في هذا الفصل، فإن مبادرات القيادات والمنظمات الدينية قد تشكّلت من خلال السياق المحلي والوطني وأشكال العنف الأكثر شيوعاً: إذ يُركز البعض على الإصلاح داخل مجتمعاتهم المحلية، ويعمل البعض الآخر بالتعاون مع المجتمعات الدينية الأخرى، ولا يزال آخرون يتواصلون على نطاق واسع مع قطاعات أخرى من المجتمع، مثل منظمات حقوق الطفل والخدمات الحكومية. تضمن العديد من المشروعات مشاركة الأطفال أنفسهم، لأن إحدى المساهمات المهمة لاتفاقية حقوق الطفل تتمثل في اعترافها بقدرة الأطفال على معالجة المعلومات، واستيعاب القيم والسلوكيات الإيجابية، وفهم مجريات الأمور من حولهم، واتخاذ إجراءات لتحسين المجتمعات التي يعيشون فيها.

وبالتالي، تستمر اتفاقية حقوق الطفل في إثبات كونها مرجعية إرشادية مهمة وأداة مناصرة تستخدمها القيادات والمجتمعات الدينية للمساعدة على بناء عالم يتماشى بشكل أكبر مع قيمهم العميقة. وكما قالت السيدة مارتا سانتوس بايس، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال، للمشاركين في المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في بنما عام 2017:

> تستطيع القيادات والمجتمعات الدينية إذكاء الوعي بشأن تأثير العنف على الأطفال والعمل بفعالية لتغيير المواقف والممارسات؛ وضمان احترام الكرامة الإنسانية للطفل وتعزيز الأمثلة الإيجابية من النصوص الدينية التي قد تساعد على وضع حد لاستخدام العنف ضد الأطفال؛ وتوعية الأطفال بحقوقهم وتعزيز أشكال التأديب والتعليم غير العنيفة؛ وتقوية الشعور بالمسؤولية تجاه الأطفال بين القيادات والمجتمعات الدينية والآباء والمعلمين.

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

الفصل الخامس: الأسئلة المتكررة حول اتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأطفال، مع الرسائل الرئيسية

مقدمة

على مر السنين، أثارت اتفاقية حقوق الطفل العديد من التساؤلات. وتعكس الأسئلة التي يطرحها الوالدان في أغلب الأحيان اهتماماً عميقاً بأطفالهم وأسرهم ومجتمعاتهم وكيف يمكن أن تؤثر اتفاقية حقوق الطفل في حياتهم. كما أثارت بعض المجموعات الدينية تساؤلات محددة حول الاتفاقية وانعكاساتها بالنسبة إلى الأسر ومجتمعاتهم. وبينما حددت الفصول السابقة في هذه الدراسة أرضية مشتركة مهمة بين أديان العالم واتفاقية حقوق الطفل، فإن هذا الفصل يسعى إلى تقدم إجابات عن بعض الأسئلة المتكررة التي أُثيرت في المشاورات مع القيادات الدينية المتنوعة والتي عُقدت لأغراض هذه الدراسة. وعلاوة على ذلك، طرح الأطفال الذين شاركوا في مجموعات النقاش المركزة التي عُقدت في سبعة بلدان من أجل تطوير هذه الدراسة، تساؤلات حول اتفاقية حقوق الطفل وكيف يمكن إعمال حقوقهم بالكامل، وقد جرى أخذ تساؤلاتهم في الاعتبار عند إعداد هذا الفصل.

1-5 القيم الدينية واتفاقية حقوق الطفل

1. هل تجسد اتفاقية حقوق الطفل عالماً مختلفاً عن تعاليم ديني؟

تحض الأديان، محل البحث في هذه الدراسة، على تعليم قيم الرحمة والكرامة الإنسانية والاحترام والعدالة والسلام وخدمة الآخرين، وتتوافق القيم الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل ومعظم الأديان إلى حد كبير مع بعضها البعض. والواقع أن المادة (29) من الاتفاقية تنص على أن يكون تعليم الأطفال موجهاً نحو:

- "تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"...
- "تنمية احترام ذوي الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته"...
- "إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين"...
- "تنمية احترام البيئة الطبيعية"...

الرسالة الرئيسية

تعكس القيم الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل، وهي كرامة كل إنسان وقيمته وعدم التمييز واحترام الوالدين والثقافة وحقوق الإنسان والسلام والتفاهم، تعاليم الأديان الرئيسية. وفي هذا الصدد، تتوافق القيم الأساسية للاتفاقية إلى حد كبير مع تعاليم معظم الأديان.

2. لماذا يقتصر التركيز على حقوق الأطفال فقط؟ ألا يتحمل الأطفال أيضاً مسؤوليات والتزامات؟

يتمتع الأطفال بحقوق الإنسان مثل جميع البشر، حيث تنبثق حقوق الأطفال من حركة حقوق الإنسان التي تمخضت من الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية. وكانت الفكرة التأسيسية للحركة بمثابة الخطوة الدافعة إلى الاعتراف العالمي بأن "جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق" (المادة "1" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). علاوة على ذلك، غيرت اتفاقية حقوق الطفل الطريقة التي يُنظر بها إلى الأطفال؛ فبدلاً من اعتبارهم موضوعاً للعمل الخيري أو ملكية للوالدين أصبحوا أصحاب حقوق خاصة ويتمتعون أيضاً بحقوق الإنسان العامة ذاتها مثل البالغين، فضلاً عن حقوق إضافية محددة في ضوء سِنِّهم واحتياجاتهم الخاصة. وتفرض اتفاقية حقوق الطفل، لكل حق، واجباً قانونياً مقابلاً على الدول الأطراف ومسؤوليات واضحة على الوالدين والأوصياء القانونيين و/أو الأسرة الموسعة بأن يوفروا، بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة، التوجيه والإرشاد الملائمين عند ممارسة الطفل لحقوقه. ولا تنص الاتفاقية صراحةً على أن الأطفال يقع على عاتقهم مسؤوليات، ومع ذلك، تنص المادة (29) على أن يكون التعليم موجهاً نحو إعداد الأطفال لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر وتنمية إدراكهم للمسؤوليات وفقاً إلى قدراتهم المتطورة.

الرسالة الرئيسية

الأطفال أصحاب حقوق، والتمتع بهذه الحقوق غير مشروط أو خاضع إلى ممارسة الأطفال للواجبات أو المسؤوليات.

2-5 اتفاقية حقوق الطفل وعمل المجتمعات الدينية

1. ما القيمة التي يمكن أن تنطوي عليها اتفاقية حقوق الطفل بالنسبة إلى المجتمعات الدينية؟

تضع اتفاقية حقوق الطفل التزامات مُلزمة قانوناً للدول الأطراف، وتنص على واجبات محددة تقع على عاتق الحكومات فيما يتعلق بجميع الأطفال الخاضعين إلى ولايتها. ويعني هذا، من بين أمور أخرى، أن المجتمعات الدينية يمكنها الاعتماد على اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من قوانين حقوق الطفل وحقوق الإنسان[295] لتأكيد حقوق الأطفال والدعوة إلى أن تحترم حكوماتها حقوق الأطفال في مجتمعاتهم. والأهم من ذلك، أنه يمكن للمجتمعات الدينية استخدام اتفاقية حقوق الطفل لمطالبة الدول بعدم تقييد الحرية الدينية للأطفال، والدعوة إلى تسجيل المواليد باعتباره وسيلة لحماية الأطفال من الاستغلال، على سبيل المثال، عمل الأطفال أو زواج الأطفال، وكذلك مناصرة القوانين التي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغيرها من الممارسات الضارة.

الرسالة الرئيسية

يمكن للمجموعات الدينية التي تشارك في أعمال الدفاع عن الأطفال استخدام اتفاقية حقوق الطفل باعتبارها مرجعية استرشادية للمساعدة على مناصرة القوانين والسياسات والبرامج والميزانيات الإيجابية التي تدعم إعمال حق الأطفال في الحرية الدينية وغيرها من الحقوق، وتعزيز رفاه الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال العنف.

2. لماذا ينبغي على القيادات والمنظمات الدينية دعم تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؟

ثمة هدف مشترك على نطاق واسع – سواء بين مناصري حقوق الإنسان أو القيادات الدينية أو القادة السياسيين أو الخبراء في مجال التنمية أو أعضاء أي مجتمع آخر - يتمثل في المساعدة على بناء عالم يدعم جميع الأطفال ويمنح كل طفل/طفلة فرصةً لتنمية أقصى إمكاناته/إمكاناتها. توفر اتفاقية حقوق الطفل إطاراً قانونياً لتحقيق ذلك؛ من خلال تغطية مجموعة كاملة من حقوق الأطفال، بدءاً من الحقوق المدنية والسياسية وصولاً إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الرسالة الرئيسية

كثيراً ما تحظى القيادات والمجتمعات الدينية بتقدير كبير ويُعوّل عليها داخل مجتمعاتها ودولها. ويمكن أن يساعد رأسمالها الروحي وقيادتها لحقوق الأطفال على تعزيز الدعم الواسع النطاق لحقوق الأطفال ورفاههم، وهذا بدوره يساعد على تقوية مجتمعاتهم.

3. ماذا تقول اتفاقية حقوق الطفل عن دور المجموعات الدينية في تعزيز حقوق الأطفال؟

وعلى النحو المشار إليه أعلاه، ومثل معظم معاهدات حقوق الإنسان الأخرى، تتحدث اتفاقية حقوق الطفل في المقام الأول عن التزامات الدول. ومع ذلك، فإنه من أجل تحقيق أهداف اتفاقية حقوق الطفل والعديد من المجتمعات الدينية، ثمة حاجة إلى اضطلاع جميع قطاعات المجتمع بالدعم والمشاركة في تعزيز حقوق الأطفال ورفاههم. وعلى سبيل المثال، يمكن للمجموعات الدينية كفالة أن يتمتع جميع الأطفال بحقوقهم داخل مجتمعاتهم المحلية وألا يُستبعَد أي منهم من السياسات والبرامج أو يتعرضوا إلى التمييز في الممارسة العملية. ويمكن أيضاً للمجموعات الدينية مناصرة إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال.

تؤكد ديباجة اتفاقية حقوق الطفل على أهمية تقاليد كل شعب وقيمه الثقافية من أجل أن يترعرع الطفل ترعرعاً متناسقاً، كما تنعكس هذه القيم أيضاً في مختلف مواد الاتفاقية. على سبيل المثال، في المواد (17) و(23) و(27) و(32) فيما يتعلق بكل التزام يساهم في التنمية الفردية للأطفال والاندماج الاجتماعي ومستوى المعيشة والحماية، وتلفت اتفاقية حقوق الطفل الانتباه إلى الحاجة إلى مراعاة رفاهية الطفل الاجتماعية والثقافية والروحية والمعنوية جنباً إلى جنب مع صحته الجسدية والعقلية.

الرسالة الرئيسية

يمكن للمؤسسات والمجموعات الدينية أن تضطلع بدور مهم في دعم حقوق الأطفال ورفاههم، كما يمكنهم أيضاً كفالة أن يتمتع جميع الأطفال في مجتمعاتهم المحلية بحقوقهم وألا يُستبعَد أي منهم أو يتعرضوا إلى التمييز في الممارسة العملية. وتتمتع أيضاً المجتمعات الدينية بمكانة جيدة تؤهلها إلى توفير المعرفة والتوجيه الروحي والأخلاقي، فضلاً عن الممارسات الجيدة لتلبية الحقوق والاحتياجات المحددة للأطفال وتعزيز نموهم الشامل بما في ذلك نموهم الروحي.

4. كيف تساعد اتفاقية حقوق الطفل القيادات الدينية على رفع مكانة الأطفال في المجتمع؟

تُولِي معظم المجموعات الدينية الأطفال اهتماماً بالغاً، وتتحدث بشكل مقنع عن قلقها بشأن رفاه الأطفال في مجتمعاتهم المحلية. ونظراً إلى أن اتفاقية حقوق الطفل تفرض متطلبات قانونية على الدولة، فإنه يمكن للقيادات والمجتمعات الدينية استخدام الاتفاقية في تعزيز الإصلاح القانوني وتحسين السياسات التي تدعم حقوق جميع الأطفال ورفاههم. ويتضمن رفع مكانة الأطفال إدانة تعرضهم إلى الإساءة وانتهاك حقوقهم.

الرسالة الرئيسية

يمكن للمجموعات الدينية استخدام اتفاقية حقوق الطفل في المساعدة على إبراز الإساءة والانتهاكات المُمارسة ضد الأطفال وإدانتها أمام السلطات، وكذلك في المساعدة على إنهاء استغلال الأطفال في مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم. وفي الوقت نفسه، يمكن للقيادات الدينية - بصفتها شخصيات عامة - الرجوع إلى اتفاقية حقوق الطفل لمساءلة الحكومات عن عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الأطفال.

3-5 النظر في لغة اتفاقية حقوق الطفل جنباً إلى جنب مع لغة الدين

1. تختلف لغة اتفاقية حقوق الطفل عن لغة النصوص الدينية، فكيف يمكن إحداث توافق بين هذه الاختلافات؟

تتسم لغة اتفاقية حقوق الطفل بطبيعتها القانونية؛ حيث استخدم واضعو الاتفاقية اللغة التقليدية لحقوق الإنسان. وفي حين أن هذه اللغة قد تكون مختلفة تماماً في الأسلوب عن النصوص الدينية، فمن الأهمية بمكان ألا تُشكّل هذه الاختلافات الفنية حواجز أمام فهم اتفاقية حقوق الطفل.

ومن المهم أن ندرك أن حواجز اللغة تحدث في كلا الجانبين على حد سواء؛ فبعض الناس يجدون صعوبة في فهم النصوص الدينية، وتحديداً بالنظر إلى التفسيرات العديدة من قبل مصادر متنوعة، بينما تُشكّل اللغة القانونية لمعاهدات حقوق الإنسان تحدياً بالنسبة إلى البعض الآخر. لكن من خلال الشراكة بين الجانبين والتركيز على القيم الأساسية التي تعبر عنها فقرات النصوص الدينية أو أحكام اتفاقية حقوق الطفل، فإنه يمكن لمناصري حقوق الطفل والمجموعات الدينية إدراك ما هو أبعد من اختلافات اللغة والمصطلحات، ويمكنهم تجاوز هذه الاختلافات من خلال فهم حقيقة أن اتفاقية حقوق الطفل وأديان العالم الرئيسية يسعون جميعاً إلى دعم الأطفال وتعزيز حقوقهم ورفاههم.[296]

الرسالة الرئيسية

من خلال فهم أعمق لهدف اتفاقية حقوق الطفل ومقصدها، يمكن للقيادات والمجتمعات الدينية تطوير طرق للتحدث عن حقوق الأطفال بلغتها الخاصة استناداً إلى النصوص والتعاليم المقدسة؛ للتعبير عن المعاني المقصودة في اتفاقية حقوق الطفل. ويمكن أن يساعد ذلك على التغلب على حواجز اللغة والأسلوب وسد أي فجوات تعوق الفهم.

4-5 التحفظات والتفاهمات والإعلانات الخاصة باتفاقية حقوق الطفل

1. ما التحفظات والتفاهمات والإعلانات؟

حين تصبح دولة (يُشار إليها باسم "دولة" في القانون الدولي) طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل أو معاهدة أخرى لحقوق إنسان، سواء بالتصديق عليها أو الانضمام إليها، فإنها تضطلع بالتزامات قانونية بموجب المعاهدة. وتسمح معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، للبلدان بتوضيح، وحتى تعديل، الالتزامات التي تضطلع بها من خلال التحفظات والتفاهمات والإعلانات، أو كما يُطلق عليها أحياناً (RUDs)، والتي تُقدَّم إلى الأمم المتحدّة مع الوثائق الأخرى ذات الصلة في وقت تصديق الدولة على المعاهدة. وتوضح الإعلانات والتفاهمات كيفية تفسير الدولة لحكم محدد من أحكام المعاهدة. على سبيل المثال، المادة (1) من اتفاقية حقوق الطفل تُعرّف الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه". هذا، ولم يقرر واضعو الاتفاقية - عن قصد – متى تبدأ الحياة؛ بالنظر إلى مجموعة الآراء حول هذه القضية. لذلك، يمكن لدولة ما تقديم إعلان أو تفاهم يُشير إلى أن الدولة سوف تفسر المادة (1) باعتبارها تعني أن الحياة تبدأ عند الولادة أو، بدلاً من ذلك، يمكن للدولة تفسير المادة (1) باعتبارها تعني أن الحياة تبدأ عند الحمل. ويوضح مثل هذا الإعلان كيفية فهم الحكومة للمعاهدة؛ بمعنى أنه لا يُغير التزام الدولة في امتثالها لأحكام المادة (1).

وعلى النقيض، يمكن أن تغير التحفظات الالتزام القانوني لدولة ما فيما يتعلق بالمعاهدة قيد النظر. والتحفظ هو تعبير من الدولة مفاده أنها بينما تقبل المتطلبات الأخرى للمعاهدة فإنها ترفض الالتزام بمادة معينة أو مطلباً معيناً. على سبيل المثال، قد تصادق دولة ما على معاهدة ما، لكنها تحتفظ بالحق في عدم الالتزام بحكم محدد من أحكامها (مادة)، أو قد تقبل اتفاقية حقوق الطفل إلى الحد الذي تتوافق فيه مع وثيقة أخرى (الدستور الوطني أو النص الديني)، وبالتالي تعدل التزامها. ومن المهم معرفة ما إذا كان قد جرى تقديم أي تحفظات، لأن بإمكانها تغيير الأثر القانوني لأحكام المعاهدة في الدَّولة التي تقدم التحفظ. من بين 196 دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، فإن ثمة 40 دولة فقط حالياً – من جميع مناطق العالم – لديها تحفظات، وقد سُحبت الكثير منها على مر السنين.

الرسالة الرئيسية

يمكن للتحفظات أن تغير طبيعة الالتزامات القانونية التي تتعهد بها دولة ما حين تصبح طرفاً في معاهدة حقوق الإنسان. ومن المهم فهم التحفظات - إن وُجدت - التي قدمتها دولة معينة فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل. وبهذه الطريقة، تدرك القيادات الدينية وكذلك مناصرو حقوق الطفل أي قيود تتعلق بالتعهدات المُلزمة لتلك الدولة المعينة، والأهم من ذلك، أنه يمكنهم الدعوة إلى سحب مثل هذه التحفظات.

2. ما الدول التي أبدت تحفظات على اتفاقية حقوق الطفل لأسباب دينية، ولماذا فعلت ذلك؟

تعتبر بعض الدول، على سبيل المثال، نفسها مُلزمة بالشريعة الإسلامية التي توجه الأعراف المتعلقة بحياة الأفراد والأسر. ونتيجة لذلك، قد تقدم هذه الدول تحفظات تشير إلى أنها سوف تفسر اتفاقية حقوق الطفل وتنفذها طالما أنها تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، قدمت بعض تلك الدول تحفظات أكثر تحديداً على أحكام معينة مثل المادة (14) التي تتعلق بحق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين وكذلك حق الطفل المنتمي إلى أقلية في الاجهار بدينه.

تتعلق بعض التحفظات بالمادتين (20) و(21) اللتين تقيدان استخدام التبني في حالة الأطفال المحرومين من الأسرة بصفة دائمة أو مؤقتة. وتحدد هذه التحفظات أن الشريعة الإسلامية لا تتضمن التبني باعتباره نهجاً للعمل في رعاية الأطفال. قُدّمت مثل هذه التحفظات على الرغم من أن المادة (20) من اتفاقية حقوق الطفل تنص على "الكفالة" (رعاية الطفل) من بين طرق توفير الرعاية الأسرية البديلة بحيث يمكن متابعة ترتيبات الرعاية البديلة للأطفال المحرومين من البيئة العائلية على نحو يحترم التنوع الديني والثقافي.[297]

وثمة مثال آخر وهو الكرسي البابوي الذي قدم إعلاناً تفسيرياً وثلاثة تحفظات عند التصديق على اتفاقية حقوق الطفل. وينص الإعلان على موقف الكرسي البابوي فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل مؤكداً أنه سوف يكفل حقوق الطفل قبل الولادة وبعدها، فضلاً عن حقوق الوالدين الأساسية وغير القابلة للتصرف خاصةً في سياقات التعليم والدين وتكوين الجمعيات مع الآخرين والخصوصية. وهكذا، أكد الكرسي البابوي مجدداً على موقفه فيما يتعلق بتنظيم الأسرة والتعليم والخدمات. وفي عام 2014، أبلغ الكرسي البابوي لجنة اتفاقية حقوق الطفل عزمه على مراجعة تحفظاته. ويمكن أن توفر مراجعة التحفظات فرصة للحوار بين الحكومات والمنظمات الدينية ومناصري حقوق الطفل.

الرسالة الرئيسية

إن المجموعات الدينية، بصفتها مدافعة عن الأطفال، بإمكانها أن تسعى إلى الحصول على معلومات حول طبيعة أي تحفظات تقدمها دول معينة على اتفاقية حقوق الطفل؛ ومن ثم يمكنها الدعوة إلى سياسات ومواقف تتماشى مع مصالح الطفل الفضلى، وكذلك الدعوة إلى سحب تلك التحفظات.

3. هل سحبت العديد من الدول تحفظاتها على اتفاقية حقوق الطفل؟

نعم، حيث إنه اعتباراً من أبريل/نيسان 2019، سحبت حوالي 30 دولة التحفظات أو التفاهمات أو الإعلانات، مما مكّن اتفاقية حقوق الطفل من التطبيق بشكل كامل في تلك الدول. وكما هو موضح في الفصل الأول من هذه الدراسة، فإن لجنة حقوق الطفل تقوم عادةً بمراجعة تنفيذ كل دولة لاتفاقية حقوق الطفل كل خمس سنوات. وأثناء عملية المراجعة، عادة ما تشجيع اللجنة الحكومات على القيام بمراجعة تحفظاتها والنظر في إمكانية سحب أي منها أو جميعها، كما تشجع اللجنة أيضاً الدول على مراجعة الإعلانات أو التفاهمات التي يمكن تأويلها باعتبارها تحد من حقوق الأطفال.

الرسالة الرئيسية

بالنظر إلى التأثير الذي يمكن أن يضطلع به الدين والقيادات والمجموعات الدينية في المشاركة البناءة مع حكوماتهم، فإنهم يضطلعون أيضاً بدور مهم في تشجيع سحب التحفظات باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل.

5-5 حقوق الوالدين وحقوق الأطفال

1. هل تتولى اتفاقية حقوق الطفل المسؤولية عن الأطفال بعيداً عن والديهم وتمنح مزيداً من السلطة إلى الحكومات؟

لا، حيث تعترف اتفاقية حقوق الطفل بأن الأسرةَ هي "الوحدة الأساسية للمجتمع"، وتقر بأهمية الوالدين والأسر – وهو ما يُشار إليه صراحةً في 19 حكماً من الأحكام الموضوعية للمعاهدة البالغ عددها 40 - ومن ثَمَّ، فإن الاتفاقية تدعم بشكل كامل الدور الأساسي للوالدين والأسرة، كما تؤيد حقوق الأطفال وتحدد بصورة متكررة الدور الأساسي للوالدين والأسر في حياة الأطفال وفي إعمال جميع حقوقهم. وأقر واضعو الاتفاقية بأن الوالدين هما وحدهما المسؤولان عن تنشئة أطفالهما.

تؤكد اتفاقية حقوق الطفل أنه يجب على الحكومات أن تحترم مسؤولية الوالدين في توفير التوجيه الملائم لأطفالهما، بما في ذلك التوجيه حول كيفية ممارسة الأطفال حقوقهم. كما تضع الاتفاقية على عاتق الحكومات مسؤولية حماية الأسر ومساعدتها على أداء دورها الأساسي في تنشئة الأطفال، وتساعدهم على ذلك، وتنص أيضاً على أن يكون التعليم موجهاً نحو، من بين أمور أخرى، تنمية احترام الأطفال لوالديهم.

الرسالة الرئيسية

لا تهدف اتفاقية حقوق الطفل إلى انتزاع السلطة من الوالدين، لكن بالأحرى تستهدف الاعتراف بالأطفال بصفتهم أفراداً يتمتعون بحقوق، وإلزام الحكومات باحترام هذه الحقوق وكفالتها. ويمكن للوالدين السعي إلى الحصول على دعم القيادات والمجتمعات الدينية وتشجيعها على استخدام اتفاقية حقوق الطفل لمساءلة الحكومات فيما يتعلق بحقوق الأطفال.

2. ماذا عن حق الطفل في الاستماع إليه؟ ماذا يعني أن نقول إن للأطفال الحق في التعبير عن آرائهم بحرية في جميع المسائل التي تمسُّهم؟ هل هذا يعني أنه يمكن للأطفال الآن أن يُملوا على والديهم ما يجب فعله؟

تنص المادة (12) من اتفاقية حقوق الطفل على أن للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل. ويتمثل القصد من المادة (12) في تشجيع البالغين على الاستماع إلى آراء الأطفال وإشراكهم في صنع القرار بطرق مناسبة وفقاً إلى نموهم. ولا تعطي أحكام هذه المادة الأطفال سلطةً على البالغين. ويتماشى هيكل المادة (12) مع ما أشار إليه الأطفال أنفسهم خلال مجموعات النقاش المركزة الخاصة بهذه الدراسة؛ حيث أظهرت الأبحاث أن العديد من الأطفال يرغبون في الاعتراف بهم وإشراكهم في عمليات صنع القرار بدعم من والديهم ومقدمي الرعاية الآخرين. كما أظهرت الأبحاث أيضاً أن المعلومات والخبرة والبيئة والتوقعات الاجتماعية والثقافية ومستويات الدعم تساهم جميعها في تنمية قدرات الطفل على تكوين وجهة نظر. وتعكس المادة (12) هذه الفكرة ولا تتدخل في حق الوالدين ومسؤوليتهما في التعبير عن آرائهما أو التأثير في القرارات بشأن المسائل التي تمس أطفالهما. في الواقع، تنصُّ المادة (5) على أن الحكومات ينبغي أن تحترم مسؤوليات الوالدين وحقوقهما وواجباتهما في توفير التوجيه والإرشاد الملائمين لأطفالهما.

ومن خلال تعزيز حق الأطفال في التعبير عن آرائهم بشأن المسائل التي تمسهم، فإن اتفاقية حقوق الطفل تعترف بأنه ينبغي إجراء هذا النوع من المشاركة بطريقة تتناسب مع سن الطفل ومستوى نضجه. وتتطور قدرات الأطفال على تكوين آرائهم والتعبير عنها بينما يكبرون وينضجون، وبطبيعة الحال يُولي معظم البالغين اعتباراً أكبر إلى آراء المراهقين مقارنة بآراء الأطفال في مرحلة ما

قبل المدرسة، سواء في القرارات الأسرية أو القانونية أو الإدارية.[298]

إضافة إلى ذلك، تركز المادة (12) على المسائل القانونية والإدارية المتعلقة بالأطفال. وتشجع اتفاقية حقوق الطفل الحكومات والوالدين والقضاة والعاملين في مجال الرعاية الاجتماعية أو غيرهم من البالغين المسؤولين على مراعاة آراء الطفل في مثل هذه الأمور، واستخدام هذه المعلومات من أجل اتخاذ قرارات تصبُّ في مصالح الطفل الفضلى. وفي العديد من البلدان، ثمة قوانين بالفعل تتطلب إيلاء آراء الأطفال الاعتبار حول مثل هذه القضايا.

الرسالة الرئيسية

لا يقوض حق الطفل في الاستماع إليه سلطة الوالدين، حيث إنه يعترف بقدرة الأطفال على المساهمة في عمليات صنع القرار، وتبادل وجهات النظر والمشاركة بطريقة هادفة في عملية صنع القرار.

3. هل تقوض الأحكام الأخرى لاتفاقية حقوق الطفل سلطة الوالدين على أطفالهما؟

كما أشرنا أعلاه، تمنح المادة (12) من الاتفاقية للأطفال الحق في الاستماع إليهم بما يتناسب مع قدرتهم على تكوين رأي ما ورغبتهم في التعبير عن هذا الرأي في المسائل التي تمسهم.

إضافة إلى ذلك، تمنح المادة (13) من الاتفاقية للأطفال الحق في حرية التعبير، بما في ذلك "حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها دون أي اعتبار للحدود". وتحد هذه المادة أيضاً من القيود التي تفرضها الدولة على حق الطفل في حرية التعبير. على سبيل المثال، لا يجوز للحكومة تقييد إمكانية وصول الطفل إلى المواد الدينية إذا لم تكن هذه المواد تخص ديانة الأغلبية في الدولة. ولكن لا تعني المادة (13) أن الوالدين لم يعد لديهما أي سيطرة على ما يقرأه أطفالهما ويتعرضون إليه من خلال وسائل الإعلام أو عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

كما نُوقِش أعلاه، فإن اتفاقية حقوق الطفل تعترف مراراً وتكراراً بأهمية توجيهات الوالدين، والأهم من ذلك أن المادة (17) تنص على أنه يجب على الحكومات "وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه". وعليه، فإن اتفاقية حقوق الطفل تقر بضرورة حماية الأطفال من الاستخدامات الضارة المحتملة للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

الرسالة الرئيسية

توفر اتفاقية حقوق الطفل الحماية لحقوق الوالدين ومسؤوليتهما الأساسية عن تنشئة الطفل ونموه (ما لم يكن هناك إساءة معاملة للطفل)، وتقر أيضاً بأن الأطفال لهم صوت، وتعزز حقوقهم في حرية التعبير وتحميها، وكذلك حقهم في تكوين الجمعيات مع توجيه وإرشاد الوالدين. وتدعم الاتفاقية حق الأطفال في الحصول على المعلومات، مع الحفاظ على دور الوالدين في توفير التوجيه والإرشاد الملائمين.

6-5 حقوق الأطفال وحقوق الآخرين

1. هل تتعارض حقوق الأطفال مع حقوق والديهم أو حقوق البالغين الآخرين؟

من المُعترَف به على نطاق واسع أن الحقوق مترابطة ومتشابكة؛ حيث إن بعض الحقوق لا يعتمد فقط على إعمال حقوق أخرى (على سبيل المثال، تعتمد حقوق التعليم على الوفاء بالحقوق الصحية)، ولكن أيضاً ترتبط حقوق الأفراد بشكل وثيق بحقوق الآخرين. ويتمثل ذلك بصورة أوضح ما تكون في حقوق الأطفال وحقوق والديهم؛ فعلى سبيل المثال، إذا انتُهكَت حقوق الوالدين – مثلاً من خلال حرمانهم من حقوق العمل أو التعرض إلى التمييز في السكن أو غيرها من الأماكن - فإن أطفالهم يكونون أكثر عرضةً إلى الضرر. وعندما تتم كفالة حقوق الوالدين، فإنهما يكونان في وضعٍ أفضل للدفاع عن أطفالهما وإعالتهم، وفي المقابل، عندما يتم حماية حقوق الأطفال، فإن رفاههم يعزز قوة والديهم وأسرهم وإمكاناتهم.

وتتضح أيضاً الطبيعة المترابطة للحقوق، على سبيل المثال، في سياق حقوق المرأة والطفل، حيث إن ضمان حقوق المرأة في نطاق واسع من القضايا - من الصحة والتعليم إلى التوظيف والحصول على التمويل الأصغر وبرامج الائتمان الأخرى – يمكن أن ينطوي على تأثير إيجابي في حقوق الأطفال والأسر ورفاههم. وفي المقابل، فإن إعمال حقوق الأطفال، على سبيل المثال، يقود إلى تمكين الفتيات ودعم نموهن ليصبحن بالغات وفي وضع جيد يُمكّنهن من ممارسة حقوقهن. ويرى الخبراء في هذا المجال أن حماية حقوق المرأة تُعد ضرورية لتحقيق حقوق الأطفال، وفي المقابل فإن حماية حقوق الأطفال تُعد ضرورية أيضاً لتحقيق حقوق المرأة.[299] ومع ذلك، ثمَّة العديد من الحالات التي تتناول فيها حقوق المرأة وحقوق الطفل قضايا منفصلة، وربما يتم التشكيك في حقوق إحدى الفئات فيما يتعلق بحقوق الفئة الأخرى. ولهذا السبب، غالباً ما يجرى تعزيز حقوق المرأة والطفل بشكل منفصل عن بعضهما البعض. ويتطلب تحقيق الإعمال الكامل لحقوق الأطفال أن نأخذ في الحسبان الطرق التي ترتبط فيها حقوق الأطفال بحقوق الآخرين.

الرسالة الرئيسية

إن الحقوق مترابطة ومتشابكة مع بعضها البعض، ويعني هذا أن الوفاء بحقوق الأطفال يعتمد جزئياً على ضمان حقوق الوالدين وأفراد الأسرة الآخرين الذين يدعمون الأطفال ويعولونهم. ومن خلال الاعتراف بقيمة دعم حقوق الإنسان لجميع الأفراد، يمكن للقيادات والمجتمعات الدينية إحراز تقدمٍ في ضمان حقوق الأطفال وأسرهم ورفاههم.

7-5 حق الطفل في حرية الدين

1. هل يعني «حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين» أنه لم يعد بإمكان الوالدين مطالبة أطفالهما بمرافقتهما إلى الخدمات الدينية أو ممارسة الشعائر الدينية في المنزل؟

تؤكد المادة (14) من اتفاقية حقوق الطفل على حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين، وهذا يعني أن الحكومات قد لا تحاول فرض أفكار ومعتقدات على أي طفل. والأهم من ذلك أن الاتفاقية تُلزم الحكومات أيضاً بأن: "تحترم حقوق وواجبات الوالدين وكذلك، تبعاً للحالة، الأوصياء القانونيين عليه، في توجيه الطفل إلى ممارسة حقه [في حرية الفكر والوجدان والدين]".

بعبارة أخرى، لا تعترف فقط اتفاقية حقوق الطفل بدور الوالدين في توجيه نمو أطفالهما في هذا المجال، ولكنها أيضاً تطالب الدول صراحة باحترام حقوق وواجبات الوالدين في هذا الصدد.

الرسالة الرئيسية

تشدد اتفاقية حقوق الطفل على حقوق الأطفال في حرية الفكر والوجدان والدين، وتؤكد على دور الوالدين في توجيه الأطفال عند ممارسة حقوقهم. وبالتالي، يتحمل الوالدان مسؤولية توجيه أطفالهما في اتخاذ القرارات، مع احترام آراء الطفل وفقاً إلى سنه ونضجه.

8-5 تأثير اتفاقية حقوق الطفل على تعليم الأطفال

1. هل تحظر اتفاقية حقوق الطفل العقاب البدني في المدارس؟

تضع اتفاقية حقوق الطفل أهمية كبيرة على التعليم، وتخصص مادَّتين لهذه القضية. ويشير المنطق السليم إلى أنه إذا كان الأطفال سوف يستفيدون من التعليم، فإنه يجب أن يتم إدارة المدارس بطريقة منظمة. بيد أن ضمان النظام يجب ألا يتطلب استخدام القوة أو العنف؛ فالتأديب الذي يتسبب في ممارسة العنف ضد أي طفل يُعد انتهاكاً لحقوقه/لحقوقها في الحماية من العنف (المادة 19). وتحدد اتفاقية حقوق الطفل أن التأديب المدرسي يجب أن يحترم كرامة الطفل الإنسانية، الأمر الذي يتطلب من مسؤولي المدرسة مراجعة سياساتهم التأديبية والقضاء على الممارسات التي تنطوي على العنف الجسدي أو العقلي أو الإساءة أو الإهمال.

الرسالة الرئيسية

تعترف اتفاقية حقوق الطفل بأهمية التعليم في تنمية الأطفال، وتدعم حقوقهم التعليمية. ويتضمن هذا الاعتراف فكرة أن التأديب المدرسي يجب أن يتم بطريقة تتماشى مع كرامة الطفل الإنسانية ومصالحه الفضلى.

2. ما موقف اتفاقية حقوق الطفل من السياسات المدرسية الأخرى؟

لا تتناول اتفاقية حقوق الطفل سياسات مدرسية محددة؛ فهي تركز على حصول الأطفال على التعليم، والجهود المبذولة من أجل إبقاء الأطفال في المدارس، وكذلك دور التعليم في مساعدة الأطفال على تحقيق إمكاناتهم الكاملة. ولا تُملي الاتفاقية على المدرسة أو البرنامج التعليمي كيفية تحقيق هذه الأهداف، ولا تتناول أيضاً

قضايا مثل الزي المدرسي وقواعد الملبس وترديد النشيد الوطني أو الصلاة في المدارس، فالأمر متروك للحكومات ومسؤولي المدارس في كل دولة لتحديد ما إذا كانت هذه الممارسات - في سياق مجتمعها والقوانين القائمة - تنتهك الحقوق الأخرى التي تحميها اتفاقية حقوق الطفل.

من الضروري وضع أربعة مبادئ مهمة في الحسبان، وهي: أولاً، أيا كانت القواعد الموضوعة فإنه ينبغي أن تكون خالية من أي نوع من أنواع التمييز (المادة 2). ثانياً، يجب أن تتماشى السياسات المدرسية، مثل جميع السياسات التي تؤثر في الأطفال، مع مصالح الطفل الفضلى (المادة 3) وتجنب تعريض الأطفال إلى العنف (المادة 19). ثالثاً، يجب أن يهدف التعليم إلى منح جميع الأطفال الفرصة لتطوير إمكاناتهم الكاملة (المادة 29). رابعاً، ينبغي أن تكون السياسات المدرسية متوافقة في دعم حصول جميع الأطفال على التعليم (المادة 28). وبناء على ذلك، وعلى الرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل تترك القرارات المتعلقة بالسياسات المدرسية المحددة، مثل الزي المدرسي وغيره، لتقدير سلطات التعليم المحلية، فإن مثل هذه السياسات يجب ألا تفرض عبئاً مالياً أو تؤدي إلى شكل من أشكال التمييز الذي من شأنه أن يعيق حصول الأطفال على التعليم بشكل منصف.

الرسالة الرئيسية

لا تحدد اتفاقية حقوق الطفل كيفية إدارة المدارس، لكنها تُلزم الحكومات بوضع سياسات لإدارة المدارس لا تنتهك حقوق الأطفال. ويجب تطوير سياسات الحكومة لضمان حماية واحترام كرامة كل طفل وحقوقه.

3. هل تُملي اتفاقية حقوق الطفل محتوى التعليم؟

تتناول المادة (29) من اتفاقية حقوق الطفل أهداف التعليم. وتتداخل هذه الأهداف – التي تتضمن "تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها" ، و"تنمية احترام ذوي الطفل [و] هويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة" - مع الأهداف الأساسية التي ترسخها الأديان للأطفال، ويتبناها السواد الأعظم من الوالدين. إن تمكين الأطفال من تنمية أقصى إمكاناتهم يُعد هدفاً جوهرياً لجميع الوالدين والمدارس، كما أن اتفاقية حقوق الطفل تعزز هذه الرؤية. وتنتقل المادة (29) لتسلط الضوء على الأهداف الرئيسية الأخرى التي تتوافق مع التعاليم الدينية حول الرحمة والكرامة الإنسانية والتسامح والسلام والتفاهم.

الرسالة الرئيسية

تُلزم اتفاقية حقوق الطفل الحكومات باستخدام أقصى حدود الموارد المتاحة لضمان أن يساعد التعليم كل طفل على تنمية أقصى إمكاناته، كما تشجع أيضاً التعليم الذي يعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن كرامة الإنسان والتسامح والسلام والتفاهم، وكلها قيم مكّرسة في التعاليم الدينية.

9-5 اتفاقية حقوق الطفل والتنشئة الإيجابية والتأديب

1. ما موقف اتفاقية حقوق الطفل بشأن العقاب البدني في المنزل؟

تبين اتفاقية حقوق الطفل بوضوح أنه يجب حماية الأطفال من جميع أشكال العنف العقلي أو البدني أو إساءة المعاملة. ومن ثم، فإن التأديب الذي ينطوي على مثل هذا العنف غير مقبول، وينتهك حقوق الأطفال. ويكشف أحد الأبحاث المكثفة عن أن التعرض إلى العنف له عواقب وخيمة على رفاه الطفل على كل من الأمد القصير والأمد الطويل. ويتوافر لدى العديد من البلدان بالفعل قوانين تحدد ماهية العقوبات التي تُعد مفرطة أو تعسفية، والأمر متروك لكل دولة لمراجعة تلك القوانين في ضوء اتفاقية حقوق الطفل على أن يكون المعيار هو ألا ينتهك العقاب حظر المادة (19) من اتفاقية حقوق الطفل لجميع أشكال العنف وإساءة معاملة الأطفال.[300]

وبخلاف الأمور المحظورة المنصوص عليها في المادة (19)، لا تحدد اتفاقية حقوق الطفل أساليب التأديب التي ينبغي على الوالدين استخدامها، لكنها تدعم بقوة التنشئة الإيجابية التي تتضمن توفير التوجيه والإرشاد للأطفال. وتُعد الممارسات التأديبية، الخالية من العنف والملائمة لمستوى نمو الطفل والتي تصب في مصالح الطفل الفضلى، الأكثر فاعلية في مساعدة الأطفال على التعرف على التوقعات الأسرية والاجتماعية لسلوكياتهم، وقد يشمل ذلك تعلّم استيعاب القيم الدينية للاحترام والرحمة.

الرسالة الرئيسية

ترفض اتفاقية حقوق الطفل جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتدعم دور الوالدين والأوصياء في توفير التوجيه والإرشاد لأطفالهم. ولا ينبغي أن تفرض الإجراءات التأديبية عنفاً جسدياً أو عقلياً أو ضرر بالطفل، ويجب على البالغين مساعدة الأطفال على التعلّم من أخطائهم وتهيئة بيئة توفر الحب والحماية.

2. تشير اتفاقية حقوق الطفل إلى الحماية من «العنف البدني»، ولكن بعض المجموعات الدينية تبرر استخدام العقاب البدني بصفته شكلاً من أشكال التأديب، فهل يُعد هذا أمراً مقبولاً بموجب الاتفاقية؟

تدعم اتفاقية حقوق الطفل القضاء على جميع أشكال الإساءة والعنف ضد الأطفال. ومع ذلك، لا يزال العقاب البدني ممارسة منتشرة، ولا يزال قانونياً في العديد من البلدان على الرغم من الأدلة التي توضح آثاره السلبية القصيرة الأمد والطويلة الأمد على نمو الأطفال. ووفقاً إلى التعليق العام رقم (8) الصادر عن لجنة اتفاقية حقوق الطفل، فإن: "يثير البعض تبريرات عقائدية للعقوبة البدنية، فيشير إلى أن تفسيرات معينة للنصوص الدينية لا تسوغ ممارسة العقوبة البدنية فحسب، بل تنص على واجب ممارستها. ويكرس العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 18) حرية كل فرد في المعتقد الديني، غير أن ممارسة دين أو معتقد ما يجب أن تتوافق مع احترام الكرامة الإنسانية للآخرين وسلامتهم الجسدية. ويجوز شرعاً تقييد حرية الفرد في ممارسة دينه أو معتقده بغية حماية الحقوق والحريات الأساسية للآخرين". في هذا السياق، دعت القيادات المؤثرة من جميع الأديان الرئيسية إلى حظر العقاب البدني والقضاء

عليه.[301] (انظر الفصل الرابع لمزيد من المناقشات ودراسات الحالة حول هذه القضية).

الرسالة الرئيسية

ينتهك العقاب البدني سلامة الطفل البدنية والعاطفية والروحية، إن إيلاء الاهتمام الشامل للطفل بوصفه شخصاً له حقوق متأصلة وكرامة ينبغي أن يُلهم المجتمعات الدينية إلى العمل بالتضافر مع الآخرين من أجل إنهاء جميع أشكال العقاب العنيف للأطفال.

10-5 دور القيادات الدينية في إنهاء العنف ضد الأطفال

1. ما الدور الذي يمكن أن تضطلع به القيادات الدينية في حركة إنهاء العنف ضد الأطفال؟

تعاني أعداد كبيرة من الأطفال حول العالم بانتظام من سوء المعاملة والإهمال والعنف التي تتخطى حدود العمر والجنس والدين والأصل الإثني والإعاقة والحالة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وتتعارض مثل هذه المعاملة للأطفال مع مبادئ ديانات العالم الرئيسية التي تدعم الكرامة المتأصلة في جميع البشر. وبناء على ذلك، يمكن أن تضطلع القيادات الدينية بدور رائد في كسر حاجز الصمت حول العنف ضد الأطفال، وذلك باستخدام المواعظ والصلوات والتعاليم التي تعزز احترام الأطفال. ويدافع الكثيرون بالفعل عن إنهاء العنف ضد الأطفال، ويقدمون المشورة والتوجيه الروحي. وغالباً ما توفر المجموعات الدينية المأوى والخدمات اللازمة إلى الأطفال والأسر المستضعفة.

يمكن ملاءمة الموارد المشار إليها في ملحق هذه الدراسة مع السياقات المحلية واستخدامها لخلق فرص التعلّم، كما يمكن أيضاً للقيادات الدينية استخدام تلك الأدوات في تحفيز مجتمعاتها من أجل إمعان النظر في التعاليم والمبادئ الدينية التي تعزز رعاية الأطفال وحمايتهم، وتشجيع المناقشات حول كيفية تعارض العنف ضد الأطفال مع المبادئ الدينية للكرامة الإنسانية والرحمة والتفاهم، إضافة إلى تعزيز الوعي بأشكال غير عنيفة للتأديب من قبل الوالدين وداخل المدرسة.

الرسالة الرئيسية

ثمة اعتراف متزايد بين القيادات والمجتمعات الدينية، وكذلك في المجتمعات الأخرى، بالأضرار الناجمة عن جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتدعو القيادات الدينية، بشكل متزايد، إلى إنهاء العنف ضد الأطفال. ومن الأهمية بمكان أن تشارك جميع المجتمعات الدينية في هذا الجهد وأن تعمل بشكل فعال من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال.

11-5 اتفاقية حقوق الطفل والقضايا المتعلقة بالإنجاب والحياة الجنسية

1. ما تداعيات «الحق الأصيل في الحياة» فيما يتعلق بخدمات تنظيم الأسرة والإجهاض؟

تنص المادة (1) - تعريف الطفل - على أن الطفل هو "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه".[302] ولضمان الحيادية، وافق واضعو اتفاقية حقوق الطفل على تبني هذه الصياغة النهائية بدلاً من النسخة السابقة التي تضمنت صياغة حددت بداية الحياة. واعترافاً بالطبيعة الحساسة لهذه القضية، وافق واضعو الاتفاقية على تبني الموقف التالي: أن المادة (1) - التعريف المُلزم قانوناً للطفل - لن تحدد بداية الحياة، بيد أن ديباجة الاتفاقية - غير الملزمة - تقر فترة "ما قبل الولادة وبعدها"، وسوف يتضمن السجل الرسمي لتاريخ الصياغة ملاحظةً (انظر الفقرة التالية) مفادها أن لغة الديباجة لا تؤثر في تعريف الطفل. ونتيجة لذلك، يمكن لكل دولة من الدول الأطراف أن تمضي قدماً بطرق تتوافق مع آرائها الخاصة بشأن هذه القضية.

تشير ديباجة اتفاقية حقوق الطفل إلى حاجة الطفل إلى "وقاية ورعاية خاصة ... قبل الولادة وبعدها".[303] وهذه الصياغة مأخوذة من إعلان حقوق الطفل لعام 1959، وتعكس فهماً واسع النطاق بأن رعاية ما قبل الولادة تؤثر في رفاه الأطفال. وأوضح واضعو الاتفاقية ذلك قائلين:

"وباعتماد هذه الفقرة من الديباجة، لا يعتزم الفريق العامل المساس بتفسير الدول الأطراف للمادة (1) أو أي حكم آخر من أحكام الاتفاقية." [304]

وبعبارة أخرى، فإن الديباجة - غير المُلزمة قانوناً - لا تقترح وجهة نظر معينة حول الإجهاض أو تنظيم الأسرة

الرسالة الرئيسية

بشكل عام، تتخذ اتفاقية حقوق الطفل موقفاً محايداً بشأن الإجهاض، مما يسمح لكل دولة على حدة بتطبيق تفسيرها الخاص. وعموماً، يتطلب موقف اتفاقية حقوق الطفل بشأن تنظيم الأسرة من الدول "اتخاذ التدابير الملائمة" من أجل "تطوير... التعليم والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة".[305] بعبارة أخرى، يُمنح الاحترام لكل دولة من الدول الأطراف للتصرف بطريقة تتفق مع هدف وغرض اتفاقية حقوق الطفل لكفالة جميع الحقوق

والرفاه لكل طفل. وتتمتع كل دولة من الدول الأطراف أيضاً بالمرونة في تحديد واتباع النهج الذي يتوافق مع كل من اتفاقية حقوق الطفل وقيم مواطنيها.

2. ماذا تقول اتفاقية حقوق الطفل حول قضايا الميول الجنسية والهوية الجنسية؟

لا تتحدث اتفاقية حقوق الطفل بشكل مباشر عن الميول الجنسية والهوية الجنسية؛ حيث إنها سبقت العديد من المناقشات الحالية المتعلقة بهذه الموضوعات. ومع ذلك، تعبر اتفاقية حقوق الطفل بوضوح عن مبدئها الأساسي المتمثل في عدم التمييز (المادة 2) وحق كل طفل في ضمان حقوقه دون تمييز من أي نوع. إضافة إلى ذلك، تُعد الهوية مهمة لجميع الأفراد، ويتوافق احترام الهوية وحمايتها مع دعم حقوق الطفل. وتطالب المادة (8) من اتفاقية حقوق الطفل الدول "باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته، واسمه، وصلاته العائلية، على النحو الذي يقره القانون، وذلك دون تدخل غير شرعي".

الرسالة الرئيسية

لا تتحدث اتفاقية حقوق الطفل بشكل مباشر عن الميول الجنسية والهوية الجنسية. وتُلزم المادة (2) من اتفاقية حقوق الطفل الحكومات باحترام حقوق جميع الأطفال دون تمييز من أي نوع. وتُلزم المادة (8) الحكومات باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته.

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

الفصل السادس: توصيات للعمل

مقدمة

تشير هذه الدراسة إلى أن مبادئ أديان العالم الرئيسية تتشارك في العديد من المعتقدات، كما أن لديها الكثير من القواسم المشتركة ليس فقط مع بعضها البعض ولكن أيضاً مع مبادئ حقوق الإنسان وحقوق الطفل المعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل. بيد أن هذه القواسم المشتركة ليست معروفة جيداً أو مُعترفاً بها من قِبَل الكثير من المجموعات الدينية وكذلك العديد من مناصري حقوق الطفل. ومع ذلك، فإن القواسم المشتركة توفر أساساً يمكن أن تُبنى عليه مبادرات مهمة لتعزيز إعمال حقوق الأطفال ورفاههم في جميع أنحاء العالم.

توفر اتفاقية حقوق الطفل إطاراً قانونياً وأخلاقياً شاملاً لدعم تنمية الأطفال، والنهوض بحقوق جميع الأطفال ورفاههم، وتدعم ولاية الاتفاقية القيم التي تكّرسها العديد من التقاليد الدينية والروحية منذ آلاف السنين.

وبينما يحتفل العالم بالذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل في عام 2019، فإنه من الأهمية بمكان الاعتراف بأن الاتفاقية قد ساعدت على تعزيز التغييرات والتقدم الهائل للأطفال في العديد من البلدان على المستوى القانوني وعلى مستويات السياسات والميزانيات والبرامج. والأهم من ذلك أن هذه الاتفاقية أسفرت عن تحسين النتائج بشكل ملحوظ في الصحة والتعليم ورفاه الأطفال. وبفضل اتفاقية حقوق الطفل، ثمة اعتراف وقبول أكبر بحقوق الأطفال والحاجة إلى الارتقاء بوضعهم القانوني، مما يساعد بدوره على الحد من المعاملة الضارة للأطفال واستغلالهم. وعلى الرغم من أن هناك الكثير للاحتفال به في هذه الذكرى الثلاثين للاتفاقية، فإن ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم - وفي كل بلد - محرومون من حقوقهم ويعانون من جميع أشكال العنف والإساءة والاستغلال والإهمال. باختصار، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله ولا يمكن التغلب على التحديات التي يواجهها الأطفال دون مشاركة القيادات الدينية ومجتمعاتها.

إذا كان للمجتمع الدولي أن يحقق تطلعات اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 – بما في ذلك الغاية 16.2 من أهداف التنمية المستدامة بشأن إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم، وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم - فالأمر سيتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة. وتستطيع القيادات الدينية والدول ومؤسساتها والمجتمعات الدينية المحلية إلى جانب العديد من فئات أصحاب المصلحة الآخرين ويتعين عليهم الاضطلاع بدور محوري في تحقيق هذه الأهداف المتفق عليها دولياً؛ إذ يستحق أطفال عالمنا بذل قصارى جهدهم.

إن توصيات العمل التالية، التي وضعها فريق إعداد هذه الدراسة (انظر الملحق 3)، مستمدة من المشاورات التي أُجريت مع القيادات الدينية المتنوعة ومناصري حقوق الطفل والأطفال لإثراء هذه الدراسة، ومن ثمّ فإنها ليست شاملة. ومن المأمول أن تكون هذه التوصيات بمثابة الأساس لمزيد من التفكير والحوار، وأن تساعد على تعزيز التعاون بين الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة التي تتناولها هذه الدراسة، ومن ثمّ، تعزيز المزيد من تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في السنوات القادمة.

توصيات للعمل

1-6 توصيات للقيادات الدينية

1. التعرف على اتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأطفال:

- من خلال تعميق فهمكم لحقوق الطفل، فإنه يمكنكم، بصفتكم من القيادات الدينية، مساعدة مجتمعاتكم على رؤية القواسم المشتركة بين الحقوق والدين، والمساعدة على توضيحها في خطبكم ومواعظم وأنشطتكم التي تضطلعون بها في مجتمعكم الديني، فضلاً عن إقامة شراكات جديدة. تُلزم المادة (42) من اتفاقية حقوق الطفل الحكومات "بنشر حقوق الطفل على نطاق واسع" بين البالغين والأطفال. وباعتباركم من القيادات الدينية، يمكنكم المساعدة على توسيع نطاق فهم حقوق الطفل بين البالغين والأطفال في مجتمعاتكم.

- من خلال تعميق فهمكم لحقوق الطفل، فإنه يمكنكم، بصفتكم من القيادات الدينية، المساهمة في معالجة قضية إساءة التفسير والتطبيق الضار للمعايير المتعلقة بالأطفال.

2. دمج اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من قوانين حقوق الطفل ذات الصلة في جهودكم الرامية إلى النهوض برفاهية الطفل في مجتمعاتكم.

- كما ناقشت هذه الدراسة، فإن اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من قوانين حقوق الطفل الأخرى توفر ولاية قانونية يمكن للوالدين والأسر والمجتمعات استخدامها في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات حكومية تساعد على ضمان حقوق الأطفال ورفاههم. وبصفتكم من القيادات الدينية، فإنه يمكنكم الإشارة إلى اتفاقية حقوق الطفل واستخدام نفوذ ولايتها القانونية بصفتها أداة للنهوض بالمبادرات التي تدعم الأطفال والأسر في مجتمعاتكم (انظر الفصل الرابع للحصول على أمثلة للممارسات الناجحة).

- يمكن أيضاً أن تقود مشاركتكم في تعزيز حقوق الطفل إلى مشاركة أكبر على المستوى الوطني من قِبَل المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات الدينية، وذلك خلال عملية تقديم التقارير المطلوبة من حكومتكم الوطنية إلى لجنة حقوق الطفل كل خمس سنوات.

3. عقد حوارات (بما في ذلك حوارات بين الأديان) والمبادرة بحملات توعية في مجتمعكم الديني حول حقوق الطفل.

- إيلاء الاعتبار إلى التصدي لأي انتهاكات مستمرة لحقوق الطفل في مجتمعاتكم من خلال حملات إذكاء الوعي. وقد يساعد مثل هذا الإجراء على إنشاء أو تعزيز أنظمة حماية الطفل في بلدكم.

- لتوسيع نطاق تأثير اتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأطفال، فإنه من الأهمية بمكان زيادة عدد الأفراد الذين يدركون حقوق الطفل ويدعمونها بفاعلية. وتتمثل الخطوة الأولى في تقييم مجتمعكم الخاص، ومن ثمّ، فإنه يتم تشجيع كل مجتمع ديني على المبادرة بإجراء حوار حول حقوق الطفل، وتحديد ماهية الفرص المتاحة لدعم حقوق الطفل، وكذلك تحديد العوائق - إن وجدت - التي تحول دون إعمال حقوق الأطفال بشكل كامل في مجتمعهم. ويمكن أن يؤدي

الحوار العميق والمفتوح إلى فهم أكبر لحقوق الطفل، واتخاذ إجراءات تسفر عن تحسين حياة الأطفال في نهاية المطاف.

4. دعم حق الطفل في الاستماع إليه والمشاركة الهادفة

- بصفتكم من القيادات الدينية، فإنكم أشخاص بالغون تحظون بالثقة في مجتمعات عديدة، يثق فيكم كل من البالغين والأطفال. لذا يمكنكم المساعدة على دعم حق الطفل في الاستماع إليه (المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل) وخلق مساحات آمنة وتوفير فرص لمشاركة الأطفال في دور العبادة الخاصة بكم.

- يمكنكم المساعدة على تثقيف البالغين حول قيمة الاستماع إلى الأطفال عند اتخاذ القرارات التي تمسهم. إن دعم حق الطفل في الاستماع إليه لا يتماشى فقط مع قانون حقوق الطفل، وإنما يسفر عن نتائج أفضل لرفاه الأطفال. وقد أظهرت العديد من الدراسات أنه عندما يتم الاستماع إلى الأطفال، تتحسن النتائج؛ حيث إن الأطفال بإمكانهم تقديم رؤى مهمة حول حياتهم وحياة أقرانهم، على نحو يساعدكم على فهم ماهية ما يساعدهم وكذلك ما يهدد رفاهيتهم.

5. الدعوة إلى إنهاء العنف ضد الأطفال وانتهاكات حقوق الطفل الأخرى

- بصفتكم من القيادات الدينية، فأنتم تحظون باحترام كبير في مجتمعاتكم، ويتم إيلاء اهتمام كبير لأصواتكم، ولذلك يمكن أن تكون أصواتكم مسموعة بقوة في المجاهرة بمناهضة انتهاكات حقوق الطفل والدعوة إلى حماية الأطفال وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

- تُعد القيادات الدينية – بوصفها جزءاً من ذلك – الأقدر على مناظرة وتحدي هؤلاء الأفراد الذين يدعون تبريراً دينياً لإيذاء الأطفال. وتتعارض مثل هذه الأفعال مع القيم الدينية واتفاقية حقوق الطفل، وبإمكان القيادات الدينية أن تتولى زمام الأمور في التصدي لهم.

6. الدعوة إلى استراتيجيات ملموسة في مجتمعاتكم لمعالجة القضايا المنهجية التي تترك الأطفال عرضة إلى انتهاكات الحقوق، وتشمل هذه القضايا عدم المساواة والتمييز والتفاوت والظلم.

- يمكن للقيادات والمجتمعات الدينية الاستفادة من القيم المشتركة المتضمنة في حقوق الطفل والمعتقدات الدينية في الدعوة إلى مناهضة عدم المساواة والتمييز والتفاوت والظلم.

- المشاركة في الأنشطة والبرامج التي تدعم التنمية الشاملة للأطفال ومعالجة الأسباب الجذرية للعنف.

7. التنديد بانتهاكات حقوق الطفل في مجتمعاتكم

- ثمة العديد من الأمثلة حول إلحاق الأذى بالأطفال في الأوساط الدينية. ولمدة طويلة، كانت الاستجابة هي الصمت في بعض الحالات. ومن أجل تقديم نموذج يُحتذى به، يجب أيضاً على المجتمعات الدينية إدانة انتهاكات حقوق الطفل التي يرتكبها أعضاء المجتمع بما في ذلك القيادات الدينية، في بعض الأحيان، أو تلك التي تُرتكب داخل المؤسسات الدينية.

- توفر اتفاقية حقوق الطفل خارطة طريق لحماية الأطفال من الأذى، ومن خلال تبني الاتفاقية، فإن المنظمات والمجتمعات الدينية لن تتمكن فقط من الدعوة نيابة عن الأطفال وإنما أيضاً إدانة أي أعمال ضارة تحدث داخل المجتمع وتقديم بلاغات عنها إلى السلطات المختصة.

- يمكن للقيادات الدينية مراجعة القواعد الحاكمة لمؤسساتها للتأكد من أنها تحترم المبادئ والمعايير على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل ولا تسمح بحدوث أي انتهاك لحقوق الطفل.

8. مناصرة الحماية الخاصة وتعزيز المساواة في الحقوق للفتيات والنساء.

- تعزيز الحماية الخاصة ودعم المساواة في الحقوق للفتيات والنساء، بشكل استباقي، طوال حياتهن، إلى جانب شن حملات ضد الممارسات الضارة والجهل والخرافات التي تُديم معاملتهن غير المتكافئة وغير العادلة، والتي غالباً ما تتغاضى عنها الممارسات الاجتماعية والثقافية والتفسيرات الخاطئة للنصوص الدينية.

9. إذكاء الوعي حول اتفاقية حقوق الطفل بين الوالدين ومقدمي الرعاية في خطبكم وإسداء المشورة والتوعية المجتمعية.

- إن مبادرة أريغاتو الدولية - بعنوان "اليوم العالمي للصلاة والعمل من أجل الأطفال" التي يُحتفل بها سنوياً في 20 من نوفمبر/تشرين الثاني من كل عام - تُعد فرصة جيدة لإذكاء الوعي بحقوق الطفل.

2-6 توصيات لمناصري حقوق الطفل

1. تحديد فرص الشراكة مع القيادات والمجتمعات الدينية ودعمها من أجل النهوض بحقوق الأطفال ورفاههم.

- هناك قواسم مشتركة جوهرية بين مناصري حقوق الطفل والمجتمعات الدينية والتي يمكن أن تعزز جهودهم بشكل متبادل. وقد يرى الكثير منكم أنفسهم بوصفكم أعضاء في كلا المجموعتين. وسوف يحقق الاستناد على هذه القيم المشتركة فوائد كبيرة للأطفال. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون المجتمعات الدينية وحدها هي التي تسعى إلى تجسير الفجوة حيثما وجدت، ويُوصى أيضاً مناصرو حقوق الطفل بالبحث عن فرص للتواصل مع القيادات والمجتمعات الدينية والشراكة معهم.

- البحث عن فرص لإشراك المجتمعات الدينية - قادتها وشبابها وأطفالها - في أعمالكم الخاصة بمناصرة حقوق الطفل وتطوير خطة العمل.

- المبادرة بالتعاون مع القيادات الدينية لتوثيق تجاربهم ومشاركة الدروس المستفادة عند التماس مساهمات أصحاب المصلحة.

2. إشراك المجتمعات الدينية في حملاتكم للمناصرة والدعوة إلى العمل

- التأكيد على تحديد القيادات والمجتمعات الدينية بصفتها جمهوراً معنياً في أعمال مناصرة حقوق الطفل الخاصة بمنظمتكم والتقارير حول المواقف التي تنطوي على انتهاكات للحقوق.

- مناشدة المجتمعات الدينية، بشكل مباشر، في حملاتكم للمناصرة والدعوة إلى العمل؛ للمساعدة في تجسير الفجوات وتسهيل المزيد من الدعم العام لمبادرات حقوق الطفل.

3. العمل مع المجموعات الدينية من أجل حق الطفل في الاستماع إليه والمشاركة

- يضطلع مناصرو حقوق الطفل بأعمال حاسمة نيابة عن الأطفال في جميع أنحاء العالم. ومن أجل الحصول على أفضل النتائج، يجب إيلاء الاعتبار إلى إشراك المجتمعات الدينية – بصفتهم شركاء – وذلك لضمان إمكانية المشاركة الهادفة للأطفال واليافعين في الأمور التي تمسهم.

- يجب على مناصري حقوق الطفل ضمان التمثيل الهادف لجميع الأطفال عند مشاركتهم في أعمال المناصرة. وبشكل عام، يكون أطفال الحضر والأطفال المتعلمون هم الأكثر مشاركة؛ نظراً إلى أن الوصول إليهم أسهل، ولكن غالباً ما يتم إهمال الأطفال الذين يعيشون في المناطق الأكثر ضعفاً واستبعاداً أو هؤلاء الأطفال من المجتمعات الأكثر تهميشاً.

3-6 توصيات للحكومات وصانعي السياسات

1. زيادة الدعم لحق الطفل في حرية الدين والتعبير، وحق الطفل في تنمية أقصى إمكاناته، بما في ذلك النمو البدني والعقلي والاجتماعي والروحي والمعنوي.

- تعزيز التنمية الشاملة للأطفال، بما في ذلك نموهم الروحي، بصفته جزءاً من الالتزام بالوفاء بحقوقهم.

2. عقد مؤتمرات إقليمية ووطنية حول فرص التعاون بين المجموعات الدينية ومجموعات حقوق الإنسان من أجل تحسين حياة الأطفال.

- تنسيق الجهود المشتركة مع المنظمات العلمانية التي تركز على الأطفال والمجموعات الدينية ومجموعات حقوق الطفل؛ لمعالجة حقوق الطفل من منظور متعدد القطاعات.
- إشراك الأطفال والشباب مع القيادات الدينية في المؤتمرات الوطنية والإقليمية حول القضايا التي تؤثر في الأطفال.
- إتاحة المزيد من الفرص والمساحات أمام الجهات الفاعلة الدينية للمشاركة والمساهمة في تطوير القوانين والسياسات المتعلقة بالأطفال وتنفيذها ورصدها وتقييمها.
- إشراك القيادات والمجتمعات الدينية في مناقشات المبادرات وتخطيطها وتنفيذها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المتعلقة بقضايا الأطفال.

3. دعم الأطفال وحقهم في الاستماع إليهم والمشاركة.

- يوجد، في جميع البلدان، العديد من الوكالات الحكومية والوزارات المُكلفة بولايات تغطي القضايا التي تؤثر في الأطفال. وعلى الرغم من تأثير السياسات والبرامج الحكومية على الأطفال، فإنه نادراً ما تتم استشارة الأطفال في تصميم مثل هذه السياسات والبرامج الحكومية أو تطويرها أو تنفيذها أو تقييمها. ويمكن للحكومات أن تبذل المزيد من الجهد لإشراك مجموعات متنوعة من الشباب في هذا العمل الذي يهدف إلى صالح الأطفال في نهاية المطاف.

4. مراجعة أي تحفظات وبيانات تفاهم وإعلانات لاتفاقية حقوق الطفل أعلنتها دولتكم، وذلك بالتشاور مع المجموعات الدينية؛ بهدف سحب هذه التحفظات وإزالة أي عوائق أمام الوفاء بحقوق الطفل.

- يمكن أن تُعد مراجعة مثل هذه التحفظات على اتفاقية حقوق الطفل بمثابة فرصة للحوار والعمل بين الدولة والقيادات والمنظمات الدينية ومناصري حقوق الطفل والأطفال والشباب، حيث يمكن لهذه العملية أن تحقق الكثير للنهوض بحقوق الأطفال ورفاههم.

4-6 توصيات للأطفال والشباب

1. توسيع نطاق معرفتكم وفهمكم لاتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأطفال.

- حقوق الطفل هي حقوقكم في المقام الأول؛ ومن خلال التعرف على حقوقكم، فإنه يمكنكم تحسين مكانة أنفسكم بشكل أفضل للدفاع عن حقوقكم وممارستها، كما يمكنكم أيضاً الدفاع عن حقوق الأطفال والشباب الآخرين. ومن خلال فهم حقوق الطفل وحقوق الإنسان على نطاق أوسع، يمكنكم أيضاً ضمان أن أفعالكم لا تنتهك حقوق الآخرين.

- هناك أمثلة لا حصر لها من الأطفال الذين يتولون زمام الأمور لتحسين الظروف والأوضاع في مجتمعاتهم وبلدانهم. وقد أثبت العديد من الأطفال واليافعين - بداية من معالجة التنمر في مدارسهم إلى مواجهة تهديد تغيّر المناخ - أنهم جهات فاعلة قوية من أجل التغيير الإيجابي.

2. تحديد المؤيدين والحلفاء البالغين - بما في ذلك القيادات الدينية - الذين يمكن الشراكة معهم للنهوض بحقوق الأطفال ورفاههم في مجتمعاتكم.

- يتمتع الأطفال بالقدرة على إحداث تغييرات جذرية، ولكن يمكن أن تستفيد جهودكم عادة من الدعم والشراكة مع البالغين، بما في ذلك الوالدان ومقدمو الرعاية الآخرون والمعلمون والقيادات الدينية وغيرهم الكثير. ومن الموصى به أن تلتمسوا دعم البالغين المؤيدين لحقوق الطفل الذين يمكنهم العمل معكم لحماية الأطفال وتحسين النتائج التي تصب في مصلحة جميع الأطفال.

3. المبادرة بأنشطة لرفع الوعي حول حقوق الطفل في مدارسكم ومجتمعاتكم.

- الاجتماع مع أصدقائكم وزملائكم لمناقشة القضايا التي تؤثر في الأطفال في مدارسكم أو مجتمعاتكم.

- إطلاق حملات في مدارسكم ومجتمعاتكم الدينية؛ من أجل رفع الوعي بالقضايا التي تؤثر في الأطفال.

- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لرفع الوعي بحقوق الطفل.

5-6 توصيات للوالدين ومقدمي الرعاية الآخرين

1. التعرف على اتفاقية حقوق الطفل وكيفية تأثيرها الإيجابي في الأسر والمجتمعات.

- يضطلع الوالدان ومقدمو الرعاية الآخرون بدور محوري في رعاية نمو الأطفال ودعمه. وكما أوضحت هذه الدراسة بالتفصيل، فإن اتفاقية حقوق الطفل، وحقوق الطفل على نطاق أوسع، يمكن اعتبارهما أداة قوية للمساعدة على حماية الأطفال ودعم نموهم. ويُنصح الوالدان بالتعرف على اتفاقية حقوق الطفل؛ لتكوين فهم للجوانب الداعمة للأسرة في المعاهدة، وتحديد الطرق التي يمكن أن تساعد بها اتفاقية حقوق الطفل على دعم أسرتكم ومجتمعكم.

2. دعم الأطفال وحقهم في الاستماع إليهم والمشاركة

- يتمتع الوالدان ومقدمو الرعاية الآخرون، بما في ذلك المعلمون، بمكانة مثالية تتيح المساعدة على تيسير مشاركة الأطفال في منازلهم ومجتمعاتهم التي تبدأ بالاستماع إلى الأطفال. ويمكنكم مساعدة الأطفال على تطوير مجموعة المهارات الضرورية للمشاركة الهادفة، وتوجيه وصولهم إلى مصدر متنوع من مواد التعلّم، وكذلك الاضطلاع بدور المدافعين في الأماكن المحلية والوطنية لضمان إشراك أصحاب المصلحة الآخرين للأطفال في عمليات صنع القرار.

الخلاصة

إن الدين وحقوق الطفل قوّتان فاعلتان للغاية. وجنباً إلى جنب، لديهما إمكانات هائلة لتحسين حياة جميع الأطفال ورفاههم، وتعزيز الأسر والمجتمعات. ولكن لم تتحقق بعد هذه الإمكانات بالكامل؛ ويرجع سبب ذلك جزئياً إلى أنه منذ دخول اتفاقية حقوق الطفل إلى حيز التنفيذ، فإن المبادرات الدينية ومبادرات حقوق الطفل تعملان غالباً بشكل منفصل، بدلاً من دعم بعضهما البعض. وتوفر الذكرى الثلاثون لاتفاقية حقوق الطفل فرصة لتغيير ذلك من خلال إقامة شراكات جديدة قائمة على الدين وحقوق الطفل. وعلى الرغم من أن هناك الكثير الذي يجب القيام به في السنوات القادمة قبل إمكانية تعزيز أوجه التآزر بين المبادرات الدينية ومبادرات حقوق الطفل، فإن ثمة أساساً واعداً قائم بالفعل للبناء عليه.

بالنظر إلى المناقشات والمساهمات العديدة الواردة لهذه الدراسة، فإنه من الواضح أن ثمة حاجة إلى مزيد من الحوار والتعاون بين الأديان، كما أن هناك حاجة أيضاً إلى بذل المزيد من الجهود لتقديم اتفاقية حقوق الطفل إلى المجتمعات الدينية على جميع المستويات بطريقة إيجابية مع أفكار جديدة تركز على بناء الشراكات لتجسير الفجوات الحالية في خطاب حقوق الطفل.

إن أطفال اليوم يناشدون صنّاع القرار - بما في ذلك القيادات الدينية - برسائل عاجلة جديدة تطالب بدعمهم، مما يدل على قلقهم العميق إزاء العالم الذي يعيشون فيه. وتتمثل إحدى الرسائل المهمة في أن «حالة الطوارئ المناخية» تحدد حقوق الإنسان الخاصة بهم، كما أنها سوف تشكل حياتهم بكل الطرق. وثمة تحدٍ عالمي آخر يتمثل في منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت.

يمكن للقيادات الدينية المساعدة على ضمان الاستماع إلى آراء الأطفال، وبالتالي يتم احترام مشاركة الأطفال بشكل كامل، بما في ذلك داخل مجتمعهم الديني. وإذا تم الاستماع إلى رسائلهم واحترامها بشكل حقيقي، فإن هذا من شأنه أن يساعد على تعزيز عقل منفتح تجاه قبول الأطفال - بصفتهم أصحاب حقوق – وسوف تتراجع احتمالية أن يصبح الأطفال تابعين يمكن استغلالهم بصفتهم أدوات في منازلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم، وسوف تنخفض أيضاً احتمالية أن يصبحوا ضحايا للعنف.

يُعد هذا العام علامة فارقة مهمة توفر فرصة للتفكير في التقدم الكبير المُحرَز في النهوض بحقوق الطفل ورفاهه على مدار العقود الثلاثة الماضية منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل. كما يوفر أيضاً فرصة لتقييم طرق تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتطوير شراكات جديدة للعمل الجماعي في المستقبل. ومن المأمول أن تساعد هذه الدراسة في رسم مسار للمجتمعات الدينية ومجموعات حقوق الطفل للعمل معاً من أجل بناء عالم يتم فيه احترام حقوق جميع الأطفال وحمايتها والوفاء بها، وألا يتخلّف أي طفل عن الرّكب.

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

الملاحق

1 النتائج الرئيسية المستخلصة من مجموعات النقاش المركزة مع الأطفال

مارس/آذار - أبريل/نيسان 2019

خلال الفترة ما بين شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان 2019، عقدت أريغاتو الدولية سبع مجموعات نقاش مركزة تشاركية صديقة للأطفال، وبلغ إجمالي عدد الأطفال المشاركين 103 طفلاً من البرازيل والبوسنة والهرسك والهند وبنما وسريلانكا وتنزانيا وأوروغواي يمثلون الديانات البهائية والبوذية والمسيحية والهندوسية والجاينية واليهودية والإسلامية والسيخية. ويقدم هذا الملحق النتائج الرئيسية حول آراء الأطفال إزاء القيم الدينية ودور المجتمعات الدينية في دعم حقوق الطفل ونموه.

القواسم المشتركة أكثر من الاختلافات

اتفق معظم الأطفال، الذين تمت استشارتهم، على أن الأديان تتشارك في العديد من القيم، بما في ذلك حب بعضنا البعض واحترام الآخرين وإظهار الرحمة للمحتاجين والتفاني في العبادة والتسامح والغفران. ووفقاً إلى ما ذكره أطفال في سيرلانكا فإن: «كل الأديان تنص على أن الخلقَ عيال الله وأن البشر عائلة كبيرة واحدة» (سريلانكا، أطفال تتراوح أعمارهم بين 14 و 17 عاماً). إن إتاحة الفرص للمشاركة مع الأطفال الذين ينتمون إلى ديانات مختلفة قد سمحت للأطفال في الهند بتحديد ليس فقط ما يجعلهم متفردين وإنما أيضاً تقدير قيمة التنوع من حولهم.

أنا فتاة اعتنق الديانة الجاينية، وفي ديني نتعلم التسامح والرحمة، وأعتقد أن هذا أمر مشترك مع التعاليم المسيحية. (الهند، فتاة تنتمي إلى الديانة الجاينية، وتبلغ من العمر *15* عاماً).

ومع ذلك، على الرغم من أن القواسم المشتركة بين جميع الأديان أكثر من الاختلافات، كما تتشارك جميع الأديان في القيم والرسالة الإيجابية ذاتها، فإنها تختلف في العقيدة والطقوس (البوسنة والهرسك، أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً). وعلى سبيل المثال، أشارت طفلة قائلة:

على الرغم من اختلافنا في عدد من الأشياء، فإن هذا لا يضعنا في صراع، ثمة أشياء مثل الصيام فهو *30* يوماً للمسلمين و*40* يوماً للمسيحيين، وبالنسبة للطعام، فلا يجوز للمسلمين أكل لحم الخنزير، لكنه مُباح للمسيحيين، ويكتب المسلمون من اليمين إلى اليسار بينما يكتب المسيحيون من اليسار إلى اليمين، ويخصص المسلمون [وقتاً] للعبادة خمس مرات في اليوم ويتجمعون يوم الجمعة، بينما يقرر المسيحيون كيفية الصلاة خلال أيام الأسبوع ويتجمعون يوم الأحد. أما بالنسبة للزواج، فيجوز للمسلمين الزواج حتى أربع زوجات بينما لا يجوز للمسيحيين الزواج إلا بواحدة فقط. [تنص] أحكام الشرع الإسلامي في اللباس، وخاصة بالنسبة للنساء، على وجوب تغطية أجسادهن (حجاب الرأس)، لكن الأمر ليس ضرورياً بالنسبة للمسيحيين. علاوة على ذلك، لا يشرع الإسلام الدفن في توابيت، لكن شريعة المسيحيين تبيح لهم ذلك. (فتاة تنزانية تبلغ من العمر *13* عاماً).

المجتمعات الدينية بوصفها مصدراً للحماية

في كثير من الحالات، ينظر الأطفال إلى المجتمعات الدينية بوصفها مصدراً للحماية الجسدية والروحية والعاطفية والمعرفية. وفي بعض الأحيان، تُعد الأديان أحد أقوى العوامل المؤثرة في تغيير مواقف الإنسان وسلوكه (سريلانكا، أطفال تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عاماً). ووفقاً إلى الأطفال، فإن مجتمعاتهم الدينية تشجعهم على مشاركة مواهبهم وخدمة المجتمع (أوروغواي، أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً)، كما أنها تغرس فيهم القيم من أجل تعلّم العيش معاً في تناغم (بنما، أطفال تتراوح أعمارهم بين 11 و17 عاماً). ومع ذلك، فإن الأطفال «شعروا أيضاً بانتهاك حقوقهم من قِبَل مجتمعاتهم الدينية لأن القيادات الدينية ليست على دراية بحقوقنا» (بنما، أطفال تتراوح أعمارهم بين 11 و17 عاماً). في بعض الحالات اعتبر الأطفال أن مجتمعاتهم الدينية مكان آمن لتبادل وجهات نظرهم، بينما في أحيان أخرى قالوا: «لسنا أحراراً في التعبير عن رأي ينتهك مبادئ ديننا أو قياداتنا الدينية» أو «لا يمكننا الإفصاح عن مواقفنا؛ بسبب عدم اليقين بشأن التحيزات والصور النمطية لمجتمعنا» (البوسنة والهرسك، أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً).

يختلف الشعور بالحماية، الذي يوفره المجتمع الديني أو الذي يسود داخله، حسب الأشخاص الذين يتفاعل معهم الأطفال. فعلى سبيل المثال، قال البعض: «أشعر بالأمان في المجتمعات الدينية، لكنني لا أشعر بالأمان مع المؤمنين الآخرين [أتباع ديانات أخرى]؛ فهم لا يعاملونني باحترام، وإنما يمارسون التمييز [ضدي]»، (طفل من البوسنة والهرسك). وفي السياق نفسه، أعرب الأطفال اليهود المشاركون في حركة (Tenu'ot Noar) في البرازيل عن شعورهم بالأمان عند المشاركة في هذه الحركة معلّلين ذلك بقولهم: «لأننا نشعر بحرية أكبر في التعبير عن آرائنا ومشاعرنا؛ بينما في الكنيس (المعبد اليهودي) فنشعر بمزيد من القيود؛ لأنك لا تعرف الناس الموجودين هناك حق المعرفة، ولا تريد أن تترك انطباعاً سيئاً». (البرازيل، أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً).

العيش في وئام ليس متروكاً للأطفال فقط

أشار الأطفال، الذين تمت استشارتهم، أنهم يقدرون إقامة صداقات مع أطفال من ديانات أخرى: «لديّ صديق كاثوليكي للغاية، وأنا أعتنق اليهودية، نتحدث ونطرح أسئلة حول أديانا، ونجري بعض الأبحاث، ولكننا لا نتشاجر أبداً بشأنها، ومن المهم أن تكون قادراً على طرح الأسئلة» (طفل من البرازيل). إن التعاطف والتضامن، اللذين يتم تشجيعهما من خلال منصات الأديان، هما القيم التي تضفي تعريفاً جديداً لعلاقات مثل الصداقات: «عندما أصوم، يعمد أصدقائي من ديانات أخرى إلى الصيام أيضاً خلال فترة الصيام، وهذا يُعرّف الصداقة». (الهند، فتى مسلم يبلغ من العمر 15 عاماً). ومع ذلك، ووفقاً إلى الأطفال، فإن العيش في وئام يتطلب ما هو أكثر من ذلك:

> بمقدورنا أن نعيش في وئام إذا نقلت القيادات الدينية المعرفة الصحيحة في تعاليمها للأطفال؛ حتى يدركوا عقيدتهم تماماً وكيفية شرحها للآخرين بوضوح. وأنه لا يوجد دين يتجاهل المعتقدات/الأديان الأخرى، بل يحترمها. (تنزانيا، فتاة تبلغ من العمر *13* عاماً).

تضطلع القيادات والمجتمعات الدينية بدور بالغ الأهمية في بناء السلام. على سبيل المثال، تُشكّل بعض المعتقدات الخرافية في بعض الأديان خطورة على الأطفال» (الهند، أطفال تتراوح أعمارهم بين 10 و16 عاماً)، وفي الكثير من الحالات تؤدي إلى إساءة استغلال الدين لتبرير العنف. ومع ذلك، يضطلع أيضاً الوالدان والبالغون بدور رئيسي في تزويد الأجيال الجديدة بفرص الحوار والتغلب على الكراهية التاريخية:

> ديانتي هي الإسلام، وقد أحضرت إلى منزلي طالبة من صربيا لديها انتماءات دينية أخرى تختلف عن ديني، [و] أصبحنا صديقتين حميمتين. ومن المؤسف أنها تعرضت إلى تجربة سيئة؛ لأن جيراني البالغين أهانوها لكونها تنتمي إلى الشعب الصربي، و[استخدموا] تجاهها خطاباً يحض على الكراهية. (البوسنة والهرسك، طفلة يتراوح عمرها من *12 - 16* عاماً).

أكد الأطفال من العديد من البلدان أن الحواجز المختلفة تميل إلى أن تأتي من البالغين وليس من الأطفال أنفسهم. فعلى سبيل المثال، أوضحت مجموعة من الأطفال من البوسنة والهرسك قائلة: «نريد قضاء الوقت مع أطفال آخرين، وعندما نبدأ في ذلك فعلاً، يفصل والدانا بيننا بحجة أن هؤلاء الأطفال مختلفون عنّا» (البوسنة والهرسك، أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً).

يعتقد الأطفال أن القيادات والمجتمعات الدينية بمقدورها الاضطلاع بدور محوري في معالجة التمييز في البيئات المختلفة، بما في ذلك المدارس:

> يصرون في مدرستي على أن نصلي [جميعاً] تراتيل هندوسية، ولكوني مسيحية؛ فإنني أتلو صلاتي في تلك الأوقات. وعندما يشاهد زملائي في الفصل ذلك، يضايقني عدد قليل منهم متسائلين «لماذا لا تتلين صلاتنا؟ هل يستجيب إلهكِ لصلاتكِ فقط؟» لذلك، دائماً ما تحدث فوضى عندما يتعلق الأمر بالدين. (الهند، فتاة مسيحية تبلغ من العمر *16* عاماً)

غالباً ما يتطلب بناء مجتمعات سلمية تحدي الأعراف الثقافية التي أدت تاريخياً إلى تدهور حقوق الإنسان، وتضطلع المجتمعات الدينية بدور على هذا المستوى أيضاً: «لا يزال هناك أشخاص يضعون الطبقة الاجتماعية والعقيدة الدينية في الاعتبار؛ إذ لا يلمس أفراد الطبقة العليا الأشخاص من الطبقة الدنيا، ولا يُسمح لأفراد الطبقة الدنيا بالدخول إلى [بعض] المعابد أو المنازل. لا يزال هناك تمييز». (الهند، أطفال تتراوح أعمارهم بين 10 و16 عاماً).

حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق

أظهر معظم الأطفال، الذين تمت استشارتهم، قدراً معيناً من المعرفة بحقوقهم. وفي معظم الحالات، كان من الأسهل على الأطفال تسمية الحقوق التي لا يتمتعون بها في الممارسة الفعلية، مقارنة مع مناقشة أحكام الاتفاقية ذاتها: «هذه الوثيقة رائعة، فالقول بأن حقوق الأطفال هي الحقوق التي يتمتع بها جميع الأطفال؛ لمجرد كونهم أطفالاً يُعد صحيحاً بالفعل، ولكن الواقع مختلف». (البرازيل، أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و16 عاماً).

إن حقوق الطفل ليست الحقوق التي يتمتع بها جميع الأطفال لمجرد كونهم أطفالاً؛ فمعظم الوالدين ليسوا على دراية كاملة باتفاقية حقوق الطفل، ويحاولون تنشئة أطفالهم من وجهة نظر التعاليم الدينية والطرق التقليدية. (تنزانيا، فتاة تبلغ من العمر *14* عاماً)

من المؤسف أن العديد من الأطفال في البوسنة والهرسك لا يتمتعون بحقوقهم ويتعرضون إلى التمييز ضدهم؛ لأنهم أتباع ديانات وأعراق مختلفة. ويتعرض هنا الأطفال من أصول غجرية إلى النصيب الأكبر من التمييز وانتهاك حقوق الطفل. على سبيل المثال، لا تتاح لأطفال الغجر فرصة الذهاب إلى المدرسة والحصول على التعليم، وأيضاً لا تتم دعوة هؤلاء الأطفال إلى تجمعاتنا؛ بسبب لون بشرتهم. (البوسنة والهرسك، أطفال تتراوح أعمارهم بين *12* و*16* عاماً).

كما أشار الأطفال، الذين تمت استشارتهم وهم على دراية بسياقاتهم وواقعهم، إلى كيفية حرمان الأطفال الأكثر ضعفاً، في كثير من الأحيان، من حقوقهم الأساسية:

> أنا من السيخ، ولدينا في الهند الكثير من الأيتام، و*70%* منهم موجودون في الشوارع [يتسولون] من أجل المال والطعام. لا يتم اصطحاب هؤلاء الأطفال إلى أي منظمة غير حكومية، بل ويُطلب منهم التسول من أجل كسب قوتهم بل ويُجبرون على ذلك. (طفل في الهند)

أعرب الأطفال، الذين تمت استشارتهم، عن أملهم في أن تتمكن القيادات والمجتمعات الدينية من إحداث فارق في تعزيز التنشئة الإيجابية وحماية الطفل. وفي كثير من الحالات، خاصة في تنزانيا وسريلانكا والهند، عبّر الأطفال عن مشاعر مثل ما يلي: «يمكن للمعلمين/الوالدين معاقبة الأطفال بشكل لا يقارن؛ فبدلاً من السؤال عن سبب ارتكاب الطفل لخطأ ما، ثم تقديم النصح والإرشاد، فإنهم يختارون فرض العقاب الشديد وإيذاء الأطفال. (فتاة تنزانية تبلغ من العمر 15 عاماً). وعلى الرغم من أنه بمقدور القيادات الدينية تهيئة الوالدين للتنشئة الإيجابية، فإنه وفقاً إلى بعض الأطفال، تهدد بعض الممارسات الدينية إعمال حقوقهم: «أنا هندوسية، ولا يحق ليّ الدخول إلى المعابد في فترات الحيض؟! أشعر بأن هذا ينتهك حقي» (الهند، طفلة يتراوح عمرها بين 10 و16 عاماً). ارتبطت أيضاً مفاهيم الأطفال للحقوق، خلال المشاورات، مع الحصول على فرصة الاختيار، الأمر الذي لم يكن متاحاً بالنسبة إلى بعض الأطفال: «أنا مسيحي، وأشعر بأن إجباري على الذهاب إلى الكنيسة كل يوم أحد [لا يتماشى] مع حقوق الطفل، أريد أن ألعب وأكون سعيداً في أيام الأحد». (طفل من الهند).

رسائل رئيسية من الأطفال إلى القيادات الدينية

شارك الأطفال بتوصيات حول كيف يمكن للقيادات والمجتمعات الدينية زيادة حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم، وحددوا إجراءات على مستويات مختلفة والتي جرى تنظيمها، لغرض هذه النظرة العامة، باستخدام نموذج اجتماعي - إيكولوجي (انظر الشكل 1). تتناول معظم التوصيات التأثير المباشر للقيادات والمجتمعات الدينية على حياة الأطفال وهويتهم (النظام المصغر)، متبوعاً بالدور الذي يضطلعون به في تعزيز بيئة رعاية الأطفال (النظام الوسيط). كما قدم الأطفال اقتراحات قيّمة للقيادات الدينية من أجل الدفاع عن الأطفال، وبمشاركة الأطفال (النظام الخارجي)، مع الاعتراف بأهمية منع استخدام الدين لتبرير إيذاء الآخرين (النظام الكلي).

الشكل (*1*): النموذج الاجتماعي الإيكولوجي[306]

النظام المصغر: تأثير الدين على حياة الأطفال وهويتهم

- «نريد من قياداتنا الدينية أن يستمعوا إلينا وأن يقضوا معنا المزيد من الوقت، ليس فقط خلال الخدمة الدينية في أيام الأحد». (بنما، أطفال تتراوح أعمارهم بين 11 - 17 عاماً)
- «الحب للجميع، فإذا كان هناك حب يؤدي إلى ممارسة حقوق الطفل وحماية الأطفال، فإن كل شخص سيعرف ما ينبغي عليه فعله وما لا يجب فعله، ولذلك سيبقى الأطفال آمنين. (فتاة تنزانية تبلغ من العمر 15 عاماً)
- «أريد من قياداتنا أن ينصتوا إلى آرائنا ويحترموها». (البوسنة والهرسك، أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 - 16 عاماً)
- «أريد أن أقابل [أشخاصا من] ديانات أخرى و[أشخاصاً من] ديني، وأريد أن يكون لي الحق في اختيار الدين الذي أريد أن أنتمي إليه». (البوسنة والهرسك، فتاة مسلمة تبلغ من العمر 14 عاماً)
- «ينبغي توفير المزيد من الفرص للتعبير عن مواقفنا، وطرح تساؤلات في الدين». (البرازيل، طفل يهودي يبلغ من العمر 15 عاماً)

- «المجتمعات الدينية [لا ينبغي] أن تجبر الأطفال [على ممارسة الشعائر الدينية] لأن لجميع الأطفال الحق في [اختيار] دينهم». (الهند، أطفال تتراوح أعمارهم بين 10 - 16 عاماً)
- «يجب أن تدرك القيادات الدينية مسؤوليتها تجاهنا نحن الأطفال». (تنزانيا، أطفال تتراوح أعمارهم بين 9 - 15 عاماً)

النظام الوسيط دور المجموعات والقيادات الدينية في تعزيز بيئة رعاية الطفل

1. "ينبغي على جميع الأديان زيادة التوعية والتثقيف حول حقوق الطفل". (تنزانيا، أطفال تتراوح أعمارهم بين 9 – 15 عاماً)
2. "بناء الوعي في المدارس والكليات [حول طرق] حماية الأطفال". (الهند، أطفال تتراوح أعمارهم بين 10 – 16 عاماً)
3. "يجب منح الأطفال حرية القبول أو [الرفض] عند الإصرار على ممارسة الشعائر الدينية في المدارس". (الهند، أطفال تتراوح أعمارهم بين 10 - 16 عاماً)
4. "تشجيع المعلمين وتدريبهم على إنهاء العقاب الجسدي (العقاب البدني)، وتقديم أفكار لحل النزاعات بعيداً عن استخدام العنف، واتخاذ الإجراءات اللازمة للأطفال الذين يشْكون ضعفهم". (سريلانكا، أطفال تتراوح أعمارهم بين 14 - 17 عاماً)
5. "ينبغي تثقيف القيادات الدينية [...] حول حقوق الطفل". (تنزانيا، أطفال تتراوح أعمارهم بين 9-15 عاماً)
6. "نريد اقتراح تثقيف القيادات الدينية حول كيفية التعامل مع الأطفال بشكل ملائم. نريد من قياداتنا تنظيم لقاءات مع أطفال من ديانات أخرى، والجلوس مع الأطفال ومناقشة احتياجاتهم ومشاعرهم بشكل شخصي". (البوسنة والهرسك، أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 - 16 عاماً)

النظام الخارجي: الفرص المتاحة للقيادات الدينية لمناصرة حقوق الأطفال ورفاههم

- «يجب إعطاء حقوق الطفل الأولوية في جميع الأماكن». (تنزانيا، أطفال تتراوح أعمارهم بين 9 - 15 عاماً)
- «التحدث نيابة عن جميع الأطفال، وخاصة أولئك الذين قد يحتاجون إلى مساعدة أو دعم إضافي. ويجب أن تلاحظ القيادات الدينية عندما يكون الطفل غير آمن سواء خارج المدرسة أو [في] المنزل أو في أي مكان، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات أو التدابير اللازمة للحفاظ على سلامتهم». (سريلانكا، أطفال تتراوح أعمارهم بين 14 - 17 عاماً)

- «أريد توصيل صوتي وموقفي، والعمل جنباً إلى جنب مع القيادات الدينية في مجال حقوق الطفل». (البوسنة والهرسك، فتى كاثوليكي، يبلغ من العمر 16 عاماً)

النظام الكلي: نفوذ المؤسسات الدينية للتأثير على القيم والعادات والقوانين الثقافية

- «لا ينبغي استخدام الدين باعتباره أداة لارتكاب أفعال خاطئة في المجتمع». (الهند، أطفال تتراوح أعمارهم بين 10 - 16 عاماً)

2 - منهجية الدراسة

المؤلفون الرئيسيون: جرى تشكيل فريق من خمسة مؤلفين رئيسين (انظر الملحق 3) في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وكُلفوا بإجراء البحث وكتابة الدراسة بدعم من العديد من الباحثين المساعدين. وقد تم اختيارهم بناءً على مؤهلاتهم المهنية ومعرفتهم بالأديان وخلفيتهم المعرفية وخبراتهم باتفاقية حقوق الطفل. قدمت مكاتب أريغاتو الدولية في جنيف ونيويورك ونيروبي وطوكيو الدعم والمشورة الرئيسيين إلى فريق إعداد الدراسة خلال عملية البحث والكتابة. كما قدم مكتب الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال الخبرة، وشاركت في المشاورات من أجل تطوير الدراسة.

المشاورات مع خبراء في الأديان: استرشد فريق الدراسة بعدد من القيادات الدينية وعلماء الدين وعلماء القانون (انظر الملحق 3) الذين قدموا مساهمات وتوصيات مهمة خلال المشاورات. وقد تمثل التركيز الأساسي لفريق الدراسة في مراجعة وتقييم القواسم المشتركة الموجودة حول الأطفال في الأديان والعقائد السبعة - البهائية والبوذية والمسيحية والهندوسية والإسلام واليهودية والسيخية، وناقشوا نهج اتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأطفال مع علماء هذه الأديان والمعتقدات، وكذلك مع المناصرين لحقوق الطفل. أُستخدمت أساليب نوعية مختلطة في عملية جمع البيانات. أتاحت الخبرات والتجارب المتنوعة لفريق إعداد الدراسة، جنباً إلى جنب مع النتائج الثرية لسلسلة المشاورات، بإجراء تحليل تاريخي وسياقي لأوجه التشابه والاختلافات بين مبادئ وقيم الأديان المختلفة وتلك الخاصة باتفاقية حقوق الطفل.

المراجعة المكتبية والبحوث والاستقصاءات والمقابلات: حددت هذه العمليات الممارسات الإيجابية من المجتمعات والمنظمات الدينية التي أثرت في نتائج تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل على مستوى البرامج والدعوة والتشبيك والشراكات. وساعدت الجهود المشتركة في جميع مراحل البحث والصياغة على ضمان أن يستند تحليل القيم والمبادئ الدينية الأساسية وتلك الخاصة باتفاقية حقوق الطفل إلى النصوص التأسيسية للأديان المدرجة في الدراسة، فضلاً عن التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القيادات الدينية وتاريخ صياغة اتفاقية حقوق الطفل ونصها، وكذلك التعليقات الرسمية على حقوق الطفل. كما مكّنت عملية المراجعة المكتبية على وجه الخصوص من تحليل التحفظات والإعلانات ذات الأسس الدينية التي قدمتها الدول وقت التصديق على اتفاقية حقوق الطفل. وفي السياق ذاته، أُخذت الأسئلة والمخاوف التي أثارتها مختلف القيادات والمجموعات الدينية حول اتفاقية حقوق الطفل أثناء المشاورات في الحسبان كي تدخل نطاق التحليل. أُستكملت المراجعة المكتبية باستقصاء تم إرساله إلى أعضاء الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، كما تم إجراء مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية.

المساهمات المكتوبة: ساهمت القيادات الدينية والخبراء في الديانات السبع التي تناولتها الدراسة بما يلي:

- أمثلة على القيم المشتركة بين اتفاقية حقوق الطفل والتقاليد الدينية الخاصة بكل منها؛
- ملاحظات حول فهمهم وتطبيقهم للمبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل في دياناتهم المتنوعة؛

- أمثلة على تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل والدور الذي اضطلعت به القيادات والمجتمعات الدينية في دعم حقوق الطفل، بما في ذلك الحق في الحماية من العنف والإيذاء والاستغلال.[307]

اختيار الممارسات المميزة: استند اختيار الممارسات المميزة للدراسة إلى المعايير التي أعطت الأولوية للمبادرات والبرامج والموارد ذات الأسس الدينية - بما في ذلك الأدوات والأطر والمبادئ التوجيهية التي طُورت من قِبَل القيادات والمجتمعات الدينية ولصالحهم - التي تناولت قضايا حقوق الطفل، ومع الأخذ في الاعتبار تأثيرها وعلاقتها بالمبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل. تضمن الاختيار مراجعة مكتبية للعديد من الإجراءات الدينية واسعة النطاق وإجراء استقصاء عبر الإنترنت لتخطيط الإجراءات على مستوى القاعدة الشعبية، إضافة إلى إجراء مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية لجمع بيانات إضافية حول الممارسات المختارة.

عملية المراجعة والتحقق: كان من المهم التأكد من فحص استنتاجات الدراسة بدقة من قِبَل قيادات وخبراء كل مجموعة من المجموعات الدينية وأصحاب المصلحة الأخرى. وتحقيقاً لهذا الغرض، عُقد عدد من الموائد المستديرة متعددة الأديان وغيرها من المشاورات الأخرى خلال عام 2019، مع دعوة القيادات الدينية وعلماء الدين وخبراء حقوق الطفل والممارسين لمراجعة مسودات العمل الخاصة بهذا التقرير حول الدراسة والمساهمة فيها والتحقق من صحتها:

1. مناقشة مائدة مستديرة متعددة الأديان في طوكيو، اليابان (8 - 9 فبراير/شباط) لمراجعة مسودة العمل الأولى مع علماء الدين وخبراء حقوق الإنسان وبعض أعضاء فريق إعداد الدراسة؛

2. حلقة نقاش حول هذه الدراسة متعددة الأديان وحقوق الطفل في جنيف، سويسرا (6 مارس/آذار) على هامش الاجتماع السنوي لمجلس حقوق الإنسان لعام 2019؛

3. مشاورة إقليمية حول هذه الدراسة متعددة الأديان وحقوق الطفل في مونتيفيديو، أوروغواي (14-15 مارس/آذار) للمجموعات المسيحية من أمريكا اللاتينية؛

4. حلقة نقاشية حول هذه الدراسة متعددة الأديان في مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية (10 أبريل/نيسان) للمنظمات غير الحكومية الدينية التابعة إلى الأمم المتحدة، مع بعض أعضاء فريق إعداد الدراسة وخبراء آخرين؛

5. مناقشة مائدة مستديرة متعددة الأديان في لوزان، سويسرا (8 - 9 مايو/أيار) لمراجعة مسودة العمل الثانية مع القيادات الدينية والعلماء وخبراء حقوق الإنسان وبعض أعضاء فريق إعداد الدراسة؛

6. مشاورة في لوزان، سويسرا (10-11 مايو/أيار) مع أعضاء المجموعة الإستشارية لأريغاتو الدولية، بما في ذلك مختلف القيادات الدينية وممثلي المنظمات الدينية؛

7. مشاورة في مدينة بنما، بنما (25 يونيو/حزيران)، مع لجنة الأديان التابعة للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في بنما؛

8. عرض النتائج الرئيسية لهذه الدراسة على المشاركين في المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة وحلقتي نقاش تفاعليتين حول الدراسة في نشاط موازٍ (15 يوليو/تموز) في مدينة نيويورك، كجزء من جلسات الإحاطات الدينية لكوفي عنان التي يستضيفها المجلس الاستشاري متعدد الأديان للأمم المتحدة؛

9. مشاورة حول حقوق الطفل والدين في بيروت، لبنان مع قيادات دينية من منطقة الشرق الأوسط (1-2 أغسطس/آب) بالتعاون مع مركز الحوار العالمي "كايسيد".

مجموعات النقاش المركزة مع الأطفال (انظر الملحق 1): جرى تضمين مجموعات النقاش المركزة مع الأطفال بصفتها جزءاً من عملية التشاور، وبالتالي ضمان سماع أصوات الأطفال وأخذها في الاعتبار وإدراجها في الدراسة.[308] أُجريت سبع مشاورات مع 103 طفلاً تتراوح أعمارهم ما بين 12 و17 عاماً من المجتمعات البهائية والبوذية والمسيحية والهندوسية والجاينية واليهودية والإسلامية والسيخية في البرازيل والبوسنة والهرسك والهند وبنما وسريلانكا وتنزانيا وأوروغواي. صُممت أدوات تشاركية صديقة للأطفال وتم توفيرها من أجل دعم سير عمل مجموعات النقاش المركزة. واُستخدم نهج أخلاقي لإجراء البحوث مع الأطفال وبمشاركتهم، جنباً إلى جنب مع تطبيق المتطلبات الأساسية التسعة للمشاركة الفعالة والأخلاقية للأطفال.[309]

3 - فريق إعداد الدراسة والعلماء الدينيون والمساهمون الآخرون

فريق إعداد الدراسة

عقيلة عقون، أحد كبار المسؤولين السابقين في اليونيسف والرئيسة السابقة للجنة حقوق الطفل، عملت في الشرق الأوسط وأفريقيا وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف. وتم اعتمادها رسمياً من قِبَل الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بصفتها ممثلة لليونيسف، كما عملت أيضاً بصفتها ممثلة لليونيسف في تشاد. كما أنها تمتهن مهنة المحاماة وخبيرة في الشريعة الإسلامية. في وقت سابق من حياتها المهنية، تقلدت منصب وزيرة العمل الاجتماعي والأسرة في بوركينا فاسو. وشاركت مع جامعة الأزهر في قيادة دراسة الأطفال في الإسلام: رعايتهم ونموهم وحمايتهم، وهي إصدار مشترك بين جامعة الأزهر واليونيسف صدر عام 2005. كتبت عن حقوق الطفل والمرأة في العديد من منشورات منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية.

سافيتري غونيسكيري، أستاذة فخرية في القانون بجامعة كولومبو، سريلانكا، وهي أكاديمية متميزة في بلدها وفي آسيا، فضلاً عن كونها خبيرة في حقوق الطفل وحقوق المرأة. عضوة سابقة في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وهي كاتبة غزيرة الإنتاج في قضايا حقوق الإنسان، ونشرت عدداً من الكتب والمقالات، من بينها مقالات لليونيسف. منذ عام 2015، عملت بصفتها عضواً في مجلس إدارة الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال.

جانيت نيلسون، عملت مع المنظمات غير الحكومية في زامبيا وتونس تحت رعاية مجلس الكنائس العالمي. وبعد ذلك انضمت إلى اليونيسف وشغلت عدة مناصب لمدة 30 سنة في اليونيسف، حيث ترأست قسم الاتصال بالمنظمات غير الحكومية، وعملت مع عدد من المنظمات الدينية، وكانت نائبة مدير المكتب الإقليمي في جنيف ومسؤولة عن لجانه الوطنية البالغ عددها 34 لجنة، وكذلك عن الدعوة لحقوق الطفل في البلدان الصناعية. وهي عضو في المجلس التنفيذي للحركة الدولية ATD Fourth World.

ريبيكا ريوس-كون، مديرة أريغاتو الدولية - نيويورك، حصلت على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة ريتشموند في فيرجينيا وكانت من كبار موظفي اليونيسف في الدعوة لاتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأطفال وبناء شراكات مع القيادات والمنظمات الدينية. كما شغلت منصب المستشار الرئيسي المعني بحقوق الإنسان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهي مؤلف مشارك لإصدار اليونيسف الصادر في عام 2007 تحت عنوان حماية أطفال العالم، ونشرت عدداً من المقالات والدراسات حول حقوق الطفل وحقوق الإنسان، وهي الكاتبة الرئيسية ومنسقة هذه الدراسة.

جوناثان تودريس، أستاذ جامعي متميز في القانون بكلية الحقوق بجامعة ولاية جورجيا. تركز أبحاثه على القضايا المتعلقة بحقوق الطفل، وقد نشر باستفاضة حول مجموعة من الموضوعات بما في ذلك الاتجار بالأطفال وتنفيذ قانون حقوق الطفل والركائز القانونية والثقافية للطفولة، والتوعية بحقوق الإنسان. شارك في تأليف كتاب *Human Rights in Children›s Literature: Imagination and Narrative of Law*، (الصادر عن جامعة أكسفورد عام 2016).

علماء الدين والمساهمون الآخرون

باني دوغال هي الممثلة الرئيسية للجامعة البهائية العالمية لدى الأمم المتحدة. وبصفتها جزءاً من مجتمع المنظمات غير الحكومية الدولية في الأمم المتحدة منذ عام 1994، فهي تشغل حالياً منصب نائب رئيس مجموعة عمل المنظمات غير الحكومية في مجلس الأمن، كما شغلت منصب رئيس لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بحرية الدين أو المعتقد، فضلاً عن تقلدها مناصب عدة في منصات مرموقة أخرى. وهي حاصلة على درجة الماجستير في القانون البيئي من كلية الحقوق بجامعة بيس في نيويورك ودرجة البكالوريوس في القانون من جامعة دلهي بالهند.

الحاخام ديانا غيرسون، هي نائبة الرئيس التنفيذي المساعد لمجلس حاخامات نيويورك. تخرجت في كلية روتجرز في نيوجيرسي، وحصلت على درجة الماجستير في الأدب العبري والرسامة الحاخامية من كلية الاتحاد العبري - المعهد اليهودي للأديان في مدينة نيويورك. وينصب التركيز الرئيسي لعملها على تعزيز الدور القيادي لمجلس حاخامات نيويورك في مواجهة العنف الأسري والاعتداء الجنسي واستغلال الأطفال من خلال الوصول إلى المجتمعات الدينية وتوفير التثقيف الوقائي لقيادات المجتمع ورجال الدين.

د. هيدي هادسيل هي الرئيسة السابقة لمعهد هارتفورد اللاهوتي والمديرة السابقة للمعهد المسكوني التابع لمجلس الكنائس العالمي في سويسرا. وقد حصلت على درجة الماجستير من المعهد اللاهوتي الاتحادي بجامعة كولومبيا ودرجة الدكتوراه من جامعة جنوب كاليفورنيا. كما أنها عملت في العديد من المجالس الوطنية والدولية، بما في ذلك أريغاتو الدولية، وهي خبيرة في العلاقات بين الأديان. وتولت إدارة اثنين من نقاشات الموائد المستديرة متعددة الأديان التي عُقدت لهذه الدراسة حول اتفاقية حقوق الطفل.

الشيخ إبراهيم ليثومي حاصل على درجة الماجستير في القانون والشريعة الإسلامية من باكستان ودبلوم دراسات عليا من كلية الحقوق في كينيا. وهو محام بالمحكمة العليا في كينيا، ومستشار قانوني للمجلس الأعلى لمسلمي كينيا، ومستشار في الإسلام وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وهو الأمين العام للمؤسسة الإسلامية وعضو في المجموعة الاستشارية لمنظمة أريغاتو الدولية.

د. بريندر سينغ ماهون، حاصل على رتبة الإمبراطورية البريطانية، والرئيس التنفيذي لصندوق مدارس «نشكام». وهو طبيب يعمل استشاري الأشعة التداخلية في مستشفى جامعة الملكة إليزابيث، برمنغهام، المملكة المتحدة. في عام 2016، حصل على وسام رتبة الإمبراطورية البريطانية من الملكة نظير خدماته في مجال التعليم. وبتوجيه من بهائي صاحب موبندر سينغ، عمل الدكتور ماهون في مدارس «نشكام» منذ إنشائها في عام 2009. وقد حصلت مدارس «نشكام» على ثلاث جوائز متميزة من «أوفستيد»، وأُعترف بها بصفتها واحدة من المدارس الدينية الرائدة في حكومة المملكة المتحدة لما تقدمه من مناهج متعددة الأديان مرتكزة على الفضائل، مع مدارس في لندن وويست ميدلاندز وكينيا.

أ. د. رهام عبد الله سلامة نصر، مدرس في قسم اللغة الأردية وآدابها بجامعة الأزهر بالقاهرة، ومشرفة على قسم اللغة الأردية في مرصد الأزهر لمكافحة التطرف. وهي حاصلة على درجتي الماجستير والدكتوراه في اللغة الأردية وآدابها. وتعمل أيضاً في مركز الأزهر للترجمة وساهمت في ترجمة الكتب والمقالات وتحقيقها من الأردية إلى العربية والعكس. كما أنها عضوة في بيت العائلة المصرية وقد أقامت ورش عمل تتعلق بمنع التطرف العنيف على الصعيدين الإقليمي والدولي. علاوة على ذلك، قدمت عروضاً عن الأزهر في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (فيينا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى وفود رئاسية من الصين والهند. كما كانت عضواً في وفد مبعوثي السلام إلى باكستان في عام 2015.

القس الدكتور ماسازومي شوجون أوكانو، هو رئيس زمالة كودو كيودان البوذية، وهي منظمة بوذية مدنية تتبع تقليد تنداي الياباني، ويقع معبدها الرئيسي في يوكوهاما باليابان. وقد حصل على دكتوراه الفلسفة في علم اجتماع الدين من جامعة أكسفورد. وهو مدير المركز الدولي للتبادل البوذي. تشمل أنشطة هذا المركز إجراء أبحاث حول الحركات البوذية المشاركة اجتماعياً وتنظيم ورش عمل ومؤتمرات حول قضايا مثل منع الانتحار والإغاثة من الكوارث والخدمات البوذية والنشاط المناهض للطاقة النووية والطاقة المستدامة. وهو أيضاً عضو المجلس الاستشاري للشبكة الدولية للبوذيين المشاركين وعضو المجلس التنفيذي في الاتحاد البوذي الياباني.

د. محمد عبد الفضيل عبد الرحيم، هو عضو في مركز حوار الأديان بالأزهر، وأستاذ مساعد في الدراسات الدينية المقارنة بقسم اللغة الألمانية للدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر في القاهرة. كما أنه يدرّس الشريعة الإسلامية في الجامعة الألمانية بالقاهرة. وهو المدير السابق لمرصد الأزهر لمكافحة التطرف، وقد حصل على الدكتوراه في علوم الأديان المقارنة من جامعة مونستر بألمانيا حيث بحث في حرية العقيدة في الإسلام والمسيحية. صدر له العديد من المؤلفات حول حقوق الإنسان والحوار بين الأديان والتقاليد غير الإسلامية في ضوء السياق الإسلامي. كما أنه من ذوي الخبرة في منع التطرف العنيف وقام بتمثيل الأزهر في هذا الموضوع في العديد من المؤتمرات في نيويورك وبرلين وليون وفيينا وجنيف والأردن ولبنان. وهو عضو في بيت العائلة المصرية وحاصل على درجة الزمالة من مركز الحوار العالمي «(كايسيد) في فيينا.

البروفيسور أنانتاناند رامباشان، هو عالم وباحث هندوسي يعمل أستاذ دين في كلية سانت أولاف، مينيسوتا، الولايات المتحدة الأمريكية. يركز بشكل خاص على الحوار بين الأديان، وهو عضو في المجموعة الاستشارية لمنظمة أريغاتو الدولية. البروفيسور رامباشان هو رئيس مشارك وعضو في المجلس العالمي للأديان من أجل السلام.

مرسيدس رومان، هي مستشارة أريغاتو الدولية/ الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما أنها عالمة اجتماع وعملت في مجال حقوق المرأة وحقوق الطفل وحماية الأطفال في مختلف البلدان والمنظمات لأكثر من 35 عاماً. وكانت عضوة في مجموعات عمل المنظمات غير الحكومية التابعة لليونيسف ولجان المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الطفل، ونظمت أول تجمع لحقوق الطفل في مؤتمر القمة الاجتماعي للأمم المتحدة حيث ألقت كلمة أمام الجمعية العامة. وكانت أيضاً عضوة في لجنة المنظمات غير الحكومية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل للأمم المتحدة.

د. فابيان سالازار، عالم دين من بوغوتا، كولومبيا ومدير منظمة (INTERFE)، وهي منظمة تشجع الحوار والتعاون بين الأديان. وقد عمل أيضاً منسقاً للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في كولومبيا.

سوداميني سيغريست، شغلت منصب كبير مستشاري اليونيسف لحماية الطفل في حالات الطوارئ، ورئيسة حماية الطفل لليونيسف في دولة فلسطين، وأخصائية حماية الطفل في مركز إينوشينتي للأبحاث التابع لليونيسف. عملت في وحدة السياسات الإنسانية لعمليات الطوارئ في اليونيسف حول قضايا متعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. أُنتدبت إلى لجنة الحقائق والمصالحة في سيراليون، وكانت مقررة لتقرير لجنة الحقائق والمصالحة للأطفال. وشاركت في تحرير كتاب *Truth-Telling, Accountability and Reconciliation* الصادر عن برنامج حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، كما ساهمت في تقرير غراسا ماشيل حول تأثير الصراعات المسلحة على الأطفال، وهي حاصلة على دكتوراه من جامعة نيويورك ودرجة ماجستير من جامعة كولومبيا.

بهائي صاحب د. موبندر سينغ، هو عالم وزعيم سيخي مقيم في المملكة المتحدة. ويشارك في تنظيم اجتماعات ميثاق السلام الدولي المقترح للتسامح والمصالحة. كما أنه واحد من خمسين رئيساً مشاركاً وأميناً في منظمة الأديان من أجل السلام الدولية، وهو أيضاً عضو في المجلس العالمي للأديان من أجل السلام، وعضو في المنتدى الاستشاري لمركز الحوار العالمي (كايسيد)، وراعي مبادرة الأديان المتحدة.

باحثو ومنسقو مجموعات النقاش المركزة مع الأطفال أورنيلا باروس كاراسكيلا، أريغاتو الدولية – نيويورك.

الباحثون المساعدون: صوفي بارشال، إليز برون، وليز ناتالي مينيمانا.

المحرر: بيتر بيلينغز، أريغاتو الدولية – طوكيو.

محرر النصوص ومنسق إعداد الدراسة للنشر: إيلين أوكونور روسو، أريغاتو الدولية – نيويورك.

تصميم الدراسة: مايرا تشافيز – تصميم وعرض البيانات، أريانا زامبادا - المشاركة في التصميم والتدقيق.

شكر وتقدير النسخة العربية للدراسة

اعتماد الترجمة العربية للدراسة من جامعة الأزهر: جامعة الأزهر، الأستاذة الدكتورة رهام عبد الله سلامة نصر وأعضاء وحدة اللغة الإنجليزية بمرصد الأزهر لمكافحة التطرف، القاهرة، مصر.

الجهة الداعمة للنسخة العربية للدراسة: تتقدم منظمة أريغاتو الدولية بجزيل الشكر والامتنان لمركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (كايسيد) لدعمه للنسخة العربية للدراسة.

ترجمة وتحرير النسخة العربية للدراسة: مروة هاشم، القاهرة، مصر.

الإخراج الفني للنسخة العربية للدراسة: حسام حنيطر، القاهرة، مصر.

التنسيق والإشراف على النسخة العربية للدراسة: إيلين أوكونور روسو، أريغاتو الدولية، نيويورك.

4 - تقرير نشاط مشاورة المنطقة العربية المنعقدة في بيروت بلبنان

دور القيادات والمؤسسات الدينية
في حماية حقوق الطفل

الاجتماع التشاوري للمنطقة العربية مع منظمة أريغاتو الدولية
في إطار دراسة متعددة الأديان بشأن اتفاقية حقوق الطفل

بيروت، لبنان
2-1 أغسطس/آب عام 2019

ملخص تنفيذي

عقد مركز الحوار العالمي (كايسيد)، بالتعاون مع أريغاتو الدولية، اجتماعاً تشاورياً إقليمياً مع قيادات دينية وممثلي الأديان وأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني؛ لمناقشة القضايا الرئيسية التي تتناولها الدراسة الجاري إعدادها حول اتفاقية حقوق الطفل من قِبَل أريغاتو الدولية بالشراكة مع اليونيسف والعديد من الشركاء بمناسبة الذكرى الثلاثين لاعتماد المعاهدة، وذلك من منظور متعدد الأديان. وتركز الدراسة في المقام الأول على خبرة وتقاليد سبع ديانات رئيسية، هي: البهائية والبوذية والمسيحية والهندوسية والإسلام واليهودية والسيخية. وتأخذ الدراسة في الاعتبار مساهمات المجتمعات الدينية في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وبعض اعتراضات المجتمعات الدينية، بما في ذلك التحفظات التي قدمتها الدول الأطراف لأسباب دينية.

وفي هذا السياق، تعاون مركز الحوار العالمي (كايسيد) مع أريغاتو الدولية لاستضافة اجتماع المشاورة الإقليمية في المنطقة العربية بإشراف منصة الحوار والتعاون بين القيادات والمؤسسات الدينية المتنوعة في العالم العربي (IPDC) لمعالجة المنظور متعدد الأديان بشأن دور المؤسسات والمجتمعات الدينية في الحفاظ على حقوق الطفل. واستضاف مركز كايسيد الاجتماع في بيروت بلبنان خلال يومي 1 و2 من شهر أغسطس/آب عام 2019.

"إن كانت حقوق الأطفال قد سُلبت باسم الدين، فلسوف تُسترجع وتُصان باسم الدين ذاته".

الدكتورة سارة العبد الكريم، جامعة الملك سعود

واستهدف الاجتماع التشاوري للمنطقة العربية معالجة وجهات النظر المتعددة الأديان في هذه المنطقة بشأن دور المجتمعات الدينية في الحفاظ على حقوق الطفل، إلى جانب مناقشة الفرص والتحديات التي تواجهها هذه المجتمعات في الدفاع عن تلك الحقوق.

المشاركون وأصحاب المصلحة

بالنيابة عن مركز الحوار العالمي (كايسيد) وأريغاتو الدولية ومنصة الحوار والتعاون بين القيادات والمؤسسات الدينية المتنوعة في العالم العربي، فقد حضر ما مجموعه 41 مشاركاً من مختلف الدول العربية: العراق وسوريا ولبنان والأردن والجزائر والسعودية ومصر. وكانت الخلفيات الدينية الرئيسية للمشاركين هي الإسلام والمسيحية، أي ما يمثل طائفة متنوعة من المجتمعات الدينية، فضلاً عن ممثلين لمنظمات دولية ومحلية، مثل اليونيسف، وورلد فيجن، ومجلس كنائس الشرق الأوسط.

المناقشات والنتائج

شارك **ممثلو سفراء مجلس أطراف مركز الحوار العالمي (كايسيد)** في لبنان بالجلسة الافتتاحية للاجتماع التشاوري، وهم معالي السيد ستيفان فييت القائم بأعمال جمهورية النمسا، والقائم بأعمال السفارة البابوية في لبنان المونسنيور إيفان سانتوس، ونائب رئيس البعثة السكرتير الأول للسفارة البابوية الأب جوزيبي فرانكون، والأب ماركو العامل في السفارة البابوية، فضلًا عن الدكتور محمد السماك عضو مجلس إدارة مركز الحوار العالمي (كايسيد). وفي الجلسة الافتتاحية، ركز الدكتور السماك في ملاحظاته الرئيسية على أهمية المؤسسات الدينية في الحفاظ على حقوق الطفل، إلى جانب تِبيانه ضرورة استهداف وسائل الإعلام للأطفال استهدافاً يسهم فعلاً في تكوين وجهات نظرهم وتصوراتهم تكويناً صحيحاً. علاوة على ذلك، فقد أكد الدكتور السماك أن التعاليم الدينية في سياق العالم العربي تسهم إسهاماً واضحاً حقاً في تعليم الأطفال. كذلك، فإن الدين يمثل قيماً مقدسة مهمة في الحفاظ على حقوق الأطفال وعلينا أن نتحقق من تنشئة الأطفال على القيم الصحيحة للأديان، وليس على القيم العقائدية التي تؤدي إلى ظهور أجيال أكثر اتصافاً بالعنف والتطرف. بجانب ذلك، ذكر السيد فييت أن الفاتيكان يدعم دعماً كاملاً جميع الجهود المبذولة من أجل نشر ثقافة الحوار والمصالحة، وأننا لا نستطيع بناء مستقبل أفضل لأطفالنا والأجيال القادمة إلا بالعمل المشترك، كما اعترف السيد فييت بأهمية المنظمات الدولية والحاجة إلى أن تعمل المؤسسات الدينية بصفتها طرفاً يسهم مع المجتمعات الدولية في صون حقوق الأطفال وتعزيز القيم المشتركة بين الدين وتلك الحقوق.

وكان المشاركون قد اطلعوا مسبقاً على **عرض أولي للدراسة متعددة الأديان** بشأن اتفاقية حقوق الطفل مقترناً بورقة مفاهيمية حول دراسة اتفاقية حقوق الطفل، فضلاً عن تزويدهم بنسخة سهلة الاستخدام من الاتفاقية أعدها المكتب الإقليمي لليونيسف في لبنان.

عُقد **الاجتماع التشاوري** على مدى يومين، وقد تألف من جلسات عامة وعروض ومجموعات عمل. وقدمت العرض الأول مديرة مكتب منظمة أريغاتو الدولية في نيويورك السيدة ريبيكا ريوس-كون، حيث ركزت على مبادئ وأساسيات دراسة اتفاقية حقوق الطفل والقيم المشتركة بين الأديان وحقوق الطفل ودور القيادات الدينية والمؤسسات

في حماية هذه الحقوق. وركزت الجلسات العامة على ما يلي:

- ملاحظات المشاركين السابقين حول دراسة اتفاقية حقوق الطفل.
- استكشاف القيم المشتركة، في السياق المحلي للمنطقة العربية، بين الدين وحقوق الطفل.
- العوامل والظروف التي تؤثر في الدعوة إلى حماية حقوق الطفل، (السياقات العالمية والمحلية).
- الفرص والتحديات التي تواجه اضطلاع القيادات والمؤسسات الدينية بدور في حماية حقوق الطفل.

كما ركزت **مداخلات المشاركين** في الاجتماع الذي استمر يومين أساساً على:

- ضمان كرامة الأطفال وقدسية حقوقهم.
- تتوسع القيم الدينية المتعلقة بحماية حقوق الطفل بشكل كبير داخل المنطقة العربية لتشمل حماية الأسرة بصفتها مؤسسة متكاملة الأركان، لذا فإن النظرة الدينية لحقوق الطفل تُعد أولوية أساسية، وخاصة حقوق التعليم والصحة والإسكان والغذاء والسلامة والتعايش السلمي...وغير ذلك.

- نظراً إلى تصاعد العنف وخطاب الكراهية من جراء الأزمة العنيفة داخل العديد من بلدان العالم العربي، فقد وسَّعت جماعات المتطرفين نهجها ليشمل تسليح الأطفال، في حين تلتزم القيادات والمؤسسات الدينية بالمساهمة في منع انتهاكات حقوق الأطفال وحرمانهم من التعليم.
- ضرورة إعطاء أولوية قصوى للأطفال وأن يفي المجتمع بواجبه في الحفاظ على حقوقهم.

التحديات والفرص

- إن وجود قيم مشتركة للتعاليم الدينية لا يعيق الحاجة إلى دراسة الاختلافات التفصيلية بين الأديان ومؤسساتها في العالم العربي من ناحية، ونظم الحوكمة والدساتير والحقائق داخل المنطقة من ناحية أخرى.
- مع أن اتفاقية حقوق الطفل تُعد اتفاقية معتمدة، يظل استبعاد المشكلات المجتمعية والسياقية تحدياً بالغ الأهمية.
- إن الصراعات بين الأسر الشابة والأزواج مبنية على أساس النوع الاجتماعي.
- توظيف الأطفال بوصفهم أدوات في الصراعات.
- إن التعصب الديني يسهم في انتهاك حقوق الطفل، إلى جانب العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تشكل تحدياً للبيئة الصحية للأطفال.
- سهولة الوصول إلى أطراف المعاهدة الدولية، مثل الأمم المتحدة والحكومات وغير ذلك.

التوصيات

تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات عمل؛ لوضع توصيات خاصة بدراسة اتفاقية حقوق الطفل:

1. يمكن أن تتناول الدراسة أهمية التعاون الوثيق مع القيادات والمؤسسات الدينية وصانعي السياسات **لمنع تسليح الأطفال وتجنيدهم في الصراعات**، (على سبيل المثال، تسليح الأطفال ضمن قوات المتطرفين في سوريا والعراق).

2. تسليط الضوء على الدور الحاسم **للمؤسسات الدينية وتعاون صانعي السياسات في مجال الدعم المشترك للتشريع** الرامي إلى منع الزواج المبكر وعمل الأطفال وحظر أي عنف بدني وجنسي يُمارس ضدهم.

   - إضفاء الشرعية على منع "جرائم الشرف" وتجريم مرتكبيها.

   - العمل على فرض قانون لرفع سن الزواج القانوني.

3. مسؤولية المجتمعات والمؤسسات الدينية عن الحفاظ على حقوق **تكافؤ فرص التعليم** للأطفال.

4. **تنمية قدرات المؤسسات التعليمية الدينية** في مجال الحفاظ على حقوق الطفل بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

5. تشجيع المؤسسات الدينية ذات الصلة على العمل من أجل **إلغاء التراث الديني المفسَّر خطأً** الذي يضر بالأطفال وحقوقهم.

6. أهمية دور القيادات الدينية في ضمان أن يكون **التعليم الديني الوسطي** حقاً للأطفال على نحو يتناسب مع أعمارهم والظروف المحيطة بهم، مع مراعاة الجانب السلوكي للأطفال في الأسر والمدارس والمؤسسات الدينية.

7. حاجة المؤسسات الدينية إلى أن **تنخرط في منصات وسائل التواصل الاجتماعي** لمواجهة مخاطر التقنية الحديثة على الأطفال.

8. تشجيع المؤسسات الدينية على التعامل مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي والعمل معها عملاً وثيقاً لإصدار "**بيان أخلاقي**" يرمي إلى منع الاستخدام الخاطئ للتقنية وحماية حقوق الطفل على هذه المنصات.

9. الحاجة إلى **النظر في واقع السياق الديني لكل دولة عربية**، لأن كل سياق يختلف عن الآخر.

   - التركيز بشكل أعمق على حقوق "الفتيات"، وهو ما يتجاوز كثيراً حقوق الأطفال الواسعة النطاق.

10. **وضع مؤشر قانوني ديني** يعالج بالتفصيل حقوق الطفل في شتى التعاليم الدينية التي تتناولها الدراسة.

الخطوات اللاحقة

- إطلاق الدراسة متعددة الأديان بشأن اتفاقية حقوق الطفل في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2019.

- عمل مركز الحوار العالمي (كايسيد) مع منصة الحوار والتعاون بين القيادات والمؤسسات الدينية المتنوعة في العالم العربي على استكشاف مجالات التعاون المشتركة.

5 - ملخص اتفاقية حقوق الطفل[310]

ملخص الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل:

المادة 1: (تعريف الطفل)

تُعرّف الاتفاقية «الطفل» بأنه أي إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم تحدد قوانين دولة معينة سناً قانونية أصغر للرشد. ولقد شجعت لجنة حقوق الطفل، هيئة رصد الاتفاقية، الدول على مراجعة سن الرشد إذا كانت أدنى من الثامنة عشرة، إلى جانب زيادة مستوى الحماية لجميع الأطفال دون سن الثامنة عشرة من العمر.

المادة 2: (عدم التمييز)

تنطبق الاتفاقية على جميع الأطفال، بغض النظر عن عنصرهم أو دينهم أو قدراتهم أو آرائهم أو أقوالهم أو نوع الأسر التي ينتمون إليها، أو أماكن إقامتهم أو لغتهم التي يتحدثون بها أو مِهن آبائهم أو جنسهم أو ثقافتهم أو عجزهم أو ثروتهم أو فقرهم، ولا ينبغي معاملة أي طفل معاملة غير عادلة على أي أساس.

المادة 3: (مصالح الطفل الفضلى)

يجب إيلاء الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى عند اتخاذ القرارات التي قد تمس الأطفال. وينبغي على جميع البالغين تحقيق الأفضل لصالح الأطفال. وحينما يتخذ البالغون القرارات، يتعين عليهم التفكير في كيفية تأثير تلك القرارات على الأطفال، وينطبق ذلك تحديداً على واضعي الميزانيات والسياسات والقوانين.

المادة 4: (حماية الحقوق)

يقع على عاتق الحكومات مسؤولية اتخاذ جميع التدابير المتاحة لضمان احترام حقوق الطفل وحمايتها والوفاء بها. وعندما تصادق البلدان على الاتفاقية، فإنها توافق على مراجعة قوانينها المتعلقة بالأطفال، ويشمل ذلك تقييم أنظمة خدماتها الاجتماعية والقانونية والصحية والتعليمية، فضلاً عن مستويات تمويل هذه الخدمات. وبعد ذلك، تلتزم الحكومات باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الوفاء بالمعايير الدنيا التي وضعتها الاتفاقية في هذه المجالات، ويتعين عليها أيضاً مساعدة الأسر على حماية حقوق الأطفال وخلق بيئة تمكّنهم من النمو وتحقيق إمكاناتهم. وفي بعض الحالات، ربما ينطوي ذلك على تغيير القوانين القائمة أو سن قوانين جديدة، لكن التغييرات التشريعية هذه لا تُفرض، بل إنها تأتي من خلال العملية ذاتها التي يُسن بموجبها أي قانون أو يُعدَّل داخل دولة ما. وتشير المادة 41 من الاتفاقية إلى أنه عندما يكون لدى أي دولة معايير قانونية أعلى من المعايير التي تحددها الاتفاقية، فإن المعايير العليا هي التي تسود دوماً.

المادة 5: (توجيه الوالدين)

يتعين على الحكومات احترام حقوق الأسر ومسؤولياتها في توجيه أطفالهم وإرشادهم، لكي يتعلموا - أثناء نموهم - استخدام حقوقهم بصورة سليمة. إن مساعدة الأطفال على فهم حقوقهم لا تعني دفعهم إلى اتخاذ اختيارات ذات عواقب هم أصغر من التعامل معها، حيث تشجع المادة 5 الوالدين على التعامل مع قضايا الحقوق «بطريقة تتفق مع قدرات الطفل المتطورة». ولا تتولى الاتفاقية المسؤولية عن الأطفال بعيداً عن والديهم ولا تمنح مزيداً من السلطة للحكومات، بل إنها تضع على عاتق الحكومات مسؤولية حماية الأسر ومساعدتها في الاضطلاع بدورها الأساسي في تربية الأطفال.

المادة 6: (البقاء والنمو)

للأطفال الحق في الحياة، ويجب على الحكومات كفالة بقاء الأطفال ونموهم بشكل صحي.

المادة 7: (التسجيل والاسم والجنسية والرعاية)

لكل طفل الحق في الحصول على اسم مُسجل قانونياً ومُعترف به رسمياً من قبل الحكومة. وللأطفال الحق في اكتساب جنسية (الانتماء إلى بلد ما)، ويكون لهم الحق، قدر الإمكان، في معرفة والديهم وتلقي رعايتهم.

المادة 8: (الحفاظ على الهوية)

للأطفال الحق في الحصول على هوية - سجل رسمي يثبت من هم - وينبغي على الحكومات احترام حق الأطفال في اكتساب اسم وجنسية وصلات عائلية.

المادة 9: (الفصل عن الوالدين)

للأطفال الحق في العيش مع والديهم، ما لم يكن ذلك ضاراً بهم. كما يحق للطفل، الذي لا يعيش والداه معاً، البقاء على اتصال بكلا الوالدين، ما لم يلحق ذلك أذى به.

المادة 10: (جمع شمل الأسرة)

ينبغي السماح للأسر التي يعيش أفرادها في بلدان مختلفة بالانتقال بين تلك البلدان؛ حتى يتسنى للآباء والأطفال البقاء على اتصال أو العودة معاً باعتبارهم أسرة واحدة.

المادة 11: (الخطف)

يجب على الحكومات اتخاذ خطوات لمنع إخراج الأطفال من بلدانهم بطريقة غير مشروعة، وتُعنى هذه المادة تحديداً بعمليات الخطف التي يقوم بها أحد الوالدين. ويتضمن البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية حكماً يتعلق بالخطف من أجل تحقيق مكاسب مالية.

المادة 12: (احترام آراء الطفل)

عندما يتخذ البالغون قرارات من شأنها أن تؤثر في الأطفال، فإنه يكون للأطفال الحق في التعبير عن آرائهم فيما يجب أن يحدث، ويجب إيلاء آرائهم الاعتبار. ولكن هذا لا يعني أنه بإمكان الطفل الآن أن يُملي على والديه ما يجب فعله؛ فهذه الاتفاقية تشجع البالغين على الاستماع إلى آراء الأطفال وإشراكهم في صنع القرار، لكنها لا تمنح الأطفال سلطة على البالغين. ولا تتدخل المادة 12 في حق الوالدين ومسؤوليتهما عن التعبير عن وجهات نظرهما بشأن المسائل التي تمس أطفالهما. وعلاوة على ذلك، تعترف الاتفاقية بأن مستوى مشاركة الطفل في القرارات يجب أن يكون ملائماً لمستوى نضجه؛ حيث إن قدرة الأطفال على تكوين آرائهم والتعبير عنها تتطور مع تقدم السن، وعادة ما يولي معظم البالغين آراء المراهقين اعتباراً أكبر من آراء الأطفال في سن ما قبل المدرسة، سواء فيما يتعلق بالقرارات الأسرية أو القانونية أو الإدارية.

المادة 13: (حرية التعبير)

للأطفال الحق في الحصول على المعلومات ومشاركتها، طالما أن المعلومات لا تضرهم أو تضر الآخرين. وعند ممارسة الحق في حرية التعبير، يقع على عاتق الأطفال أيضاً مسؤولية احترام حقوق الغير وحرياتهم وسمعتهم. وتتضمن حرية التعبير الحق في مشاركة المعلومات بأي وسيلة يختارها الأطفال، بما في ذلك القول أو الرسم أو الكتابة.

المادة 14: (حرية الفكر والوجدان والدين)

للأطفال الحق في التفكير والاعتقاد فيما يريدون وممارسة دينهم، طالما أنهم لا يمنعون الآخرين من التمتع بحقوقهم. ويجب على الوالدين المساعدة على توجيه أطفالهما في مثل هذه الأمور، وتحترم الاتفاقية حقوق الوالدين وواجباتهما في تقديم التوجيه الديني والأخلاقي لأطفالهما. ولقد أعربت المجتمعات الدينية في جميع أنحاء العالم عن دعمها للاتفاقية، مما يدل على أنها لا تمنع الوالدين بأي حال من الأحوال عن تربية أطفالهما في إطار أي تقليد ديني. وفي الوقت نفسه، تعترف الاتفاقية بأنه عندما ينضج الأطفال ويكونون قادرين

على تكوين وجهات نظرهم الخاصة، فإنه قد يتساءل بعضهم عن ممارسات دينية أو تقاليد ثقافية معينة. وتدعم الاتفاقية حق الأطفال في إعادة النظر في معتقداتهم، لكنها تنص أيضاً على أن حقهم في التعبير عن معتقداتهم ينطوي على احترام حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة 15: (حرية تكوين الجمعيات)

للأطفال الحق في الاجتماع مع بعضهم البعض والانضمام إلى المجموعات والمنظمات، طالما أن ذلك لا يمنع الآخرين من التمتع بحقوقهم. وتقع على الأطفال، حين ممارسة حقوقهم، مسؤولية احترام حقوق الآخرين وحرياتهم وسمعتهم.

المادة 16: (الحق في الخصوصية)

للأطفال الحق في التمتع بالخصوصية، ويجب على القانون حمايتهم من المساس بأسلوب حياتهم وسمعتهم وأسرهم ومنازلهم.

المادة 17: (الوصول إلى المعلومات ووسائط الإعلام)

للأطفال الحق في الوصول إلى المعلومات المهمة لصحتهم ورفاهيتهم، وينبغي على الحكومات تشجيع وسائط الإعلام - الإذاعة والتلفاز والصحف ومصادر محتوى الإنترنت - على توفير معلومات يمكن للأطفال فهمها، وعدم الترويج للمواد التي يمكن أن تضر بالأطفال. كما يجب تشجيع وسائط الإعلام، بشكل خاص، على توفير المعلومات باللغات التي يمكن أن يفهمها أطفال الأقليات والسكان الأصليون، كذلك ينبغي أن يحصل الأطفال أيضاً على كتب الأطفال.

المادة 18: (مسؤوليات الوالدين ومساعدة الدولة)

يتشارك كلا الوالدين في مسؤولية تربية أطفالهما، ويجب عليهما دائماً مراعاة المصلحة الفضلى لكل طفل. وينبغي على الحكومات احترام مسؤولية الوالدين عن توفير التوجيه الملائم لأطفالهم؛ حيث إن الاتفاقية لا تتولى المسؤولية عن الأطفال بعيداً عن والديهم وتمنح مزيداً من السلطة إلى الحكومات، بل إنها تضع على عاتق الحكومات مسؤولية توفير خدمات الدعم إلى الوالدين، خاصة إذا كان كلا الوالدين يعملان خارج المنزل.

المادة 19: (الحماية من جميع أشكال العنف)

للأطفال الحق في الحماية من التعرض إلى الأذى وإساءة المعاملة بدنياً وعقلياً، ويتعين على الحكومات ضمان الرعاية الملائمة للأطفال وحمايتهم من العنف والإساءة والإهمال من قِبَل والديهم أو أي شخص آخر يتعهدهم بالرعاية. وفيما يتعلق بالتأديب، لا تحدد الاتفاقية ماهية أشكال العقوبة التي يجب على الوالدين استخدامها، غير أن أي شكل من أشكال التأديب الذي ينطوي على العنف يُعد أمراً غير مقبول. وثمة طرق فاعلة وغير عنيفة لتأديب الأطفال تساعدهم على التعرف على التوقعات الأسرية والاجتماعية لسلوكهم، وتتلاءم مع مستوى نمو الطفل وتضع مصالحه الفضلى في الاعتبار. تحدد القوانين، في معظم البلدان، بالفعل أنواع العقوبات التي تُعد مفرطة أو تعسفية، والأمر متروك لكل دولة لمراجعة هذه القوانين في ضوء الاتفاقية.

المادة 20: (الأطفال المحرومون من البيئة العائلية)

للأطفال الذين لا يمكن لأسرهم رعايتهم الحق في الحصول على رعاية خاصة، وينبغي رعايتهم بصورة ملائمة من قِبَل أشخاص يحترمون مجموعتهم العرقية ودينهم وثقافتهم ولغتهم.

المادة 21: (التبني)

للأطفال الحق في الرعاية والحماية إذا جرى تبنيهم أو كانوا في الحضانة، ويجب إيلاء الاعتبار الأول إلى مصالحهم الفضلى، كما يجب تطبيق القواعد ذاتها حال تبنيهم في البلد الذي ولدوا فيه، أو إذا تم نقلهم للعيش في بلد آخر.

المادة 22: (الأطفال اللاجئون)

للأطفال الحق في حماية ومساعدة خاصة إذا كانوا لاجئين (إذا أُجبروا على مغادرة ديارهم والعيش في بلد آخر)، إلى جانب جميع الحقوق الواردة في هذه الاتفاقية.

المادة 23: (الأطفال ذوو الإعاقة)

للأطفال الذين يعانون من أي نوع من أنواع الإعاقة الحق في رعاية ودعم خاصَّين، فضلاً عن جميع الحقوق الواردة في الاتفاقية؛ وذلك حتى يتمكنوا من أن يعيشوا حياة كاملة ومستقلة.

المادة 24: (الصحة والخدمات الصحية)

للأطفال الحق في الحصول على رعاية صحية جيدة، أفضل رعاية صحية ممكنة، ومياه شرب آمنة، وأطعمة مغذية، وبيئة آمنة ونظيفة، ومعلومات لمساعدتهم على البقاء بصحة جيدة، ويجب على البلدان الغنية مساعدة البلدان الفقيرة على تحقيق ذلك.

المادة 25: (مراجعة العلاج في الرعاية)

للأطفال الذين ترعاهم سلطاتهم المحلية، بدلاً من والديهم، الحق في المراجعة الدورية لتلك الترتيبات المعيشية للتأكد من أنها الأكثر ملاءمة، ويجب أن يستند دائماً كل من رعايتهم وعلاجهم على «مصالح الطفل الفضلى»، (انظر المبادئ التوجيهية، المادة 3).

المادة 26: (الضمان الاجتماعي)

للأطفال – سواء من خلال الأوصياء عليهم أو مباشرة – الحق في الحصول على إعانة من الحكومة إذا كانوا فقراء أو محتاجين.

المادة 27: (مستوى معيشي ملائم)

للأطفال الحق في مستوى معيشي ملائم بالقدر الكافي لتلبية احتياجاتهم البدنية والعقلية، ويجب على الحكومات مساعدة الأسر والأوصياء الذين لا يستطيعون توفير ذلك، خاصة ما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان.

المادة 28: (الحق في التعليم)

لجميع الأطفال الحق في التعليم الابتدائي، الذي ينبغي أن يكون مجانياً، ويتعين على البلدان الغنية مساعدة البلدان الفقيرة على إعمال هذا الحق. ويجب أن يحترم الانضباط في المدارس كرامة الأطفال، ولكي يستفيد الأطفال من التعليم، ينبغي إدارة المدارس بطريقة منظَّمة دون استخدام العنف، كما يجب أن يأخذ أي شكل من أشكال الانضباط في المدارس في الاعتبار كرامة الطفل الإنسانية. وعليه، يتعين على الحكومات ضمان قيام مديري المدارس بمراجعة سياسات الانضباط الخاصة بهم والقضاء على أي ممارسات تأديبية تنطوي على عنف بدني أو عقلي أو إساءة أو إهمال. وتضع الاتفاقية أهمية كبيرة على التعليم، ويجب تشجيع اليافعين على الوصول إلى أعلى مستوى تعليمي يمكنهم تحقيقه.

المادة 29: (أهداف التعليم)

يجب أن يكون تعليم الأطفال موجهاً نحو تنمية شخصية كل طفل ومواهبه وقدراته إلى أقصى إمكاناتها. وينبغي أن يشجع التعليم الأطفال على احترام الآخرين وحقوق الإنسان وثقافاتهم الخاصة وثقافات غيرهم، وكذلك يجب أن يساعدهم على تعلّم العيش بسلام وحماية البيئة واحترام الأشخاص الآخرين. يقع على عاتق الأطفال مسؤولية خاصة لاحترام حقوق ذويهم، وينبغي أن يكون التعليم موجهاً نحو تنمية احترام قيم والديهم وثقافتهم. ولا تتناول الاتفاقية قضايا مثل الزي المدرسي وقواعد الملبس وترديد النشيد الوطني أو الصلاة في المدارس، فالأمر متروك للحكومات ومسؤولي المدارس في كل دولة لتحديد ما إذا كانت هذه الممارسات، في سياق مجتمعها وقوانينها القائمة، تنتهك الحقوق الأخرى التي تحميها الاتفاقية.

المادة 30: (أطفال الأقليات والسكان الأصليين)

لأطفال الأقليات أو السكان الأصليين الحق في معرفة وممارسة ثقافتهم ولغتهم ودينهم. وينطبق الحق في ممارسة الفرد لثقافته ولغته ودينه على الجميع، وتبرز الاتفاقية هنا هذا الحق في الحالات التي لا تتم فيها مشاركة الممارسات من قِبَل أغلبية الناس في البلاد.

المادة 31: (الترفيه واللعب والثقافة)

للأطفال الحق في الراحة واللعب والانضمام إلى مجموعة واسعة من الأنشطة الثقافية والفنية وغيرها من الأنشطة الترفيهية.

المادة 32: (عمل الطفل)

يجب على الحكومات حماية الأطفال من العمل الخطير أو الذي قد يضر بصحتهم أو تعليمهم. وبينما تحمي الاتفاقية الأطفال من الأعمال الضارة والاستغلالية، فإنه لا يوجد فيها ما يمنع الوالدين من توقع أن يساعد أطفالهم في المنزل بطرق آمنة ومناسبة لأعمارهم. وإذا كان الأطفال يساعدون ذويهم في مزرعة أو عمل عائلي، فإن المهام التي يقومون بها ينبغي أن تكون آمنة وملائمة لمستوى نموهم وأن تمتثل لقوانين العمل الوطنية. كما يجب ألا يعرض عمل الأطفال أيًّا من حقوقهم الأخرى للخطر، بما في ذلك الحق في التعليم أو الحق في الراحة واللعب.

المادة 33: (تعاطي المخدرات)

يجب أن تستخدم الحكومات جميع التدابير الممكنة لحماية الأطفال من تعاطي المخدرات الضارة ومن استغلالهم في تجارة المخدرات.

المادة 34: (الاستغلال الجنسي)

يجب على الحكومات حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهذا الحكم الوارد في الاتفاقية يعززه البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستخدام الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

المادة 35: (الخطف والبيع والاتجار)

يتعين على الحكومات اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان عدم خطف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم. وهذا الحكم الوارد في الاتفاقية يعززه البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستخدام الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

المادة 36: (أشكال الاستغلال الأخرى)

يجب حماية الأطفال من أي نشاط يستغلهم أو يمكن أن يضر برفاههم أو نموهم.

المادة 37: (الاحتجاز والعقوبة)

لا يُسمح لأحد بمعاقبة الأطفال بطريقة قاسية أو ضارة، ولا ينبغي معاملة الأطفال الذين يخالفون القانون بقسوة. ويجب ألا يتم وضعهم في السجن مع البالغين، كما يجب أن يكونوا قادرين على البقاء على اتصال بأسرهم، وألا يُحكم عليهم بالإعدام أو السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج عنهم.

المادة 38: (الحروب والنزاعات المسلحة)

يجب على الحكومات أن تبذل قصارى جهدها لحماية الأطفال المتأثرين بالحروب ورعايتهم، ولا ينبغي إجبار الأطفال الذين هم دون سن الخامسة عشرة على المشاركة في حرب أو تجنيدهم أو ضمهم إلى القوات المسلحة. ويعمل البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة على تعزيز هذا الحق، ورفع سن المشاركة المباشرة في النزاعات المسلحة إلى ثمانية عشر عاماً وفرض حظر على التجنيد الإلزامي للأطفال دون سن الثامنة عشرة.

المادة 39: (إعادة تأهيل الأطفال الضحايا)

يجب أن يتلقى الأطفال الذين تعرضوا إلى الإهمال أو الإساءة أو الاستغلال مساعدة خاصة للتعافي البدني والنفسي وإعادة الاندماج في المجتمع. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لاستعادة صحة الطفل واحترامه لذاته وكرامته.

المادة 40: (القضاء الخاص بالأحداث)

للأطفال المتهمين بخرق القانون الحق في الحصول على المساعدة القانونية والمعاملة العادلة في نظام قضائي يحترم حقوقهم. ويتعين على الحكومات تحديد الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية للأطفال وتوفير الحد الأدنى من الضمانات لنزاهة وسرعة التسوية القضائية أو الإجراءات البديلة.

المادة 41: (احترام المعايير الوطنية العليا)

إذا كانت قوانين أي دولة توفر حماية أفضل لحقوق الطفل من المواد الواردة في هذه الاتفاقية، فإنه ينبغي تطبيق تلك القوانين.

المادة 42: (معرفة الحقوق)

يجب على الحكومات نشر مبادئ الاتفاقية وأحكامها بين البالغين والأطفال، ويجب على البالغين مساعدة الأطفال في التعرف أيضاً على حقوقهم. (انظر المادة 4 أيضاً).

المواد من 43 إلى 54: (تدابير التنفيذ)

تناقش هذه المواد كيفية عمل الحكومات والمنظمات الدولية، مثل اليونيسف، من أجل ضمان حماية حقوق الأطفال.

6 - مصادر وأدوات وإرشادات لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها

على الصعيد الدولي

اليونيسف، مشروع «الجميع» بدعم من اليونسكو

- احتفالاً بمرور 30 عاماً على اتفاقية حقوق الطفل، تركز مصادر تعلّم اليونيسف لبرنامج "أكبر درس في العالم" لعام 2019 على ربط أهداف التنمية المستدامة بحقوق الطفل، وتوفير مجموعة من الأنشطة الهادفة القابلة للتنفيذ احتفالاً باليوم العالمي للطفل في 20 تشرين الثاني/نوفمبر. ويعمل برنامج " أكبر درس في العالم" على تطوير ونشر مصادر تعلّم صديقة للأطفال؛ لتعريفهم بأهداف التنمية المستدامة وإلهامهم للتحرك.

https://worldslargestlesson.globalgoals.org

منظمة الصحة العالمية وآخرون.

- تتألف حزمة الاستراتيجيات السبع لإنهاء العنف ضد الأطفال (INSPIRE) من سبع استراتيجيات قائمة على الأدلة للبلدان والمجتمعات التي تعمل من أجل القضاء على العنف ضد الأطفال. تُعد استراتيجيات INSPIRE، التي أعدتها عشر منظمات لها باع طويل في مجال حماية الطفل، بمثابة حزمة فنية ودليل استرشادي لتنفيذ برامج فعالة وشاملة لمكافحة العنف.

https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/207717/9789246565351-ara.pdf;jsessionid=7F4016AF02BDFB7FA4F167434139DF7E?sequence=11

على صعيد الأديان

جامعة الأزهر واليونيسف

- السلام والمحبة والتسامح: رسائل أساسية من الإسلام والمسيحية لحماية الأطفال من العنف والممارسات الضارة (2016).

https://www.unicef.org/mena/media/2296/file/EGY-PeaceLoveToleranceReport-September2016-AR.pdf
https://www.unicef.org/egypt/reports/peace-love-tolerance

أريغاتو الدولية

- An Interfaith Guide to End Child Poverty: Inspire. Act. Change. 2017.

https://endingchildpoverty.org/documents/an-interfaith-guide-to-end-child-poverty-inspire-act-change

- "تعلم العيش معاً": برنامج التواصل بين الثقافات والأديان لتعليم الأخلاق (2008).

https://ethicseducationforchildren.org/wp-content/uploads/2021/04/Learning-to-Live-Together-English.pdf

- الصلاة والعمل من أجل الأطفال

https://prayerandactionforchildren.org

- دليل قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التطرف العنيف (CRAVE) (سيُصدر قريباً) من إعداد الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال ومعهد غولدن. لمزيد من المعلومات، يرجى إرسال رسالة إلى الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال على البريد الإلكتروني التالي: gnrc(at)arigatouinternational.org

إيكبات الدولية ومنظمة أديان من أجل السلام

- Protecting children from online sexual exploitation: A guide to action for religious leaders and communities (2016). https://www.unicef.org/media/73506/file/FBO-Guide-for-Religious-Leaders-Communities-2016.pdf

منظمة أديان من أجل السلام

- Restoring dignity: A toolkit for religious communities to end violence against women (2009). https://www.endvawnow.org/uploads/browser/files/Restoring%20Dignity%20-%20A%20Toolkit%20for%20Religious%20Communities%20to%20End%20Violence%20Against%20Women.pdf

منظمة أديان من أجل السلام واليونيسف

- From commitment to action: What religious communities can do to eliminate violence against children (2010) https://www.rfp.org/wp-content/uploads/2020/10/From-Commitment-to-Action-What-Religious-Communities-Can-Do-to-Eliminate-Violence-Against-Children.pdf
- Conflict, Child Protection and Religious Communities: A Review and Recommendations on Enhancing Protection through Partnership (2010) https://jliflc.com/wp-content/uploads/2014/05/conflict-child-protection.pdf

اليونيسف

- Partnering with religious communities (2012). https://jliflc.com/resources/partnering-with-religious-communities-for-children/

مبادرة التعلّم المشترك حول الأديان والمجتمعات المحلية

- JLI-FLC works through Knowledge Partnerships and Learning Hubs. jliflc.com

الديانة البهائية

مشروع الموسوعة البهائية للأطفال

- http://www.bahai-encyclopedia-project.org/index.php?option=com_content&view=article&id=66:children&catid=39:teachingslaws

المسيحية

تحالف ACT

- ACT Alliance child safeguarding policy (2015). https://actalliance.org/wp-content/uploads/2015/07/Child-Safeguarding-Policy_English.pdf

خدمات الإغاثة الكاثوليكية

- Guidance on Accountability to Children—MEAL4KIDS (2018). https://www.crs.org/our-work-overseas/research-publications/guidance-accountability-children
- Standards for Child Participation—MEAL4KIDS (2018). https://www.crs.org/our-work-overseas/research-publications/standards-child-participation

- Guidance on Measuring Children's Psychosocial- Well-being in emergency response and recovery programming (2018). https://www.crs.org/our-work-overseas/research-publications/guidance-measuring-childrens-psychosocial-well-being
- Quality Checklist for child psychosocial support and child friendly spaces (2018)

https://www.crs.org/sites/default/files/tools-research/meal4kids_cfs_checklist_low_res.pdf

المعونة المسيحية

- Improving the choices and opportunities for adolescent girls: A toolkit for faith leaders.

https://jliflc.com/wp-content/uploads/2018/04/fl-toolkitfinal.pdf

شبكة الكنائس من أجل اللاعنف (CNNV)

- Ending corporal punishment of children: A handbook for working with religious communities (2015). https://endcorporalpunishment.org/wp-content/uploads/thematic/Religious-communities-handbook-abridged-2015.pdf
- Ending corporal punishment of children: A handbook for worship and gatherings (2015)

https://jliflc.com/wp-content/uploads/2020/02/Ending-corporal-punishment-of-children-A-handbook-for-worship-and-gatherings.pdf

منظمة التراحم الدولية ومنظمة "ورلد فيجن" ومنظمة Buckner وشبكة CBN وIJM Guatemala

- Resource Kit to Reduce Child Sexual Violence (2018).

https://jliflc.com/resources/resource-kit-to-reduce-child-sexual-violence

المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة

- Developing and implementing an internal child protection policy: A guide for organizations working with children (2014). https://www.oikoumene.org/resources/documents/developing-and-implementing-an-internal-child-protection-policy
- Preventing Ill-treatment and sexual abuse against children: Best practices in prevention and recommendations (2013).

https://bice.org/images/pieces-jointes/PDFs/4.actualites/2.publications/Bonnes-pratiques-GB.pdf

الكنيسة الإصلاحية المتحدة (URC)

- Safeguarding children and adults at risk policy: Handbook for churches (2015).

https://d3hgrlq6yacptf.cloudfront.net/5fbd76bf103bd/content/pages/documents/df3176d5d98edfc72e77a6cc798b9478df7e7877.pdf

منظمة VIVA

- Creating Safe Environments for Children: A toolkit for safeguarding children and protecting them from harm (2014). https://jliflc.com/resources/creating-safe-environments-for-children-a-toolkit-for-safeguarding-children-and-protecting-them-from-harm

مجلس الكنائس العالمي واليونيسف

- Engaging children/youth in the implementation of the churches' commitments to children (2017).

https://www.oikoumene.org/en/resources/documents/wcc-programmes/public-witness/rights-of-children/guide-for-implementation-of-churches-commitments-to-children

- Principles for child-friendly churches: Guide for consultations with children and adolescents on the draft (2016).

https://www.oikoumene.org/sites/default/files/Document/WCC_ChildFriendlyChurchesGuideforDraftConsultations.pdf

الإسلام

جامعة الأزهر واليونيسف

- الأطفال في الإسلام: رعايتهم وتربيتهم وحمايتهم (2005).

https://jliflc.com/resources/?search=Children+in+Islam%3A+Their+care%2C+upbringing+and+protection

البرلمان الإسلامي لبريطانيا العظمى

- Child protection in faith-based environments: A Guideline Report (2006).

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:zagtFEP7dxwJ:https://www.southwark.gov.uk/assets/attach/4870/Child_protection_in_faith_based_environments.pdf+&cd=1&hl=en&ct=clnk&gl=se

منظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) واليونيسف

- الاستثمار في أطفال العالم الإسلامي (2005).

http://www.churchesfornon-violence.org/Investing_Children_Islamic_World_full_E.pdf

الإغاثة الإسلامية عبر العالم

- سياسة حماية الطفل (2016)

Working effectively with faith leaders to challenge harmful traditional practices (2017).
https://jliflc.com/wp-content/uploads/2017/11/CS1_Tearfund-1.pdf

على الصعيد الوطني

إيكبات - الولايات المتحدة الأمريكية

- We Need to Do Better: Let's End Online Child Sexual Abuse Material Crimes in the U.S.A.

تستند هذه الدراسة إلى تقارير إخبارية عن جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال في 48 ولاية من أصل 50 ولاية أمريكية على مدار ثلاثة أشهر.

https://respect.international/wp-content/uploads/2020/06/We-Need-to-Do-Better%E2%80%93-Let%E2%80%99s-End-Online-Child-Sexual-Abuse-Material-Crimes-in-the-USA.pdf

على صعيد الأديان

منظمة Girls Not Brides

- Early Marriage (EM) and Female Genital Cutting (FGC): A faith leader toolkit to address harmful traditional practices (2013). (مجموعة أدوات لقيادات الدين المسيحي والإسلامي في نيجيريا).

https://rfp.org/sites/default/files/pubications/Nigeria%20Early%20Marriage%20Faith%20Leader%20Toolkit%20-%201.28.2013.pdf

مركز العمل بين الأديان

- The Faith Effect: Equipping faith leaders to empower girls in Ethiopia and Nigeria (2012)

https://jliflc.com/resources/the-faith-effect-equipping-faith-leaders-to-empower-girls-in-ethiopia-and-nigeria/

المسيحية

Barnardos New Zealand and the Royal New Zealand Plunket Society

- A theology of children (2005).

https://www.pasefikaproud.co.nz/assets/Resources-for-download/Resource-The-Theology-Of-Children-Reverend-Nove-Vailaau.pdf

Bishop Gerald A. Seale, DD

- Child protection protocols for churches in Barbados (2013).

https://www.oikoumene.org/resources/documents/child-protection-protocols-for-churches-in-barbados

المجلس الوطني للكنائس في أستراليا

- The Safe Church Training Agreement.

https://www.ncca.org.au/safe-church-training-agreement/203-safe-church-program-brochure

اليهودية

مجلس حاخامات نيويورك (NYBR)

- https://nybr.org

السيخية

منظمة السيخ العالمية في كندا (WSO)

- Survey and Analysis Report: The Experience of Sikh Students in Peel (2016).

https://www.worldsikh.org/wso_releases_report_on_bullying_of_sikh_students_in_peel_region

7 - أفكار للعمل موجهة إلى القيادات والمجتمعات الدينية: قائمة بالمبادرات الدينية لحماية حقوق الطفل ورفاهه*

الحملات والبرامج الدولية

الأديان

الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال (GNRC)

- تُعد الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، التي أطلقتها القيادات الدينية ومناصرو حقوق الطفل من جميع أنحاء العالم في عام 2000، شبكة دينية تتألف من المنظمات والأفراد الذين يُكرّسون جهودهم لبناء عالم أفضل للأطفال. ويعمل أعضاء هذه الشبكة في قرابة 55 دولة على تطوير برامج لحماية حقوق الأطفال وتنفيذها وتعزيز رفاههم. وللمشاركة محلياً أو إقليمياً أو عالمياً، يمكنكم التواصل مع سكرتارية الشبكة من خلال البريد الإلكتروني:

gnrc(at)arigatouinternational.org

تحالف الأديان من أجل أمن المجتمعات

- **كرامة الطفل في العالم الرقمي** — يجمع هذا المنتدى قيادات العالم الدينية من الأصعدة العالمية وحتى الأصعدة المحلية؛ من أجل مواجهة قضية الإساءة للأطفال عبر الإنترنت.

https://www.childdignity.com/our-story

مركز الحوار العالمي (كايسيد)

- **الحوار من أجل السلام** — يشجع مركز الحوار العالمي (كايسيد) الحوار بين أتباع الأديان والثقافات بين اليافعين. ويُعد التعاون مع المنظمة العالمية للحركة الكشفية (WOSM) برنامج مركز كايسيد الرئيسي للشباب الذي يستهدف المساعدة على دمج الحوار في الكشافة ومساعدة أعضاء الكشافة على اكتساب المهارات والثقة في الحوار وفهم التطور الروحي حتى يتمكنوا من تعزيز ثقافة السلام وإحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهم.

https://www.kaiciid.org/what-we-do/we-build-capacity/incorporating-dialogue-scouts-programme

- **دعم الحوار في جميع أنحاء العالم: التعاون بين الأديان المتعددة من أجل الصالح العام (MCC)** — يعمل مركز كايسيد، في مصر وإندونيسيا ونيجيريا وتنزانيا، مع منصات الحوار المشترك بين الأديان والكيانات المناظرة لمنظمة أديان من أجل السلام؛ لتعزيز هذه المنصات وكذلك لدعم التعاون العملي بين المجتمعات الدينية في تقديم التعليم بين أتباع الأديان وصحة الطفل وحمايته.

https://www.kaiciid.org/sites/default/files/kaiciid_initiatives_factsheet.pdf

الاتحاد اللوثري العالمي

- يتمثل الهدف الأساسي لبرنامج شباب الاتحاد اللوثري العالمي في بناء قدرات الشباب ليصبحوا "رُسل سلام" مجهزين تجهيزاً جيداً. إن فهم السلام والنزاعات، إضافة إلى تحليل النزاعات وقدرات حل النزاعات، من المهارات الأساسية لـ "رُسل السلام" الذين يواصلون بعد ذلك تخطيط وتسيير التدريبات في مجتمعاتهم المحلية. ويقدم الاتحاد اللوثري العالمي كتاباً تدريبياً للدورات التدريبية المحلية، وينظم تدريباً عالمياً سنوياً للمدربين وينسق شبكة من رُسل السلام.

https://www.lutheranworld.org/news/lwf-youth-amplify-peace-messengers-role-churches-and-communities

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)

- **"الإيمان من أجل الحقوق"** — توفر هذه المبادرة مساحة للتفكير والعمل متعدد التخصصات بشأن الروابط العميقة بين الأديان وحقوق الإنسان. ويتعهد إعلان بيروت والتزاماته الـ 18 بشأن "الإيمان من أجل الحقوق" بمعالجة العلامات المبكرة لتعرض الأطفال والشباب للعنف باسم الدين، ويؤكد مجدداً حق جميع النساء والفتيات والفتيان في عدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز والعنف، بما في ذلك الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال.

https://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomReligion/Pages/FaithForRights.aspx

أديان من أجل السلام

- **منتديات الشباب للسلام ومنتديات "مافيلا" للأطفال وكرة القدم لأطفال الشوارع:** هي برامج مُصممة لجمع الأطفال والشباب معاً لتعزيز قدراتهم، ونجحت هذه البرامج في بناء أندية سلمية في المدارس.[311]

أديان من أجل السلام واليونيسف

- **إعلان كيوتو،** — عقدت منظمة أديان من أجل السلام واليونيسف مشاورة عالمية للقيادات الدينية والخبراء في توليدو، إسبانيا؛ لتقديم منظور ديني حول دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال والنظر في سبل دعم توصيات التقرير. وشكلت نتائج هذه المشاورة إعلان كيوتو الذي أصبح أداة قيمة للمنظمات المشاركة في التعاون متعدد الأديان والدعوة للأطفال. ويشجع إعلان كيوتو، بوضوح، القيادات الدينية على العمل معاً لحظر جميع أشكال العنف، بما في ذلك العقاب البدني والعنف العاطفي والجنسي.

http://endcorporalpunishment.org/wp-content/uploads/thematic/Kyoto-Declaration-Guide-2016.pdf

البوذية

أريغاتو الدولية والشبكة الدولية للبوذيين المشاركين (INEB)

- تهدف هذه المبادرة إلى إنشاء مدارس رهبانية خالية من العنف من خلال تطوير سياسات لإنهاء العنف ضد الأطفال. ويركز هذا المشروع في الأساس على بناء قدرات المعلمين البوذيين على تنفيذ السياسات. وتتناول المشاورات بين المعلمين وخبراء حماية الطفل الأعراف والسلوكيات الاجتماعية المحلية التي تسمح بالعقاب البدني للأطفال في المنزل وفي المدرسة، إلى جانب العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال. وتركز المشاورات أيضاً على آثار العنف والاعتداء الجنسي على نمو الأطفال، واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها.

https://challenges.openideo.com/challenge/2018-bridgebuilder-challenge/idea/the-asian-network-of-buddhist-leaders-for-child-protection?documentId=b585d4515e47d5c19ab7efde9ad15fcb&documentTableId=6124907235988449 86&searchTerm=SU5FQg&searchContextId=3dd956a2621aef44897cf3f5905feb86

منظمة الإغاثة العالمية البوذية (BGR)

- صُممت مشاريع الإغاثة العالمية البوذية لتقديم مساعدات غذائية مباشرة للأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية، فضلاً عن تعزيز الزراعة المستدامة بيئياً، ودعم تعليم الفتيات والنساء، وإعطاء النساء فرصة لبدء مشاريع معيشية صحيحة لدعم أسرهن.

https://www.buddhistglobalrelief.org/current-projects/

الشبكة الدولية للبوذيين المشاركين (INEB)

- **الصحوة الشبابية داخل بورما** — إن تدريب الشباب البوذي على القيادة يُعد مشروعاً تجريبياً يهدف إلى تمكين البوذيين الشباب ليصبحوا قادة فاعلين في العمل من أجل تنمية المجتمع وبناء السلام. وهناك خطة استراتيجية لمدة ثلاث سنوات للتدريب من أجل إذكاء الوعي ومهارات القيادة وبناء القدرات لمبادرات المشاريع الصغيرة. ويحاول المشروع تعزيز روحانية اليافعين من خلال إدخال مفهوم "البوذية القائمة على المشاركة الاجتماعية"، ورفع وعيهم بالقضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية وتحفيزهم على المشاركة في أعمال تنمية المجتمع المحلي من خلال تقديم مفهوم التنمية المستدامة.

http://inebnetwork.org/young-awakening-inside-burma

- **تبادل الشباب من أجل السلام والابتكار الاجتماعي** — تقوم الشبكة الدولية للبوذيين المشاركين وشبكتها في أربعة بلدان مختلفة بتبادل أعضائها والمتطوعين؛ من أجل دعم عملية تعلّم عضوية، مما يؤدي إلى المزيد من إثراء وتعميق العوامل العديدة القادرة على إحداث التغيير الفردي والاجتماعي.

http://inebnetwork.org/youth-exchange-for-peace-and-social-innovation

منظمة سوكا غاكاي الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- وثيقة **عالم صالح للأطفال** — ضمت الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عُقدت عام 2002، وفوداً للأطفال لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، وخلصت إلى اعتماد قرار "عالم صالح للأطفال". وقد تم إعداد هذه الوثيقة لتوضيح المبادئ الواردة في القرار وخلق حوار حول حقوق الطفل في جميع أنحاء العالم.

https://www.unicef.org/serbia/media/7321/file/A%20world%20fit%20for%20children.pdf

المسيحية

جمعية سانت إيغيديو

- **مبادرة تسجيل المواليد للجميع مقابل النسيان (BRAVO)**، تتناول القضية المتزايدة للأطفال غير المسجلين وآثارها على السلام والاستقرار في البلدان النامية، وتتبنى جمعية سانت إيغيديو نهجاً قائماً على البرامج لمعالجة المشكلة: فهي تعمل مع الوزارات والإدارات الحكومية المعنية، وتساعد على بناء قدرات أنظمة التسجيل المدني وإذكاء الوعي من خلال تثقيف الوالدين والأطفال، إضافة إلى اعتماد نهج من شأنه أن يخلق التوازن بين مقدم الخدمة (الحكومة) والمستفيدين (الناس / الأطفال).

http://archive.santegidio.org/pageID/158/langID/en/BRAVO-Programme.html

منظمة ورلد فيجن

- **قنوات الأمل من أجل حماية الطفل**، هي منهجية تحفز القدرات وتبنيها لدى القيادات والمجتمعات الدينية للمشاركة في قضايا رفاه الطفل الرئيسية، كما تُعد أيضاً موائمة لقنوات الأمل التي تتناول على وجه التحديد قضايا حماية الطفل، بما في ذلك الإساءة والإهمال والاستغلال والممارسات الضارة. علاوة على ذلك، تدعم هذه المنهجية حقوق الطفل وتدافع عنها وتعزز الانضباط الإيجابي وتسعى جاهدة لمنع الأشكال الأخرى للعنف ضد الأطفال كما تعزز بيئة تمكينية أوسع لتقوية العناصر الرسمية وغير الرسمية لنظام حماية الطفل.

https://www.wvi.org/church-and-interfaith-engagement/channels-hope-child-protection

الإسلام

الإغاثة الإسلامية عبر العالم

- **قنوات الأمل** — وقعت منظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم ومنظمة ورلد فيجن مذكرة تفاهم رسمية تسمح لمنظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم بتطوير النسخة الإسلامية من قنوات الأمل من أجل حماية الطفل. ويجرى تنفيذ قنوات الأمل الخاصة بالإغاثة الإسلامية عبر العالم في جنوب إفريقيا وكينيا ولبنان والفلبين والبوسنة ودول أخرى.

https://www.wvi.org/sites/default/files/CoH%20Igniting%20a%20Movement.FINAL_.pdf

- **حماية الأطفال في جميع أنحاء العالم** — دعت منظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم بالاشتراك مع منظمة الرؤية العالمية القيادات الدينية والخبراء إلى تدريب ميسري الأديان على حماية الطفل. وجرى تجميع المسيحيين والمسلمين معاً لمناقشة التفسيرات الدينية لحماية الطفل وفقاً إلى نصوص الكتب الدينية؛ وذلك للمساعدة على بناء وعي القيادات الدينية في المجتمع وتحفيزهم من أجل دعم حقوق الطفل والدفاع عنها.

https://islamic-relief.org/news/protecting-children-across-the-world/

البرامج والمبادرات الوطنية / المحلية

دار العهد (الولايات المتحدة الأمريكية)

- يركز **برنامج التوعية على التواصل** مع الأطفال المشردين من خلال زيارة المدارس وإجراء الاتصالات داخل المجتمع. ويضمن هذا البرنامج أن الشباب المشردين على علم ودراية بالوجهة التي يقصدونها عند الحاجة.
- صُمم **برنامج الرعاية وقت الأزمات** من أجل تلبية الاحتياجات الفورية بسرعة فائقة، بما في ذلك توفير خدمات الرعاية الطبية والاستحمام بالماء الساخن والملابس النظيفة والوجبات المغذية وسرير آمن.
- **برنامج حق المرور** هو برنامج حياة انتقالية يمنح الشباب المشردين فرصة لتعلّم كيفية العيش بمفردهم بنجاح.

https://www.covenanthouse.org/homeless-youth-programs

الأديان

التحالف العالمي بين أتباع الأديان لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية - مدرسة المياه

- **مدرسة المياه** — يهدف هذا البرنامج، الذي أُطلق مؤخراً بالشراكة مع شركة "سواروفسكي"، إلى تمكين أطفال المعلمين في سن الثامنة من تعلّم مبادئ الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي والنظافة. ويجري تشجيع الأطفال على أن يكونوا سفراء لقضية المياه؛ حتى يتمكنوا من نقل معرفتهم إلى عائلاتهم ومجتمعاتهم بهدف تحقيق تغيير سلوكي مهم. إضافة إلى ذلك، تساعد جلسات تدريب المعلمين على تعزيز الإدارة المسؤولة للمياه من خلال تمكينهم من إعطاء دروس مدرسة المياه الخاصة بهم، وذلك بدعم من كتيبات مطورة خصيصاً لهذا الغرض. إضافة إلى ذلك، يقوم برنامج مدرسة المياه بتزويد المدارس المحتاجة بالمراحيض ومرافق غسيل اليدين مياه الشرب التي يحتاجون إليها لضمان صحة جميع الأطفال.

https://washalliance.org/

مجلس الأديان للسلام في تنزانيا

- قام مجلس الأديان للسلام في تنزانيا، المعروف بأنه أكبر تحالف لممثلي المجتمعات الدينية في البلاد، بالتوقيع على تعهد بإنهاء العنف ضد الأطفال من خلال اتخاذ إجراءات مثل بناء شبكات للاستجابة إلى ذلك، وتوفير الملاذات الآمنة للأطفال الذين تعرضوا إلى إساءة المعاملة. وثمة دراسة حالة أيضاً تشير إلى تأثير مجلس الأديان للسلام في تنزانيا على "خطة العمل الوطنية متعددة القطاعات في تنزانيا لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له".

https://ircptinfo.com/#about

https://www.togetherforgirls.org/wp-content/uploads/2019.02.01-TfG-Stakeholder-Report.pdf

معهد موسينتوو (إندونيسيا)

- **مشروع صوفيا والمكتبة المتنقلة ومرحلة الشباب** — يتمثل الغرض من هذه البرامج في خلق مساحات دينية آمنة للأطفال والشباب تتيح لهم الالتقاء والتشاور والتعبير عن أنفسهم والتطور. ساهمت هذه البرامج في إنهاء العنف ضد الأطفال من خلال الدفاع عن الضحايا / الناجين في 20 حالة من حالات العنف الجنسي ضد الأطفال في عام 2018. [312]

مدارس نشكام (المملكة المتحدة)

- يركز النموذج التعليمي لمدرسة نشكام على فضائل مثل الرحمة والتواضع والخدمة والرضا والتفاؤل والحقيقة والتسامح. وهذه الفضائل سائدة في كل جانب من جوانب التدريس والتعلّم ويغرسها المعلمون والموظفون على حد سواء في جميع أنحاء المدارس. ويهدف برنامج الفضائل الجديد هذا إلى تعزيز نهج المدرسة بأكملها، حيث يتحدث جميع الموظفين "بلغة الفضائل" التي ترشدنا إلى الطرق الأساسية "لاستخدام قوة اللغة لإيقاظ الفضائل الفطرية لدى التلاميذ وبالتالي إخراج أفضل ما لديهم".

http://nishkam.ng2.devwebsite.co.uk/page/?title=How+are+we+different&pid=22

مركز خدمة السلام (نيبال)

- **فيديابيث الهندوسية** — تأسست مدارس فيديابيث الهندوسية على الإيمان بأن التعليم، الذي يعزز التفوق الأكاديمي وينهض بالقيم الروحية والثقافية والأخلاقية على السواء، سيجهز الأطفال على أفضل وجه لمواجهة تحديات الحياة وخدمة البشرية.
- **شانتي سيوا أشرم** — مركز خدمة السلام، يعزز خدمة قائمة على نكران الذات للإنسانية من خلال البرامج التي تعزز نوايا السلام وتناصر التعاون بين الأديان واللاعنف والوعي الروحي والفلسفي.

https://www.uri.org/sites/default/files/media/document/2017/Shanti%20Sewa%20Ashram%20Quaterly%20%20%20Report.pdf

أديان من أجل السلام

- **رعاية الأيتام (ليبيريا)** - تعمل منظمة أديان من أجل السلام (بالشراكة مع مجلس الأديان في ليبيريا والشبكات الدينية للمرأة التابعة إلى منظمة أديان من أجل السلام) على رعاية الأطفال الأيتام ودعمهم في إطار الأسرة والمجتمع، إضافة إلى الدعوة إلى سن قوانين من أجل صون حقوق هؤلاء الأطفال.
- **ضمان أن كل طفل مهم (في الفلبين)** - برنامج يجمع قيادات دينية متنوعة لتطوير رسائل رئيسية باستخدام النصوص الدينية والتقاليد التي تتناول حماية الطفل، وخاصة قضية تسجيل المواليد. وفي غضون فترة زمنية قصيرة، استفادت هذه الجهود من مشاركة القيادات الدينية لتسجيل أعداد غير مسبوقة من الأطفال.

- **حماية الأطفال من جميع أشكال العنف (سريلانكا)** – من أجل التصدي إلى قضية الإساءة للأطفال، حيث تجهز منظمة أديان من أجل السلام فرعها داخل البلد وتدعمه (أديان من أجل السلام – سريلانكا) من أجل توجيه نفوذ القيادات الدينية في سريلانكا نحو مكافحة الإساءة للأطفال من خلال تثقيف المجتمعات الدينية بكافة جوانب منع الإساءة للأطفال وكيفية الاستجابة لها مع كسر الحواجز التي تحول دون الإبلاغ عنها واكتشافها بشكل فعال.

https://rfpasia.org/national-chapters/sri-lanka/

حركة "تعليم السلام ... بناء السلام" (الفلبين)

- **برنامج تكوين أبطال السلام** - وهو برنامج تعليمي شامل لتوفير بيئة تعلّم للمساعدة على رعاية ثقافة السلام وثقافة بطولة السلام في قلب كل طفل، وذلك بالتعاون مع المعلمين والوالدين والشباب وقيادات المجتمع وقطاع الأمن. كما يستهدف البرنامج المدارس والمجتمعات في المناطق المتأثرة بالنزاع بين مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات الدينية.[313]

البهائية

الطائفة البهائية في الهند

- تنظم الطائفة البهائية في الهند دورات تركز على الحد من العنف ضد النساء والفتيات. وقد طورت هذه الطائفة منهجاً يُسمى "الأجنحة المتساوية" وكتيباً بعنوان *Beyond Legal Reforms: Culture and Capacity in Eradication of Violence Against Women and Girls* ويتم استخدامهما في الدورات.

https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/UNFPA-WVA-FBO-VAWG-AP-2012.pdf

البوذية

مدرسة رانغونغ المركزية وصندوق تنمية الشباب (بوتان)

- يهدف برنامج **حماية الطفل ومشاركته** إلى القضاء على العنف ضد الأطفال في المجتمع على الصعيدين المحلي والعالمي من خلال عقد ورش عمل حول حماية الأطفال ومشاركتهم.[314]

ريشو كوزي - كاي (اليابان)

- منذ عام الأمم المتحدة الدولي للطفل في عام 1979، يقوم الأعضاء الشباب في ريشو كوزي كاي بحملات في جميع أنحاء اليابان لالتماس المساهمات من الجمهور من أجل اليونيسف. وتهدف اليونيسف في الأساس إلى تقديم المساعدة للأمهات والأطفال في جميع أنحاء العالم، ولكن يهدف هؤلاء الشباب أيضاً إلى أن المشاركة في هذا النشاط، سواء عن طريق جمع التبرعات أو التبرع، من شأنها أن تساعد الناس على إدراك أنهم جميعاً من البوديساتفا (تعني في البوذية كائناً مستنيراً) بطبيعتهم. بعبارة أخرى، توفر حملة اليونيسف لجمع الأموال فرصة للأعضاء لممارسة نهج البوديساتفا.

https://rk-world.org/

المسيحية

أبديج - توراشوبوي (بوروندي)

- **إنهاء العنف ضد الأطفال (وخاصة المربيات)** – تتمثل أهداف البرنامج في: (1) المساهمة في إنهاء العنف ضد الأطفال؛ (2) توعية المجتمع بدورهم في حماية الأطفال من العنف؛ (3) الدعوة إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.[315]

الوكالة الأسقفية للإغاثة والتنمية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- **اللحظات المهمة:** تعزيز الأسر حتى يزدهر الأطفال الصغار - يركز المشروع على التنشئة الإيجابية والحد من العقاب البدني. وقد جرى ذلك بعدة طرق: (1) تحسين صحة الطفل والأم/ مقدم الرعاية الأولية؛ (2) زيادة المعرفة بتنمية الطفولة المبكرة ومهاراتها ونشاطها لدى القيادات الدينية والمحلية والمتطوعين؛ من أجل تسهيل التغيير الاجتماعي والسلوكي لتنمية الطفولة المبكرة بين الوالدين/ مقدمي الرعاية والمجتمعات، وإدارة أنشطة تنمية الطفولة المبكرة المحلية؛ (3) تعزيز تنمية المهارات المعرفية واللغوية والاجتماعية والعاطفية والحركية للأطفال من سن 0 إلى 3 وعلاقاتهم الأبوية من خلال زيادة رفاهية مقدمي الرعاية الأساسيين وتعزيز الرعاية المستجيبة وتحفيزهم وتعزيز ممارسات التنشئة الإيجابية.
https://www.episcopalrelief.org/press-resources/

الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال - إثيوبيا، الكنيسة الإنجيلية الإثيوبية ميكان يسوس والكرامة من أجل الحياة (إثيوبيا)

- **القضاء على فقر الأطفال** - تزود هذه المبادرة الأطفال بالدعم الأساسي من حين لآخر، وتدربهم على كيفية حماية أنفسهم من مختلف أشكال العنف في الشوارع.[316]

Healing Ground (نيجيريا)

- **اختبار Healing Ground** – تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في: (1) تعزيز الرفاهية الروحية والعقلية والعاطفية من خلال مساعدة الأطفال على تحديد هدفهم والعيش فيه؛ (2) التأثير إيجابياً في البيئة والجالية والمجتمع والكنيسة والأمة والعالم بأسره؛ (3) توفير الإرشاد. تناولت الجلسة العامة للبرنامج قضايا تعاطي المخدرات والجنس والطقوس الدينية والغرض.[317]

ساعد طفلاً (برامج تنمية المجتمع التي تركز على الطفل)

- **مشاركة الطفل (رواندا)** - يواصل برنامج ساعد طفلاً (رواندا) متابعة الأطفال أثناء نموهم لضمان حصول الأطفال في سن المدرسة على التعليم والدعم الذي يحتاجون إليه؛ للتغلب على الحواجز وتطوير إمكاناتهم وأن يصبحوا مواطنين فاعلين.
https://www.helpachild.org/programmes
- **"ما الخطب، يا فتيات؟!" (جنوب السودان)** - يُعد التعليم جوهرياً عندما يتعلق الأمر بتحسين الفرص للفتيات المهمشات، وهذا في حد ذاته تحدٍ كبير في جنوب السودان حيث الرأي السائد هو أن "التعليم يفسد الفتيات". ومشروع "ما الخطب، يا فتيات؟!" هو مشروع تجريبي مبتكر يهدف إلى معالجة هذه القضايا الثقافية، إضافة إلى العوائق الأخرى التي تحول دون تعليم الفتيات.

https://www.helpachild.org/what-we-do/what/whats-up-girls

المجلس الوطني للكنائس في أستراليا

- وضع المجلس الوطني للكنائس في أستراليا سياسة لقادة الكنائس المحلية موضع التنفيذ؛ لمساعدتهم على الوفاء بأدوارهم الرعوية والقانونية والمذهبية والأخلاقية ومسؤولياتهم عن السلامة الروحية والعاطفية والجسدية لجميع الناس. ويساعد المجلس على تيسير ورش عمل آمنة وجيدة ومستدامة للكنسية والتي من السهل الوصول إليها للقادة المحليين، سواء ورش العمل المدفوعة أو التطوعية.

https://www.ncca.org.au/

منظمة ورلد فيجن

- **قنوات الأمل من أجل حماية الطفل (ملاوي)** - نُظمت ثلاث ورش عمل تجريبية في مدينة زومبا، ملاوي، في يناير/كانون الثاني 2014. وبعد العمل التحضيري في وضع المواد في سياقها، وُضعت معايير اختيار المشاركين لثلاث ورش عمل منفصلة لمدة ثلاثة أيام أُجريت باللغة الإنجليزية والـ Chingale والـ Namachete على التوالي. ويستند هذا التقرير إلى تقييم ميداني أُجري لتحديد تأثير تدخل ورشة عمل قنوات الأمل من أجل حماية الطفل ونشاط البرنامج ذي الصلة فيما يتعلق برعاية الأطفال وحمايتهم.

https://www.wvi.org/sites/default/files/QMU_CoH%20CP%20Malawi%20Report_Final_For%20Circulation.pdf

قادة الشباب من أجل دعم الإصلاح والتنمية (YOLRED) (أوغندا)

- **البرلمان المجتمعي والنقاش المدرسي** - يهدف هذا البرنامج إلى تزويد اليافعين في مؤسسات التعلّم بالتفكير النقدي وتحليل الصراع والقيادة ومهارات الاتصال ومهارات البحث والخطابة؛ لتمكينهم من المشاركة بشكل هادف في الحياة العامة. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تزويد المجتمع واليافعين بالوقت والمساحة للتشبيك ومشاركة الآراء وتبادل الأفكار كوسيلة للتأثير في السياسة العامة وأجندات المجتمع المدني على المستويين المحلي والوطني.[318]

الغاندية (متأصلة في الهندوسية)[319]

شانتي أشرم (الهند)

- يهدف **المركز الدولي للأطفال والصحة العامة** إلى أن يصبح مؤسسة محورية للممارسة والبحث الفعال وصنع السياسات العالمية من خلال دمج الرعاية الأولية والصحة العامة. وخُصص "المستشفى المتنقل على عجلات" (في إطار مبادرة المركز الدولي للأطفال والصحة العامة) لتقديم الرعاية الأولية للأطفال وتمكين التواصل المجتمعي ودعم حملات الصحة العامة التي تركز على تحصين الأفراد.

http://www.icphhealth.org/icph-services

الإسلام

مركز تسوية النزاعات المستدامة (CSCR) (كينيا)

- قام مركز تسوية النزاعات المستدامة بعمل فيلم قصير يشجع على مكافحة التطرف العنيف والإرهاب يستهدف منح الأطفال والشباب صوتاً في مكافحة التشدد والتطرف العنيف والإرهاب. وقد خلق البرنامج وعياً بين الأطفال والشباب وشجعهم على استخدام مواهبهم، ليس فقط لمواجهة التطرف العنيف ولكن أيضاً لإفادة أنفسهم، كما أسفر عن دعوات لإعادة تأهيل العائدين، وهي فكرة تخطط المنظمة للعمل عليها خلال العام.[320]

مجلس السلام (جزر القمر)

- **الدين من أجل الأطفال** - يهدف هذا البرنامج إلى دعوة القيادات الدينية إلى فهم اتفاقية حقوق الطفل بشكل جيد، من خلال إطلاق برنامج لترجمة الاتفاقية وتعليمها للمعلمين في مدارس تحفيظ القرآن. وقد تمكّن هذا البرنامج من السماح بمزيد من الحقوق للأطفال، والتي تجاهلها، في السابق، العديد من المعلمين الدينيين والمجتمع.[321]

ساعدوا الأطفال الأفغان (HTAC) (أفغانستان)

- **تعزيز نظام حماية الطفل المجتمعي الشامل وتعليم السلام في المدارس** - يهدف هذا البرنامج إلى: (1) تعزيز مبادرات الوقاية لحماية الطفل والوصول الجيد إلى خدمات الاستجابة لحماية الطفل؛ من أجل الحد من حالات العنف والاستغلال والإهمال للأطفال؛ (2) الحد من العقاب البدني ضد الأطفال في المدارس وداخل الأسر؛ (3) تحسين سبل عيش خريجات المدارس من خلال التدريب على المهارات (الكمبيوتر والخياطة) حتى يصبحن مكتفيات ذاتياً ويعتمدن على الذات.[322]

منظمة الإغاثة الإسلامية عبر العالم

- **قنوات الأمل (لبنان)** - تهدف هذه المشاريع إلى تعزيز أنظمة حماية الطفل المحلية في لبنان، ويعمل البرنامج على التحفيز وبناء القدرات في المجتمعات الدينية للتصدي إلى العنف ضد الأطفال، بما في ذلك الأشكال المختلفة من الإساءة والإهمال والاستغلال. وتزود هذه المشاريع المجتمعات الدينية بمعلومات ورؤى صحيحة من الناحية الواقعية، وتوجههم ليكونوا عناصر فاعلة للتغيير.

https://islamic-relief.org/news/lebanon-channels-of-hope-child-protection/

- **قنوات الأمل (مالي)** - يسهّل هذا المشروع إنشاء مساحات مشتركة آمنة وصديقة للأطفال. ويتحقق ذلك من خلال تقديم جلسات توعية وتثقيف لبناء القدرات بشأن مبادئ حماية الطفل بين الشخصيات الرئيسية في المجتمع مثل القيادات الدينية والمجتمعية وكذلك المنظمات المجتمعية وأعضاء منظمات المجتمع المدني.

https://www.islamic-relief.org/mali-channels-of-hope-child-protection/

- **الالتزام بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (إندونيسيا)** – يُعد الالتزام بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية جزءاً من التزام الإغاثة الإسلامية بحماية الطفل، حيث تتم هذه الممارسة غالباً ضد الفتيات الصغيرات والرضع. وقد أجرت الإغاثة الإسلامية دراسة لفحص القضية الحساسة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في إندونيسيا، ودعمت الدراسة الميدانية النتائج السابقة التي تفيد بأن هذه الممارسة يُنظر إليها في إندونيسيا على أنها واجب شرعي إسلامي يتم إجراؤه على أمل أن تصبح الفتاة "مسلمة كاملة". وتقدم الدراسة أيضاً العديد من التوصيات إلى الحكومات الدولية والوطنية والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة حول كيفية معالجة هذه القضية.

http://www.muslimplatformsd.org/wp-content/uploads/2017/03/FGC_Re- port_IRW_WEB.pdf

- **تحسين التعليم من أجل الأطفال السوريين** - عقدت الإغاثة الإسلامية ورشة عمل بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية حول تحسين الوصول إلى التعليم للأطفال اللاجئين والنازحين السوريين. وقد شارك في ذلك عدد من الوكالات الدولية والمنظمات المجتمعية المحلية.

https://islamic-relief.org/news/improving-education-for-syrian-children/

"نعم أستطيع" - ماليزيا

- **دروس التواصل من أجل أطفال الروهينغيا** - يهدف هذا البرنامج إلى إعداد الأطفال لمستقبلهم، لأنهم محرومون من التعليم في ماليزيا. وتساعد دروس الدين والمهارات والرياضيات واللغة الإنجليزية على تحسين نوعية حياة الأطفال ورفاههم.[323]

"موسيك" - الجمعية النسائية للحوار بين الأديان في الأسرة والمجتمع (البوسنة والهرسك)

- تلتزم هذه المنظمة بتعزيز وتطوير الحوار بين الأديان، وتدعو إلى إقامة حوار في الأسرة والمجتمع. وتلتزم أيضاً بالمساهمة في بناء المجتمع المدني وتنظيم الأنشطة الإنسانية والثقافية والتعليمية والفنية وغيرها من الأنشطة المصممة لمساعدة النساء من مختلف المعتقدات الدينية والجوانب المختلفة التي تحتاج إلى ذلك.[324]

مجلس الأديان العالمي الباكستاني (باكستان)

- **حماية حقوق الإنسان الأساسية وتعزيزها للأقليات الدينية وخاصة الأطفال والفتيات** - يعمل هذا البرنامج على توعية الوالدين والأسر باتفاقية حقوق الطفل، وخاصة المواد 14 و30 و42. وأصبح الأطفال سفراء فاعلين وحيويين لاتفاقية حقوق الطفل.[325]

اليهودية

منظمة خدمة العالم اليهودي الأمريكي (الهند)

- **البرامج على الصعيد المحلي** – تقدم منظمة خدمة العالم اليهودي الأمريكي منحاً للمنظمات الهندية التي تعمل مباشرة مع الفتيات والشابات، وتقوم بتثقيفهن حول حقوقهن وتنظيم الأنشطة المُصممة لبناء ثقتهن من الدفاع عن النفس إلى التصوير الفوتوغرافي. وبعد ذلك، تدعم الجهات المستفيدة من المنح الفتيات والشابات للتحدث عن حقوقهن والتكاتف معاً في مواجهة الظلم في مجتمعاتهن. وتقدم بعض المشاريع أيضاً تعليماً رسمياً أو تدريباً مهنياً لتأهيل الفتيات للوظائف، وبالتالي توسيع خيارات الفتيات ويخف عنهن الضغط الذي يتلقينه من أسرهن للزواج مبكراً.

https://ajws-americanjewishwo.netdna-ssl.com/wp-content/uploads/2016/09/ECM-strat_brochure_web.pdf

مجلس حاخامات نيويورك (NYBR) (الولايات المتحدة الأمريكية)

- يلتزم مجلس حاخامات نيويورك بتعزيز قدرة الجمعيات والمؤسسات الدينية في منطقة نيويورك الكبرى في التعرف على العنف الأسري والتصدي له، إضافة إلى التنمر وسلامة الإنترنت والاعتداء الجنسي على الأطفال والاتجار بالبشر. ويسمح مجلس حاخامات نيويورك بمشاركة رجال الدين في مقاربات جديدة لمناقشة ومعالجة تأثير العنف الأسري في أتباعهم ومجتمعاتهم من خلال التثقيف والتوعية العامة وفهم الإساءة.

https://nybr.org/

*جرى الحصول على المعلومات الخاصة بالعديد من هذه المبادرات من خلال الاستقصاء الخاص بهذه الدراسة. ولمزيد من المعلومات، وفي حالة عدم توافر هوامش، يمكنكم التواصل مع أريغاتو الدولية عبر البريد الإلكتروني: newyork(at)arigatouinternational.org

8 - إعلان بنما بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال الصادر عن المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال

11 مايو/آيار 2017، مدينة بنما، بنما.

انطلاقاً من التحدي الذي يُشكّله الوباء العالمي للعنف ضد الأطفال، نحن - قادة وأعضاء التقاليد الدينية والروحية في العالم، فتيات وفتياناً ونساء ورجالاً من 70 دولة جنباً إلى جنب مع ممثلي الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات المجتمعية الشعبية – قد اجتمعنا في مدينة بنما بدولة بنما؛ من أجل المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، وذلك خلال الفترة من 9-11 مايو/آيار 2017،

وبناءً على الخدمات التي قدمتها الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال إلى أطفال العالم على مدار 17 عاماً، فإننا نؤكد على الكرامة المتأصلة لكل فتى وفتاة. ونُعيد التأكيد على الواجب الأخلاقي لحماية الأطفال من الضرر على النحو المكرَّس والمكفول في تعاليم جميع مجتمعات العالم الدينية والروحية وفي اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة وبروتوكولاتها الاختيارية، وإننا نعتقد بقدرة التعاون بين الأديان على تحويل العالم،

ونحن نشعر بالأسى لحقيقة أن نصف أطفال العالم يعانون من العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي، وليس مقبولاً أن يُقتل طفل جرّاء أحد أعمال العنف كل خمس دقائق،

وبينما كانت أديانا تشارك بفاعلية في خدمة الأطفال، فإنه يُحزننا أيضاً إساءة استخدام كل دين، في بعض الأحيان، لإضفاء الشرعية على العنف ضد الأطفال وتبريره وحتى إدامته، ونحن مسؤولون عن أوجه القصور هذه ونطلب المغفرة. واليوم، نتكاتف معاً للمجاهرة برفض جميع أشكال العنف ضد الأطفال في كل مكان،

إن أسباب العنف ضد الأطفال معقدة ومتنوعة؛ حيث تشمل أسباباً اجتماعية واقتصادية مثل الفقر والاستبعاد الاجتماعي والعديد من العوامل السياسية والثقافية والعائلية الراسخة الأخرى. ومن ثم، فإن إنهاء العنف غير المسبوق ضد الأطفال اليوم يتطلب تعاوناً استثنائياً وعاجلاً بين المجتمعات الدينية والروحية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام - والأهم من ذلك، مع الأطفال، ونحن نحترم مساهمات الأطفال الفريدة ورؤاهم بشأن إنهاء العنف،

ينمو الأطفال ويزدهرون في علاقات تملؤها الثقة مع الأشخاص الذين يحبونهم ويهتمون بهم. ويحدث ذلك في معظم الأحيان بطريقة مثالية داخل الأسر، ولكن مع الأسف، لا يمكن أيضاً إنكار أن المنزل هو المكان الذي تحدث فيه معظم الانتهاكات، لذا تحتاج الأسر إلى الدعم لكي تنمو لتصبح ملاذات آمنة وسلمية،

ونحن نؤكد على أن المجتمعات الدينية والروحية يمكن أن تقدم تعاليم أخلاقية وممارسات نموذجية لمنع العنف ضد الأطفال ومعالجته والحد منه وإنهائه في نهاية المطاف،

وقد قرّرنا نحن، المشاركين – الأطفال والبالغين - في المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال أن نبذل قصارى جهدنا من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال،

ونلتزم بما يلي:

1. **الاستماع إلى الأطفال** بتعاطف واحترام، والترحيب بفطنتهم ومواهبهم، والاستمرار في العمل جنباً إلى جنب للتصدي إلى العنف ضدهم؛
2. **ضمان أن تكون أماكننا الدينية آمنة لجميع الأطفال،** وخاصة لضحايا العنف وإساءة المعاملة والأطفال الضعفاء مثل الأطفال ذوي الإعاقة؛
3. **زيادة التزاماتنا الشخصية والمؤسسية** لاتخاذ إجراءات ملموسة لمواجهة التحديات التي عبر عنها الأطفال في هذا المنتدى؛
4. **تثقيف قادتنا ومجتمعاتنا** بشأن الأشكال المختلفة للعنف ضد الأطفال ونشر المصادر لمنعه ومعالجته داخل مجتمعاتنا وخارجها، مع تثقيف الأطفال بشأن الحياة الجنسية وما يمكنهم فعله للحفاظ على سلامتهم، والعمل على حماية الأطفال من المحتوى الإعلامي الضار وإشراك وسائل الإعلام في منع العنف ضد الأطفال؛
5. **الشراكة مع البرامج العالمية** مثل برنامج إنهاء العنف والاستفادة القصوى من الأدوات الموجودة لمعالجة الأسباب الجذرية ودوافع العنف الذي يواجهه الأطفال، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة التطرف العنيف، وعنف العصابات، والضرر الواقع على الأطفال من قِبَل الجريمة المنظمة، والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛
6. **تعزيز المجتمعات المحلية** من خلال توفير التثقيف بشأن التربية الإيجابية والقيم الأخلاقية؛ لمساعدة الأسر والأطفال على تنمية التعاطف وأن يصبحوا أكثر قدرة على الصمود والنماء الروحي؛
7. **تحديد هياكل وممارسات السلطة الأبوية** التي تكرِّس العنف والاستغلال الجنسي، وخاصة ضد الفتيات والتصدي لها؛
8. **تبنّي الاستراتيجيات والآليات المتفق عليها دولياً للتصدي للعنف ضد الأطفال،** بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الغاية 16.2 بشأن إنهاء إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم وتعذيبهم وسائر أشكال العنف المرتكب ضدهم، والغايتان 5.2 و5.3 بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، والغاية 8.7 بشأن إنهاء الاستغلال الاقتصادي للأطفال؛
9. **تعزيز التعاون والشراكات عبر مبادرات أريغاتو الدولية** والمجتمعات الدينية والروحية الأوسع والجهات الفاعلة الاستراتيجية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛
10. **العمل على خلق إرادة اجتماعية وسياسية أكبر** للتشريعات والسياسات وزيادة التمويل لبرامج حماية الأطفال من العنف.

وفي كل هذا، سنعمل على تعزيز آلياتنا للتقييم الذاتي المستمر والمساءلة؛ لضمان عدم تواطؤ مجتمعاتنا أبداً في إدامة العنف ضد الأطفال، إلى جانب بناء مؤسسات آمنة للأطفال وبناء أدلة من أجل فعالية النُّهُج الدينية لإنهاء العنف ضد الاطفال.

وختاماً، نتوجه بالشكر إلى منظمة أريغاتو الدولية وشركائها على جمعنا في المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال. ونحن مقتنعون بأننا جميعاً مسؤولون عن كل طفل في العالم. وإننا نغادر هذا المنتدى ونحن جميعاً يملؤنا الحماس والدافع لرؤية عالم يسوده السلام لجميع الفتيات والفتيان.

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children

نبذة عن منظمة أريغاتو الدولية

تُعد أريغاتو الدولية منظمة غير ربحية تعمل على جمع الأشخاص من جميع مناحي الحياة؛ من أجل بناء عالم أفضل للأطفال. وتعمل منظمة أريغاتو الدولية على تحقيق "كل شيء من أجل الأطفال"، وتعتمد على المبادئ العالمية للصالح العام لطرح أساليب جديدة مقنعة للأشخاص الذين ينتمون إلى خلفيات دينية وثقافية متنوعة؛ للتعاون معاً في معالجة قضايا الأطفال.

تقوم منظمة أريغاتو الدولية بإطلاق ودعم مبادرات فريدة لأصحاب المصلحة المتعددين تستهدف ضمان معاملة جميع الأطفال بكرامة واحترام جميع حقوقهم وإتاحة الفرصة لتحقيق إمكاناتهم البشرية الكاملة بحرية. ومن خلال إشراك شركاء متنوعين، تؤكد هذه المبادرات على كل من العمل على مستوى القاعدة الشعبية والمناصرة الدولية.

إن منظمة أريغاتو الدولية لديها ثقة كبيرة في الأطفال الذين يساعدون بفاعلية في تشكيل عملها. ويحظى اليافعون باحترام عميق، وهم شركاء فاعلون في جميع مبادرات أريغاتو الدولية.

تتمتع منظمة أريغاتو الدولية بوضعية استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وكذلك لديها وضعية استشارية لدى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهي أيضاً عضو في شبكة حقوق الطفل (سابقاً مجموعة المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل). علاوة على ذلك، تعمل منظمة أريغاتو الدولية بالتنسيق والشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى من أجل تعزيز التعاون في إطار النهج الحقوقي للقضايا العميقة التي يواجهها الأطفال والشباب اليوم.

وبالنسبة إلى منظمة أريغاتو الدولية، يُعد التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل هدفاً حاسماً وخطوة أساسية على الطريق إلى عالم سليم وعادل لجميع الأطفال والشباب.
تعترف منظمة أريغاتو الدولية بالدور الحيوي الذي يمكن أن تضطلع به القيادات الدينية ومجتمعاتهم في تعزيز القيم السليمة ودعم السلوكيات الإيجابية في مجتمعاتهم. وقد أطلقت أريغاتو الدولية الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال في مايو/آيار 2000 خلال المنتدى العالمي الأول في طوكيو؛ بهدف توفير منصة عالمية للتعاون بين أتباع الأديان لصالح الأطفال. ومن خلال المنتديات العالمية التي عُقدت في جنيف في عام 2004 وهيروشيما في عام 2008 ونيروبي في عام 2012 وبنما في عام 2017، نمت الشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال لتصبح شبكة واسعة بين الأديان من المنظمات الدينية ورجال الدين الذين يعملون معاً من أجل حقوق الأطفال ورفاههم في جميع أنحاء العالم.

في عام 2004، بدأت منظمة أريغاتو الدولية بتعزيز تعليم الأخلاقيات للأطفال بهدف رعاية القيم والأخلاق وتمكين الأطفال من أجل بناء عالم يتمتع بقدر أكبر من العدالة والسلام والكرامة. وتنشد هذه المبادرة عالماً يحصل فيه الأطفال على التهيئة لاتخاذ قرارات أخلاقية وتغذية روحانياتهم، إلى جانب تمكينهم من تقديم مساهمات إيجابية لتحويل مجتمعاتهم معاً، بناءً على القيم التي تعزز الاحترام لثقافاتهم ومعتقداتهم وكذلك إلى ثقافات الآخرين ومعتقداتهم. ويُشكّل "تعلّم العيش معاً: برنامج للتواصل بين الثقافات والأديان لتعليم الأخلاق" أحد البرامج الرئيسية لمنظمة أريغاتو الدولية الذي تم تطويره بالتعاون الوثيق مع اليونسكو واليونيسف، وتم إطلاقه في عام 2008.

وفي عام 2008 أيضاً، أطلقت منظمة أريغاتو الدولية اليوم العالمي للصلاة والعمل من أجل الأطفال؛ بهدف تشجيع القيادات الدينية ورجال الدين الذين ينتمون إلى خلفيات دينية متنوعة على العمل لتحسين حياة الأطفال من خلال الصلاة والأعمال التي تصب في مصلحة الأطفال. ومنذ ذلك الحين في كل عام في 20 نوفمبر/تشرين الثاني، يُحتفل باليوم العالمي للصلاة والعمل من أجل الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم؛ لرفع مكانة الأطفال وتعزيز حقوقهم وحمايتها من خلال الاحتفال بذكرى اعتماد اتفاقية حقوق الطفل في عام 1989. وقد نمت مبادرة الصلاة والعمل لتصبح برنامج عمل على مدار العام يركز على إنهاء العنف ضد الأطفال من خلال الحوار والتعاون مع كل من المنظمات الدينية والمنظمات الأخرى.

وفي عام 2012، أطلقت منظمة أريغاتو الدولية مبادرة الأديان للقضاء على فقر الأطفال، وذلك خلال المنتدى الرابع للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال الذي عُقد في دار السلام بتنزانيا. وتحشد هذ المبادرة الموارد الدينية للقضاء على الفقر الذي يؤثر في الأطفال، وتتصدى أيضاً إلى كل من الأسباب الجذرية للفقر في الطبيعة البشرية والأسباب الهيكلية للفقر بما في ذلك التوزيع غير المتكافئ للموارد والحرب والعنف وضعف الحوكمة والفساد. وتستخدم هذه المبادرة المناصرة الدينية والعمل على مستوى القواعد الشعبية من أجل التغلب على الفقر. وقد أطلقت المبادرة دليلاً بعنوان: *An Interfaith Guide to End Child Poverty: Inspire. Act. Change* خلال المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال الذي عُقد في مدينة بنما عام 2017.

ويمكنكم الحصول على المزيد من المعلومات حول المبادرات الأربع الرئيسية لمنظمة أريغاتو الدولية، من خلال زيارة المواقع الإلكترونية للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال، وتعليم الأخلاق، والصلاة والعمل، والقضاء على فقر الأطفال.

وفي عام 2017، أصدرت القيادات الدينية من جميع ديانات العالم الرئيسية إعلان بنما الرائد بشأن إنهاء العنف ضد الأطفال الذي تضمن 10 التزامات محددة وتعهداً بالمتابعة والمساءلة، وذلك خلال فعاليات المنتدى الخامس للشبكة العالمية للأديان من أجل الأطفال الذي عُقد بمدينة بنما في بنما.

وخلال عامي 2018 و2019، بادرت منظمة أريغاتو الدولية بإعداد هذه الدراسة ونشرها احتفالاً بالذكرى الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل.

يقع مقر منظمة أريغاتو الدولية في طوكيو، اليابان، ولديها فروع في جنيف ونيويورك ونيروبي تعمل على دعم مبادراتها العالمية.

يأتي الجزء الأكبر من تمويل منظمة أريغاتو الدولية من التبرعات التي قدمها المانحون الأفراد في اليابان الذين يدعمون مهمة المنظمة. ويتلقى عمل المنظمة في جميع أنحاء العالم أيضاً دعماً من العديد من المتطوعين من خلال المساهمات العينية والمالية من المتعاونين في المشروع ومن خلال المنح المتقطعة القائمة على المشروع أو الشراكة التي يتم الحصول عليها من المؤسسات أو الجهات المانحة المؤسسية الأخرى.

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children
SHOE REPAIR
BLESSING

الحواشي

1	مؤسسة أريغاتو الدولية هي منظمة دولية غير حكومية - لها جذور بوذية - نشأت في اليابان وتشارك في التعاون بين الأديان لتحقيق غاية واحدة تتمثل في تعزيز حقوق جميع الأطفال ورفاههم. تسترشد الرسالة الشاملة لمنظمة أريغاتو الدولية باتفاقية حقوق الطفل، انظر الملاحق للمزيد من المعلومات حول رسالة أريغاتو الدولية.
2	السيدة مارتا سانتوس بايس، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد الأطفال، مايو/آيار 2009 – يونيو/حزيران 2019.
3	يُستخدم مصطلح "المجموعات الدينية" في هذه الدراسة بالمعنى الأوسع ليشمل جميع القيادات الدينية والعقائدية، والمجتمعات الدينية والعقائدية، والمنظمات الدينية على المستويات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية
4	https://www.pewforum.org/2012/12/18/global-religious-landscape-exec/
5	https://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/04/05/christians-remain-worlds-largest-religious-group-but-they-are-declining-in-europe
6	Riesebrodt, Martin, Religion in the Modern World: Between Secularization and Resurgence, European University Institute, Max Weber Programme, Max Weber Lecture No. 2014/01. San Domenico di Fiesole, 2014.
7	يسلط الفصل الرابع الضوء على العمل المهم الذي تضطلع به المجتمعات الدينية المحلية من أجل خلق بيئات تكفل توفير حماية الأطفال.
8	الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي قامت بالتوقيع على اتفاقية حقوق الطفل ولكنها لم تصادق عليها بعد.
9	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، 12 فبراير/شباط 2002. https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/OPACCRC.aspx
10	البروتوكول الاختياري الثاني لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، 18 يناير/ كانون الثاني 2002. https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/OPSCCRC.aspx
11	البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. 24 أبريل/نيسان، 2014. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/optional-protocol-convention-rights-child-communications
12	Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities, EVAC Scoping Study. https://jliflc.com/2019/06/evac-scoping-study-published
13	UNICEF, Child Marriage: Latest trends and future prospects. New York, 2018. https://data.unicef.org/resources/child-marriage-latest-trends-and-future-prospects
14	UNICEF, The State of the World's Children 2016: A fair chance for every child, 2016. https://data.unicef.org/resources/state-worlds-children-2016-report/
15	UNICEF, Climate Change and Children. New York, 2007. https://files.emailmeform.com/1869721/RRVICd8D/Climate_Change_and_Children.pdf انظر أيضاً: Clayton, Susan, Manning, C., et alia. Mental Health and Our Changing Climate: Impact, Implications and Guidance. 2017 American Psychological Association, Climate for Health and ecoAmerica. https://www.apa.org/news/press/releases/2017/03/mental-health-climate.pdf انظر أيضاً: Pihkala, Panu et alia, Zygon Journal of Religion & Science, Vol. 53, Issue 2, The Wicked Problem of Climate Change: Eco-anxiety, Tragedy, and Hope: Psychological and Spiritual Dimensions of Climate Change. 2018, University of Helsinki. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/zygo.12407 انظر أيضاً: https://www.bbc.co.uk/programmes/articles/3nCLwV2C07SbkpcQ1KYHwz/what-is-eco-anxiety-and-what-can-we-do-to-combat-climate-change انظر أيضاً: https://www.nationalobserver.com/2018/11/30/news/doctors-prescribe-action-eco-anxiety
16	https://www.unicef.org/press-releases/nearly-50-million-children-uprooted-worldwide
17	https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview
18	UNICEF United Kingdom, Children In Danger: Act to End Violence against Children. 2014 https://downloads.unicef.org.uk/wp-content/uploads/2014/10/Unicef_ChildreninDanger_ViolencereportW.pdf?_ga=2.164274111.1619602814.1568656850-2137520538.1568656850
19	ECPAT and Religions for Peace, Protecting Children from Online Sexual Exploitation—A guide to Action for Religious Leaders and Communities. 2016. https://www.unicef.org/protection/files/FBO_Guide_for_Religious_Leaders_and_Communities_ENG.pdf
20	Child Fund Alliance, Plan International, Save the Children International, SOS Children's Villages International, Terre des Hommes International Federation, and World Vision International.
21	Child Fund Alliance, et alia. A Second Revolution: 30 years of child rights and the unfinished agenda. New York. 2019. https://childfundalliance.org/news-and-views/in-the-news/469-joining-forces-child-rights-now
22	بحسب اليونيسف، يشير هذا الرقم إلى الأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 0-19 في عام 2016. UNICEF, Hidden in Plain Sight: A statistical analysis of violence against children. New York, 2014.
23	UNICEF, A Familiar Face: Violence in the lives of children and adolescents. New York, 2017.
24	بحسب اليونيسف، تُظهر بيانات التعليم الجديدة الصادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء في 12 سبتمبر/أيلول 2019 أن 59 مليون طفل كانوا خارج المدرسة في عام 2018. http://data.uis.unesco.org/Index.aspx Indicator: "Out-of-school children of primary school age, both sexes (number)"
25	United Nations, Keeping the Promise, Ending Violence against Children by 2030, Office of the Special Representative of the Secretary- General on Violence against Children. New York, 2019, p. 11. https://violenceagainstchildren.un.org/news/keeping-promise-ending-violence-against-children-2030
26	Ibid. p. 21
27	https://jliflc.com/2019/06/evac-scoping-study-published
28	Bani Dugal, Principal Representative of the Bahá'í International Community to the United Nations, June 2019
29	https://rlp.hds.harvard.edu/religions/buddhism

30 Ibid.

31 يتم تنظيم الطوائف المتعددة بطرق مختلفة وهناك بعض الاختلافات في المعتقدات. على سبيل المثال، تعترف الكنيسة الرومانية الكاثوليكية بالبابا باعتباره أعلى سلطة دينية وأخلاقية. بينما يميل البروتستانت إلى رفض الهيكل الهرمي للكاثوليكية ولا يعترفون بالسلطة البابوية الخاصة، في حين ترى الطوائف الأرثوذكسية أن البابا هو الأول بين النظراء.
Christianity – Church and family | Britannica.com.
انظر أيضاً
https://rlp.hds.harvard.edu/religions

32 تشمل المسيحية طوائف متعددة مثل الكاثوليكية الرومانية، الأرثوذكسية الشرقية، الأرثوذكسية المشرقية، الأنجليكانية/ الأسقفية، اللوثرية، الميثودية، الكنيسة المشيخية، الإنجيلية، الخمسينية، والمسيحية اليهودية.

33 Professor Anantanand Rambachan, Professor of Religion, St. Olaf College, Minnesota, USA

34 https://rlp.hds.harvard.edu/religions/islam

35 http://dar-alifta.org/Foreign/Glossary.aspx#glos_136

36 قدمها علماء جامعة الأزهر الذين تمت استشارتهم لهذه الدراسة في مايو/آيار 2019، وهم: الأستاذة الدكتورة رهام عبد الله سلامة نصر والدكتور محمد عبد الفضيل عبد الرحيم.

37 قدمها مجلس حاخامات نيويورك، مايو/آيار 2019.
https://embassies.gov.il/UnGeneva/AboutIsrael/People/Pages/Jewish-Sacred-Texts.aspx

38 http://www.religionfacts.com/sikhism/beliefs

39 Sri Guru Granth Sahib Ji, p. 895
قدمها، في يونيو/حزيران 2019، علماء السيخ الذين جرى استشارتهم بشأن هذه الدراسة: بهائي صاحب الدكتور موبندر سينغ، الدكتور غوبيندر كور، الدكتور بريندر سينغ ماهون.

40 UNICEF, Law Reform and the Implementation of the Convention on the Rights of the Child, Florence, Innocenti Publications, 2007. p.viii.
https://www.unicef-irc.org/publications/493-law-reform-and-the-implementation-of-the-convention-on-the-rights-of-the-child.html

41 مساهمة من الشيخ إبراهيم ليثومي، الأمين العام لمركز تسوية النزاعات المستدامة، كينيا.

42 Annual Report of the Special Representative of the UN Secretary-General on Violence against Children, A/73/276, 30 July 2018, p. 2.
https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/73/276

43 Ibid.

44 انظر أيضاً
IberoAmerican Youth Organization, IberoAmerican Convention on the Rights of Youth. Badajoz. 2005.
https://www.refworld.org/docid/4b28eefe2.html

45 UNICEF, Protecting the World's Children, Impact of the Convention on the Rights of the Child in Diverse Legal Systems, New York, 2007, p. ix. 2007
https://www.unicef.org/policyanalysis/index_41899.html

46 Ibid.

47 Rutledge, Kathleen and Carola Eyber, Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities, Ending Violence Against Children Scoping Study, Literature Review. Faith actors' involvement in the prevention, elimination and perpetuation of violence against children. Washington, D.C., 2019.
https://jliflc.com/resources/evac-literature-review/
https://jliflc.com/2019/06/evac-scoping-study-published/

48 Gautam, Kul Chandra, Global Citizen from Gulmi, My Journey from the Hills of Nepal to the Halls of United Nations. Thompson Press, India. 2018. pp. 342-343.

49 Ibid. p. 343.

50 مساهمة من منظمة ورلد فيجن، لبنان خلال المشاورة الإقليمية للدراسة في منطقة الشرق الأوسط التي عُقدت في بيروت خلال يومي 2-1 أغسطس/آب 2019.

51 UNICEF, Partnering with Religious Communities for Children, New York. 2011. p.3.
https://jliflc.com/resources/partnering-with-religious-communities-for-children/

52 SAIEVAC, Engagement of Faith and Inter-faith Actors Against Violence Against Children in South Asia. 2015

53 Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities, EVAC Scoping Study.
https://jliflc.com/2019/06/evac-scoping-study-published/

54 Arigatou International and ECPAT, Report of Forum on Religious Ideals and Reality: Responsibility of Leadership to Prevent Violence against Children, Geneva, 2015.
https://www.ecpat.org/news/ecpat-international-and-arigatou-international-co-host-geneva-discussions/

55 Besheer, Margaret, "UN Chief Warns of Rise in Religion-Based Violence." Voice of America, April 29, 2019.
https://www.voanews.com/a/un-chief-warns-of-rise-in-religion-based-violence-/4896131.html

56 Gautam, Kul Chandra, Global Citizen from Gulmi, My Journey from the Hills of Nepal to the Halls of United Nations. Thompson Press, India. 2018. p. 340

57 انظر الفصل الرابع للحصول على خلفية عن البرنامج، التزامات الكنائس تجاه الأطفال.

58 UNICEF, Partnering with Religious Communities for Children, New York, 2011, p. 11.
https://jliflc.com/resources/partnering-with-religious-communities-for-children/

59 https://berkleycenter.georgetown.edu/features/2019-g20-interfaith-forum-tackles-pressing-global-issues

60 Information provided by Nigel Cantwell, founder and former Director of Defense for Children International, Feb. 2019

61 Engagement of Faith and Inter-faith Actors Against Violence Against Children in South Asia, South Asia Coordinating Group (SACG). 2015. p. 9

62 Ibid. p. 3.

63 قدمتها ريبيكا ريوس-كون بناءً على تقرير غير منشور حول حضور ومشاركة المنظمات الدينية والعقائدية ووجهات النظر أثناء صياغة اتفاقية حقوق الطفل، 2005.

64 Princeton Conference of World Conference on Religions for Peace, organized by UNICEF and Religions for Peace, 1990

65 Religions for Peace, Care, Commitment and Collaboration, The role of religious communities in creating a world fit for children, The outcome report of a multi-religious gathering on the occasion of the United Nations Special Session on Children, World Conference on Religion and Peace, Program on Children, New York, 6–7 May 2002.
https://www.unicef.org/partnerships/civil-society

66 اجتمع أكبر تجمع لقادة العالم في التاريخ في الأمم المتحدة لحضور مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وحضر الاجتماع 72 رئيس دولة وحكومة و88 من كبار المسؤولين، معظمهم على المستوى الوزاري.

67 Gautam, Kul Chandra, Global Citizen from Gulmi, My Journey from the Hills of Nepal to the Halls of United Nations. Thompson Press, India. 2018. p.150

68 https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/optional_protocol_eng.pdf

69	UNICEF, A World Fit For Children, para. 32 (7). New York, July 2002. https://www.unicef.org/serbia/media/7321/file/A%20world%20fit%20for%20children.pdf
70	Ibid.
71	Ibid. p. 27.
72	إعلان بنما: https://gnrc.net/en/35-gnrc-forums/fifth-forum
73	https://jliflc.com/evac/
74	Provided by Bani Dugal, Principal Representative of the Bahá'í International Community to the United Nations, June 2019. From the Ridyan 2000 Message.
75	الإيسيسكو، واليونيسف ومنظمة التعاون الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي سابقاً)، إعلان الرباط حول قضايا الطفولة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الرباط، المملكة المغربية، نوفمبر/تشرين الثاني 2005. http://www.icesco.org/wp-content/uploads/2019/10/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D9%84%D9%81%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%EF%BB%B7%D9%88%D9%84-2005.pdf https://new.oic-oci.org/Lists/ConferenceDocuments/Attachments/399/1-mch-dec-en.pdf
76	Religions for Peace, A Multi-Religious Commitment to Confront Violence against Children, 8th World Assembly, Kyoto, 28 August, 2006. http://endcorporalpunishment.org/wp-content/uploads/key-docs/Kyoto-declaration-2006.pdf
77	إعلان بيروت: https://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomReligion/Pages/FaithForRights.aspx
78	رئيس تشيلي السابق. https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24531&LangID=E
79	إعلان بنما (مُتاح باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية): https://gnrc.net/wp-content/uploads/2021/06/GNRC-5th-Forum-PANAMA-Declaration-on-Ending-Violence-Against-Children-Singles-Fnl.pdf https://gnrc.net/wp-content/uploads/2024/09/Spanish-The-PANAMA-Declaration-on-Ending-Violence-Against-Children_Final.pdf https://gnrc.net/wp-content/uploads/2024/08/Panama-Declaration-Arabic.pdf
80	إعلان روما: https://www.childdignity.com/blog/declaration-of-rome
81	التزامات الكنائس تجاه الأطفال https://www.oikoumene.org/resources/documents/churches-commitments-to-children#:~:text="Churches'%20Commitments%20to%20Children",pilgrimage%20of%20justice%20and%20peace
82	Ibid.
83	https://jliflc.com/resources/faith-action-for-children-on-the-move-action-plan/
84	تضم اللجنة التنظيمية لعمل الأديان من أجل الأطفال المتنقلين المنظمات التالية: ACT Alliance, ADRA, Anglican Alliance, Arigatou International, Islamic Relief Worldwide, Joint Learning Initiative on Faith & Local Communities, Mennonite World Conference, Micah Global, The Salvation Army, Seventh-Day Adventist Church, World Council of Churches, World Evangelical Alliance and World Vision https://jliflc.com/conferences/children-on-the-move-global-church-partners-forum/
85	إعلان أبو ظبي: https://iafsc.org/application/files/6315/7915/8795/Declaration_of_Abu_Dhabi.pdf
86	Child Fund Alliance, et alia. A Second Revolution: 30 years of child rights and the unfinished agenda. New York. 2019. https://childfundalliance.org/news-and-views/in-the-news/469-joining-forces-child-rights-now
87	خطاب قبول جائزة نوبل ألقاه إيلي ويزل في أوسلو في 10 ديسمبر/كانون الأول 1986. https://www.pbs.org/eliewiesel/nobel
88	Provided by Archbishop Julio Murray, Archbishop of the Anglican Church of Central America and Bishop of Panama.
89	من بين أعظم منجزات الأمم المتحدة هو تطوير مجموعة من القوانين، والاتفاقيات والمعاهدات والمعايير المركزية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك دفع عجلة السلام والأمن الدوليين الدولية. وتشكل العديد من المعاهدات التي أحدثتها الأمم المتحدة أساس القانون الذي يحكم العلاقات بين الدول. https://www.un.org/en/global-issues/international-law-and-justice
90	https://www.unicef.org/child-rights-convention/history-child-rights
91	https://www.unicef.org/child-rights-convention/what-are-human-rights
92	UNICEF, State of the World's Children Report, Special Edition on the 20th Anniversary of the Convention on the Rights of the Child, New York, 2010. https://www.unicef.org/reports/state-worlds-children-2010
93	UN Committee on the Rights of the Child, General Comment No. 12 on the right of the child to be heard, Fifty-first session, Geneva, May 25-June 12, 2009.
94	UN Committee on the Rights of the Child, General Comment 7 – CRC/C/GC/7/Rev. 1, Sept, 20, 2006
95	Interim report of the UN Special Rapporteur on freedom of religion or belief, Heiner Bielefeldt, General Assembly resolution A/Res/69/175, 2015
96	اتفاقية حقوق الطفل، المادة (27) 1.
97	Provided by Bani Dugal, Principal Representative of the Bahá'í International Community to the United Nations, June 2019
98	UN Special Rapporteur on freedom of religion or belief, Heiner Bielefeldt, UN News October 23, 2015, https://news.un.org/en/story/2015/10/513552
99	Ibid.
100	Dr. Heidi Hadsell, theologian and former President of the Hartford Seminary in Connecticut, USA.
101	Anantanand Rambachan, Professor of Religion, St. Olaf College, Minnesota, USA
102	UNICEF, Partnering with Religious Communities for Children, New York, 2011, p.3. https://jliflc.com/resources/partnering-with-religious-communities-for-children/
103	Sayyed Ali Bin Mohamad El-Amine, The Birth of Jesus Christ and the Common Teachings between Christianity and Islam, 1991. www.al-amine.org
104	إحدى توصيات المشاورة الإقليمية التي عُقدت في مونتفيديو، أوروغواي، 15-14 مارس/آذار 2019.
105	UNICEF, Partnering with Religious Communities for Children, New York. 2011. p. 11. https://jliflc.com/resources/partnering-with-religious-communities-for-children/
106	انظر الفصل الرابع من الدراسة حول الممارسات الجيدة للمجموعات الدينية والدروس المستفادة.
107	Contribution by Rev. Dr. Masazumi Shojun Okano, President, Kodo Kyodan Buddhist Fellowship, Yokohama, Japan

UNICEF. A Multi-Religious Commitment to Confront Violence against Children. Adopted at the Religions for Peace VIII World Assembly in Kyoto, Japan, on 28 August 2006. http://endcorporalpunishment.org/wp-content/uploads/key-docs/Kyoto-declaration-2006.pdf	108
Address by Pope Francis at the meeting on the Protection of Minors in the Church, Feb. 2019. https://www.pbc2019.org/home	109
مساهمة من ممثل الدين المسيحي في المشاورة الإقليمية التي عُقدت في مونتفيديو، أوروغواي، 15-14 مارس/آذار 2019.	110
مساهمة من الدكتور محمد السماك، انظر الملحق 4 للاطلاع على نسخة كاملة من تقرير مشاورة بيروت.	111
UNICEF and Save the Children, "Evolving Capacities of the Child," Innocenti Insights, Series No. 11. Florence. 2005. p.ix. https://www.unicef-irc.org/publications/384-the-evolving-capacities-of-the-child.html	112
UNICEF global databases. https://data.unicef.org/topic/child-protection/child-marriage/	113
https://www.girlsnotbrides.org/child-marriage/indonesia	114
GNRC 5th Forum Report, Ending Violence Against Children: Faith Communities in Action. Nairobi. 2017. https://gnrc.net/en/35-gnrc-forums/fifth-forum	115
Role of the Family in the Promotion of the Rights of the Child, Committee on the Rights of the Child, https://www.ohchr.org/sites/default/files/HRBodies/CRC/Documents/Recommandations/family.pdf	116
مساهمة من القيادات المسيحية في المشاورة الإقليمية التي عُقدت في مونتفيديو، أوروغواي، 15-14 مارس/آذار 2019.	117
Provided by Bani Dugal, Principal Representative of the Bahá'í International Community to the United Nations: (Bahá'í) op.cit. p. 7. Citing Abdul Baha the Promulgation of Universal Peace Wilmette IL. USA Bahá'í Publishing Trust 2007 2008 pp. 8, 155-156 and pp. 3-5, Letter to Bahá'í of the World op.cit., Statement Bahá'í to UN Commission on Population and Development 16 Feb. 2012. (education).	118
Ibid. p. 7, citing Abdul Baha ibid.	119
Venerable Piyadassi, op. cit. Mahāmangala Sutta ("Discourse on Blessings"), stanza 5, p. 29, and Karaṇīyamettā Sutta ("Discourse on Loving Kindness"), stanza 7, pp . 35-36	120
1981 Universal Islamic Declaration of Human Rights. http://www.alhewar.com/ISLAMDECL.html	121
تُعد الزكاة، دفع الصدقات للفقراء والمحتاجين من أركان الإسلام الخمسة.	122
Provided by Rabbi Diana Gerson, Associate Executive Vice President of the New York Board of Rabbis: op.cit. p.3, citing Babylonian Talmud Ketubot, 49 (a); Kiddushin 29 (a); Exodus 13:8 (on parental responsibilities); p. 3, Babylonian Talmud Shabbat 119; Deuteronomy 24:16 (protection from violence); Exodus 19:34 (orphans and children in need); R D R (Judaism) op.cit., p. 1 (parental duties), citing Babylonian Talmud Kiddushin 30, Babylonian Talmud Ketubot 50 (orphans)	123
http://www.faqs.org/childhood/In-Ke/Judaism.html	124
https://www.learnreligions.com/all-about-the-sikh-family-4590164	125
مساهمة من علماء السيخ التالية أسماؤهم: Contribution from Sikh scholars: Bhai Sahib Dr. Mohinder Singh (and spiritual leader), Dr. Gopinder Kaur and Dr. Brinder Singh Mahon. April 2019.	126
Ibid.	127
Provided by Rev. Dr. Masazumi Shojun Okano, President, Kodo Kyodan Buddhist Fellowship, Yokohama, Japan.	128
Panama Declaration of the GNRC 5th Forum, 2017. https://gnrc.net/en/35-gnrc-forums/fifth-forum	129
https://www.reference.com/world-view/origin-phrase-takes-village-raise-child-3e375ce098113bb4	130
Belembaogo, Akila, The Best Interests of the Child – The Case of Burkina Faso, International Journal of Law, Policy and the Family, Volume 8, Issue 2, August 1994, pp. 202–226. Cited: p. 209. UNICEF International Child Development Centre, Oxford University Press. https://academic.oup.com/lawfam/article-abstract/8/2/202/1025364?redirectedFrom=fulltext	131
اتفاقية حقوق الطفل، الديباجة، الفقرة 5	132
اتفاقية حقوق الطفل، المادة 5	133
اتفاقية حقوق الطفل، المادة 27، الفقرة 2	134
اتفاقية حقوق الطفل، المادة 10	135
اتفاقية حقوق الطفل، المادة 9	136
اتفاقية حقوق الطفل، المادة 7	137
اتفاقية حقوق الطفل، المادة 8	138
اتفاقية حقوق الطفل، المادة 19	139
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حماية الأسرة: مساهمة الأسرة في إعمال الحق في مستوى معيشة لائق لأفرادها، وخاصة دورها في اجتثاث الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام، 2016. http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/31/37	140
اتفاقية حقوق الطفل، المادة 12.	141
General Comment No. 8 , The right of the child to protection from corporal punishment and other cruel or degrading forms of punishment (arts. 19; 28, para. 2; and 37, inter alia), CRC/C/GC/8 (2006)	142
اتفاقية حقوق الطفل، المادة 19	143
محتوى هذا الإطار مأخوذ من: Religions for Peace and UNICEF. From Commitment to Action – What Religious Communities Can Do to Eliminate Violence against Children? New York, 2010. https://www.rfp.org/wp-content/uploads/2020/10/From-Commitment-to-Action-What-Religious-Communities-Can-Do-to-Eliminate-Violence-Against-Children.pdf إضافة إلى مساهمات لهذه الدراسة من المشاورات مع القيادات الدينية.	144
Contribution by Rev. Dr. Masazumi Shojun Okano, President, Kodo Kyodan Buddhist Fellowship, Yokohama, Japan.	145
https://www.al-islam.org/marriage-parenthood-heavenly-path/chapter-11-raising-children	146
Provided by Rabbi David Rosen, International Director, Interreligious Affairs, The American Jewish Committee.	147
Catholic Social Teaching, Catholic Community Services and Catholic Housing Services. https://ccsww.org/about-us/catholic-social-teaching/	148

Provided by Akila Aggoune: Weeramantry op. cit. at p. 75-77.	149
Provided by Akila Aggoune: Weeramantry ibid. S. Ramadan, Islamic Law, Macmillan, London, 1961, p. 135. نقلاً عن القرآن الكريم، الآية (256) من سورة البقرة. جرى تضمين هذا المبدأ في البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام (المادة 10).	150
Provided by Akila Aggoune: Weeramantry op. cit. at p. 172.	151
Provided by Akila Aggoune: (op, cit.), p. 4, citing Surat Alaq, verses 1-5.	152
Provided by Akila Aggoune: Ibid., p. 5, citing Surat Al-Nahil, verses 58-59.	153
Provided by Professor Anantanand Rambachan: (Hinduism) op. cit. Bhagavad Gita 9:29.	154
Provided by Rabbi Diana Gerson: op.cit. p. 4, citing Exodus 19-34, Torah text and the Talmud on responsibility for orphans and the poor. Evan HaEzer 112- 3 (at p. 4) RDR. op. cit. p. 1 (orphans and widows).	155
Contribution from Sikh scholars: Bhai Sahib Dr. Mohinder Singh (and spiritual leader), Dr. Gopinder Kaur and Dr. Brinder Singh Mahon. April 2019.	156
Ibid.	157
Sri Dasam Granth Sahib, p. 14.	158
Contribution from Sikh scholars: Bhai Sahib Dr. Mohinder Singh (and spiritual leader), Dr. Gopinder Kaur and Dr. Brinder Singh Mahon. April 2019.	159
Ibid.	160
https://www.allaboutreligion.org/beliefs-of-the-bahai-faith-faq.htm	161
Provided by Bani Dugal, Principal Representative of the Bahá'í International Community to the United Nations: Bahá'í, op. cit. p. 3-4 citing BIC Statement to UN.	162
الكارما: في الهندوسية والبوذية، يُنظر إلى مجموع أفعال الشخص، في الحالة الحالية والحالات السابقة للوجود، باعتبارها هي التي تحدد ميلاه من جديد في الوجود مستقبلاً.	163
Provided by Professor Savitri Goonesekere, Emeritus Professor of Law University of Colombo, Sri Lanka: Perera, op. cit. pp. 15-16 (human potential and karma), p. 44 , 67 (equality in family relationships), pp. 76-77 citing Kalama Sutta and the Buddha's advice "Do not be led by report or tradition or hearsay or texts or teachers: know and understand for yourself and accept," pp. 32-41 (bahu jana sukaya, or welfare of the many, also welfare of the people), p. 41 (duties of governance to be followed by the ruler) Dhammapada, op. cit. Chapter on Self; Ven Dhammika, p. Gemstones of the Dhamma Buddhist Publications, Kandy, Sri Lanka, 1987 (Dhamma), p. 6:13, p. 24:64 (wealth), p. 22:64 (equality and men and women).	164
Provided by Professor Savitri Goonesekere: Piyadassa Thera, op.cit. Discourse on Caste, p. 91, verse 21, 27; Kancha Iliah, op. cit. Ch 7.	165
Provided by Professor Savitri Goonesekere: Perera, op. cit. p. 33; Kancha Iliah ibid. pp. 86-94; Nayanjot Lahiri, op. cit. pp. 136- 139, 220 (Non-discrimination obligation of the ruler); Ashoka Edicts, p. 223 and p. 308 (equality and impartiality in administration of criminal justice).	166
Provided by Professor Savitri Goonesekere: Dewaraja, L.S. The position of Women in Buddhism. The Wheel Publication No. 280. Buddhist Publication Society, Kandy, Sri Lanka, 1961. pp. 1-22 at p. 8; Kancha Iliah op. cit. pp. 184- 186 (establishment of Bhikkuni Order of Buddhist Nuns). http://enlight.lib.ntu.edu.tw/FULLTEXT/JR-AN/an140006.pdf	167
Provided by Professor Savitri Goonesekere: Kancha Iliah, op. cit. p. 190- 196, R. Obeyesekere, Portraits of Buddhist Women, SUNY Press, New York, 2001; Anguttara Nikaya Suttas, Discourses of the Buddha, Wisdom Publications, Summerville, USA, 2012; Sigâlovâda Sutta op. cit. (mutual responsibilities of parents children husbands and wives)	168
Provided by Rev. Dr. Masazumi Shojun Okano, President, Kodo Kyodan Buddhist Fellowship, Yokohama, Japan.	169
Goonesekere, Savitri, in Alston, Philip, editor, The Best Interests of the Child. Oxford, Clarendon Press, 1994. pp. 117- 149	170
Alston, Philip. Best Interests of the Child: Reconciling Culture and Human Rights. Innocenti Publications, Oxford University Press, Florence. 1994. p. 20. https://www.unicef-irc.org/publications/109-the-best-interests-of-the-child-reconciling-culture-and-human-rights.html	171
Adapted from the contribution by Sheikh Ibrahim Lethome, Secretary General, Center for Sustainable Conflict Resolution, Kenya	172
Alston, Philip. Best Interests of the Child: Reconciling Culture and Human Rights. Innocenti Publications, Oxford University Press, Florence. 1994. https://www.unicef-irc.org/publications/109-the-best-interests-of-the-child-reconciling-culture-and-human-rights.html	173
https://www.islamicsupremecouncil.org/understanding-islam/legal-rulings/44-what-is-a-fatwa.html	174
Prieur, Laurent and Abdoulaye Massalatchi, "W. African Genital Cutters Face Fatwa, Jail," Reuters, Jan. 22, 2010, https://www.reuters.com/article/idUSLDE60L13C انظر أيضاً: أعلن الدكتور يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، أنه "يساند الأشخاص الذين يحظرون هذه الممارسة". في 12 يناير/كانون الثاني 2010، أصدر رجال الدين في موريتانيا فتوى ضد ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وقام بالتوقيع عليها 33 شخصاً من الأئمة وعلماء الدين. أصدر اتحاد علماء كردستان في إقليم كردستان العراق فتوى بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في 16 يونيو/حزيران 2010، تشدد على المخاطر الصحية الكامنة في هذه الممارسة.	175
Contribution from Sikh scholars: Bhai Sahib Dr. Mohinder Singh (and spiritual leader), Dr. Gopinder Kaur and Dr. Brinder Singh Mahon. April 2019.	176
Peleg, Noam and John Tobin, Chapter 6: Article 6: The Rights to Life, Survival and Development. Tobin, John, Editor, The UN Convention on the Rights of the Child, A Commentary. Oxford Commentaries on International Law. Oxford University Press, 2019. https://global.oup.com/academic/product/the-un-convention-on-the-rights-of-the-child-9780198262657?cc=us&lang=en&	177
Contribution from a representative of the Catholic faith at the Consultation in Montevideo, Uruguay, March 14-15, 2019	178
Al-Azhar University and UNICEF, Children in Islam: Their Care, Upbringing and Protection. New York, 2005. https://www.academia.edu/38492161/Children_in_Islam_Their_Care_Upbringing_and_Protection	179
Dhammapada, op. cit. Chapter X verse 2, Radhakrishna, op.cit. p. 103.	180
Contribution from Sikh scholars: Bhai Sahib Dr. Mohinder Singh (and spiritual leader), Dr. Gopinder Kaur and Dr. Brinder Singh Mahon. April 2019	181
Ibid.	182
Provided by Bani Dugal, Principal Representative of the Bahá'í International Community to the United Nations.	183
Ibid.	184
Provided by Rabbi Diana Gerson: op. cit. p. 6.	185
Provided by Akila Aggoune: The Quran 4:6 4:9, cited in An Islamic Human Rights Perspective op. cit. notes 19 and 20; (Islam) op. cit. p. 7	186
Provided by Rabbi Diana Gerson: op. cit. p.5 citing Exodus 38:26 and the Talmund Sanhedrin 22b	187

Todres, Jonathan: "Maturity." Houston Law Review, Vol. 48, pp. 1107-1165. Georgia State University College of Law, Legal Studies Research Paper No. 2012-13. 2012. https://ssrn.com/abstract=2008754	188
Provided by Professor Anantanand Rambachan.	189
Provided by Professor Savitri Goonesekere: Chapter 2 Section 02 (b)ii; Sigâlovâda Sutta, op. cit. and Kalama Sutta, op. cit.	190
Andrews, Arlene, and Natalie Kaufman, editors, Implementing the U.N. Convention on the Rights of the Child. A Standard of Living for Development, ABC-CLIO, Incorporated. Westport, Praeger Publishers, 1999.	191
Ibid.	192
Provided by Rev. Dr. Masazumi Shojun Okano, President, Kodo Kyodan Buddhist Fellowship, Yokohama, Japan.	193
https://seattlechristiancounseling.com/articles/spiritual-development-definition-and-purpose	194
https://reformjudaism.org/our-children-need-god	195
Al-Azhar University and UNICEF, Children in Islam: Their care, development and protection. New York. 2005. https://www.academia.edu/38492161/Children_in_Islam_Their_Care_Upbringing_and_Protection	196
Abu Zeid Abdelrahman Ibn Muhammad Ibn Khaldun a historian, economist, geographer, demographer and professor of sociology of Arab origin	197
Contribution from Sikh scholars: Bhai Sahib Dr. Mohinder Singh (and spiritual leader), Dr. Gopinder Kaur and Dr. Brinder Singh Mahon. April 2019.	198
Provided by Bani Dugal, Principal Representative of the Bahá'í International Community to the United Nations, June 2019.	199
https://gnrc.net/en/35-gnrc-forums/fifth-forum الالتزام السادس لإعلان بنما:	200
أعضاء الاتحاد: Aga Khan Foundation, Catholic Relief Services, Early Childhood Peace Consortium, Global Partnership to End Violence Against Children, Guerrand-Hermès Foundation for Peace, International Network of Engaged Buddhists, Islamic Relief Worldwide, Office of the United Nations Special Representative of the Secretary General on Violence Against Children, Pastoral Da Crianca Internacional, Sarvodaya Movement Sri Lanka, Shanti Ashram India, UNICEF, University of Montreal, World Council of Churches and World Vision International. Experts: Ms. Caroline Arnold, Mt. Rev. Duleeep De Chickera, Dr. Ilham Nasser, Dr. Imam Rashied Omar and Professor Anantanand Rambachan.	201
اتفاقية حقوق الطفل، المادة 19	202
Mandela, Nelson. Statement on building a global partnership for children. 2000. www.oneworldonepeople.org/articles/mandela_children.htm	203
Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities, EVAC Scoping Study. https://jliflc.com/2019/06/evac-scoping-study-published	204
يُعد مركز EVAC تعاوناً حول الأدلة المتعلقة بالأدوار التي تضطلع بها الأديان في إنهاء العنف ضد الأطفال بين أكثر من 100 من الأكاديميين الدينيين والعلمانيين وصانعي السياسات والممارسين، وتتشارك في رئاسته أريغاتو الدولية والإغاثة الإسلامية عبر العالم وجامعة "كوين مارغريت" وورلد فيجن.	205
https://jliflc.com/2019/06/evac-scoping-study-published/; Rutledge, K. and Eyber, C. Scoping Study on Faith actors' involvement in the prevention, elimination and perpetuation of violence against children. Washington DC: Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities Ending Violence Against Children Hub, 2019. https://jliflc.com/resources/evac-literature-review/; Palm, S. and Colombo, F. (eds.), Scoping Study on Faith actors' involvement in the prevention, elimination and perpetuation of violence against children. Case Studies. Washington DC: Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities: JLI Ending Violence Against Children Hub, 2019. https://jliflc.com/resources/evac-case-studies/ Palm, S. Scoping Study on Faith actors' involvement in the prevention, elimination and perpetuation of violence against children. Expert Consultation Report. Washington DC: Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities Ending Violence Against Children Hub, 2019. https://jliflc.com/resources/evac-expert-consultation/	206
UNICEF, A Global Mapping: UNICEF engagement with religious communities. New York. 2015, p. 5. https://jliflc.com/wp-content/uploads/2015/03/A-global-mapping-of-UNICEF-engagement-with-religious-communities-1.pdf	207
Marta Santos Pais from the GNRC 5th Forum Report, Ending Violence Against Children: Faith Communities in Action. Nairobi. 2017. https://gnrc.net/en/35-gnrc-forums/fifth-forum	208
انظر الملحق 3، عملية الصياغة التشاورية	209
https://menafn.com/1097799173/United-Nations-launches-framework-to-strengthen-fight-against-terrorism	210
https://commitments-to-children.oikoumene.org/churches-network-non-violence-cnnv	211
Religions for Peace and UNICEF. From Commitment to Action: What religious communities can do to eliminate violence against children. New York, 2010. https://www.oikoumene.org/en/resources/documents/wcc-programmes/public-witness/rights-of-children/from-commitment-to-action	212
https://www.end-violence.org/who-we-are	213
Al-Azhar University, Coptic Church of Egypt and UNICEF Egypt, Peace, Love, Tolerance: Key messages from Islam and Christianity on protecting children from violence and harmful practices. 2016. https://www.unicef.org/mena/reports/peace-love-tolerance	214
https://jliflc.com/resources/integrating-protection-integrated-approach-gender-based-violence-child-protection	215
GNRC 5th Forum Report, Ending Violence Against Children: Faith Communities in Action. Nairobi. 2017. https://gnrc.net/en/35-gnrc-forums/fifth-forum	216
https://gnrc.net/en/35-gnrc-forums/fifth-forum الالتزام السادس إعلان بنما.	217
Biblegateway.com	218
Know Violence in Childhood: A Global Learning Initiative, Ending Violence in Childhood: Global report. New Delhi, 2017. p. 14. http://globalreport.knowviolenceinchildhood.org ملاحظة: يعتمد الرسم البياني في ص 14 على بيانات من اليونيسف.	219
Ibid. p. 4.	220
Ibid. p. 8.	221
Churches Network for Non-violence, Ending Corporal Punishment of Children: A Handbook for Working With and Within Religious Communities. Nottingham, 2011. Section 4. http://churchesfornon-violence.org/wp/wp-content/uploads/2012/02/Ending-corporal-punishment-of-children-working-with-and-within-religious-communities1.pdf	222
GNRC 5th Forum Report, Ending Violence Against Children: Faith Communities in Action. Nairobi. 2017. p. XVII. https://gnrc.net/en/35-gnrc-forums/fifth-forum	223
UNESCO, New data on violence in schools and effective preventative measures. 2017. https://en.unesco.org/news/new-data-violence-schools-and-effective-preventative-measures	224
Know Violence in Childhood: A Global Learning Initiative, Ending Violence in Childhood: Overview. Global report. New Delhi. 2017, p. 14. http://globalreport.knowviolenceinchildhood.org	225

Ibid. p. 4.	226
UNICEF, A Familiar Face: Violence in the lives of children and adolescents. New York, 2017.	227
Ibid. p. 5.	228
Ibid. p. 11.	229
https://www.end-violence.org/who-we-are	230
United States Centers for Disease Control and Prevention (CDC), the Pan American Health Organization (PAHO), the President's Emergency Program for AIDS Relief (PEPFAR), Together for Girls, the United Nations Children's Fund (UNICEF), the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), the United States Agency for International Development (USAID), and the World Bank.	231
https://www.end-violence.org/inspire	232
https://www.end-violence.org/safetolearn	233
https://www.end-violence.org/sites/default/files/paragraphs/download/Safe%20to%20Learn%20brief%20folder.pdf pp. 5-7	234
Arigatou International, 2008. https://ethicseducationforchildren.org/wp-content/uploads/2021/04/Learning-to-Live-Together-English.pdf	235
UNESCO, Learning to Live Together: Education Policies and Realities in the Asia-Pacific. Paris and Bangkok. 2014. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000227208	236
https://jliflc.com/fpcc	237
Girls Not Brides, About Child Marriage. https://www.girlsnotbrides.org/about-child-marriage/	238
UNICEF, 2018. https://data.unicef.org/topic/child-protection/child-marriage/	239
Action on Child Early and Forced Marriage and the International Council of Women, Summary report: Practical guidance for supporting child widows, June 23, 2019. Geneva. p. 5.	240
Ibid. لاحظ أيضاً: وفقاً إلى قواعد البيانات العالمية لليونيسف: تبلغ نسبة الشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 وقد تزوجن قبل سن 15 و18 عاماً ما يلي على التوالي: أفريقيا جنوب الصحراء 12% و38%، جنوب آسيا 8 % و30%، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 4 % و25%. https://data.unicef.org/topic/child-protection/child-marriage	241
UNICEF: https://www.unicef.org/press-releases/115-million-boys-and-men-around-world-married-children-unicef	242
Ibid.	243
UNICEF and Al-Azhar University, Children in Islam: Their care, development and protection, 2005.	244
Christian Aid, Improving the Choices and Opportunities for Adolescent Girls: A toolkit for faith leaders, January 2017, p. 22. https://www.christianaid.org.uk/sites/default/files/2017-02/ImprovingtheChoices-FaithLeadersToolkit.pdf	245
https://www.unicef.org/protection/harmful-practices	246
UNICEF website: https://data.unicef.org وانظر الصفحة الخاصة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية	247
World Health Organization. Eliminating female genital mutilation. An interagency statement – OHCHR, UNAIDS, UNDP, UNECA, UNESCO, UNFPA, UNHCR, UNICEF, UNIFEM, WHO. Geneva. 2008. https://www.who.int/publications/i/item/9789241596442	248
Kenya, Demographic and Health Survey, 2014. p. 333. https://dhsprogram.com/pubs/pdf/FR308/FR308.pdf	249
International Labour Organization, A future without child labour, Geneva, 2002, p. 32. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_publ_9221124169_en.pdf	250
UN Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution, and child pornography, A/HRC/19/63, 21 December, 2011, paras. 27-31. https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session19/A-HRC-19-63_en.pdf	251
GNRC 5th Forum Report, Ending Violence Against Children: Faith Communities in Action. Nairobi, 2017. https://gnrc.net/en/35-gnrc-forums/fifth-forum	252
https://resourcecentre.savethechildren.net/library/keeping-children-safe-toolkit-child-protection	253
VIVA. Creating safe environments for children. A toolkit for safeguarding children and protecting them from harm. Oxford, 2014. https://www.viva.org/wp-content/uploads/2017/02/Creating-Safe-Environments-for-Children.pdf	254
Human Rights Council, A/HRC/39/73, 15 August, 2018. https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ahrc3973-report-special-rapporteur-situation-human-rights-cambodia	255
ECPAT International and Religions for Peace. Protecting children from online sexual exploitation: a guide to action for religious Leaders and communities. New York, 2016, p. 4. https://www.unicef.org/media/66776/file/Guide-for-Religious-Leaders-and-Communities-ENG.pdf	256
Interfaith Alliance for Safer Communities, Information Booklet, November 19-20, 2018. Child Dignity Online | Interfaith Alliance (iafsc.org)	257
UNICEF, The State of the World's Children 2017: Children in a Digital World. New York, 2016. https://www.unicef.org/reports/state-worlds-children-2017	258
About | Interfaith Alliance (iafsc.org)	259
https://www.childdignity.com	260
The Declaration of Rome, 6 October, 2017. https://www.childdignity.com/blog/declaration-of-rome	261
ECPAT International and Religions for Peace. Protecting children from online sexual exploitation: a guide to action for religious Leaders and communities. New York, 2016, p. 4. https://www.unicef.org/protection/files/FBO_Guide_for_Religious_Leaders_and_Communities_ENG.pdf	262
ILO, Every Child Counts. Geneva, 2002. https://www.ilo.org/ipecinfo/product/viewProduct.do?productId=742	263
https://www.salvationarmy.org/ihq/ipshumantrafficking	264
https://www.caritas.org/what-we-do/migration/	265
https://anglicanalliance.org/what-is-the-anglican-alliance-doing-to-tackle-trafficking	266
https://jliflc.com/aht-ms	267
Office of the High Commissioner for Human Rights, Guiding principles on extreme poverty and human rights. Geneva. 2012. https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/OHCHR_ExtremePovertyandHumanRights_EN.pdf	268

269 Child Soldiers International, Child Soldiers World Index, Press Release, London, 2018. Go to: https://reliefweb.int/report/world/child-soldiers-international-annual-report-2017-18
انظر أيضاً مؤشر التنمية المستدامة حول عمل الأطفال (8.7): اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.

270 International Labour Organization, Every Child Counts: new global estimates on child labour. 2002, p. 6.
https://www.ilo.org/ipec/Informationresources/WCMS_IPEC_PUB_742/lang--en/index.htm

271 تستخدم اليونيسف تعريف عمل الأطفال المتفق عليه لأهداف التنمية المستدامة: "يُعد الطفل مشاركاً في أنشطة عمل الأطفال بموجب التصنيف التالي: (أ) الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 – 11 عاماً والذين يقومون بما لا يقل عن ساعة واحدة من العمل الاقتصادي أو 21 ساعة على الأقل من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر في الأسبوع، و(ب): الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 – 14 عاماً الذين قاموا خلال الأسبوع السابق للمسح ما لا يقل عن 14 ساعة من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، و(ج): الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 – 17 عاماً وقاموا بما لا يقل عن 42 ساعة من العمل الاقتصادي أو المنزلي مجتمعين في الأسبوع".
https://data.unicef.org/topic/child-protection/child-labour/
Formal SDG indicator definition can be found at: Indicator definition at https://unstats.un.org/sdgs/metadata/files/Metadata-08-07-01.pdf

272 International Labour Organization, Global Estimates of Child Labour: results and trends, 2012-2016, Geneva, 2017.
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_575499.pdf

273 Human Rights Watch. Senegal: New Steps to Protect Talibés, Street Children: Sustain Momentum with Investigations, Prosecutions. Dakar. July 28, 2016. https://www.hrw.org/news/2016/07/28/senegal-new-steps-protect-talibes-street-children

274 Arigatou International – End Child Poverty. https://endingchildpoverty.org/

275 Ibid. https://endingchildpoverty.org/idep/

276 United Nations. Human Rights Council. Report of the UN Special Rapporteur on the human rights of migrants, The impact of migration on migrant women and girls: a gender perspective. A/HRC/41/38, 15 April 2019, pp. 8-9. https://undocs.org/en/A/HRC/41/38

277 Global Internal Displacement Database. Geneva. 2018. http://www.internal-displacement.org/database/displacement-data

278 International Organization for Migration, World Migration Report. Grand-Saconnex. 2018.
https://www.iom.int/sites/g/files/tmzbdl486/files/country/docs/china/r5_world_migration_report_2018_en.pdf

279 UNICEF, UNHCR, IOM, Eurostat and OECD, A call to action: Protecting children on the move starts with better data. New York, 2018. p. 2.
https://data.unicef.org/resources/call-action-protecting-children-move-starts-better-data/

280 Annual report of the Special Representative of the UN Secretary-General on Violence against Children, August 2, 2017, A/72/275, pp. 8-10.
https://violenceagainstchildren.un.org/content/a72275

281 Ibid.

282 https://www.unicef-irc.org/article/1386-insights-and-lessons-from-recent-experience.html

283 Provided by the GNRC: Brief Summary of the Annual Meeting of the Alliance for the Protection of Children, Tegucigalpa, Honduras, May 6-7, 2019.

284 ACT Alliance, Adventist Development and Relief Agency (ADRA) International, Anglican Alliance, Arigatou International, Islamic Relief Worldwide, Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities, Mennonite World Conference, Micah Global, The Salvation Army, Seventh-Day Adventist Church, World Council of Churches, World Evangelical Alliance and World Vision International.

285 See learning briefs for each of the three themes: https://jliflc.com/conferences/children-on-the-move-global-church-partners-forum/;
Wilkinson, Olivia, and Amy Stapleton. (2018) The role of faith actors in strengthening the continuum of Protection for Children on the Move. Washington DC: Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities and World Vision International. https://jliflc.com/resources/learning-brief-continuum-of-protection-for-children/
Wilkinson, Olivia, and Amy Stapleton. (2018) Spiritual support to children on the move and their caregivers as a source of healing and resilience. Washington DC: Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities and World Vision International. https://jliflc.com/resources/learning-brief-spiritual-support/;
Wilkinson, Olivia, and Amy Stapleton. (2018) The role of faith in building peaceful societies and combating xenophobia. Washington DC: Joint Learning Initiative on Faith and Local Communities and World Vision International. https://jliflc.com/resources/learning-brief-the-role-of-faith-in-building-peaceful-societies-and-combating-xenophobia/
also see https://gnrc.net/en/news/3949-faith-communities-across-the-world-commit-to-end-violence-against-children-on-the-move

286 Joint Learning Initiative on Faith & Local Communities. Faith Action for Children on the Move Action Plan 2018.
https://jliflc.com/resources/faith-action-for-children-on-the-move-action-plan/

287 United Nations Office on Drugs and Crime, Handbook on Children Recruited and Exploited by Terrorist and Violent Extremist Groups: The Role of the Justice System. Vienna, 2017, pp. 10-14. https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/Child-Victims/Handbook_on_Children_Recruited_and_Exploited_by_Terrorist_and_Violent_Extremist_Groups_the_Role_of_the_Justice_System.E.pdf

288 Nairobi – Centre for Sustainable Conflict Resolution, Ali, Mustafa Y., & Othman M. Bwana, BRAVE, Building Resilience Against Violent Extremism: Training Manual and Resource Guide – Popular Version. Nairobi, 2015. https://cscrcenter.org/wp-content/uploads/2019/09/BRAVE-MANUAL-POPULAR-VERSION.pdf
انظر أيضاً:
Goldin Institute, the Global Network of Religions for Children, and Center for Sustainable Conflict Resolution, Ali, Mustafa Y., et alia, CRAVE, Community Resilience Against Violent Extremism: An Inter-faith Resource Guide to Preventing and Countering Violent Extremism. Nairobi, 2017.
https://gnrc.net/en/knowledge-center/documents/document/1187-crave-interfaith-resource-guide

289 Ibid.

290 United Nations University, Cradled by Conflict: Child Involvement with Armed Groups in Contemporary Conflict, Executive Summary, 2018.
https://i.unu.edu/media/unu.edu/attachment/94485/UNU_CBC_Exec-Summ_ENGLISH.pdf

291 The Segerstedt Institute. Report 5. Review of educational initiatives in counter-extremism internationally: What works? Lynn Davies. Gothenberg, January 2018.
https://segerstedtinstitutet.gu.se/digitalAssets/1673/1673173_review-of-educational-initiatives-180110.pdf

292 https://www.peacemakersnetwork.org/our-work/

293 https://www.peacemakersnetwork.org/our-work/thematic-expertise

294 https://gnrc.net/en/knowledge-center/documents
انظر أيضاً https://gnrc.net/en/news/in-the-news/1992-gnrc-youth-tanzania-activities?highlight=WyJjcmF2ZSJd

295 تشمل القوانين الأخرى ذات الصلة قوانين حقوق الطفل الأخرى (مثل البروتوكولات الاختيارية الثلاثة لاتفاقية حقوق الطفل، أو اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال)، وكذلك معاهدات حقوق الإنسان العامة التي تنطبق على جميع الأفراد (مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

296 تجدر الإشارة إلى أن اتفاقية حقوق الطفل قد تُرجمت أيضاً على نطاق واسع إلى عشرات اللغات، وقد أعدت منظمة اليونيسف والمنظمات غير الحكومية الأخرى نسخ صديقة للأطفال من اتفاقية حقوق الطفل.

297 الكفالة هي تقديم رعاية بديلة دون تغيير حالة القرابة الأصلية للطفل؛ لأنه في الإسلام، يجب أن تظل الصلة بين الطفل المتبنى ووالديه البيولوجيين غير منقطعة.

298 انظر أيضاً التعليق العام رقم (12) للجنة حقوق الطفل (2009).

299	UNICEF. Division of Policy and Planning.Working Paper. Goonesekere, Savitri and Rangita de Silva-de Alwis. Women and Children's Rights in a Human Rights Based Approach to Development. New York. 2005. http://hrlibrary.umn.edu/research/Egypt/WomensAndChildrensRightsInAHumanRightsBasedApproach.pdf
300	انظر أيضاً التعليق العام رقم (8) للجنة حقوق الطفل (2006).
301	https://commitments-to-children.oikoumene.org/churches-network-non-violence-cnnv
302	اتفاقية حقوق الطفل، المادة 1
303	اتفاقية حقوق الطفل، الديباجة
304	Detrick, Sharon. A commentary on the United Nations Convention on the Rights of the Child. The Hague; London: Martinus Nijhoff, c1999. https://trove.nla.gov.au/work/6873682?q&versionId=46626576
305	اتفاقية حقوق الطفل، المادة 24 (2) (و).
306	Brofenbrenner, Urie. Ecological models of human development. International Encyclopedia of Education, Vol 3m 2nd Ed, Oxford: Elsevier. 1994.
307	انظر الملحق (3) فريق إعداد الدراسة والعلماء الدينيون والمساهمون الآخرون
308	Lansdown, Gerison. Save the Children and UNICEF. Every child's right to be heard: A resource guide to the Committee on the Rights of the Child General Comment No. 12. London, 2011. https://searchlibrary.ohchr.org/record/13286?ln=en
309	UN Committee on the Rights of the Child (CRC), General comment No. 12 (2009): The right of the child to be heard, 20 July, 2009, CRC/C/ GC/12. https://www.refworld.org/docid/4ae562c52.html
310	UNICEF United Kingdom. https://www.unicef.org.uk/wp-content/uploads/2010/05/UNCRC_summary-1.pdf
311	جرى تجميع المعلومات من خلال استبيان، للمزيد يمكن التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي: newyork(at)arigatouinternational.org
312	Ibid.
313	Ibid.
314	Ibid.
315	Ibid.
316	Ibid.
317	Ibid.
318	Ibid.
319	غاندي ليس ديناً بل سلسلة من الأفكار المرتبطة بالمقاومة غير العنيفة التي ساهم بها موهانداس كرمشاند غاندي.
320	جرى تجميع المعلومات من خلال استبيان، للمزيد يمكن التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي: newyork(at)arigatouinternational.org
321	Ibid.
322	Ibid.
323	Ibid.
324	Ibid.
325	Ibid.

اتصل بنا

Arigatou International – New York

250 Park Avenue 7th Floor

New York, NY 10177, U.S.A.

Tel. + 1 212 739 0811

arigatouinternational.org

prayerandactionforchildren.org

newyork(at)arigatouinternational.org

PrayerandAction

@prayerandaction

ARIGATOU INTERNATIONAL

All for Children

"تنصُّ كلُّ الأديانِ على
أنَّ الخلقَ عيالُ اللّهِ
وأنَّ البشرَ عائلةٌ كبيرةٌ واحدةٌ".

- أطفال مسلمون وهندوس ومسيحيون وبوذيون تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عاماً (سريلانكا)

أريغاتو الدولية
arigatouinternational.org

unicef
for every child

ARIGATOU
INTERNATIONAL
All for Children